



واخذ منسبه	٢١٩٩٤
فن منسبه	٥
تحت منسبه	

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي صرف قلوبنا نحو الهداية بحكمة الاسلام وشرح صدورنا لادراك قواعد علم الاعراب لاصلاح النعمان
 محققا باقضية علم الاصول والافروغ بجزائل النوال ويدر المع الانعام واند ما على وفق حكمته بالقدره المتعينة
 الكمال نحمده باعظم اسمه ونشكره بجزيل فعله ونسئله ان يجنبنا حرف الاجرام الذي تفرد بالانشاء اشكال في الارض لم يروعه
 باذرع الارواح في الاجسام ونقدس عن ذكرنا لا البصار والاولام ونزف عن شياهه والاشباح والاجرام ثم فضل الصلوة على
 النبيات على نبيه محمد الذي تلو لمعجزة الى يوم القيمة وعلى آل وصحابه صابيح اطلال ما ليحذر فلا كان المختص المرسوم بالهداية
 في النحو سطوا على قواعد كافيته وفاسداتيه محتويا على قواعد وافية وفرائد بابتهاية مفقرا الى الدلائل لما فيه من التيسار والاكمل
 لما فيه من الاشكال حاولت ان اذكره شرحا يسير مروده وكشف كنوزاته ويحل كعباته وتعالى بعبارة رقيقة والفاظه شائقة وبديعة
 ومعتد وعلل بآية رقيقة شاعرية شبيهة بالكشف والاعتناء ونشأ عن سيرة العدل والانتصاف وابعن الاجرام لخصائلها
 الاقتصار والادب واللبا والميل السبل الرشاد جانبها بالمراد لا يتخاضا بحرمان على اهل العناد وميمته بدرية الهداية ومن الهند
 يرفقا الفهم والدراسة ويصنعا من خيل الغوايه يهدى بطريق الصواب ويحجبنا عن الوقوع في الاضطراب نه على ذلك في زماننا
 حذر من حجبنا عن العلم النقيض اليه المرجع والبرهان بآية الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم صدر مختصرة بالسهولة
 يتيسر باسم الله تعالى في هدايته ووقوله الموفق في الرشاد يسلكه سنن السداد واقتدار الكلام المستفهم بها وتبا
 سمعته بغير علمه في الامم والافراد في بال لا يدافع فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو قطع رواد البوادر واولاد
 الجاهل في عن علي رضي الله تعالى عنه بسم الله في القصة توفى وسهله للوعود ومجته للشر وزو شفا لما في الله

وان لم يجرى افتقار ما وقع عليه تبارك السلف واختلف جمهورهم في انهم فتحوا انهم كذا كذا ثم الباء متعلقة بمحذوف وهو
الفعل في هو الاولي للاصالة في العمل او شبهه باسم الله شريح وهو المناسب وكذا من سافر يقول عند اذنه لهوا وكل
بسم الله او محذوف بسم الله اصل ومن في القول عند قراءة بسم الله اقراءه ومن كل القول عند الاخذ في الاكل بسم الله
على كذا كل فاعل شريح في اول محله بسم الله وانما انما المحذوف متأخر لولا الاختصاص لعل لا كان محذوف في اخر اذا
قدم مقدره في الاختصاص ليرى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين اياك نعبد الفعل في قوله اقرا باسم ربك فلا يزال
ما انزل على النبي صلى الله عليه وسلم كان الامر بالقرآنهم بملج الرسالة وانما حذف الهمزة في العبارة والكلمات لكثرة استعمال
ولم يحذف في اقرا باسم ربك في الكلمات بقوله وانما حذفها فيها في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم فلم يبق مقدره لمصحف وانما المحذوف
بسم الله المحذوف لان المراد بالموقت ان بسم الله تعالى في قوله تعالى بسم الله محذوف ومرسها من حذفها مع انها غير متناهية
في ذلك كما من اكثر لان الذين يكونون انك يقول في كل سجدة ويكتبونه في سطر وانما اخرج لفظ الاسم ليدفع الالباس من اللبس
للتبعية على ان التبرك يصلح لكل اسم وانما اختير لفظه لانه اسم الذات لا ترى انك تضره ولا تصف به ولا يحداه صفاء ثم
اختر لفظ الرحمن على الرحمن وانما كان فيه من الباطنة ما ليس بالرحمن لان فعلان ابلغ من الفعل ابلغ من الفاعل لان
الرحمن ابلغ من رحمة والرحمن من كثر بذكره منه والرحمن من لانهاية ذلك منه فلذلك قالوا يا رحمن له بناء والخرة
ويا رحيم له بناء والقياس الذي من لا ادنى الى الاعلى لا يحسن البناء حيث لا يطلق الاعلى الله تعالى بخلاف الرحمن وما
اسمان مشتقان من الرحمة وهي ارادة الخير في حق الغير ويرادف الاحسان والانعام والافضال واشابهها
ثم قوله بسم مجرور بالباء وهو منصوب المحل على انه معقول وحال ويجوز ان يكون مرفوع المحل على انه خبر مبتدأ محذوف
اي ابتدأ في حاصل بسم الله ولفظ الله مجرور بالاضافة والرحمن والرحيم مجروران بالوصفية الحمد لله رب
العالمين هو جزء من قرآن يحكم جارية في نفتح مختصر لوجه الاول لقوله لا يعمن في اول مراد ليس
شيء مما يفضل من القرآن والثاني على كتاب الله العزيز فانه مستفتح اولاً بالتسمية وثانياً بالحمد الثالث
استشالاً بحديث شريك عليه الصلوة والسلام وهو كل مروي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو قطع رواه ابو داود
ماجد وابو عوانة وقيل ان من هذا وحديث التسمية متعاضدان ظاهر الا ان حديث التسمية يقتضي البدئية بها وبها
الحديث يقتضي البدئية بالحمد والبدئية بالثناء فيلزم خروج بان المراد بالبدئية لكل منها مقدره المقصود وهو التبيين بانما محذوف
اللفظ لكل منها ابتداء من غير ان يقدم كلام عليه على ان الامام المتكبر ذكر ان المراد بالحمد لله الذي في قوله عليه الصلوة والسلام لا يبدأ فيه
بالحمد لله لانه لا بد من ما جاز في رواية اخر كل مروي بال لا يبدأ فيه بذكر الله تعالى حيث لا غرض ومن هذا ظهر جواب ما قيل ان

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين ولا في غيره من كتب الحديث ولا في كتب اللغة ولا في كتب الفقه ولا في كتب التاريخ ولا في كتب الجغرافيا ولا في كتب الطب ولا في كتب الفلك ولا في كتب الحساب ولا في كتب الهندسة ولا في كتب الفيزياء ولا في كتب الكيمياء ولا في كتب الفلسفة ولا في كتب العلوم الاخرى

[illegible]

[illegible]

تاج البحر كما في المسلمات على ترتيب الكافية متعلق بقوله جمعت الكافية اسم كتاب الشيخ ابن حبيب النوري واما قوله
 الكافية مجتمعة فتأمل على ترتيب مقتضى الطبع اسلمه روى المستقيم واقفا على مناهج التعليم واذا علم هو ان
 ما رواه الى سبل الزناد لا ان لا ستر شاد آتيا بالمراد ان لا يراى وما يعل على فوائد حسنة بما مع ان في ترتيب
 نفيسة خاوي با عن ابي داود هو انه به يحصل الجدل المستند والفضل للمنتهي او اذ ان يكون كتاب الكافية في
 الترتيب بما ان يحلله المستند كما مشرفا بالفضل كما جعل كتاب الكافية كذلك حتى يشترط في المشرق المنع
 بالعبارة السبعة في الاحكام والى هذا يشير في قوله عليه الصلوة والسلام من شبهة قوله فهو منهم او تفسيرها كما في
 الكافية من صحتها التحصيل حتى لا يحدده في ثمة تحصيل هذا المختصر في الكافية لا سيما في علمها من القوامد التي
 مع نصوص عبارته وذكر مثال لكل قاعدة فيه حتى راي بعض المحصلين بعد ان يحصل هذا المختصر مستغنيا عن ترتيب الكافية
 بل في ترتيبها من حيث هو وحيث ان في ترتيبها للمبتدئين المتعلمين او كثر من الكافية في علومهم فكلهم رتبا الى ان ينفصل
 على ترتيبها جدا لكتاب الكافية او اجابة للمسألة فاني قد سمعت عن بعض المشايخ انه قد سال بعض الكوازيين على ان يبين
 النجوى بصنف هذا الكتاب ان يجمع مختصر على ترتيب الكافية بعبارته وضمنه وذكر مثله في جميع قواعد يدون بيان
 الدلائل ثم يجمع هذا المختصر على ترتيب الكافية مما وقع في اكثر المواضع وعلوها والكاظم الحكم فلا يرد ما بقا في الترتيب
 بترتيب الكافية وقد وجد بعض المواضع غير واقع عليه ولا بعد ان يحصل الكافية منها صفة لموصو محمد زادة وصدرا
 على رتبة اسم الفاعل كالكاذبة والباقية في قوله تعالى ليس لوقتها كاذبة وهل تسمى لهم من باقية وحيدة تحت ان يكون
 وله على ترتيب الكافية منصوب المحل على انه حال من مهابات النجوى لم يمت حيث فيه مهابات النجوى حال كونها شاملة على ترتيب
 في مال الكافية امي وضعها وتحتل انه صفة للمختصر المعنى في هذا المختصر محفوظات في النجوى مجموع فيه مقاصد موصو محمد زادة
 الكافية او الكفائية والى اشارة في التسمية المختصر بالهداية ثم شرع فيما كان يتردد الاستدلال عن قوله على ترتيب الكافية تحت حملها
 على اسم الكتاب كما هو المشهور بقوله مبوبا ومفصلا ان كان كسبر الواو واصدا على صيغة اسم الفاعل يكونا حليين من ان الكتاب في
 قوله جمعت ان كان لفتحها على صيغة اسم المفعول يكونا حالين من الضمير المحرور في فيه واما جعل مختصر مبوبا ومفصلا لان
 ارباب التدوين جميعهم المتكلم قد اختلفوا في جميع المسائل طرق انظم المعجز تيمنا وتبركا حيث جعلوا تصانيفهم في ابواب
 فصولا كما جاء في سور وآيات وقد حرت عاديهم جعل الكتب اشمل من الابواب والابواب اشمل من الفصول ومع
 ذلك لا يمتنع التبرك فيه بالانجمن عن مصلحة التعلم اذ المتعلم في كل كتاب يشاء في شروع كل باب في فصل فبما
 في هذه المصلحة جعل المسافة بعيدة منقسمة الى مراحل وفراشح واما في عبارة متعلق بقوله جمعت الكافية

في اللغة تفسير الروايات غير تعجبه اي في سترها وكذا تعجبه اي عن فلان اذا تكلمت بغير وتسمى الالفاظ المدرك على
المعاني عبارات لانها تفسير عما في الضمير الكنه هو ستر كمال المعبر تفسير ما هو عاقبة الروايات لانها تكلم عما في الضمير
صفة عبارة اي الالفاظ مستعدة لا يعبر عن المعنى الا بصعوبة مع امير والاشكالية من اضافة المصدر المفعول الى المفعول
مثال كان قد جمع امام وهو يذكر لا يوضح القواعد والشاهد ما يذكر الاثبات القواعد فهو خاص بالان لان كل من
شاهد الصلح مثالا من غير علم لان الاثبات لا يتبع كل كلام بل لا بد من كنه يعتقد بان يكون من التنزيل ومن حديث كلام
من ثبوت بغير شبهة فانه لا يحتاج الى كنه في جميع مسائلها متعلق بالاراد والمسايل جميع مسئلة صحتها يمكن
السين وفتح الهرة خذت حركة الهرة فاجتمع السكبان ثم خذت الهرة فنقل حركتها الى ما قبلها كما ان الالف لا تجمع في
ملك من الاوكد هي رسالة فاعل كافي مسئلة زبدت التا في الملكة لتاكيد ما في الجمع والاراد من المسائل القوية
والضمير المحرر في مسائلها راجع الى المحقق واما في سترها على ايراد الاشكالية في جميع المسائل محمول على ايراد العلم
يورد مسئلة بعض المسائل فلم يستقم ذلك من غير تعرض للمادة جمع دليل كالاخيرة جمع جبريل دليل الشئ يعرف به ذلك الشئ
والقياس ان يذكر لفظ الدلائل لان المحقق الكثرة لا القلة وجوابه بغير استعارة احد اللفظين كمال الاخر كما في قوله
ثلاثة قروا في اقرار العلل جمع علمه كالهم جميع جهة الدليل في العلة فخطان تير او فان ايراد الالفاظ المترادفة في الخطبة
غير عزيز فانها مما يطلب فيه التوكيد تحصيل الالفاظ فان قلت كيف يستقيم هذا فانه قد تعرض الشيخ للمادة في بعض المواضع
كما متصف عليه قلنا هذا ايضا محمول على اعم الالفاظ فلا بد من ذكر كنه الاشياء اي المختص من المتبدي عن فهم المسائل
اركان الشئ على صفة المعنى الفاعل فلهذا يكون عليه انه مفعول به وان كان على صفة المعنى المفعول فلهذا يكون مفعول
على انه مفعول لم السهم فاعله اللام قوله السلا شئ متعلق بقوله جمعت باعتبار الامور المتعلقة بتعديل الجمع نظر الى تحصيله
بتلك الامور يعني انما جعلت في هذا المختصر مقاصد النحو على وجه تفسير على استعمال المتبدي والاشوشه على فهم مسائل القصور
فهو قد نصبا حثان جلة في البواضيه وذكر في عبارة ونحوه وادراكه في مسئلة المسائل فذكر في قوله مسلا
يشوش من استبد عن فهم المسائل كنه هو المقصود الا على لان بانه الامور في قوله يشوش هو وجه غيرنا في الغيب
ثم الذين هو قوة معدة لاكتساب التصورات والتصورات انما سمى في هذا المختصر من باب لان هذا المختصر المختص
الان هو يستعمل في علم النحو وشايع فيه وسميت في المختص اهداية يقال سيرة كذا او سيرة كذا جازان
يعبر على سيرة في العلم البين لتعريف القوية وسميت اهداية اي جازان لوجه الشبه كما مناسية بغير من سمي في المختص
وجها لهدية التسميته بان يحل سببا لهداية لغيره فيكون في كل شئ قد روي بالاجابة في خبره لا يرد ما حث

لا يروى راجية الاله بحسب الله فيكون تسمية المختصر بالهداية من باب تسمية السبب باسم السبب لا يبعد في المقول
 بنفسه واما تعديتها الى المفعول الثاني فقد جارت بنفسها كقولك تعادنا الصراط المستقيم وقد جارت باللام
 كقول تعالى هدا لنا هذا او بالي كقولك تعادني ربي الى صراط مستقيم الهداية هي الاله لانه الموصلة الى البعيد دليل
 وقوع الضلالة في مقابلتها في قوله تعادنا ذلك الذين اشتروا الضلالة بالهداية ودرجته اى المختصر والترتيب
 في اللغة جعل كل شئ في مرتبة وفي الصاعدة جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد على مقدته
 وثلاثة اقسام بتوفيق الملك العزيز العلام يحتمل ان يكون البار متعلق بقوله جمعته وتحمل ان يكون البار
 متعلق بقوله رقيشه والتوفيق جعل فعل العبد موافقا لما هو الخير في حقه ورتبه باللام وتعديتها بالبار اما التام
 او تضمين معنى التشريف والملك لك العزيز الغالب الذي لا يغلب عليه والعلام مبالغ في العالم ولما كان
 داب المضمين ان يدركه قبل الشروع في المقصود تعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه يكون بحيث تتر
 بهذا المريف عنه من سائل الفظ فطلبه لا يرد عليه ما ليس من فخر عنده ولا يبعد عن مطلوب الاشتغال به وان يذكره فخر
 من تحصيل النحو ليراد عنه الطالب في تحصيله ولا يصر عنه بالعرض عن مشقة التحصيل ان يذكر الكلمة والكلام كونه موصوفا
 ليمون هذا الاسور مقدته ذكرها المصنف واللاقتدار هم اما المقدمة ففي المبادى التي يجب تقديمها في تقديم
 تلك المبادى على المقصود وهو سائل الفظ يتوقف مسائل اى التوقف الشروع في مسائل على بعيرة عليها اى على
 تلك المبادى فانه لابد الطالب ان يكون على بصيرة في سلوك ومن لم يتدبر هذه الاسور كلمه او بعضها فانه يكون
 في الشروع راجلا على العشر اراكبا ثم المقدمة مأخوذة من الجيش للجماعة المقدمة منها من قدم بمعنى تقدم مقدته
 العلم انما يطلو على معان مخصوصة وهي وقتها العلم وغائته وموصوفا لان الشروع في مسائل انما يتوقف عليها حقيقة
 واما على الفاظ والادب عليها فلا واية هي التوقف عليها فانما بموجب الحكم العادة لا يجب حقيقة حتى تويسر فهم المعاني من
 غير الانفا فانما يجمع اليها اصلا ومقدته الكتاب يطلق على الفاظ مخصوصة وهي التي قدمت امام المقصود لارتباطها
 بينها وتعلقها بها فبه يكون منها ما ينفلأ يصدها على الآخر وادعوت ذلك المراد بالمقدمة في قوله
 اما المقدمة اما المعاني المختصة وبالمبادى الفاظ مخصوصة او على العكس ويحتمل التوقف في قوله التوقف
 المسائل عليها على التوقف العاد على التصدير الاول وعلى التوقف بحقيقة على التقدير الثاني باذكارها
 ما يقع ما يقال من انه لا يرام اتحاد الطرفين والظروف هنا وغيره جاز قال العلامة القفاز ان في شرح
 التسمية واما وجوب الشارحون من ان المراد به المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم ففيه نظرنا

المشروع بدون شبه الاسوار وما ذكره من ان البصرة فليس امر مضبوطا يقضي الاقتضار على ما ذكرنا فيها
 اى في المقدمة فصول جمع فصل كالاصول جمع اصل ويأتي معناه لجيد في المنة مرفوع بانه صفة فصول فان
 قلت اين لتطابق بين الموصوف واصفته بهذا لان الموصوف جمع واصفة مفردة قلت التطابق بينهما ثابت محض
 ودانزل منزلة التطابق اللفظي والمعنوي لطيرة من جهة قوله تعالى والطفل الذي لم ينطق بها ثم الفصل الاول من
 بالفصول الثلاثة في بيان تعريف النحو والغرض منه والثاني بيان موضوعيه واهما الكلمة والكلام ولما فرغ
 عن تعينه او لفصول شرع في تفصيل كل واحد منها فقال فصل هو في اللغة القطع يقال فصلت الثياب قطعناها
 الاصطلاح هو استخراج الحكمين ثم الفصل لانيون وهو اصل يون لان الاعراب بعد العقد
 والتركيب النحو هو في اللغة التقصد يقال نحو به واتحيت به هنا هو قصد سميت كلام العرب ليحقق به من
 من ارباب اللغة بابها في الفصاحة فيطلق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه الشيخ رحمه الله تعالى بقوله علم
 باصول الاصول جمع الاصل كلفصول جمع الفصل الاصل في اللغة ما يقين عليه غيره وليست تحقيق ذلك
 الغير اليه كما ان الفرع ما يقين عليه غيره وليست تحقيق الفرع اليه وفي الصناعة عبارة من امور كل مطبقة على
 من الجزئيات ويراد فيها القاعدة والقانون الضابطه واما كلها واما قيد العلم بالاصول لانه لا يمكن
 حد كل نوع من العلوم الاعتبار متعلقاته التي يبحث ذلك العلم عنها ولما كان قوله علم باصول شاملا
 وغيره اذ قد يخرج سوا المحدود فخرج بقوله يعرف بها اي تلك الاصول احوال او اخر الكلام لثلاث
 من الاسم والفعل والحرف ما عند النحو واصرف وبقوله من الاعراب النبار خرج العلم ثم لما كان عاقلهم جاز
 على استعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات ذكر لفظ العلم في الاصول لانه امور كلية
 كما عرفت ولفظ المعرفة في الاصول لان المراد بالاحوال المواد الجزئية التي يستعمل تلك الاصول فيها واد
 بالبار في قوله علم باصول لانه يقال علم وعلم به قال الله تعالى فانه يعلم السر واخفى الم يعلم بان الله
 اضمنه معنى الاحاطة فاتي بصلتها فالانتقال الى اصله للتضمنين قوله من الاعراب النبار بيان لاحوال
 بكيفية تركيب بعضها اي بعض آخر وهي مرفوعة بانه معطوفة على الاصول والمراد بكيفية التركيب
 تقديم بعض الحكم على بعض رعاية ما يكون الثبوتات واعترض على هذا التعريف بانه لا يخلو اما يكون
 المراد الجزئية الاحوال معرفة جميعها فيلزم ان لا يكون شخص نحويا لانه لم يرد لاجد معرفة جميع الاحوال
 ولا يكون المدون نحويا بل بعضها او معرفة بعضها فيلزم ان يكون العالم العشرة مسائل نحويا لانه

حصل له معرفة بعض احوال الحكماء انه ليس يجوز في العرف وان اراد معرفة جميع الاحوال المعدونة يلزم ان
 جاء نحوي آخر دون احوال آخر ان لا يكون النحوي السابق نحويا لانه لم يكن باحثا ج عن جميع احوال
 المودة فان قلت نحوي كل زمان يجب عليه بالاحوال المدونة في زمانه فيخشى لا يقدر في كونه نحويا من
 يحيى نحوي آخر ويدون احوالاته آخر قلت يلزم ان لا يكون النحوي السابق نحويا في هذا الزمان مع انه
 فيه على انه لو دون شخص احوال في زمانه يلزم ان لا يتقوى ذلك نحويا لم يعلم تلك احوال ولم يحث عنها
 والحوال ان المراد بمعرفة جمعها والمراد بمعرفة جميع الاحوال ان يحصل له ملكة تقدير بها على معرفة جميع الاحوال
 او يراو بالاستغراق العرفي جمع الالبير الضاعه ولما وقع الفراغ من تعريف علم النحو شرع في الفائدة
 المقصودة منه فقال والعرض منه امي من علم النحو تدوينه والغرض ان يصدر الفعل عن الفاعل بلا حله
 صيانه للذهن امي وقايته ديه من اضافة المصدر الى المفعول قد عرفت معنى الذهن عن الخطا للفظ
 الواقع في كلام العرب في تقييد الخطا باللفظ احتراز عن الخطا الصرفي والمعنوي والفكر في فان الصيانه بمعنى
 غرض علم التصريف وعن الثاني والبيان عن الثالث غرض علم الميزان فاذا كان الغرض من النحو والقائه
 منه هو الصيانه عن الخطا في كلام العرب والاستتماد منه على فهم نظم القرآن الحديث والفقه وتبيين التفسير
 الى علم البيان يحصل الاقدار على البنيات والتقوى على التاريلات كان اشرف العلوم لان شرف العلم شرف
 المعلوم منه وقايته واقرب العرب فائدة واربها فائدة دارحبا معيارا وسنايا عظيمة ومقدارا وكان تعلمه
 وتعليمه من الواجبات لانهم مكلفون بمعرفة الشرائع الواردة بلفظ العرب ولا سبيل الى معرفته وقايتها
 الكتاب دانته الابهاد ولا يتم الواجب به وكان مقدور المكلف فهو واجب لانه لو لم يكن اجبا لكان
 واجب الترك وتجويز ترك الشرط تجويز ترك المشروط ورتبه النجوبه اللغة والتصريف وقبل الفقه والحجة
 والتفسير واول من سس النحو امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله عنه وهو لا يعمل شيئا الا هو
 يقرب الى الله تعالى لما روى عن ابي الاسود الدؤلي هو استاذ امير المؤمنين الحسين وايز
 رضي الله تعالى عنهما انه سمع رجلا يقرر ان الله عز وجل من المشركين في رسوله بالكفر فالكفر ذلك عليه فقال علم
 بذلك ثم رجع الى امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنهما فقال يا نوحه ان صنع مثلك للعرب لعنة
 سائهم فقال له علي رضي الله تعالى عنه اقتصد نحوه ومن هذا العلم بالنحو ومن اعلم الاعراب انهم
 لانه على تعلق بالاعراب وخولا معنا فيشاول العرب والمبني وقال ابو القاسم الزجاجي في االبية حد

ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم اسجاني حدثني يعقوب بن اسحق انخضري سجد بن سليم الباهلي
 حدثنا ابني عن الاسود الدؤلي قال عن جد ابني الاسود وقال دخلت على امير المؤمنين علي ابن ابي طالب
 رضي الله عنه فاتيته مطرقا مفكرا فقلت فيم تفكير يا امير المؤمنين فقال الى قد سمعت بيلدكم هذا الحسن
 فارديت ان اصنع كتابا في اصول العرب فقلت ان فعلت هذا اجننا وتقيت فينا هذه اللعة ثم اتيت به
 ثم كتبت فالتقي اصحبه فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كلمة اسم وفعل وحرف فالاسم ما اتاها عن المسمى
 والفعل ما اتاها عن الفاعل والحرف ما اتاها عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال مقفه ورد فيه ما وقع لك في العلم
 يا ابا الاسود ان الاشياء تكثر في بعض المواضع فاصول العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضموم وقال ابو الاسود
 سود مجتبت منه اشتبا وعرضها عليه وكان من ذلك ان النصب كرت منها ان ان ليس ولعل و
 كان لم اذكر لكن فقال لم تركتها فقلت لم اسبها منها فقابل هي منها فزودها فيها لانها منها وحكي عن امير المؤمنين
 علي معاوية في وزن عثمان رضي الله عنه وقالت ابني مات وترك لي مالا فاستفح معاوية ذلك فبلغ
 انخير عليا رضي الله عنه فامراني اسود بوضع النخوض فبأنضفت بآب ضافه ثم قالت له انت يا ابنت اسود
 السمار بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها ما سخرت بها قالت انما انتجبت حسناتها فقال ما حسن السمار
 بالفتح فنصفت يا ابني المعجب الاستفهام فاخذ منه النخود نارا واخذ منهم ابو اسحق انخضري وعليه السقف والوبر
 من الخلا فاخذ منه سيويه وعلي بن حمزة الكوفي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكوفي واخذ منه الفراء
 منه العباس بن محمد الانباري كلهم كوفي وسيويه واخذ الاحقر قطرب منها محمد الملقب بالبر ومنه ابو اسحاق
 الزجاج وابو بكر السراج ومحمد اللساني ونعيم ابو علي السعفي وابو سعيد السمراني وعلي الراماني ومنها ابو علي الفارسي
 ومنه ابو الفتح بن الحسن بن عبد القاهر البجلي كلهم بصري ثم قبل لم ياب بعده من اعيانه ولما فرغ الشيخ
 رحمه الله عن الفصل الاول في بيان تعريف النخود والعرض منه اخذ في الفصل الثاني والثالث في بيان
 وبها الكلمة والكلام لان النخوي يبحث عن احوالها من حيث الاحراب والبناء وما يتعلق بها وهذه الاحوال
 عوارض ذاتية لها وما يبحث في علم عن عوارض الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعا
 لهذا العلم ويجوز ان يكون الموضوع متعدد واعند اشتراك في امر يلاحظ في جميع ما يطلق عليه لفظ الموضوع
 لا اصول المشرعية الاربعة فانها موضوعات العلم اصول الفقه لا تتشترك في يكون كل واحد منها
 اصلا شرعيا من غير الحكم شرعي وكذلك الكلمة والكلام لا تتشراك في كون كل واحد منها لفظا موضوعا لمعنى

على ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما قد وبالنظر الى عيونه
ثم لما كانت الكلام من حيث انه مركب من كلمتين وتقديم الحرف على الكل ثابت في الطبع جار يذكر الكلمة بمقتضى
على ذكر الكلام قصد الحصول المواقف بين الذكر والطبع فقال **فصل** الكلمة الالام فيها تعريف الجنس لتعريف
الماتية لا تعريف جميع الاخر من حيث الافراد لا تعريف فرد من افراد ما بينه المزاوة فلا يكون الاستغراق
ولا التعمد ولا يلزم اذا حملت الكلمة على المصطلح كونهما للبعد باعتبار التيسير فردا واحدا على لفظ الكلمة لا
الماتية للمعبرة لها المذكورة فاني الكتاب يكون لها معنى بقدرته في هذا الفن سواء هذه الماتية حتى يحصل فرد
افرادا والتاثير فيه للواحدة ولا منافات بينهما لان المنفرد من تعريف الجنس هو بيان الماتية وهي عدة وانما
لفظ الكلمة الاسم للعموم فهو عارض لا ينافيه تارة للوحدة ثم اعلم ان النحوي اختلفوا في الكلام مدون التاء هو بيان
جمع فثبت بعضهم الى انه جنس لا جمع كمره مرة مستدلا بان احكام المفرد لا تجرى عليه من تنكير وصفت كقولهم
انيه يصعد الحكم الطبيب لو كان جمعا لوجب تانيث الطب بناء على ان كل جمع مؤنث فالقالت ما كان التاثير
بينه بين واحد يجوز ان يذكر ويؤنث فلا يكون تنكير وصف الحكم وليد على كونه جنسا والحال انه من الاسماء
التي لا تافارقها وبين واحد بالتاثير قلنا ان هذا الضابط ثابت في الجنس لا في الجمع الحقيقي وما ذكر في النص
الكتب من قولهم كل جمع يفرق بينه وبين واحد بالتاثير يذكر ويؤنث فالمراد بالجمع هناك الجنس المستعمل في
معنى الجمع بدليل مثله نحو النخل وانه ليس بجمع حقيقي ومن محكي تصديره على كلمهم ولو كان جمعا لوجب له الى
واحدة في التصغير فتقبل كلمة لائن التصغير والاستيلاء الى اصولها غالبا من جعله من النحوي خمسة عشر كل واحد
جمعا لما جعل تميز النحوي ذلك ان تميزه لا يكون الا مفردا فعلم انه جنس لا جمع وانما لم يقع الحكم على الكلمة والكلمتين
بسبب الاستعمال لا بسبب الوضع ودعيت بعضهم الى انه جمع مستدلا بان الحكم لا يقع في الاستعمال الا على
الثلاث قصائد لانه محمول على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد بعض بعض الحكم الطبيب اذا علم
على الحضرة الالامية هو المقبول من الحكم لكل كلمة والقول مجبى تصغير على كلم وجعله تميز النحوي خمسة عشر
عنده البعض بل يقال عنده في التصغير كلمة وفي التميز خمسة عشر كلمة لفظ ذكر محرو عن التاثير غائبة الى غير
فتناول المحرود وغير من المركبات مطلقا لا الى المفرد حتى لو ذكره بالتاثير كان التاثير محرو عن معنى
الوحدة وانما طائفة غير جائزة بها لكون اللفظ مصدرا وهو لا يطابق التانيث والمثنى والمجموع ولو علم
به معنى الوصفية على انه اخصر مما هو التاثير ثم اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا يقال لفظت الرمح

الذي يثبت أو يثبت الرمي من القسم يقال لفظت الكلام ولفظ بالكلام وختلفت عبارة التهم في المعنى المصطلح عليه
 للفظ فقيل هو صوت يعتمد على الخارج من حروف قبصاعه أو ما قيل بلفظ به الإنسان حقيقة أو حكماً فهلاً كان
 أو موضوعاً مفرداً أو مركباً بالالفظة الحقيقة فتوزيد وعمر وقام وكرم من ^{لها} وما استيلسا واما الالفظة
 الحكمة فتوزيد الضمائر المستكنة لازماً ووضوح بآزايها الالفظة واما غير عنها بالالفظة خارجة مستثارة لها من نحو
 يجرى عليها احكام الالفظة الحقيقة بين قوتها محكوماً عليها ومعطوفاً عليها وموكدة ومبدلاً منها فكانت
 باللفظ به الإنسان حكماً واما المخذوف فهو من جملة الالفظة الحقيقة فانه ربما يلفظ به الإنسان في بعض ^{لصوت}
 والمراد باللفظ به الإنسان ما يمكن تليفظ به الإنسان وضع والوضع في اللغة جعل شيء في خير فكان الوضع شعبة
 يحصل المعنى في خير الشيء وفي الاصطلاح تعيين الشيء لشيء آخر متى اطلق المحض الحسن فهم المحض ^{سواء}
 كان الكلام أو غيره كقصد الاصابع ومثاله ولما كان الوضع متضمناً للمعنى فذكره بعد الوضع لا يقيد بالشيء
 عنه معنى والجوار والمجور ومفعول به باللام واما وصف اللفظ بهندة الجملة الفعلية احترازاً عن المحركات ولا
 والمهمات وما يدرك بالعقل فانها وما صنعت لمعنى وكذا عن حروف التهجى فانها لم توضع الا للعرض ^{للسبب}
 والعرض من الشيء غير معنى ذلك لان الصحيح ان يعنى بحروف التهجى او يفهم به فلان معنى لها اذا عرفت
 ذلك منقول المعنى لغة اما مخفف معناه بالشديد اسم مفعول من عني يعنى اذا قصد ثم خفف بخلاف ^{صوت}
 وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف الحركات وقلب الياء الاخر الفاي الكلمة لفظ وضع لمقصوداً
 اسم مكان على زنة مفعول اى المقصد فانه اذا وضع لفظ للمعنى كان ذلك المعنى موضع القصد واما المصدر
 وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع الملفوظ ونظيره هذا الدرهم ضرب الميراي مضروب وصطلحاتاً
 من اللفظ مفرد والمراد بالمعنى المفرد لا انقسم لفظ عليه بالان يكون بخبر لفظه دلالة على خبره لا يحمل المفرد
 على السبب اى ليس بركب يخرج الفعل من حيث ان يخاه مركب من الحركات والزمان فان قيل كون
 المضارع كلمة بناء على انه فعل فهو من اقسام الكلمة والحال ان خير لفظ يدل على خبره معناه اذ حروف
 المضارعة دلالة على الحال او الاستقبال من الباقي على الحديث قلنا حروف المضارعة خارجة غير داخلية
 لما ان بعضهم جعلها عاملة في المضارع والعامل في الشيء يكون خارجاً عنه وليس سلباً فالفعل الذي قسماً
 الكلمة انما هو الفعل المفرد لا الفعل المطلق كما ان الاسم معرب ومبني مع ان كل معرب ومبني ليس من
 الاسم الذي هو اسم ثم قوله مفرداً اجتراراً عن نحو قلته فاجب

رب على الصحيح دلالة قائم على ذات من له القيام ودلالة التار على التانيث ومو اما محذور على انه صنف
عنى واما مرفوع على انه صفة لفظ واما منصوب على انه حال من ضمير وضع وله اعتراض على كل واحد من
هذه الوجوه الثلثة اما على الاول فلانه يقيده ان اللفظ موضوع للمعنى بالذمى يتصف بالافراد قيل الوضع
بار على انه اذا علق فعل او شبهه لصفة ليسا ومنه لان بالعلق به بالعلق كان متصفا بمفهوم الصفة
ببل تعلق ذلك المعلق بالاستيقا وخلاف ذلك يضرب من التجوز واللام ليس لك ان التضاف للمعنى
بالافراد والترتيب الوضع واما على الثانى فلانه لو كان مرفوعا على الوصفية للفظ يجب ان يذكر مقدا
على ذكر وصف اللفظ الذى هو الجملة اعنى وضع كما تقرر من وجوب تقديم المفرد على الجملة ادا وقعوا
لشي واحد واما على الثالث فلانه لو كان منصوبا على الحالية ضمير وضع يجب ذكره بجهة لما عرفت صالحا
للحالية من الفاعل والمفعول جميعا وانت تريد ان تجعله لا من الفاعل وجب عليك ان تذكره
بجنبه ففعل الاستباه مفرو يكون صالحا ان يقع حالا عن المعنى اذ له صلاحية الوصفية له صلاحية الحية
فقد وقوه حالا من ضمير وضع يجب احب عن الاول بان يصار هناك الى المجرى كما يصار اليه في قوله
تعالى انى احصرهما اذ نظم القرآن ليتدعى ان يقول عنبا الاله سماه حمراه باعتبار ما يؤول اليه ومنه
الثانى بان ذلك انما يكون بسبب البعض الجمهور على انه ليس بواجب وعن الثالث بان صاحب
قد اجاز ذكر الحال من الفاعل سحب المفعول مع صلاحية كونه حالا من المفعول البضفية يجب ذكره هذه
الحال سنجب الفاعل وانا قلنا الوجوب فذلك عن عدم قرينة معنية ليجعل حالا عن الفاعل وقد وجدت القرينة
لان الافراد والترتيب اوصاف اللفظ لا يتصف بهما المعنى والامجاز والسحقه احق والذاتان الحال
عن المجرور الذى هو مكرة مختصة منع الاستلزامه التقديم الحال على المجرور واما خراج الحال عن النكرة
المختصة وكل ذلك تمتع فتمنع جعل مفردا لا بقوله معنى فيقين كونه حالا عن ضمير وضع وعند تفسير
لا يجب ذكره سنجب الفاعل ثم لما كان الوضع مستلزما للدلالة اذ هي عبارة عن كون الشئ لجا
يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فتمتى وجه الوضع وجه الدلالة للاحتاجة الى ذكر ما بعد ذكر الوضع كما وقع
في هذا المختصر واما الدلالة فهي غير مستلزمة للوضع بجوار كونها بالعقل او بالاطع فبعد ذكر الدلالة يحتاج الى
ذكر الوضع كما وقع بعض كتب القوم ولكن ان يقال لم يذكر الدلالة بهنا الكفاية بذكرها في تعريف كل فرد
الكلمة وبهي اى الكلمة يجب مفهومها مستحصرة في ثلثة اقسام فلا بد من افعال ضمير هي ان كان مابدا الى الكلمة

باعتبار لفظها لا تستقيم لانها اسم تدخو اللام عليها فيلزم انقسام الشيء الى نفسه وانقسمه
 وان كان عام لا يليها باعتبار مفهومها فيجب تذكر الضمير ولا يجوز انما يشي اسم بما محذوف بان بدل او
 او مرفوع ما به خبر مبتدأ محذوف والاول اولى لعدم احتياجه الى المحذوف بخلاف
 الاخير ففصل معطوف على اسم وحروف كذلك اتفق عدم الاسم على الفصل
 لكونه مستقيا عن الفصل في الافادة لا احتياجه اليه فيها واستفاضة عنه على الاصح
 فيكون الاسم اصلا والاصل مقدم على الفرع وانما قلنا في الافادة لعدم
 انفصال الاسم عن الفعل مطلقا لا افتقاره اليه في العمل ثم قدم الفصل على الحرف
 لكونه مستقلا في افادة المعنى بنفسه غير منقطع الى شيء بخلاف الحروف فانه غير
 مستقلة بنفسه في افادة معناه بل منقطع الى ضم كلمة اخرى اليه وكان لا يفتقر
 اصلا ولا يفتقر فرعا والاصل مقدم على الفرع كما تادنا عليك وان كانت الكلمة منضمة
 في الاقسام الثلاثة لانها امي الكلمة ان لا تدل فان قلت الضمير في قوله لانها عامدا
 الكلمة وهو اسم ان وقوله ان لا تدل بتاويل المصدر خيره فيصير معنى الكلام لانها اما عدم
 ولا انها او لا ويؤسس مستقيم لانه مصدر وحمل المصدر على الذات لا يصح اذ هو حمل
 الوصف على الذات ولدوا يقال زيد حارب قلنا الكلام محمول على حذف المضاف
 اما من الاسم امي جان حالها انهم دلالتها اولاد لهما ومن الجزاء لانها اما ذات عدم دلالتها
 ومن الجزاء لانها اما ذات عدم دلالتها او دلالتها على معنى محذور تقدير الكف في نفسها حاصه
 معنى يعني اما ان لا تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة ولكن ان يكون نفسها متعلقا بقوله
 ان لا تدل وكلمة في الباء امي ان لا تدل معنى بنفسها الا بضم ضميمة وتو امي القسم الذي
 لا يدل على معنى في نفسه الحروف قدم في وجه المحصر مع انه اخره في التقسم لانه في اللغة
 الطريف كما سياسته قد ذكره في طرف الانتباه واخره في طرف الا
 ابتداء وحض ذكره في التقسم بالانتباه اليه شر الى تاخير في المرتبة وقدمه
 في وجه المحصر اهذا في البيان عن القريب اولانه عدسه والعدم
 مقيد من على الوجوه ولان وجود الممكنات مسبوق بالعدم

بالعدم اولاً ان الاعتناء من الكلمة غير منقسم او يدل اى الكلمة على معنى في نفسها والحال انه قد اقرن بها
اى معنى الكلمة بحسب الوضع باحد لازمة الثلاثة اى الماضى والحال والاستقبال وهو اى اعتناء الذى يدل
على معنى في نفسه واقرن معناه باحد لازمة الفعل على الاسم بهما وان كان آخره في تقسيم لان
تعريف الفعل وجودي وتعريف الاسم عدمي والاعدام تعريف بملكاته او يدل اى الكلمة على معنى في نفسها
والحال انه لم يقرن معناه اى معنى الكلمة بحسب الوضع به اى باحد لازمة الثلاثة وهو اى اعتناء الذى
يدل على معنى في نفسه لم يقرن معناه به الاسم وانما قيدنا اقرن المعنى وعدم اقرنانه بقولنا بحسب الوضع
لما سيجي وتعرض بهما بان هذا الدليل لا يخلو من ان يكون عقلياً او نقلياً فان كان عقلياً لا سبيل
الى ان يعقل لا يحكم بالحصر لان اعتناء الاول يتصل بتقسيم عقلاً اذا يعقل لا يابى ان ينقسم غير ذلك الى
المقرن باحد لازمة الثلاثة والى غير المقرن باحد وكذا كل قسم من قسمي اعتناء الثاني يتصل بتقسيم
عقلاً اذا يعقل لا يابى ان ينقسم المقرن بالزمان الى الزمان الملاصق والحال والاستقبال ثم المقرن
بالملاصق ان ينقسم الى الملاصق القريب البعيد وكذا المقرن بالاستقبال ان ينقسم الى مستقبل
في الدنيا والاخرة وكذا غير المقرن لا يمنع عقل ان ينقسم الى مشتق وغير مشتق الى ما لا يشابه
وان كان نقلياً لا سبيل له ايضا لان الدليل نقلياً ما يكون منقولاً من واحد من احرب وهذا
الدليل غير منقول من احد من احرب حتى يكون محجوباً جيباً ان هذا الدليل عقلياً ومقدمة
اصطلاحية نقلية وبان ذلك انا وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة في قسمين احدهما
ما دل على معنى في نفسه وثانيهما لا يدل على معنى في نفسه منحصرة في قسمين احدهما لا يقرن باحد
الازمة الثلاثة وثانيهما لا يقرن باحد فهذه المقدمات منقول من اهل الاصطلاح واذا ثبتت هذه المقدمات
حكم عقل بالحصر لما ذكرنا ان هذه قسمه دائرة بين انفي والاثبات فيقتضي الحصر اللازم ان ترفع انقياض
واجتماعها وكل منهما متعذر عقلاً والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدماته عقلية بل قد يكون عقلية
وقد يكون نقلية حسية وقد يكون تجريبية على ما عرفت في علم الميزان فيجوز الاسم الواحد في جمل شرط
محدوف اى اذ انما دليل الحصر في الاسم وهو في اللغة المتعسمى به لانه يمنع دخول الغير والامر والحد
بهما المعراج مع الملغ وهو نعم الحد والاسم فان قيل قد علمت حدود الاقسام الثلاثة بذكرها فاجابوا بانها
تقتضي ذلك على جملتها على المطابقة كلمة موصوفة بقوله يدل على جنس بين المحدود وغيره وخرج بقوله في نفسها اخر وهو قوله

حاصل في نفس الكلمة او حصول المنة في الكلمة ان يكون مدلولها وسميها صلت وان لم يكن صلتا
وتمتصفا بغير ما يكون مدلولها وسميها بغير ان يكون في نفسها متعلقا بغير تدل في معنى الباري
اي تدل بنفسها مستقلة من غير ذكر المتعلق لها بخلاف الحرف فانها لا تدل الا بذكر متعلق لها كما مر في
بقوله غير مقرر باحد الازمنة الثلاثة افعال وكما في غير ما يجوز بانها صفة معينة او مرفوعة بانها خبر مستند
مخدوف او منصوب بانها جاني من معنى واراد بعد اقران المعنى بالزمان انما هو بحسب الوضع لمدلولها بوجه عليه
باسمى الفاعل والمفعول في قولنا زيد صار بعمرو والآن او غدا وزيد مضروب علامة لان او غدا لان
اقرانها بالزمان ليس بحسب الوضع وانما هو بغيره من الاستعمال انما هو الصبح والمغرب فانه مقرر
بمطلق الزمان لا بزمان معين فلا يكون الاسماء في الماضي والحال والماضي بغيره من الاستقبال بيان الازمنة الثلاثة
واحال انت فيه في زمان الحكم لا الدال على الزمان الماضي بالقدم عليه والاستقبال بالآخرة كقولك رجل
خير من غيره او مخدوف في هو كقولك علم وانما ذكر المثالين للاسم ايضا لان الاول من الاعيان في الجملة
والثاني من المعاني والاحداث وكذا قال كقولك علم ولم يقل كقولك علم واما كان جدا للاسم لا يرفع
كثيرا من المتعدين ولا يرفع فيهم فمهم لكونه عامضا غائبا في الغموض لتوقفه على معرفة المعنى في
نفس الكلمة وعلى فصل استقلاله ان يبين بعض علامات الاسم ليعرف معرفة الاسم وتساويها
اخو به لمن لا يرفع منه فهم الحد وازيادة معرفة لمن يرفع منهم فان الشيء كما يعرف بحد كذا
يعرف بعلامته خاصة فقال علامته اسم حقيقة او علما فلا يدنو قوله تعالى واذا قيل لهم لا
تفسدوا في الارض فأنكرا يجنبون ضرب زيدا ورموا مظنة الكذب حتى حمل فان الخبر عنه في الاشياء
الثلاثة الاولى وان كان فعلا حقيقة وفي المثال الرابع باليس بجملة حقيقة لكنه في تاويل الاسم فان الاول
ما دنا به القول والثاني في خبر كذا بالثالث بلفظ زعموا والرابع بهذا اللفظ وانما لم يقل في خبره
لأنه موصوفة في لفظ علامته ومقودة في لفظ الخاصة وهي ان لا ياتى على وجود الشيء ما خذوه
منعهم من العبث به دون الخاصة وان كان احد ما مستلزما للآخر وانما اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة العلامات
لان العلامة اسم جامع لجميع الواحدها اذا دنا فلا حاجة الى لفظ الجمع صحة الاخبار عنه وايضا
كون الشيء مخبرا عنه وصحة كون الشيء مخبرا به مع صحة كونه مخبرا عنه واما صحة كون الشيء مخبرا به مع عدم كونه
مخبرا عنه فهي نسبة علامته اليه كونه مستلزما بخبره فانما اختص هذا المعنى بالاسم لانه لا يخلو عن

على الذات في شبه طائفة بفعل الحرفين كذلك ما ذكر في بعض شروح الكافية من انهما
اسماء وليا اسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابد اسما فلو جعل اسما لزم خلاف صحة
نوعه ناهل لان الاحتصاص عبارة عن وجوده في الاسم واستفادته في غيره من الفعل والحرف
وليداعلى استبعاد الاسماء واليد في الحرف فلا يكون ليلاعلى الاحتصاص مكانه ليل على بعض المبدع
كعدم زيد المراد منها كون الشيء مضافا بتقدير حرف بوجه اختصاصها بالاسم انما هو التعريف
او للتخفيف ولا يجوز اضافة الفعل للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى هذا الراكذ لافادة بدو
ادعاء التخفيف انما لانها انما هي تحذف التنوين وما يقوم مقامه فلا يوجد في الفصل التنوين
فانصيف للتخفيف انما قبالا اضافة لقوله استبعد حرف البحر لئلا يسكل لقوله امرت
بما كان الى زيد لم يسطر حرف البحر لفظا لا نقده برأثم المصحح اطلق الاضافة ولم يقيد بتقدير حرف البحر
مع ان القيد مما لا بد منه لان الاضافة على لا طلاق تقع على ما كان بتقدير حرف البحر فلا حاجة
للام التعريف انما لم يجرى في لام التعريف على الفعل لعدم حاجته الى التعريف لكونه خبرا او حجة
بغيره لا يطالب في الفعل الفاعل متى كان النسبة مجهولة سواء كان الخبر معرفة او نكرة قلنا نعم كل
مجهول مسمى فذلك لا يفرقون بينهما ويوتون احدهما حكم الآخر واما الحرف فليس له معنى مستقل
اللام التعريف انما قال في قول اللام التعريف احتراز عن سائر اللامات كلام الاستعداد واللام الجواز
وحملت على اللام التعريف لانه لا يفرق بينه وبين الحرف الزائد لم يرد بها مجزوء الفاعل بل المعاني
الى ما ومع ارادة معانيها الا فرادته على التركيب كان اللام زائدا معرفة فلا يحتاج الى حمل
حمل الشيء على نفسه وجوابا انما ذكرت من ان الحروف تراو مع ارادة معانيها الا فرادته على التركيب
بعض اشار الى انها عند الزيادة تجوز عن ما فيها فحمل على نهى الثاني في واعلم ان الشئ
اداة التعريف وهي سميوية الى انها اللام وحده زيدت عليها همزة الوصل لتعذر اللفظ بالساكن
انجيل الى انها ال مثل كل وسمي الجوز الى انها هي همزة المفتوحة وحده زيدت اللام
همزة الاستفهام ولما كان المختار من المعنى ما ذهب اليه سميوية اثر اللام في الجواز لم يقع
الدخول والجوز على اللام يرد بال دخول الشئ من من الحقوق وهو ان يقال ان الجوز التنوين
وليس في جملتين على الاول وانما حصل الحرف في سميوية كونه على اعتبار اللفظ في نظرنا

ايضاً على الفاعلية والمنفولية لاختصاص الاسم مع انها ليسا مختصين به ولا بالاستعمال فخصائص المضاف اليه
 بالاسم الا ترى ان الجملة تقع مضافاً اليه هي ليست باتم والجواب عن الاول ان الرفع وانصب علماً انهما
 والمنفولية في الاسماء لا مطلقاً بخلاف الجرفانه علم المضاف اليه مطلقاً وعن الثاني بان الجملة او وقعت مضافاً
 اليها نحو يوم تفتح في الصور فهي ماول بالمفرد والمضاف اليه لا يكون الاسماء حقيقة او حكماً وقيل انها تخص الجرافا
 لكونه اثر حرف الجر المختص وفيه اضرار نظراً لان اختصاص المؤثر لا يوجب اختصاص الاثر لان المصدرية ولو لم تخصص
 بالفعل مع ان اثرها هو انصب غير مختص في اجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب لما اذا
 له مؤثر خاص فلا وهنا كذلك ان ليس لجر مؤثر سوى حرف الجر والتنوين اراد بها ما عدا تنوين الترميم لا
 صرح باختصاصه في اخر الكتاب وهو اربعة اقسام تنوين التمكن وتنوين التعوض وتنوين التثنية وتنوين المقابلة
 ويعلم من ذلك ان تنوين الترميم مشكوك بين الاسم والفعل والحرف كما سيجي مثلهما في فصل التنوين وانما
 اختص غير تنوين الترميم من التوبيات بالاسم لاقتضادها بالافصال عما بعد ما تقتضد الفعل والاتصال
 بالفاعل فيكونان متناقضين فقلت ان التأكيد ليعتضد بالافصال مع انها تدل على الفعل
 قلت انها تأكيد للفعل كانت من تمامه فلا يعتد بفعل به انفصالاً ولا يخفى ان تحليل المذكور لا يقتضي
 الاختصاص لان المراد ان يلحق بالاسم بالالتحق بحره من الفعل والحروف ذلك لا يصلح تعليلاً لا متناع لحوقه
 فكانه تحليل بعض المدعى فالاولى ان يقال انما اختص التنوين بالاسم لانه اما التمكن او التعوض عن المضاف
 اليه او للفرق بين اعرافه والنكرة في الاسماء والافعال او المقابلة بنون جمع المذكور وكل ذلك لا يحق
 الا في الاسم لا يقال ان التنوين قد يلحق بالصوت نحو سيبويه وهو ليس باسم فكيف يكون مختصاً بالاسم
 لانا نقول ان الاصوات اجريت مجرى الاسماء والتنوين اللاحقة به بالاسم لانه حكمها والاشتهار والجمع
 والتصغير انما خصت هذه المعاني بالاسم لان الفعل يدل على الما بهية الخاصة عن الغلة والكثرة ومقتضى
 التصغير التثنية ومقتضى التثنية والجمع الكثرة ولهذا اذ وقع المصدر تأكيد للفعل لاثنى ولا يجمع لانه خيذ
 مدلول الفعل فلما ان الفعل لاثنى ولا يجمع فكذلك لا يخلو فعله فلهذا ينبغي ان لا يصح الاسناد الى المصدر
 كما لا يصح الى الفعل وايضا مدلول المصدر هو الحدث فقط ومدلول الفعل الحدث مع الزمان فيكون
 مدلول الفعل زائداً على مدلول المصدر فلما ان مدلول المصدر يخالف مدلول الفعل حقيقة ويخالف
 مع مدلوله اعتباراً من حيث ان الحدث هو الاصل في مدلول الفعل والزمان كالقيد فاعتباراً

بالقبوله فاعتبارها بالتحقيق ليصح الاسناد اليه باعتبار الاتحاد ولا يثنى ولا يجمع عملا باعتبارين وانذار
 انما يخص النذر بالاسم لكونه اثر حرف النذر وهو يختص بالاسم هكذا النذر والالتزام يخلق الموتر عن التوز
 وهو متمنع فان كل هذا هو احوال الاسم الفادى هو الشرط مخدوف اذا علمت ان المعدادات علامات الاسم
 فقد علمت ان جميع هذه المعدادات خواص الاسم يار على ان كل من علامته وبخاصة مستلزمه لا يخرج فيكون هذا
 نصريحا بما علم من قوله وعلامته كذا وكذا بطريق الاستلزام فلا يلزم النكرار وثبته تيسر للطالب المتدق بوجه
 على تصور فهمه وقلة بضاعته فانه ربما لا يفهم شيئا مما لا يصرح به او يقول اني بهذا الكلام موكد ايان وبجمله
 روا على ما قال ان هذه العلامات ذاتية الاسم حتى عرفه بها وانكر كونها خواص الاسم او لا يثبت ان يجعل خواص
 الاسم من غير ان يجعل الاسم معارفها ولما كان من هذه العلامات ما هو مشهور باستعماله ومنها لا يمكن كذا لك
 قد يوهى في عدم اختصاصه بالاسم سيما في اثنيته هو الجمع والاخبار به بحسب الظاهر فذكر هذا الكلام موكد الكلمة
 بكل مجموعته فكذا ذلك الايهام ثم انما هو جمع خاصته ولفظها ان المراد بالخاصة هيما هو الخاصة النحوية
 وهي ما يختص بالشئ ولا يوجد في غيره لم يقل فان كل هذه خصائص الاسم اختيار اللفظ لمصطلح فيما بينهم ثم
 لما كان اختصاص الفاعلية بالاسم مطلقا سواء كانت في الاخبارات او في الاثارات وخصائص خارجة وبه
 تختص اختصاص الفاعلية لا في الاثارات احتياج الى محل المخرجة او ما يعنى الفاعلية مطلقا وخصائصها
 تتضمن اختصاصها كذلك تضمن اختصاص اسناد اليه لانه الفاعل في الاثارات ان يكون محكوما عليه
 ولا يكون مخبر عنه ومعنى الاخبار عنه ان يكون محكوما عليه لكونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ فيكون اختصاص
 المحكوم عليه تتضمن اختصاصه مطلقا والمفعول والمبتدأ به وكونه موصوفا وذا حلال وتبيرا او نحو ذلك
 ولو قال وعلامته صحيحة كونه محكوما عليه او صحة الاسناد اليه لم يحتج الى محل الاخبار عنه على هذا المعنى بل لا يحتاج
 ليحال الما نوهى من قوله وعلامته صحيحة الاخبار عنه وبه ان المراد بالاجابة كونه مبتدأ لا غير وقوع ما يعلم
 به خبرية في جنبه وهو به دفعه ببيان المعنى الذي كان حقيقة الامر عليه ولهذا اضمير المبتدأ بالبداءة والابتنين
 يكونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ في ما بعد فهو لا يقع بهنا لانه فرع من حيث انها من المرفوعات لمقلدة
 المضويات والمجورات وهنا من حيث انها من الخواص والعلامات ثم قوله او مفعولا اراد به مفعول
 بالاسم فاعله والا فاعله المفعول المستلزم شيئا منها محكوما عليه وانما ذكر حجب الفاعل لانه لا اتصال بين
 به حتى سماه بعضهم علا وسمى اى الاسم اسنادا له وسمى علاه على تسمية تشير الى المنع عن ما ذهب اليه فيكون من ان الاسم

[illegible]

لا سبيل للاستفعال نحو يستغفر الله ولا سبيل لتحقيق نحو ساطله ولا سبيل التحول نحو استخرج الطين
 ولا سبيل إجماعه الشيء على صفة نحو استجاره الآمين الوقت بعد كاف الموت ويشي هذا
 السير بسبيل منته نحو أكرهنا سن أنما قدم سبيل منته في ذلك لانه على الاستقبال القريب والآن
 السوف على الاستقبال البعيد والتجزم نحو لم يفعل ولم يفعل ولا يفعل وان يفعل ففعل
 احتمال تجزم بالفعل لاختصاصه به وهو كالجزم فكذلك لانه لا يجوز انما وضع الفعل
 كذا ولما لصاحب الفعل كلامه وانتهى إلى الفعل كلاً انتهى أو سئل عن شيء بانفعل لا وواشترط كل من
 به سألنا ما يصح الالف الفعل وانصرفت أمي لتميم الفعل فبالمقام بدل عن المصدا إليه في الماضي
 أمي إلى صنع الماضي والمضارع وكونه أمراً أو نهياً ولم نقل والامر والسبي لانها لا يخرج من المضارع
 فذلكم التيميم إليها بل يكون التيميم للمضارع ثم يستخرج من منه والاضمار البارزة المرفوعة نحو
 ففعل - ففعل - وانما اجتمعت الضمائر البارزة المرفوعة بالفعل إليها ضمائر الفاعلين فلا يلحق إلا بالفاعل إنما
 التيميم بالسواء ولعمري وحطت فروع من أحد نوعي التيميم وهو البارزة تخرج عن الزوم تساو الضمير
 ولا سبيل في هذا المنع لان المستكن جف وأخبر فهو بالتعميم اليق وأجبر والاضمار البارزة الساكنة
 منه التاء بالساكنة تخرج عن تاء المتحركة فانها محقة بالاسم وانما اجتمعت هذه التاء بالفعل
 لانها تاء على تانيث الفاعل فلا يلحق إلا بالفاعل وهو بالفعل والحق به الصفات لانها تخفية
 جميع هذه التاء بما حقه من تاء التانيث المتحركة للعلامة على تانيثها وتانيث فاعلها
 لكان انما وينيها وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا جرم اجتمعت تاء التانيث الساكنة
 بالفعل وانها انما هيكت للفرق بينها وبين تاء اللاحقة بالاسم فكانت مؤنث من
 من الاسم تخفة الاسم ونقل الفعل والاضمار نوني التاكيد وبها الخفيفة والتخفيف سميت به لانها
 تفيض تأكيد ان يحصل الفعل المطلوب وجه اختصاصها بالفعل انما وضعت له كية الامر والمضارع
 اذا كان فيه طلب فان كل هذه خواص الفعل قد مر البحث في احد الاسم عما يتبين بهذا الكلام فلا يصح
 هذا المصباح ولما كان من الافعال بالاصح الاخبار برب سلم يصح كونه علامة له كالامر والنهي والافعال
 والشرط والاختيار احتاج الى بيان معناه بالجمع افعال وضمي الاخبار به ان يكون محكوماً بالان تلك
 الافعال تكون محكوماً بها وانما تكون مخيرة به فاعلم ان الله ان يصح كونه محكوماً به يصح كونه محكوماً به

يصح كونه محكوماً به يصح استاده الى سمي ولا يميز اليه كان اولي ولم يصب الى عمل الاصل على يد
يسمى اى الفعل الاصطلاحي فعلا باسم اصله وهو المصدر وانما كان الفعل اسما للمصدر لان المصدر هو
الفاعل حقيقة فيكون تسميته به من حيث الحقيقة والاصالة هو انما سمي للفعل الاصطلاحي على سبيل التسمية
فالفعل الحقيقي وهو المصدر تسمية للادل باسم جرده لولا وعرض بها بان تضمن الفعل الاصطلاحي من المصدر
فهو الفعل المسمى الفاعل كبره الله اسم بمعنى الثبات لا مصدر فمن حيث تضمن يستدعي ان يسمى فعلا يفتح
الفاعل الفعل كبره او الى اصل ان يسمى به مثل ضرب ومنع الفعل كبره الفاعل هو لا يكون مصدرا تضمنه ذلك
وانما تضمنه من المصدر هو الفعل لفتح الفاعل لا كبره فلا يكون تسميته به واجيب بان الفعل كبره الفاعل قد
اطلاقه على المصدر وعلى الى اصل به ايضا كذا ذكر في التوضيح في بحث الحسن والفتح عند بيان المقدمات
الاربع وقوله يسمى فعلا باسم اصله يشير الى ان المتحار عند ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الفعل المصدر
في الاشتقاق ولما فرغ من بيان هذا الفعل وعلاماته شرع في بيان هذا الحرف وعلاماته فقال وحرف
كلمة موصوفة بقوله لا تدل على معنى في نفسها اى في نفس الكلمة بل الحرف كلمة تدل على معنى يشتمل
المحدود وغيره خرج بقوله في غير الاسم والفعل اى معنى حاصل في غير ما هو المراد بقوله حرف
لا تدل على معنى في نفسها بل غير ما ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق لا يد من ذكر المتعلق
عند ذكر الحرف كما مثل بقوله نحو من فان معناه الابتداء بهى اى كلمة من لا تدل عليه اى
على الابتداء بالبعد ذكر ما منه الابتداء كالبصرة والكوفة مثلا كما تقول سرت من البصرة اسير
الكوفة فتدل فيه على معناه بعد ذكر البصرة التي يكون منها الابتداء وعرض عليه بالاسماء الموصوفة
بالاضافة فانها لا تدل على معانيها الا بعد ذكر متعلقاتها واجيب عنه بان الواضع شرط عند وضع
ذكر متعلقه ليدل على معناه الا وادى لم يشترط عند وضع تلك الاسماء ذكر متعلقاتها فيكون ذلك المتعلق
يشتر في اصل وضع الحرف بخلاف تلك الاسماء وكذا لا يرد بالموصولات وسماء الاشارات وضمير العا
حيث تحتاج في الدلالة على معانيها الى اصلة وليس اليه والمعاد لا تدل على معانيها بحسب
الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال وعلامته اى علامته الحرف من لفظ الاجزاء
عنه ولا بد ان لا يميل علامته الاسماء وعلامات الافعال لظهور بعد تخصيص ولما كان الكلام
بالسابق فيفيد ان وضع الحرف لم يكن مع الاقرب المطلوب الاصل والمقصود بالذات وهو معنى المستقل

الاستقلال به لا يثبت فائدة لانه لم يوجد فيه شئ مما يثبت عليه الفوائد من العلامات المذكورة وهو
الحفاظ للقاصد والاستقلال بها على الفوائد توهم منه انه لا يجوز الاستقلال بالحروف ولا البحث
عنه في الكلام لان الاستقلال بما لا يفيد بحث ولا حصر اذ واجب دفعه بقوله وللحرف في الكلام واد
وذلك اني بتقديم الخبر حتى وللحرف للاهتمام بذكره لان هذا المقام بيان الحرف ويجوز ان يكون
الحرف متبدا كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن اناس من يقول انما باله وقوله في الكلام
صفة للحرف اي وللحرف الكائن في الكلام فوائد جمع فائدة كقواعد جمع قاعدة فائدة فائدة كما يستفيد
من علم او مال وجابر فائدة المال ويفيد اي ثبت له المال فلك ان يريد باللفظ التوازي
يعني واللحرف في الكلام امور ثمانية بعيدة عن لفظان وفي ذكر الفوائد بصفة جمع الكثرة ايار اي كثرة فوائد
الحرف ثم اشد الى بيان بعض تلك الفوائد بقوله كالربط بين الاسبين نحو زيد في الدار والربط بين الفعلين
نحو اريد ان تضرب او الربط بين اسم وفعل كضربت بالشيء او الربط بين المحدثين نحو ان جاريد
فقد اكرمه وغير ذلك اي الربط المذكور من الفوائد التي تعرفها في لغتهم الثالث وهو الحرف ان الله
تعالى حال امره الى مشيئة الله تعالى قائلا في عدة شانه ان الله تعالى مراعاة لادب ربه اتباعا
لسنة نبية عليه الصلوة والسلام لما ورد في كلام حكاية قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول
تعالى ان الله تعالى امين محققين او تعظيما لعباده ان يقولوا في عبادتهم مثل فلكهم من باب
الله تعالى مستعين بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اي الحرف حرفا لوقوعه في الكلام حال كونه حرفا اي طرفا
فمن الحرف بالطرف لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الواو اي لوقوع الحرف
في الكلام طرفا اي جانبا للاسم والفعل ليس اي الحرف مقصودا بالذات وهو بيان لوقوع
الحرف طرفا مثل المسند والمند اليه تمثيل للمقصود بالذات والمثل مرفوع بالحزبة لمبتدأ
منحذوف اي ويرجع الى المقصود بالذات وانما قدم المسند على المند اليه في التمثيل حشا على كونه
مقصودا بالذات ويريد اهتمام به لانه ادنى درجة من المسند اليه ولا خلاف في كون المسند اليه
مقصودا بالذات لانه اعلى درجة من المسند اليه ان المسند يكون اسما وفعل او مسندا اليه لا يكون
الاسماء والاعيين فضيلة ثم الادنى في بيان طرفية الحرف ان تقول تبدل قوله ليس مقصودا بالذات حشا
لا يدل على معنى في نفسه بخلاف الاسم والفعل وادنى حروف ذلك فاعلم ان طرفا في قوله اي طرفا مقصودا

تصل الكلام هو الكاسل ما وضع لما يتكلم به سواء كان نكرة على حرف او على الكثرة او كان كثر من كلمة واحدة
سواء كان مفردا او موضوعا ولم يوضع مصدرا في اصح او لم يكن على صيغة مصادرا لافعال التي تنصبها
على المصدرية الا انه قد يستعمل استعمال المصدر فيقال كلمة كذا ما كما يقال عطية عطاء مع انه في الالفاظ
في الاصطلاح ما اشار اليه بقوله لفظ حينئذ يتناول المحدود وغيره من الملمات والمزادات والمركبات
لغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج المفردات وقوله بالاستناد يخرج المركبات الغير الكلامية وما
اختار الاستناد على الاخبار لان الاستناد اعم من الاخبار لتناوله الاخبار والاشارة والبيان في قوله بالاستناد
مسببة اي تضمننا حاصل السبب الاستناد ويجوز ان يكون للاتصاف اي تضمننا ملحقا بالاستناد وانما قيل
من لفظ تركيب مع انه المشهور بالمصطلح عليه في هذا الكلام الى لفظ تضمن لان من احد ما انه لو قال ترسل لي
في هذا الكلام الذي احد كلمته ملفوظة واخرى مستتر غير ملفوظة مثل اكرم فان المستتر لا تنبيه زكية مع
الملفوظة واذا قال تضمن دخل فيه والثاني ان الكلام قد تتركب من كلمات كثيرة فوق اثنين بل قال تتركب
لم يدخل فيه هذا الكلام لان المتبادر من التركيب هو مركب من كلمتين بلفظا بخلاف المتضمن بكلمتين فيبدأ
ما فيه كلمتان او اكثر وجيب عن الاول ان المستتر عنه هم في حكم الملفوظ حقيقة فيجوز ان التركيب بينهما وعن
الثاني بان الكلام انما يتحقق بالاستناد الذي يتحقق بالسنه اليه والسنه بها او كلمتان او ما يجز مجزءا عما
الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة له فيكون هذا الكلام انه مركب من كلمتين ذكر
في بعض النسخ اي ان تضمن على تركيبه اخصر للاستغناء عن صفة من احتياج تركيب اليها بموضع بان
المصطلح عليه فيما بينهم لفظا الافراد والتركيب الاول في اللفظ بالمصطلح عليه وجيب بان المصطلح لفظ
التركيب بمقابلة الاشارة فيقال هذا مفرد وهذا مركب والتضمن هنا لم يقع بمقابلة الافراد حتى يكون
المصطلح عليه لفظا التركيب واعلم ان النجاة اختلفوا في ان الكلام هو مترادف للجملة ام لا فذهب
المصطلح والكتاب الى انها مترادفان وكلام المصنف الشيخ ابن الحاجب ميل الى ذلك فانها قد اکتفيا
في تعريف الكلام بذكر الاستناد مطلقا ولم يبيدها بكونه مقصودا بذاته وذهب بعضهم الى ان الكلام
هو الذي يقصد بالاستناد في تعريف الكلام بكونه مقصودا بذاته فيصدق الجملة على الجملة بغير تقييد
اخبارا او صافا بجملة الكلام موقوف في بعض شرح الكافية ان المراد بالاستناد هو جهاد المقصود
بذاته بكون الكلام عند المصنف وعند غيره بان يحتاج خص من الجملة ثم لما فرغ من تعريف الكلام

تعريف الاسناد لا يحتاج معرفة الكلام البدي والاسناد نسبة حد الكلمتين اى ضم احدى الكلمتين او
نسبة لاول حد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يقيد النسبة المخاطبة فائدة ليصح السكوت
سكوت الحكم عليها اى على تلك الفائدة اى من شأنه ان يقصد به فائدة المخاطبة فائدة ليصح السكوت عليها
وقد سكت عليها لم يكن لابل اخر بحال تخطيته نسبة الى اخصر فى باب الفائدة فدخل فيه اسناد الحكم
لو افترضا خبرا او صفته ودخل فيه اسناد الحكم التى على مضمونه المخاطبة فقبل الاسناد وهو حكم المفيد باحد
سجرا المركب على الاخر نحو قام زيد فانك اذا قلت ذلك خذت المخاطبة فائدة ليصح سكونك عليها بحيث
لا يتطرق المخاطبة للفظ آخر اذا قلت كلام زيد مثلا فلا يكون الا احد جزئى الكلام ويبقى المخاطبة مستترة
استترة يستفاد فان قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون مثل ضرب يد كذا الا ان المخاطبة ينظر ان يبين بالضرر وتقبل
غيره الى غير ذلك من المصنوع كالزمان والمكان قلت المراد ان لا يتطرق المخاطبة للفظ آخر مثل انتم تارا اسند
ليس اسند عند ذكر اسند اليه فخطا وبالعكس وليس الانتظار الذى فى مثل ضرب يد مثل هذا الانتظار فاعلم ان
جواب شرط حذف اى اذا كان اسنادا ما حوزا فى تعريف الكلام فعلم بذلك ان الكلام لا يحصل من كسب
لا من احد بل من التركيبين من اسمين الى كلمة من دون فى كمالى به غير لانه اظهر الانسب لفهم المتكلمين
بما لا يتركيب على كسب الفعل والاسم لان جزئيه يستحقان التقديم نحو زيد قائم ويسمى هذه الجملة جملة اسمية
ايضا لكونها مصدرة بالاسم او من فعل واسم قدم الفعل على الاسم لان تقديم الفعل النسبة لانه مصدر
جان الجملة الفعلية نحو قام زيد ويسمى اى هذه الجملة جملة فعلية لكونها مصدرة بالفعل وينبغى ان يعلم
الكلام لا يحصل من اسمين لانه لا يحصل من اسم الفعل ولا من كل فعل واسم لانه لا يحصل من فعل كان اسم
قول من جعل اسما الافعال الناقصة فاعلم بها لكن التحقيق هو ان الاسماء لا يصح ان يصدر بها بضمير
لما فى تقسيم الكلمة ردا على ما ذهب اليه ان الكلام يحصل من ثلثة تركيب استغنى عن ثلثة تركيب
لان تعريف الكلام شهد الى اقسام ستة بآدمى الراى بخلاف تعريف الكلمة وانما يحصل الكلام لثلاث
ندين التركيبين اذ لا يوجد المسند اليه مع اى جميعا قال فى القاموس فتقوا كذا لعمري جميعا
وهو منصوب على الظرفية القنون فيه عوض عن المصنوع البدي ونعلق بما وقع حاله من قولهم فاعلم
اذ لا يوجد المسند اليه كائنا كذا واحد منها مع صاحبه عند غير ما اى فى غير ما اى فى غير ما اى
لان حرف لا يقع مسند اليه لا بد للكلام منها اى من المسند اليه لان اسنادا ما حوزا فى

تقریبه و هو فی نفسه اسند و المسند الیه و قوله لا بدای لا فراق للكلام منهما من قولهم یبدا بذا می
فرقة البید و التفریق و تبددای تفرق او لا محض للكلام منهما من البید و هو العوض فم الجار و المحو
یعنی للكلام متعلق بالمسند یعنی بد علی قول العبدادین حیث اجاز و الا طالعاً جبلاً لا یرك تنوین بالاسم
المطلوب باجرار له مجوی المضاف كما اجری مجواه فی الاعراب و خرجوا علی ذلك قول علیه الصلوٰه و السلام
لا مانع كما اخطت و لا معطى لما منع و البصر لولین او جیوا فی مثل تنوین الاسم لكونه مضارعاً للمضارع
مثل ناخیر من زید و جعلوا متعلقاً بطرف فیهما بنی الاسم فیه علی الفتح كما فیهما عن فیه محذوف و هو الخبر
المتبداً ای لا بد ثابت للكلام و قوله منها خبر مبتدأ محذوف ای البید انتهى منها و هذه الجملة للبیة البیة
لا محل لها من الاعراب لانها مستأنفة لفظاً و بنحو ان یکون منها متعلقاً بما دل علیه لا بدای لا بد منها
اذا كان الکلام منصرفاً فی الترتیبین المذكورین فان قبل فوقف ما ذکر من انحصار الکلام فیها بان
ای بالمتساوی نحو یزید فانه یحصل من غیر الترتیبین المذكورین و هو الحرف و الاسم مع انه قسم من
الكلام فتیقض الحصر و تنقص اذا اضيف الی الاجسام براد البطلان تألیفها و اذا اضيف الی غیرها براد بانحو
عامة المطلوب فما المطلوب بها هو حصر الکلام فی الترتیبین قلنا فی جوابه ان حرف التذکر الی فی نحو
یزید قائم مقام ادعو اطلب لان تقدیر یزید و ادعو زید و اطلب هو ای کل واحد من ادعو و اطلب
الفعل و اذا كان كذلك فلا نقض للحصر المذكور بان لا یستقیم ذلك الحصر لانه کلام یحصل من ترکیب
فعل و الاسم للذی هو المنوی و لم یحصل من ترکیب الحرف و الاسم كما ذرّب الیه المبروف فقبل
فعلیه یزید ان یم الکلام مجرد کلمة یزید و ان الکلام یم بدون زید و ذکر زید کذا
سائر المتعجیل نحو حضرت زید و زید زید و اذا فرغنا من المقدمة فنتشرع فی الاقسام الثلاثة
فی الاسم و نقض الحروف فان قلت کلمة اذا للزمان المستقبل سوار كان و قلت علی ما
تشریف استقیم لما فیها قلت ذلك علی الغالب و قد یجوز للمایضه ایضاً فلا یرد ما ذکر
من ان الاقسام الثلاثة لا یخلف و المعین علی اصلاح شیونهم هو یوقفاً لانما هذا الامر الذی تشریح
من ان الاقسام الثلاثة لا یخلف و المعین علی اصلاح شیونهم هو یوقفاً لانما هذا الامر الذی تشریح
من ان الاقسام الثلاثة لا یخلف و المعین علی اصلاح شیونهم هو یوقفاً لانما هذا الامر الذی تشریح
من ان الاقسام الثلاثة لا یخلف و المعین علی اصلاح شیونهم هو یوقفاً لانما هذا الامر الذی تشریح

و هذا حسن علاماته في المقدمة فلا يعيده وهو امي الاسم منقسم النقسام الكلي الى الجزئيات
الى معرب وهو ما يؤخذ من الاعراب وجار التعيين الاول الابانة والظهار ومنه قوله عليه الصلوة والسلام
التيب بعرب عن نفسها امي تفصح وقول الشاعرواني لا يكرني عن قذور بغير راء واعوب احب انما هو
والثاني ازالة الفاء والالتباس من فعلهم عربت محدثة اذا فسدت فيكون الهمزة للسلب فالمعرب بالمعنى
الاول طرف امي محل اظهار المعاني وبالثاني اسم مفعول امي فلال افساده والتبارة باظهار المعاني المعنوية
عليه لان في تحايلها فسادا والتباسا وبني هو ما يؤخذ من البناء وانما سمي به لان المطلوب من البناء
هو الثبات وعدم الاختلاف والمبنى كذلك واصله مبنوي على صيغة اسم المفعول من بني فاجمعت
الواد واليار والاساقفة منها ساكنة فابدت ياء ثم ادخمت الياء في الياء فابدت الهمزة بالكرة والبناء
الياء كما في مرمى وانما كان الاسم منحرفا في بدين لئلا يخلو من ان يكون مركبا مع غيره وعلاما
مركبا مع غيره لا يخلو من ان يكون شبيها للمبنى الاصل او لا فاما كان هذا فهو معرب وان كان غير ذلك
ويحتمل ان يكون المعرب المبنى فيدين للاسم وليس متعين له لانها ليست مالا للاسم ولا فعل الحرف او كان
الاسم منقسما الى معرب مبني فلهذا ذكر احكامه اي احكام الاسم في بابين ابياب الاول في بيان الاسم المعرب
والباب الثاني في بيان الاسم المبني وخاتمة في بيان سائر احكام الاسم ولو جهت غير الاعراب والبناء
الكتاب الاول في الاسم المعرب وفيه امي في هذا الباب مقدمة وهي مشتملة على اربعة فصول الفصل
الاول في تعريف الاسم المعرب والثاني في بيان حكم الاسم المعرب والثالث في بيان اصناف الاعراب
والرابع في تقسيم الاسم المعرب الى منصرف وغيره وثلاثة مقاصد المقصد الاول في بيان المرقوعات
والثاني في بيان المنصوبات والثالث في بيان المجزئات وخاتمة في بيان التواريخ اما المقدمة فيها
فصول اربعة فصل في تعريف الاسم المعرب قد مر على المبني لكونه اصلا او المقصود من وضع الالفاظ اظهار
هو في الضمير واما هو الالفاظ الاعراب اذ يعلم ان هذا فاعلم ذلك مفعول فان قيل كيف حكم ان الاصل في الاعراب الاعراب
اصولها الافراد وهي في الافراد لا يستحق الاعراب فيل انما حكم بذلك لانها لم توضع الا لتعمل في الكلام
مركبة واستعمالها مفودة مخالف لغرض الواقع فبناء المقدرات وان كان اصل المركبات فهو عارفين
بها لكون استعمالها مفودة عارفين واما الاسم المعرب كل اسم ذكر كلمة كل في تعريفه وان كان
ذكر في التعريفات مستكرا الى صطلح المنطق لانها لا حاطة الافراد وتعريف الحقيقة لا الافراد وهذا

في طرأته ان يستقيم على كل فرد المحدث ولو جود الحقيقة فيه فانك اذا قلت الانسان حيوان ناطق اصبت
 في الحد على كل من فرد الانسان فلو قلت الانسان كل حيوان ناطق لاستقيم على زيد اطلاقه مثلاً فانما
 كل حيوان ناطق الا ان المصنفين رحمهم الله تعالى لم يلتفتوا الى اصطلاحاتهم في المحدث وذكروا التعريفات في
 دوماً يفهمون وقتها على المراد ومعنى اللفظ كما هو اللائق تركا منهم للتكليف احترازاً عما يعينهم من المصنفين
 وبنهاية قول كل منهم شاملاً على ما دل المقصود وغيره وتولد ركب من غيره فحصل احترازه عما لم يركب من غيره
 كما لا يصح في الاعداد من نحو واحد واثنان وثلاث وكالا سماء احد وده من نحو ارب وبارتنا واربعة
 وحرر بمرهم اختار في التركيب شيئاً شاملاً لبعضهم المراد بالتركيب هو ان التركيب لا يستلزم انه هو العلة للاعراب
 المعاني المتضمنة للاعراب ورواها اذا كان المراد بالتركيب ذلك لم يدخل في التعريف وهو في المسئلة
 ويسند لكونها مركبة من تركيب اسناداً باو عنه ذلك يخرج المضاف اليه وغيره من المعجولات كما ان في الجاهل
 واما شاملاً عنه فالاولى ان يقال المراد بالتركيب التركيب المعامل فيرد عليه المقيد او ان يقال ان
 يجهل بناءً منها مما لا في الاخر فثبت الجواب بالتركيب التركيب تحقق مع العامل ورجح فلا شك في قوله بالشيء
 معنى الاصل احترازاً عما ركب من غيره وليس معنى الاصل كقولنا في قام هو لا اقلقت صيد في هذا الحق
 على التضمن معنى الاصل كائن وعلى ما وقع موقوع كثر ال وعلل اضعف اليه كقولنا في كل واحد منهما ركب من غيره
 ولا يشبه معنى الاصل قلت ربه بقوله لا يشبهه لا يناسب المشابهة نعم المشابهة بينه وبين غيره
 وما اضعف اليه ثم اضافته اليه الى ال اصل بياضه الى المشابهة بينه وبين المبيات وليت من صحتها
 اسم المفعول الى مفعول لم يسم فاعلم ان يبيها صله ولا من باب إضافة الى الطرف في مبيات في هذا الجواب
 ههنا على القانون لان في كل من ذلك في ظاهره اما في الاول فلانه يشبه ان لا يكون الامور الثلاثة
 يتبين من اصلها معنى والامر ليس كذلك في الحرف لا اصل لها والماضي والامر وان ثبت لها اصل وهو
 المصدر والمضارع فهو معرب وليس بمعنى اما في الثاني فلانه يشبه ان لا يكون الامور الثلاثة متبينة بعد
 الا ان واما في الثالث فلان الامور الثلاثة لا يكون مبنية القانون لانها لم يبن على القاعدة على تقدير
 التبيين فليس من المبنى الا او هو بنحوه معنى على القائمة فلا وجه لتخصيص هذه الامور الثلاثة بمبنى
 الاصل والجب عن الثاني بان الاصل ههنا بمعنى الوضع امي مبنى في وضعه بمعنى بالنسبة الى صفة
 بعبارة انه وضع لان يستعمل من بناء واما معنى صحيح الافناء فيه قطعاً وعن الثالث بان بناءه ليس بمبنى

على القاعده غير مسلم بل هي مبنى عليها وهي ما تقر عندهم من ان كلاما لم يوجد فيه موجب لاعتراب فهو مبنى
 فعل به الفعل الماضي والامر بغير اللام والحرف ثانيا مبنى على هذه القاعده فيكون مبنى القاعده على هذا
 المذهب فان عاين الاصل ثم غلب على الفعل الماضي والامر بغير اللام والحرف والاطراد في وجهه مبنية
 غير انهم اعني الحرف والماضي والامر كما صرح به في الاصل في قديم الامر بالماضي احقر من الامر بالماضي فان
 معربا بالجمع، فمما هو في الامر من مبنى ام معربا بالصح انه مبنى واحق اجزاءه مبنى الاصل لان اجزاءه من حيث انها
 مجزئة من حيث لم تقع موقع الحرف ومبنية لا تكل لها من الاعتراب اصلا وتسلم من جعلها من مبنيات الحرف
 ان مبنى الاصل لا يكون له اعتراب لفظا ولا تقدير ادلا خلافا لاجزاءه متعربا خلافا لكونه من مبنيات الاصل
 والاسم المسمى بالاسم المسمى بالاعتراب لا يثبت له اعتراب لا يثبت له اعتراب لا يثبت له اعتراب لا يثبت له اعتراب
 الاصل مثل ان الاسم المسمى بالاسم المسمى بالاعتراب لا يثبت له اعتراب لا يثبت له اعتراب لا يثبت له اعتراب
 فيكون الاسم المسمى بالاسم المسمى بالاعتراب لا يثبت له اعتراب لا يثبت له اعتراب لا يثبت له اعتراب
 او سدا ان مقام الحال اي يميزه عن افراد او يكون قوله انما وحده محطوفا على ان هو الواقع في خبر
 في حذف لعدم الترتيب تحليل المعلن محذوف اما يكون في يد حده اسم معربا لعدم ما له ترتيب لعدم
 او هما كيا مع خبره ووجود الترتيب شرط حصول المعرب وله اخذه في تعريفه فاذا انعدم شرط لعدم
 المشروط ان المشرط ينتفي بانتهاء الشرط وهو لا يتكافئ في قام هو لا لوجود الشبهات كانه
 في كسبه في حيث المبنى لم يكون هو لا يشابهها لبنى الاصل وعدم المشابهة شرط حصول المعرب ولذا
 اخذه في تعريفه فاذا انعدم شرطه المشرط لان المشرط يفقد لفقده ان الشرط كما هو معلوم ان المعرب
 لا يصل الا بشرطين احدهما وجودي هو وجود الترتيب فيعرض له لقوله كل اسم مركب غير واحد والثاني هو
 وهو عدم المشابهة لبنى الاصل فيعرض له لقوله ولا يشبه مبنى الاصل ويسمى اي اسم المعرب
 متمكنا قال السيد قدس سره في حاشية المتوسل المتمكن هو الاسم المعرب في الاسمية
 من حيث الاعتراب الا ان كان هو الاسم المعرب المنصرف والمبنى ليس غير متمكن ثم لما فرغ
 من تعريف الاسم المعرب شرع في بيان حكمه فقال **فصل** وحكمه اي حكمه ان اسم المعرب لا يفرق
 بهما بمعنى في نظيره ضرب اليوم اي حكمه ولا ريب ان الاختلاف في المعرب اولى بمبنى كلام

والاضاقة بآدمي ملائمة ونظيره كوكب الخ فادامى حكمه اختصاصا من بالمعرب ثم لا يثبت بالوجه في
اللاية وما يقال حكم الشيء هو الاثر الثاني بتلك الشيء واختلف آخر المعرب اثر العامل بدون اثر
المعرب فكيف يكون الا اختلاف حكم المعرب ان يختلف آخره امي صفة آخره بتقدير المضاد والافا
لحرف الاخر لا يكون مختلفا بحال ومعنى اختلاف الآخر القضاة بصفة لم توجد قبلها وصرح باختلاف
الاخر في بيان حكم المعرب حترار عن اختلاف غير الاخر فانه ليس حكم المعرب باختلاف الراء في الامور
ان شبهة ان جادني امرار ونسيم دريتم امرار وانيما ومررت بامرار وانتم باختلاف العوامل الباريية
متحدة بقوله يتخلف اني بسبب اختلاف العوامل فيه حترار عن اختلاف الآخر لا بسبب اختلاف العوامل
فانه ليس من انعام المعرب باختلاف آخر من الاستفهامية في نحو من انيك من الرجل من زيد والامرار
باختلاف الآخر بسبب اختلاف العوامل صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيحصل
على جادني زيدا واديل اول الامر انه معرب ولم يبد فيه اختلاف العوامل لانه يصلح اختلاف آخره على حصول
اختلاف العوامل المراد باختلاف الثاني الوجود لعلالة الملازمة بينهما لان اختلاف العوامل يستلزم وجوده لانه
اختلافه بالوجود فمكان من قبل ذكر الملازمة وادارة اللازم وانما اختار لفظ الاختلاف على لفظ الوجود
لما كلف قوله ان يتخلف في صفة المشاكلة من محسنات الكلام وهو ان يذكر لفظ بصورة غيره لوقوعه
في ضيق فبكر ان المعنى ان يتخلف صفة آخره بوجوده في العوامل ثم العوامل جميع عامل وسياتي تفسيره وانما جمع
العامل على عوامل لان صفة العمل ان كان صفة يجمع على فاعلون كما صدر من ان كان بها يجمع على
فواعل ككواكب ولما صار العوامل بها علما لم يكن له معنى الصفة مراد بجمع على فواعل واللام في العوامل
للجنس لا لانه اذا اتى في الجمع فلا يكون منها معهودا يحل على الجنس ويطلق معنى الجمعية ولهذا نافع بالجمع كون
العوامل جميعا وادناه ثلثة فحقه ان لا يتحقق المعرب الا باختلاف ثلثة عوامل وليس الامر كذلك اختلاف
انصوبا على انه متناول لفظا صفة اختلافا امي يتخلف آخره اختلافا لفظيا وهو اعم من ان يكون
حقيقة نحو جادني زيد ورايت زيد او مررت بزيدا وحكا خورايت باحد ومرت باحد فانه يتخلف فيه
آخر المعرب اختلافا حكما لان الفتحة في حالة الجر غير الفتحة في حالة النصب كونهما نائبة عن الكسر ويتخلف
آخره اختلافا تقديرية وهو اعم من ان يكون حقيقة نحو هذا عصا واخذت عصا وضربت بعصا او حكما
نحو جادني ورايت موسى ومرت بموسى وهذه الامثلة الاربعة فيما اذا كان الاعراب منه بالحركات

اما اذا كان الاعراب بحروف بالاضافة لم يفرق بينه فان الاختلاف في اللفظ حسب ما كان يكون حقيقة
نحو جاد في البوك ورايت لياك ومرت بابيك او حكما نحو رايت مومنين ومرت مومنين فانه يختلف
فيه آخر المعرب باختلاف اللفظ حكما فلان اللفظ في حالة الجر غير الياء في حالة المنصب لكونه بالياء عن الكسرة وكذا
الاختلاف التقديري حسب ما كان يكون حقيقة نحو جاد في الواو القاسم ورايت ابا القاسم ومرت باني القاسم فاختلاف
فيه الحرف لا التقادير كذا فان الاعراب فيه بالحروف مقدر وقد اختلفت آخذه اختلافا تقديريا حقيقة او حكما نحو رايت
مومني البلدة ومرت مومني البلدة فانه قد اختلف فيه آخر المعرب باختلاف التقدير حكما وادعرت ذلك فاعلم ان مومني
النهاية عن المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوالم معروفة الشيخ ابن الحاجب في المركب الذي لم يشبهه بنى الاصل
وجعل له عروفا به حكمه وما به المصريح واستدل الشيخ على ذلك بما ذكر في شرحه كتابه الكافية حيث قال انما لم
المعرب بما عرفت صاحب النحاة لانه يلزم منه تعريف الشيء بما هو مخفي عنه فان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له
هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف العوالم انما يثبت هذا الحكم بعد العلم به فيكون هذا الحكم انشائي لا
قلو عرف به لزم تعريف الشيء بما هو مخفي منه وانه غير جائز قال صاحب المتوسط نكح ان سحاب عنه نصرة للنحاة
بان يقول ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم باستعمال المعرب
بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اعمى نوع من انواع الاسم لطبق لبيان ان يعرف احدية
ياختلف آخره باختلاف العوالم استعمال المعرب ثم لما فرغ من بيان تعريف المعرب حكاه اراد ان يبين ما هو
وصف لازم له وهو الاعراب للنحاة خلافا لتعريف الاعراب فذهب الى ان الاعراب عبارة عما يحصل
به الاختلاف من الحركات والحروف واجاب الشيخ ابن الحاجب بسندل بانهم اتفقوا على ان الاعراب الرفع
والنصب والجر وانما يحصل بها الاختلاف لئلا يخلو الاختلاف بينهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عن
الاختلاف بسندل بان الاعراب ضد البناء والبناء لا يقع على الحركات بل الحركات بانه الاعراب
فلما كان المتعارف المصريح ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب عرف الاعراب بما عرفت به فقال في الاعراب
ما هي شيىء به الالسية والضمير المحرور ارجع الى الاعراب ما هي الاعراب شيىء بسندل لئلا يخلو الاختلاف
المعرب هذا بسبب محمول على سبب القرب كما هو المتبادر وهو ما يكون سببا بلا واسطة فلا يخلو فيه التماثل
والتقضى والاسناد لكون هذه الامور سهيا بعبدية للاختلاف لان العامل سبب قريب
للتقضى وهو سبب قريب للاعراب هو سبب قريب للاختلاف فيكون العوالم سببا به بالسطر

والاستناد سبباً له بوجوبه في مقتضى سبباً له بوجوبه في مقتضى سبباً له بوجوبه في مقتضى
وقال انما حصل في هذه الحركة او حرف فلا يرد العاقل والمقتضى والاستناد واما
عليه بعض الفضلاء بان لا يريد بكلمة ما الحركة يخرج الحرف بل يريد الحروف يخرج الحركة وان اردت جميعا
لزم ان يراد بالعام افراد مختلفة الماهية وهو غير جائز ايضا بل يزم الحرف العاقل بجميع الحروف المرادة بكلمة
ما الا ان يراد حرف يصلح للاعراب وحرف علمه ساكنة وهذا هو الاصحوب اذا التقدير الاول بوجوب اخذ
الاعراب في حد واحد والمحدود في الحد بوجوب الدور لتوقف معرفة المحدود على معرفة المحدود وذلك باطل
لا يقال في اختلاف آخر المعرب لئلا ياتي الا بوجوبه في مقتضى ما يكون الحركة الاولى اعرابا لا تقول المراد
لذلك كسبها ما يكون له شيء من التأثير في السبب لا يكون له تأثير تام فيه فيندرج الحركة الاولى في
الاعراب لان لها شيء من التأثير في الحركة الثانية غير موجبة للاختلاف عند الحركة الاولى وانما يكون
موجبة له حين جدا منها ويمكن ان يقع الحركة الاولى بعد السكون فتكون مما يتم به علته الاختلاف فصدق
عليها انها ما يختلف بها آخر المعرب لان الاسم حيد معرب اي مركب للشبه في الاصل تختلف آخرها بها
من السكون الى الحركة وان لم يكن في حال الاعراب وتغيره ما يقيم ارضعت هذه المرادة هذا الشأن في
الكلام صادق ان لم يكن الرضيع اثار اليه ثباتا في حالة الرضاع فكذا يثبتنا يصدق على الحركة الاولى
انها تختلف بها آخر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حالة السكون ثم قوله تختلف
آخر المعرب خرج به حركة نحو غلامي لانه تختلف بآخر المعرب لان المضاف الى يار المسكين
فيلحقه قول العالم انما يكون معربا بعد تركيبه مع العالم آخره انما يكون معربا بعد تركيبه مع العالم آخره انما يكون
مختلفا عند الاضافة على سابقه على تركيبه مع العالم نظورا انك تتخبر في جاز في غلام زيد عن المضاف
لا عن المعرب ثم تصيغه فكانا المختلف بهذه الحركة هو اواخر المبنى لثبته وعرضه على هذا الشرح بالاعراب
والمعرب ليتوان في المعرفة والجهالة وتعرف الشيء بالاسم وانه باطل انما جعل الاعراب في آخر الاسم
لانه دال على الوصف من كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف متأخر عن الموصوف كالضمة والقوة
والكسر فمثل الاعراب وهذه الاسماء الثلاثة فكانت بالتا وتطلق على الحركات سواء كان بناءية لا
غير اعرابية كانت او غير كضمة وعدا هذا اذا طلقت بدون قرينة يراد بها غير اعرابية وانما كانت
مجردة عن البناء لئلا يكون القاب البناء لئلا يكون القاب البناء لئلا يكون القاب البناء لئلا يكون القاب البناء

على الحركات البنيانية ولا على غيرهما من غير الآخر واعراب الاسم اى الاسم المعرب ثلثة انواع وذلك لان
المعاني التي وضع الاعراب للدلالة عليها ثلثة انما عليتها والمفعولية والاضافه فيكون الاعراب
الدال عليها ايقير ثلثة لكون الدال على حسب المدلول اى على قدره والا لزم الاشتراك في كان الدال
اقل من مدلول المترادف لو كان الدال اكثر من المدلول وكلاما خلافا للاصل وانما سمي اعراب اعراب
الواعا واعراب ابني القاب لان كل واحد من الرفع والنصب والجر الى على نوع من انواع المعاني فلما كانت
المدلولات الواعا كانت الدوال عليها الواعا ايضا بخلاف اعراب ابني كانهن في الرفع والنصب والجر فان كل واحد منها
يدل على امر واحد هو الارتفاع فيكون القاب ارفع مجزوعا على البدلية او مرفوع على الجزئية لمبدأ مرفوع
ونصب عطف عليه وجر كك وانما سمي الرفع رفعا لارتفاع الشقة السفلى عند تلفظ به ولم رفعة مرتبة
من اخويه لكونه على ما هو عمدة الكلام وانما سمي نصب نضبا لان نضبا شقين على حالهما عند تلفظ به
ينصب لفعله اى نفعا في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وانما سمي الجر جرا لان عامل الفعل
الى الاسم دلان لشقة السفلى نجر الى الفعل عند التلفظ ثم لما وقع من بيان الاعراب اراد ان يبين لغير
لا يحتاج معرفة اعراب بيان العامل لانه معتبر في مفهومه كما عرفت وجريان ذكره في حكم ما نأخذه من
بيان الاعراب لتوقف تعريفه على حصول الاعراب وعلى معنى مقتضى الاعراب فقال العامل به
رفع ونصب وجر اعلم ان التحوين جعلوا في تعريف العامل منهم من ذهب الى ما اختاره المصنف منهم من ذهب
الى ان العامل لا يقوم بمعنى مقتضى الاعراب اختاره الشيخ ابن الحاجب في الكافية واخر من على هذا
التعريف بانه ليس بجمل مع اوله لا يصدق على عامل الفعل وليس بالرفع او يدخل فيه لاسناد فانه لا يرفع
به معنى مقتضى الاعراب وجيب عن الاول بان المراد من هذا التعريف تعريف عامل الاسم فلا يقتضيه خروج
عامل الفعل عن انساني بان ابا السببية فلا يدخل لاسناد لانه ليس بسبب بل هو شرط او لانه سبب
لحصول المعنى مقتضى الاعراب بخلاف العامل فانه سبب لذلك لانه سبب في حصول مقتضى فيكون
العامل سببا بعيدا فان سبب بعيد مجاز ولا يكون ارادة المجاز في التعريفات لا يراد بها المجاز في تعريف
حيث سبق لهم عند الاطلاق الى معنى الحقيقي لا المجازي فلما كان هذا المجاز مشتهرا في الاصطلاح
كونه سببا بعيدا عنهم من ذهب الى ان العامل لا يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص هذا سبب
لعامل الاسم لفعله او ر عليه بانه ان اطلق الوجه المخصوص من غير حرف انداء في نحو يا زيد يا ابا الصديق

يا علاني لانها توجب ان تكون آخر الكلمة على وجه مخصوص مع انها ليسا بعالمين في ان اريد وجه مخصوص من
 الاعراب يلزم الادعاء على قول من هذا العامل في هذا الاعراب فاما بان الاعراب ان تختلف آخر الكلمة
 باختلاف احوال ان اريد وجه مخصوص من مقتضى بابا آخر الكلمة اذ مقتضى صفة قائمه بتام الكلمة لا باخرها
 ولا يخرج عامل الفعل لا لعدم مقتضى فيه فيكون تعريف من احوال وهو مفوض انه تعريف مطابق لحوال
 وجيب بارادة وجه مخصوص مما يقتضيه مقتضى وايشبه التام بالاسم فلا يلزم الدوران بما يقتضاه مقتضى
 اعم من الاعراب فهو وان لم يصدق الا على وجه لا يخرج عامل الفعل لانه يصدق عليه انه يوجب كون آخر
 الكلمة على وجه مخصوص مما يقتضيه ايشبه التام وهو شبه لفظا ومعنى ويستعمل لاهل اعرف فان قيل ايشبه
 واحد وكيف تيرت عليه الامور المختلفة من الرفع والنصب والجزم فتا ايشبه لثمة احوال او ايها ان يقع مقتضى
 موقع الاسم بغيره او سطرها ان يقع موقعه بتاويل اذ انا بان لم يقع موقعه بوجه فلي اقول احوال في نحو
 الرفع الذي هو اقوى الحركات وفي اوسطها يقتضى انتمسب الذي هو اوسط الحركات وفي اذنا بان
 ما هو انتمسب وهو الجزم فالتمسبه الكان واحد لكن له احوال مختلفة تقتضي كل منها هو نسب تلك الحال في حال
 الاعراب لفظا كان او تقدير يا من الاسم امي المحل الثاني من الاسم المعرب هو الحرف الاخير فاما في
 الاخرة ان لفظ يذكروا يثبت ويختص المحل بالاسم لانه يثبت عن احوال الاسم والافضل الاعراب من لفظ
 المضارع البصر هو الحرف الاخير ثم صنعة الفعل هذه للحرف امي هو الحرف الاخير لا غير جاريد فعلا لانه من
 يتوهم ان محل اعراب ثنية فالجمع المذكور السالم هو ما قبل النون فلا يكون حرفا اخر لان هذا النون
 عوض عن الحركة والتنوين اللتين كانتا في الواحد فليس يحرف الاخر من الحرف الاخر هو ما قبل النون
 ولما بين المعرب والاعراب العامل محل الاعراب فكل صريح ذلك مثلا لا قصد الا ليصاح الامر فعال
 مثال الكل امي كل ما ذكرنا من هذه الامور نحو قام زيد فقام الفاء للتفسير والذي ليس به دخول الفاء
 التي وضعت للتحقيب على المفكر كون ذكر المفسر عفيف ذكر المفرد قام وقع مبتدأ بتاويل اللفظ وقوا عامل
 خبره زيد معربا لضمته اعراب للدال حرف الاعراب الانسب ان يقول والدال محل الاعراب ثم لما كان
 هو معرب من كلام العرب يقتضيه على تعيين الاسم الممكن لفعل المضارع شريع في بيان ذلك بقوله اعلم عي
 كلمة تذكر في اول الكلام لتبويق ايسر او متعانه الى جانب الكلام لا ويرى ان الكلام بعد اطلب التلويق
 اليه اوضح في الذين لا يستعملون العلم في الكلمات بالمعروفة في ان خبريات لم يعلم لا بالمعروفة لان يستعملون

المفعول امر على لا جرى ولما كان الفهم متعلقا بابق الكلام لم يكن الاسم مناسبا لهذا المقام لم
يقبل اقرا لان المقصود هو الدراية لا القراءة انه اى اشارة الى العرب شي في كلام العرب لا الاسم المتكلم
قدمه لا صالته في الاعراب قيد الاسم بالتمكن لان من الاسم لم يكن يتمكن لم يكن معروبا ولا يفعل المضارع
وصف لفعل بالمضارع لان من الفعل لم يكن مضارعا لم يكن معروبا هذا اذا لم يتصل به نون التثنية
ولا نون جمع المونث وانما لم يذكر هذا القيد ههنا الكفاية ان ذكر في بحث الفعل وسجي حكمه اى حكم الفعل
المضارع في القسم الثاني وهو الفعل ثا الله تعالى ثم لما فرغ من بيان حكم الاسم المعرب شديدا
في بيان اصناف اعرابه فقال فصل في اصناف اعراب الاسم هي تسعة اصناف جمع صنف وهو
من انواع مطلقا ولما كان الرفع قد يحصل بالضمه لفظا او تقدير او قد يحصل بالواو وقد حصل
بالالف كك كذا انصب تارة يكون بالفتح لفظا او تقدير او تارة يكون بالكسرة وتارة يكون بالالف
كك كذا الجر بما يوجد بالكسرة لفظا او تقدير او بما يوجد بالالف كك والاسماء تختلف في استحقاق اقسام
الرفع فبعضها تستحق الرفع بالفتح وبعضها تستحق بالواو وبعضها تستحق بالالف وكذا الاسماء تختلف في
استحقاق اقسام انصب الجر قسم المصوح باعتبار الاستحقاق اصناف الاعراب توضح اوجها في الاصل
بالاعراب ولما كان الاعراب للفظ هو الاصل والاكثر قد مر على تقديره في تعال اما اول من ملك
الاصناف وانما جعل هذا الصنف اول الاصناف لكونه اشر فيها لانه اصل من جهين احدهما كونه بالفتح
واصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب بالحروف وخلاف الاصل الثاني كونه بالحركات الثالث
واصل الاعراب ان يكون بالحركات الثالث والاعراب بالحركتين خلاف الاصل فلهذا قدم المفرد المنصرف
والجمع المذكر المنصرف على جميع المونث اسالم لكون اعراب الاول بالحركات الثالث وهو اصل
كون اعراب الثاني بالحركتين وهو خلاف الاصل وانما قدم المفرد المنصرف على جميع المذكر المنصرف على
جميع المذكر المنصرف في الوضع لان المفرد مقدم على الجمع طبعا فقدمه في الوضع ليوافق الوضع لطبع
ان يكون الرفع بالضمه وانصب بالفتح والجر بالكسرة ونختص اى هذا الصنف بالمفرد وقد ذكر و يرويه
ما يقابل الجملة كما سيأتي في بحث التميز وقد ذكر و يرويه ما يقابل المضاف والمضارع كما سيأتي في
باب المنادى نحو يا زيد فانه مقابل للمضاف والمشببه مثل يا عبد الله ويا طاهرا جلا وقد ذكر و يرويه
ما يقابل المثنى والمجموع وهو المراد به ههنا دور وعليه بان الكلام لا يماثله مفرد مع انها ليست بمجرى بالحركات الثلاثة

ليكون شيئا ولا يجوز عا ولا محققا ولا كذا والاسماء الستة المحقة بالشيء المثلث بهن في الالفاظ
الامرئين مع وجود حرف يصلح الا عراب في آخرها وليس المراد في المفرد من كل وجه ان يكون
المفرد الخطا ومعنى حتى يزود عليه بالقل من ان الاسماء الاضافية كالان مثلا ليس مفرد من كل
وجه لانه لا تسها على امرين في معنى الشيء فلو اريد بالمفرد ذلك لزم ان يكون الاضافيات
بالحرركات الثلاث لما ان التضييق على الشيء في الروايات يوجب نفى الحكم عما عداه والامر بخلافه والمنصر
قيده بالمفرد المنصرف احراز من المفرد المنصرف فان جره بالفتحة كما سيجي تصحيح فيه احراز من المفرد المنصرف
المعقل فان امره ليس كذلك هو اى الصحيح عند الحاجة جمع تاح كالتضادة مع فاض هو الذى يحكم
في علم النحو وانما قال هذا احراز من الصحيح عند الصيرين وهو لا يكون في مقابلة فانه وعينه ولا مخرج
علة وتضعيف وبنوة مثل المضرب اختلفوا في اسالم فمنهم من قال لا فرق بينه وبين الصحيح ومنهم من قال بينهما
عموم وخصوص مطلقا اذ اسالم عند هذا القائل باعريف الصحيح والصحيح باليس بمقابلة فانه وعينه ولا مخرج
علة فحسب لكل اسالم صحيح من غير عكس وانما شرط خلوه من التضعيف والبنوة لترتب احكام حرف العلة
بين الابدان والحدف وغيرهما فوله وهو لا يكون في مقابلة فانه وعينه ولا مبدل على ان الحرف علة
لو لم يكن في مقابلتها لاني الصحيح نحو ضارب مضرب قيل انما خفف الفاء والعين واللام للميزان حتى يكون فيه
شيء من حروف الشدة والوسط والخلق قيل في وجه الاختصاص ان لفظ الفعل فرد من افراد الاسم شامل لجميع
الافعال لان المنصرف لا معنى فعل المنصرف معنى فعل المضرب الى غير ذلك ولا شيء غيره من الكلمات
كذلك هذا الوجه اولى تسلية وعليه مثل عمل سمع ومنع فقلت باوجه اختصاص بالميزان بالثلاثي ولم
لم يكن بلحا او خماسيا قلت انه لو كان رباعيا او خماسيا لم يكن وزن الثلاثي بالابحدف حرف
احدا واكثر ولو كان ثلاثيا لم يكن وزن الرباعي الخماسي بالزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عند
اسمبل من الحدف ولهذا قيل ان زيادة الهاء في امهات حسن من اوعاد حذفها في امات فقلت
قدم الفاء ثم العين ولم لم يعكس قلت النكتة فيه ان الفاء اخف من الشدة وهي مقدمه على نحوها ثم لو اخر العين عن
اللام لزم ان يكون الخفيف في طرف والثقل في طرف فلم يكن يتعدا لضعفين ان يكون العين في الوسط
في حرفها لخصولي الاعتدال في الوزن بالابكون في آخره هذا يدل على انه لو كان في اوله واسطه حرف
لما لم يصح عند الحاجة وانما عرفوا الصحيح بذلك لان مجتهدهم يقع عن آخر الكلمة حرف علة وهي الواو والياء والالف

حتى يصلها أواد أو يار الألفي سائر اللزوم بناءً على مجموعها فينظر وامي بعد ما سميت هذه الحروف بحرف العلة
 بنية تغير من حال إلى حال مثل العليل المتغير للمراج ووجوه المدة لتولد ما بها بحركة فالن الواو متولد
 يداهم والياء بعد الكسرة والألف بعد الفتحة ولذا كانت الواو اخذت الفتح والياء اخذت الكسرة والألف اخذت
 الضمة أي من حيثها لين بحروف لين كونهما ضعيفة لأنها بمنزلة النفس ولذا لا يتحمل الحركة الثقيلة ثم اعلم ان
 هذه الثلاثة أصلية كانت أو زائدة أكانت ساكنة تسمى حروف اللين فأكانت حركة ما قبلها موافقة
 لها تسمى حروف مدة البصر فالألف للزاد سكوتها وانفتاح ما قبلها حرف مدة ولين وانما الواو والياء
 تكونان تارة حرفي مدة ولين فيكونان تارة حرفي لين ولادة وأما ان كانتا متحركتين فلا يكونان حرفي لين
 ولادة بل هما بمنزلة الحرف الصحيح نحو يسر وعد كزيد مثال المنصرف الصحيح والجاري مجرى الصحيح معطوف
 على قوله الصحيح وهو ما يكون في آخره واو يار ما قبلها ساكن كدو وطي مثالان للجاري مجرى الصحيح
 وانما كان هذا جارياً مجرى الصحيح وطمحاً بها لأن حرف العلة بعد السكون لا يتقبل عليها الحركة لمعارضته خفة
 السكون ثقل الحركة ولأن حرف العلة بعد السكون مثلهما بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة لها
 ولا يتقبل عليه الحركة بعد السكون يعني في الابتداء لتلفظ أية حركة كانت لقوة السكون في الابتداء بلان
 هذا الحركة تقع عليها بعد استراحة السكون فيتحمل كل حركة نحو وصول وسيرة فانه ونحو ذلك بعد السكوت
 لا يتقبل عليها الحركة أية حركة وتختص في المنصرف أيضاً بالجمع المكسر وصف الجمع بالكسرة آخره عن الجمع السالم
 بالألف والتاء والواو والنون أو بالياء والنون المنصرف صفة ثمانية للجمع واحتراز به عن الجمع المكسر
 الغير المنصرف كرجال مثال للجمع المكسر المنصرف ثم اورد مثالا لكل وقال نقول جاري زيد ودو وطي و
 رجال في الرفع ورايت زيدا ودو وطي ورجالاً في النصب مرت زيد ودو وطي ورجال في الجر
 فزع من بيان يعرف بالحركات الثلاث شرع في بيان ما يعرف بحركتين يحمل فيها الفتحة على الكسرة مثال
 الثاني أي المنصرف الثاني من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالفتحة والنصب بالجر بالكسرة ويختص
 بهذا المنصرف جمع المونث السالم قد مر على غير المنصرف لانه ارفع او معرفة غير المنصرف يتخرج الى التثنية
 ولان آوايه يزول عنه ثم قوله السالم بالجر على انه صفة الجمع لا صفة المونث كما يتبادر من كون سلامة
 صفة المفرد لان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة والكانت السلامة حال مفردة ما
 باعرف من الموصوف لان المنصرف الى ذي اللام او غيره من المعارف له حكم المنصرف اليه بغير

تمثل تعريف المضاف اليه وبذا عذسيبويه دأما عند المبرر فتعريف المضاف المنقص من تعريف
المضاف اليه لانه يكتسب التعريف من المضاف اليه فهو الظرف في قولك ايت غلام الرجل لظرف
بدل عند المبرر وصيغة عذسيبويه فكذا سالم على ذسيبويه لا المبرر وانما وصف جميع الموت بالسالم
اخر ازمن الجمع المكسر كحرفي جمع حماد قال اعرابه بالحركات الثلاث وينبغي ان يضم الى جميع الموت
السالم اولات جميع ذات عن غير لفظ كما ضم الالى جمع المذكور السالم ثم اعرض عليه بانه يدخل فيه نحو
سبعين وستين وثلثين اربعين لكونه جمع الموت السالم مع انه معرب بالحروف معرب يخرج عنه
سجلات وسفجلات من مجموع المذكور واجيب عنه بان المراد به صيغة جمع الموت على حذف المضاف
فتناول نحو سجلات وسفجلات لانه على صيغة جمع الموت السالم ويخرج عنه سبعين وستين
لانه على صيغة جمع المذكور السالم اصطلاحا وادان المراد جمع الموت وما على صيغة حذف المعطوف
وحذفه مع واو المعطف غير غريب كلامهم وانما النادر حذف حرف عطف فقط ويمكن ان يجاب بان المراد
لجميع الموت السالم بالجمع بالالف وبار الجمع على عموم المجاز فيندرج فيه نحو سجلات ويخرج عنه خمسين
وانما لم يقل بالجمع بالالف وبار الجمع ليشير الى ان الاصل في ذلك الحكم هو جمع الموت السالم دون غيره من
المجموع وانما جعلت الفتحة تابعة للكسرة في جمع الموت السالم لكونه فرعاً لجمع المذكور السالم وقد جعلت الفتحة
فيما تابعة للكسرة متجذبة في الفرع ايجز كذلك لتلازم مزيدة الفرع على الاصل والمزيدة يكون الاعراب بالحركات
محملة ضرورة لعدم ما يصلح الاعراب في آخره من الحروف دلان الاعراب بالحروف في المجموع
صار اصلا اى معتبر استقلالاً فصار الاعراب بالحركة فيها كانه فرع فيها فان قيل الدليل الذي يدل
على اصاله الاعراب بكونه حقيقياً والا على المعاني المعنوية على الاسم من افعال عليه والمعنوية والاصالة
التي وضع الاعراب للدلالة عليها بلا واسطة بخلاف الحروف فانها مع كونها ثقيلة بالنسبة الى الحركات
لا تدل على المعاني الا بواسطة الدلالة على الحركات فالواو تدل على الضمة لكونها اخت الضمة
من حيث انها تحصل بالمشباع الضمة والالف تدل على الفتحة لكونها اخت الفتحة من حيث انها
تحصل بالمشباع الفتحة والياء تدل على الكسرة لكونه اخت الكسرة من حيث انها تحصل بالمشباع
الكسرة ثم هذه الحركات تدل على المعاني والدلالة على ما هو المقصود بلا واسطة اظهر منه بالواسطة
فان قلت قلت فارق بين هذه في البعز وغيره من التشبيه والجمع فكيف يكون ههنا في المفرد وفي المعاني

غير قلنا ان هذا الدليل في الجمع متروك بطل آخر اقوى منه وهو ان الجمع ضيع والاعراب بالحركة يصل
وجعل الاصل نلفظ غير تام كتعليق الدر على غنى الخنزير فكانت الفرعية في الجمع الملكة الاعراب بالحروف
وليس لاخذ او الدليل المذكور الدال على اصابة الاعراب بالحروف بالحركات متروك والمتروك كالمعروف
فكان مقتضى الدليل في الجمع هو الاعراب بالحروف والاصل هو الذي اقتضاه الدليل المعنوي الذي لم يجر
لما هو اقوى منه ولم يكن كذلك فهو خلاف الاصل والاعراب بالحروف في الجمع مقتضى الدليل فكان اصلا بخلاف
الاعراب بالحركات فكان فرعاً عطاء الحركة التي تقتضي فيه الدليل الحرف خطأ لمقتضى الالف عن منزلة
متعلق الدر على غنى الخنزير الذي غير الامم مسخرته بلام كرم تقول من مسلمات في الرفع ورايت مسلمات
في النصب ومرت مسلمات في الجر ثم لما رفع الفرع عما يعرب بحركتين وحمل فيه الفتحة على الكسرة اخذ
في بيان ما يعرب بالحركتين وحمل فيه الكسرة على الفتحة فقال الثالث امي انصفت الثالث من تلك
الاصناف ان يكون الرفع والنصب الجر بالفتحة وتختص امي انصفت بغير المنصف امي غير الخواص
عليه حكم الاعراف واكتفى فيه بالفتحة في حالة النصب الجر لما سياتي عند بيان حكمه كما تقول جازي
احمد في الرفع ورايت احمد في النصب ومرت باحمد في الجر ولما فرغ من بيان ما يعرب بالحركات
نقطة شرع في بيان ما يعرب بالحروف فقط فقال الرابع امي انصفت الرابع من تلك الاصناف ان
يكون الرفع بالواو والنصب بالالف والجر بالياء يختص امي بهذا النصف بالاسماء الستة حال كونها
كلمة لانها اذا كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات نحو جازي اخيك ورايت اخيك ومرت خليك
مضافة حال لانها اذا كانت مفردة كان اعرابها ايضا بالحركات نحو جازي اخ ورايت اخا ومرت
باتح الى خير يار التسليم لانها اذا كانت الى ياء التسليم كانت مبنية او معربة او اعرابا بتقدير يا نحو جازي اخي
ووايت اخي ومرت باخي ومرت بعضهم بغيرها بان قوله مضافة الى خير يار التسليم معني عن قوله كلمة
لانه انما احترز بقيد الاضافة الى ياء التسليم لعدم صالحة للاعراب في اواخر معاني ياتين في الجائز
وبهذه العلة موجودة في حالة فكان هذا القيد احترازه عن حالة التثنية ايضا وكان ذكره كذا
قيد كونها بكسرة وهي امي الاسماء الستة ابوك وذكوك وهنك الهمن عبارة عن الشيء المشكر
الذي يستشبع ذكره من العورة والفضل بجمع وحموك بكسر الكاف لا خطاب للموت
فان الهم ابو الزوج او عصبته على حسب الاختلاف فلا يجوز اضافة الا الى المربعة وهذه

الرجلين ورايت كلا الرجلين ومرت وكانته ليجر لونه مضاعفا الى منظر ايضا اعراب المثني وذكر صاحب المغني
 ان بعض العرب ثبت الالف في كلا وكلا مضاعفين الى المنظر وقيل انها تعرب كلا بالحروف حال كونه مضاعفا
 الى مضمرا لانه باعتبار نقطة مفردة وباعتبار معناه مثني فلفظه تقتضي الاعراب بالحركات ومعناه تقتضي الاعراب بالحروف
 فزعم في كلاً الاعرابين فاذا اضيف الى المنظر الذي هو الاصل وهو جانب اللفظ الذي هو الاصل هو اعراب
 بالحركات التي هي الاصل لكن يكون اعرابه تقديريا لان اخره الالف ليسقط لانتفاء الساكنين فاذا اضيف
 المضمم الذي هو الفرع وهو جانب معناه الذي هو الفرع واعراب بالحروف التي هي الفرع نحو جار في كلاهما
 رايت كليهما ومرت بكليهما فلهذا فيكون اعرابه بالحروف باضافة الى مضمرو فيه بحيث لان الاسمايز
 الستة مفرد اللفظ مثني المعنى لانها تكونها من الاضافات تدل على امرين كالمثني ولم يعمل فيها لاجل
 في حادثة الاضافة الى المضمم والمضمم علم ان كونه مثني المعنى لا يكفي لكون اعرابه بالحروف المثنية في الاحوال
 كلمها واثنان واثنان مرفوعان لانها معطوفان على قوله كلا فانه مرفوع باخر مبتدأ محذوف ان
 لمفسر ويختص بالثني والحق به وهو كلا واثنان واثنان وهذا التاويل ياتي في قوله وعشرون
 مع انها فانه مرفوع لانه معطوف على قوله واو بالرفع بانه خبر مبتدأ محذوف اذا التفسير
 هناك ويختص جمع المذكور سالم والحق به وهو الو وعشرون تقول جار الى الرجلان كلاهما واثنان
 واثنان في الرفع ورايت الرجلين كليهما واثنين واثنين في نصب مرت بالرجلين كليهما واثنين
 واثنين في الجر ثم لما فرغ عن بيان الاسماء التي تعرب بالحرفين ورفعها بالالف اخذ في بيان الاسماء
 التي تعرب بالحرفين ورفعها بالواو فقال السادس اي بصيغة السادس من تلك الاصناف
 ان يكون الرفع بالواو المضموم ما قبلها والنصب بالياء المكسورا قبلها ويختص اي بهذا الصنف
 بجمع المذكور سالم اخرج عن الجمع المكسر نحو رجال ولا بد منها من تقدير مضاعف اي صيغة جمع
 المذكور ليدخل فيه نحو سنين وسنين وتلين لانها مجموع لموشات ويخرج عنه نحو سجالات وسفحلات
 او من تقدير معطوف اي جمع المذكور سالم وما على صيغة فيدخل فيه نحو سنين ويخرج عنه نحو سجالات
 ويمكن ان يقال المراد به اجمع بالواو والياء والنون على عموم المجاز فيدرج فيه نحو سنين و
 يخرج عنه نحو سجالات الا انه لم يقل لك لتشير الى ان العرف في هذا الحكم هو جمع المذكور
 سالم والواو هو جمع ذو من غير نقطة فالتقت بهذا اسم قد وجد في آخره واو قبلها ضممة ولم يوجد

في كلامهم مثل ذلك قلت الواو فيه في موضع التصغير فلم يغيبوا او نقول لما كان الواو فيه مقام النقص
 صارت كانهما ضمة واو وكذا لا يراد مثل كقوله اسم في اخره واو وقبلها ضمة لان واو غير اصلية بل
 هي متعلية عن اخره لولا اصل كقوله اسم في اخره واو وقبلها ضمة وعشرون مع اخواتها امي مع
 اخوات كلمة عشرون امي امثالها سبع من ثلثين الى تسعين اذ المراد بالاخت المتبال وبهذا افسرنا
 في قوله تعالى كلما دخلت امه لغت اضمتها وانما افراد الواو عشرون من اخواته بالذکر لانها يسايد اخلص في
 الجمع المذكر السالم لان المراد بجمع المذكر السالم اسم مفرد الحرف باخره واو واو ونون مفتوحة وظاهر ان
 الواو عشرون ايا كذلك ولا يجوز ان يكون جمع عشرة والدليل على ذلك انه لو كان كذلك لوجب اطلاق
 عشيرين على ثلثين لوجب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد الا انه ليس كذلك ولو جبان لوجب ان
 يفتح عين الثمانين يفتح على عدد معين فلا يقين في الجمع فلا يكون عشرون جمعا وانما عدل في
 المشتق جمع المذكر السالم ولحققتها عن الحركات الى الحروف مع كون الحركات اخف لتكثر ما لان
 المتبدل على الواحد مع الزيادة وكذا الجمع وكذا كثرة الحروف يدل على الزيادة لانها لا تخلو عن
 من الحركات اثنان فيكون الحروف اكثر من الحركات فاعطى الكثير الكثير معاولة وعدل عن الالف
 في نصبها للنسب منها عند الاضافة فحل على الجوز لكونها اعرابي لفضلات وقيل جزم الماحل على ان
 في غير المنصرف وجعلت الالف رفع لثنتي لخصتها بسبقه على الجمع لقول جاز في سلمون عشرون والاول
 في الرفع وارت مسلمين عشيرين لاولى ال في نصب ومرت مسلمين وعشيرين لاولى ال في الجر واعلم خطا
 عام لكل من يصلح ان يخاطب فاريا كان او سامعا او ناظرا من عند نفسه حاضر اكان او غائبا
 زائما او مكانا على سبيل البدل ولهذا اثر صيغة المفرد على صيغة الجمع ان نون ثنيتية مكسورة اذا نصب
 على نظوت امي غي بالاحوال اثلث لانها ليست بها عن نون الجمع اخذا لا اجل فها حرك عن الساكنين
 بحرك بالكد ونون جمع سلامة مفتوحة ابد امي في الاحوال اثلث للفرق بينهما وبين نون ثنيتية
 ولما اختار لفتح على رضم فلان اخف منه وانما قال نون جمع سلامة احراز ان نون جمع التثنية
 ليس كذلك بل يكون مضموما مكسورا اضم نحو شياطين وما امي نون ثنيتية ونون جمع سلامة تقطان
 عند الاضافة لا عند الالف واللام لان النون فيها ما زيدت عوضا عن الحركة والتنوين كما اخذت
 منفصل بوجه سبب بوجه فلما كان النون عوضا عن الحركة ثبت في موضع جوفى الالف واللام نحو زيد

والزبدون نظر الى انهما عوض عن الحركة وتسقط في موضع وهو في الاضافة نظر الى انهما عوض
عن التثنية نحو جاءني عدا ازيد نظير سقوط لون التثنية عند الاضافة وسلم مصر نظير سقوط لون
المجمع عند ما فرغ عن بيان الاعراب للفظ شرع في بيان الاعراب التقديرية وموضع تقدير الاعراب
على اذكر في هذا المختصر الكافية اربعة موضع منها ما تعذر لفظ الاعراب فيه احدهما الاسم المقصور وان في
الاسم المضاف الى ياء التثنية وموضعان منها ما استعمل لفظ الاعراب فيه احدهما الاسم المنقول والثاني
جمع المذكر السالم المضاف الى ياء التثنية ويجوز غير المنصرف بالفتحة في حالة الجوزجج المونث السالم
بالكسر في حالة انصب لفظ لا تقدير اغاية الامر ان عواجا جاري على خلاف ما اصل فقال سابع
اي انصف السابع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير انصب بتقدير لفتحة مودا ليرتقاير
الكسرة اي ويختص هذا انصف بالمقصود وهو اي المقصود ما اي اسم معرب في آخره الف مقصورة اي لا تنو
سوار كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او مخدونة لاجتماع الساكنين كعصا بالتثنية
وانما تعذر الاعراب في الاسم المقصور لفظ الوجود الالف في آخره وهو لا يتحمل شيئا من الحركات لانها
لو اجملت الحركة صارت همزة ولا يكون الفاء والفاء ان يقول الاسم وجود الالف في عصا ليرتقاير
سقوطه باجتماع الساكنين وجب ان وجوده في حالة اللام والاضافة ظاهرة وانما في حالة التثنية فتقدرون
ثم لم يجز الاعراب على قبلها حتى لا يضم قبلها في حالة الرفع ولم يفتح في حالة انصب لم يكسر في حالة الجر
كما في يديوم وبالمضاف الى ياء التثنية معطوف على قوله بالمقصود اي ويختص هذا انصف بغير الاسم المضاف
الى ياء التثنية مفردا كان او جمعا كسر او جمع مونث سالما وانما تعذر الاعراب في الاسم المضاف الى ياء
ما التثنية لفظ لان ما قبل الياء استحق الكسرة على الاعراب لتوافق الياء لان الاضافة سابقة على
دخول العوامل اذا لم يرد قبل المركب فلما جاء الاعراب بالتركيب مع العامل وجب في مودا انما
وجوده فوجب تقديره اذ لو اعرب بحركة لفظا انزم تحريك الحرف الواحد بحركتين فحسب
في حالة الرفع وانصب تماثلين في حالة الجر وهو محال فاعراب بالحركة تقدير في جمع الاحوال
وهو مذهب المصريح والشيخ ابن الحاجب وذهب ابن مالك من تابعه الى انه معرب في حالة الجر لفظا
لانه يمكن ان يجعل كسرة جراكما جعل الف تثنية وواو الجمع رفع والاعلى الفاعلية وجب في جمع
توارد الموشرين للفظين هما الياء والعامل على انهما واحد بخلاف الف تثنية وواو الجمع حيث يلزم فيه تولد

الى المنى والتمسك بالضمير وسكون حرف العلة وما احييت من هذا فيه كلام طويل يدور في المطولات لا ينق
 ذكره بهذه المختصرة ذهب بعضهم الى ان مثل غلامى ليس معرب ولا منى لتوسط الحرف الا حرا بالامتزاج والابواب
 وعلينا من صفات الاخر والجواب عنه ان توسط الاخر يوجب انتفاء الاعراب البناء بالحروف الاخر لتوسط
 ولا يوجب انتفاء ما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ بالحركة تقديره انا القول لعدم اعرابه بانه
 غلط قول جاء في عصا وعلامى في الرفع ورايت عصا وعلامى في النصب ومررت بعصا وعلامى في
 ولما فرغ من بيان ما يعرب بالحركات الثلاث تقديره اشرع في بيان ما يعرب بالحركتين تقديره افعال الثامن
 اى المصنف الثامن من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بالفتحة لفظا والجر بتقدير
 الكسرة وتحقيق اى هذا المصنف بالمتوصل هو المتوصل ما اى اسم معرب يكون في آخره ياء مقبلا
 كسور كفاص وانما اشتغل الاعراب في الاسم المتوصل لفظا في حالة الرفع والجر ثقلها على الياء بخلاف
 حالة النصب فانه يظهر ان الاعراب اللفظي اصل ولا مانع للنصب لفتحة تقول جاء في قاض في الرفع ولا
 قاضيا في النصب ومررت بقاض في الجر ثم لما فرغ من بيان ما يعرب بالحركات تقديره اشرع في بيان ما يعرب
 بالحروف تقديره افعال التاسع اى المصنف التاسع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب
 والجر بالياء لفظا وتحقيق اى هذا المصنف بجميع المذكر السالم حال كونه مضافا الى ياء التكملة تقول
 جاءني مسلمي تقديره مسلمي اجمعت الواو والياء والاولى منها ساكنة فقلت الواو ياء فاعربت بالياء
 في الياء وابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء فصار مسلمي جارا في مسلمي ومررت مسلمي في الجر وانما
 لا يحذف جمع المذكر السالم المضاف الى ياء التكملة لفظا في حالة الرفع لان علامة الرفع فيه الواو
 وقد حيلت حالة الرفع للقاعدة الصرفية المذكورة في المتن قلنا لم يبق الواو لفظا قدر ضرورة وانما
 وجوهه فلفظ لان علامتها الياء وهي ثابتة وبالا دعام لا يخرج الحرف عن حقيقة اذ المدغم والمدغم فيه
 حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة ثم اعترض بها بان لفظ اعواب نحو مسلمي قبل الاعلال
 وبعد متقدروا كعصا فان اعواب قبل الاعلال شغل وبعد متقدروا بهذا فلم يحل عصا من
 المتقدروا مسلمي من الاستثقال بواجب بان اعواب عصا قبل الاعلال بالحركة وثقلها يوجب بدل حرف
 قلنا ثبت الواو لفظا تقديره لان الالف لا تحل شيئا من الحركات فالتقدير في عصا للتخفيف لا للاستثقال لان
 ثقلها يوجب تقديره بابل ابدال حرف آخر فجعل ما تعذر الاعراب فيه واما نحو مسلمي فاعواب قبل الاعلال

بالحروف وتقلبه بوجوب تقديره فالتقدير في مثله الاستشغال والتقدير فالتقدير في مثله الاستشغال
 نقل الحركة في نحو قاض بوجوب الاسكان وتقدير الحركة فلا يجوز قولك وتقلها بوجوب ابدال الحرف
 لا الاسكان قلنا كانه اريد بالنقل الثقل المعهود وهو ثقل الحاصل بحرك حرف العلة والفتح ما قبلها
 او كسر ما قبلها فلا يلزم ذلك قال بعض النحويين قد يكون الاعراب بالحروف تقدير في الاحوال بثلاث
 كما في صحيح المذكر اسم المضاف الى المفعول باللام وفي الاسماء الستة المضافة الى المفعول باللام
 نحو جاني سلمو القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم ونحو جاني ابو القاسم ورايت لبا القاسم
 ومررت بابي القاسم وقد يكون الرفع بتقدير الالف كما في اثني مضاف الى المفعول باللام نحو جاني
 غلاما الرجل وقد ذكر العلامة التقطاز في شرح ندين البصيفين في كتابه الموسم بالارشاد والمصريح لم
 يلتفت اليها لكونه امرا عارضا بوسطة كلمة مستقلة بخلاف ما يارد المسك لعدم استقلاله بمبركة اللام
 ثم لما جرى ذكر المنصرف في فصل افعال الاعراب اراد ان يعرف كل واحد منها وان بين حكمه
 لبتين من الاسم العربي بالتنوين والاعراب بدون التنوين وقال فصل الاسم العربي على ضربين
 اي نوعين منصرف اما محذور على انه بديل وهو الاول لعدم حاجته الى المحذوف او مرفوع على
 انه خبر مبتدأ محذوف وهو مشتق من اصرف قال تايثيره بالصرف عن حالة الاصلية بالتركيب اكثر
 من تايثير غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا يصرف لانه يصر بالتنوين والكسر بخلاف غير
 المنصرف وقيل جاز اصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او
 زيادة التمكن وانما قدم المنصرف على غيره لاصالته وكثرته وهو اي المنصرف ما اي اسم عربي ليس
 فيه سببان ولا واحد يقوم مقامهما من الاسباب الستة التي ياتي ذكرها مختصرا في اعراض على
 هذا التعريف بانه عدمي ومن حق التعريف ان يكون وجوده لانه معرف والمعرف لا بد من ان يكون
 وجوده لان العدم لا يصلح ان يكون معرفا لان الذي لا يكون موجودا كيف يعرف غيره
 اذ وجوده سبب لوجود المفعول من حيث المعرفة وجيب ان المقص من تعريف المميز هو بالمعوم يمكن
 ويسمى اي الاسم العربي المنصرف الا ان لما قلنا وحكمه اي حكم اسم العربي المنصرف ان يدخله الحركات
 الثلاث وهي الرفع والنصب والجر الكائنة مع التنوين لعدم شبهة الفعل وغير منه صرف معطوف على قوله
 بمنصرف وهو اي غير المنصرف ما اي اسم عربي سببان كائنا كان منها اي من تلك الاسباب الستة

او واحد كائين منها يقوم مقامها اى مقام السبعين وهو الجمع والتأنيث بالالف المقصورة و
 المزدوجة والمردودة لوجوب السبعين او واحد يقوم مقامها من الاسباب الثلاثة اهم من ان يكون
 حقيقة او ظاهرا فلا يرد بانها منحصر في الموزنة كسر اويل فان الجمعية في تأنيث مقام السبعين موجودة
 حكما وتعالى بان يقول ان جعل سبب السبعين الفرعية لشكل بان الفرعية تحصل بسبب واحد فكان
 السبب الاخر اذا اطلت تحتها وان جعل سببها منع المنع اشكل بان منع المنع امر واحد وتوارد
 السبعين على سبب واحد ليطرأ اجيب بان احد السبعين كفى لحصول الفرعية لجهة واحدة والمطابق هو
 ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل الفرعية بجهتين بالسبعين لوجوب احدهما الفرعية والاخرى
 بجهة اخرى ليصح ان يجعل السبب منع المنع اما بتقدير مضاف اى جزء السبب او بتقدير مضاف
 سببان فاقضان وانما المنوع هو توارد السبعين التامين لانا قصدنا الذين يكون كل واحد
 منها سببا لعدم لو كان التقدير سببان لمنع المنع يلزم تعريف الشئ بما لا يوافيه اللهم الا ان يجعل
 التعريف نعتيا ثم اعترض على هذا الحد نحو هند وسلاسل ومسلمات حال كونها علما للموت فانهما منكر
 تبع وجود السبعين لقول واحد يقوم مقامها فيها والجواب عنه ان المراد سببان معتبرا ان دلائل اعتبار
 او واحد يقوم مقامها فيها ولا بد من بيان وجه اعتدال السبعين او واحد يقوم مقامها فيها ذكرنا
 الاول فنقول لم يعتبر في نحو هند احد السبعين لكان النسخة المعاصرة ثقلا احد السبعين على ما
 وكل الجمعية في سلاسل لم يعتبر رعاية للنسب المتصرف في الكلام واما نحو مسلمات فتدليل ان التأنيث فيه
 غير معتبر لخلوه عن التاء لفظا وتقدير اما خلوه عن التاء لفظا فلان تاء لم يثبت للتأنيث لان التاء
 التي كانت المحذوف للتأنيث سقطت والتاء فيه لجمع الموت للتأنيث ولذلك لا يتقلب في حالة الوقف
 بواحد خلوه عن التاء تقدير فلان اختصاص هذه التاء بجمع الموت بالفي تقدير التاء فيها لكونها محذوف
 بجمع الموت وما يكون بجمع الموت لا يمكن تقدير التاء فيه فسقط اعتبار التأنيث اصلا والاو
 ان لغير انما لم يعتبر السببان في نحو مسلمات حال كونه علما رعاية للحالة الاصلية التي كانت في
 عنه وانما عدل في شرح ما يعرف به المتفردون غير المنصرفين وهو ان تحتل عنه الجود التسوية لان الحكم
 باحترال الجود التسوية يتوقف على منع المنع فلو عرف غير المنصرف به لازم الدوام كما عرفت في المعز
 وانت جدير بان يكون ان سبب عنه في البصرة للنسخة كما تضمن هناك بان تعالى ان خزال الجود التسوية

غير المنصرف بانه الذي الى تحيزل عنه الجرد التثوين لشيء فعل يحرك بالفتح موضع الجرد على هذا
 يقتضى اسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد منها نحو جمع المذكر لانه لا تدخل الحركات فلا يكون منصرفا ولا تحيزل
 عنه الجرد لا يحرك بالفتح فلا يكون غير منصرف هكذا جمع ما عروب بالحروف وجمع المونث لا يدخل
 فيها في كلامهم على انهم لم يردوا المحصر وانما اوردوا من الاسماء ما هو حكمه ككثرتها باليس كذلك غير منصرف
 المحصر هذا كلامه قال ابو الفتح ينبغي ان يحل قول النحويين لعرب على توعين منصرف على لعرب بالحركات
 فقط او تقديره هو بعض فقام لعرب لخرج عنه لعرب بالحروف والذي باجدها ثم لما ذكر الاسباب
 الستة في تعريف المنصرف وغيره مجله والتعريف الاجمالي يخل بالعرض اراد ان يبين مفصلة فقال الاسباب
الستة اللام للعلم اى الاسباب الستة التى سبق ذكرها هذا المجموع العدل الوصف التانيث والمعرفة والتعجب
 والمجمع والتركيب الالف والنون الزائدتان وزن الفعل قد اُلحق بعضهم بهذه الاسباب الستة ما شابه
 بالالف التانيث المقصورة وبوكل الف زائدة في اخر الاسم سواء كانت للحاق او غيره كالف است
 وقبضى فان الالف في اولى زيدت للحاق وليت التانيث والدليل عليه محيى اخطاءه فلو كانت التانيث
 كالف حيلة لم يجر اخطاءه كما لم يجر حيلات لا تجتمع علامتى التانيث وكذا الالف في قبضى ليت التانيث
 لقولهم قبضات فلو كانت للتانيث لما تحته تانيث اخرى كما ذكر ولا للحاق زيا دتها على الغاية وهو ان
 اذ ليس لها اصل سدا سى فليحى به فتكثير الكلمة واتمام بناء الفعل هذا يكون الاسباب عشرة وقال بعضهم
 هى احد عشر زاد على عشرة المذكورة مراعاة للاصل فى الامر وقال بعضهم سى ثلثة عشر فزاد وزوم التانيث
 وتكرار المجمع وحكمه اى حكم غير المنصرف فالاضافة بمعنى فى اوجادنى ملا بستانه الامر وحكم وجوده سى او
 واحد يقوم مقامها ان لا يدخل الكسرة والتثوين كلمة ان مخففة من مشقة وخبر لثان اسمها وخبر ما بعده
 ويكون اى غير المنصرف فى موضع الجرد مفتوحا انما التى يمنع الكسرة منها مع انه سبوت فى احسان العربة
 يجمع بين الحكيم فانه اقرب صبطا وانما لم يقل ان لا يدخل الجرد لان غير المنصرف مجرور اذا كان جزءا
 انما قدم الكسرة على التثوين فى المنع اشارة الى منع الكسرة قصدي ولا يتبع ونظما انه يتبعى كما هو مذهب
 الاكثرين لان المنع لثابت به الفعل ومراعاة شبه يحصل بمنع التثوين غير ان الجرد يمنع التثوين
 رعاية لشبه التكميل تاربع والدليل تاربع والدليل عليه عوده حال الضرورة مع ان الضرورة تسرع وجوده
 فقط فلو كان مغرة قصد الغاية قوله ثم فتوى فزجوا به قول الشافعى ثم قصد الضرورة واليه تدل على تعبه الكسرة فى قوله

لما لم يكن مع الالام او الاضافة تنوين حتى يحدث فتح الحرف لم يستطد وانما منع التنوين لرفعية اصل الشبه
وجعل منع الكسرة ككلا الشبه لان تنوين التثنية ممنوع من الفعل نوحا وجسا اما الكسرة فهو النكاح نوع ممنوعا
عن الفعل مخبئة اعني الحركة غير ممنوعة عنه وكذا صورة الكسرة دخل على الفعل مثل قل الحق بخلاف صورة
التنوين فاما التنوين المترجم فتح قلتهما يدخلان الفعل على غير القياس فلا يعتبر به واما النون الحقيقية
جنس التنوين فهي لا يدخل في جميع الافعال بخلاف الحركة فان شيئا من الافعال لا يخلو عنه ثم علم
ان المراد من التنوين المنوع تنوين التثنية فلا يلزم مثل جوارخذ من جعد غير منصرف بقاء التنوين تقدير
لان تنوينه لم يكن يمكن بل عوض عن الحركة او الحروف وانما منع الكسرة والتنوين عن غير المنصرف لخصوص
شبه بالفرعيتين الحاصلتين بسببين لفعل من جهة ازواج الاسم جنتين لا تقاربه الى الفاعل اشتقاق
عن المصدر فاعترشبه لمنع الاحواب المختص بالاسم وهو الجرد منع علامته التي هي التنوين فان قيل اوجه خصائص
بدين بالفتح من بين سائر ما منع كالا سناد اليه سواه قلنا وجد ذلك ان الاسم قلما يخلو عن التنوين والجرف
بالفتح يظهر اثر الشبه في غايته الاسناد ولو خيرة غيرهما لم يظهر اثر الشبه كما يظهر من جهة ما اعلم ان قوله وحركت
لا يبعد حذو الكسرة والتنوين ليس على اطلاق بل اذا لم يدخل عليه بالقوى جهة الاسمية وهو الالام
والاضافة واعترض عليه بان الاسناد اليه ودخول حروف الجر تحتها من خواص الاسم القوي جهة الاسمية
المنع ان ليس مانع لعدم دخول التنوين والجرد اجيب بان اسما والاضافة كل واحد منهما يثري للفظ
باسقاط التنوين في المعنى بافاودة التعريف فيكون لهما من القوة ليس في غيرهما من خواص الاسم
فلذا يعتبر ان مقومين لجهة الاسمية لا غير ما يتم لابين السباب لتعريف مجله ولم يعرض لحدود او شرط تأثير
يخرج في بيان ذلك فقال اما العدل كلمة التفضيل ما جعل وقد تم تحقيقها في صدر الكتاب واما قدم العدل
على سائر الاسباب لانه موثر في منع الحروف بوزن الشبه ليعرف من الاسباب لتعريف العدل
ودين خيرة لانا معروف في هذه المختصر في موضعه واما يستغنى عن تعريف لانه دراسة بين المتعلمين
معرفة العدل في تعريفه لحدوده فيه عن تعريف المتعلمين بخلاف سائر الاسباب حيث لم يعدل فيها
في تعريفها لاجل الاسماء واخراجها من فائدة اصلية الى عينة اخرى لاسيما فائدة انها باقية كما هو المتبادر
من هذه الوجوه وتغييرها وقع في الصيغة فحقا فلا يريد ما حذف عنه اذا هو المردون من الاسماء كيدوم
فان هذه فائدة فيها غير متغيرة فذكر في قوله الجواز بان التثنية ليس انزويج الاسم من صيغة الى صيغة

اخرى اذ قولنا يا حاملين لصيغة اخرى للمجاز بدل من بعض الصيغة فالصيغة واحدة خيرة حذف
 بالتخفيف ولا بد للمعدول من صيغتين فلهذا لا يصدق هذا التعريف على المصغر اذ ليس للكل المصغر في حال
 خرج من احدية المثل الاخرى حتى يصدق عليه ان يخرج من صيغة الاصلية الى صيغة اخرى واما صيغة
 المكبر فليست بصيغة اصلية للمصغر من حيث ان التصغير يستفاد منها والكانت اصل صيغة المصغر من حيث
 ان صيغة المصغر متفرقة عليها كصيغة المضارع فانها اصل صيغة الامر وليست بصيغة اصلية لصيغة
 الامر اذ لا يستفاد منها و صيغة الشئ باليقاد وهو منها وليست صيغة المضارع بالنسبة الى
 الامر ولا صيغة المكبر بالنسبة الى المصغر كك صيغة المكبر والكانت اصل صيغة المصغر فليست بصيغة
 اصلية للمصغر فلا يصدق عليه انه يخرج من صيغة الاصلية فالقلت يصدق هذا التعريف على التعريف
 التصرفية مطلقا سواء كانت قياسية او غير قياسية فلما المراد من اخراج الاسم من صيغة الاصلية اخرج غير
 بصري في هو ما بحث عنه في النحو بقرينة ان المسكلم نحو كل تكلم يكلم باصطلاحا فيخرج عنه تعريفات تصرفية
 مبدلتا تحقيقا اما مفعول مطلق و حذف عامه وخفف دلالة عليه اذ كل مصدر يدل على فعل او مضارع
 اليه تقدير او المضارع محذوف اي تغير تحقيق فحذف المضارع وتعيم المضارع اليه مقام واعربا بوجه
 او صفة مصدر محذوف اي تغير تحقيقا اي لم يقدر لفردية منع الصرف او لفردية البناء او لتبع الاخوات
 او تقدير اعطف على قوله تحقيقا وهو قادر لفردية منع الصرف كما في عمر او تحقق البناء كما في حصار وطار
 او لتبع الاخوات كما في قطام ولا يجمع مع وزن الفعل باعتبار اختلاف اوزانها لان اوزان اعدل محذوفة
 بالاستقرار في ستة وهي فعال كثلث ومفعول كمثلث وفعل كمر وخر وفعل كالمس وفعل كسحر وفعال كقطام
 وليس شئ من هذه الاوزان على وزن الفعل فثبت ان اعدل لا يجمع مع وزن الفعل فعلا اي تحقيقا
 اعدل وتقدير او قوله فعلا منه موبه على التميز او على التعددية وتجميع مع العلمية كمر وزفر فانها غير منفرتين
 للعلمية والعدل التميزية فبانهم اوجدها غير منفرتين في كلامهم ولم يكن فيها سبب ظاهر سوية
 العلمية ومن قاعدتهم ان القسم الم يجمع من الصرف السببين قد و اليها العدل صيانة لقاعدتهم وانما
 اشاروا الى تقدير العدل لان تقدير غيره من الاسباب لا مكان تقدير العدل وامتزاع تقدير غيره
 كما بين في المطولات وتجميع مع الصرف كثلث وشلب فانها معدولة لان عن ثلثة ثلثة بدل انما وجدنا في

كل واحد من ثلث وثلث معنى ثلثة ثلثة وفائدة تقسيم امر ذي باجوار على هذا العدد اربعين يكون اسم
المقسوم عليه كرا على الاطلاق نحو جاني القوم رجلا رجلا ورجلين رجلين وجماعة جماعة وكان القياس
في باب العدد ايضا التكرير فلما اورد كل واحد من ثلث وثلث غير مكرر علم ان اصله مكرر فعمل هو معدول
عن ثلثة ثلثة وكذا اورد معدول عن احدى احدى وثنان وثنان عن اثنين اثنين واربعة واربعة عن اربعة
ربعة لا غير قيل جازي عشرة وعشرة فثلث ممتنع عن اصرف للعدل والوصف وهذا الوصف والكان في
اصله عارضا فلا يعد سببا كما يحكي بعد فهو منها غير عارض لعدم احتمال هذه الاعداد المعدولة غير
صفات فان سمي به ذكر حرف زوال الوصف والعدل واخر عليه وزن فعل بضم الفاء ونسخ
العين فانه جمع اخرى تانيث آخر معدول عن آخر من نقيض الهرة معدولة او عن الاخر الجهم الهرة ونسخ
العين لانه فعل تفضيل فكان معنى جاني زيد ورجل آخر شد تاخير من زيد في معنى من المعاني
ثم صار بمعنى غير فعل تفضيل مما لا بد له من احد الامور الثلاثة الاضافة او اللام او من ولا يجوز تقدير
للاضافة لان المضاف اليه لا يحدف الا اذا جازا طهارة الاظهار منها ممتنع وما يقال ان تقدير
الاضافة يوجب التثنية او البناء او اضافة اخرى الى مثلها فهو ضعيف فانه قال الا شئ في جمع
واخوانه انها معرفات بتقدير الاضافة مع غيرها انها عن هذه الوجوه فاذا كان تقدير الاضافة متعينا
ثبت انه معدول عن احدى الامرين فعمل انه معدول عن الاخر فان قيل لا يجوز ان يكون اخر معدولا
عما فيه اللام لانه يكون مكررة لوقوع صفة النكرة في قوله تعالى من ايام اخوه لو كان معدولا عما فيه
اللام لوجب ان يكون معرفة اذا لقاعدة ان المعدول عنه اذا كان معرفة يوجب ان يكون المعدول
ايضا معرفة فلا يجوز ان يكون معدولا عما فيه اللام وقيل من آخر من وتعرفه غير لازم كما في سحر
ومس المعدولين عنهما لان تعريف المس تضمنه لام التعريف ولهذا ينبغي وسحر للعلمية ولذلك
امتنع من اصرف واقتناع كل واحد منهما في اخر الاحواب الوصفية وجمع فانه معدول عن جمع بضم الجيم
وسكون الهمزة او عن جماعي او جميعات لانه جمع مجعول وجمعاء ان كانت صفة كان حقا ان يجمع على
فعل كخلف على جمر والكانت اسما محضا كان حقا ان يجمع في انكسر على فعال في الصحيح على فعلاوات
كصحر على صحرى او صحراوات وما جعل على فعل بضم الفاء ونسخ العين ثبت انه معدول عن
احد ما ذكرنا ويلزم عليه جمع الجموع الشاذة كانبس اتوس لان القياس فيها ان ياتي اتوس كل

ان الاجوت مطلقا واديا كان او يائيا لا يجمع على اهل قبيعي ان يكونا معدولين عاين القياس
ففيها واجب بانها ليس على اوزان المشبهة بخلاف على الشدة وذا العدل اما الوصف ارون العدل
بذكر الوصف لانه موثر في بعض الاسماء المعدولة من نحو ثلث ومثلث ثم ارون الوصف بذكر الثالث
لانها مشتركان في الالف تمام الى وضع وعارضى والتاثير للوضع منها دون العارضى فان الوصف
انما كان موثرا اذا كان وضعيا والتاثير انما يوثر بالعلية التي هي وضع ثمان ثم ارون التاثير في
بذكر المعرفة لكونه شرطها ثم ارون المعرفة بذكر العجوة لان من شرطها التعريف العلي والغير لما كان الياء
بالعلية مطلقا والعجوة في ساكن الوسط ذكر المعرفة والعجوة بعد ذكر التاثير تتيها التاثير بذكر شرطها
ثم لما فرغ عن ذكر التاثير مع شرطها فيه من العجوة والمعرفة شرع في الجمع لثابته بالتاثير في القيام
مقام اسميين ثم ارون الجمع بذكر التركيب لاشتراكهما في كونها فرعين للمفرد ثم ارون التركيب
بذكر الالف والنون لان فيه الالف والنون الزائدتان ليشبه المركب لما فيه من التركيب بين الزيادة
المذكورة وبين المزيد عليه ثم لم يبق من الاسباب الا ان يفعل اخر بالذكر ضرورة واذا عرفت ذلك فنقول الوصف
في عرف النجاة جار مجيء تاليج يدل على معنى في مبنوعه وجار مجيء كون الاسم والاعلى ذات باعتبار
معنى هو المقصود به المعنى به ههنا فلا يجمع مع العلية اصلا وضعيا كان الوصف او عارضيا للكنها
متضادين لما ان الوصف يقتضيه العموم والعلية تقتضيه الخصوص من شرط اي شرط تاثير الوصف في نسخ
الصرف وهو في العلة العلامة وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون منه والركن يقوم به شيء
ويفيد بدونه والغرض اعم منها ليقول على الشرط والركن جميعا ان يكون وصفا في اهل الوضع اي
الاصل الذي هو الوضع فالإضافة بيانية لا بطرية عليه الوصفية بعد الوضع استعمالا سواء كان ذلك الوصف
الوضعى باقية اوزانها او لا ويغنى ان يشترط ايضا ان لا يكون وضعيا في العلم عند سميويه وان يكون
زائلا بالعلية عند الاختصاص اذا كان شرط الوصف ان يكون في اصل الوضع فاسود وارقم كل واحد
منها غير منصرف ان صار اي الاسود والارقم اسمين للعلية في الاستعمال اذا الاسود اسم للجهة المتصفة بالود والارقم
مفهوم خرج عن الحقيقة لكن لم يخرج عنها بالكيفية لانه اعتبار في مفهومها الانصاف كذلك حال الرقم فانهم يخرجون
فيها سودا وبياضا للجهة مطلقا كما يشهد به عبارة الكمال في صفة الوصفية تعبيرها بغير غير منصرف
كان اسود وارقم غير منصرفين لكونهما اسميين في الوصفية لا في موضوعان لا حقيقة في الاصل ثم صدر الخبر

اذا لم يرد عليهم قبول النار عداها اعتبار الذي به يمنع من الصرف واسود من الصرف باعتبار
هو صفة الاصل وهو بهذا الاعتبار خير من منع من الصرف وارباع كان في مرتبة بنسبة اربع منصرف
مع انه صفة للشئ ووثبان جعل لعدم الاصل في هو صفة تحليل لقوله منصرف يعني انما كان اربع
هنا منصرف لعدم اعدائه في الوصفية لانه من اسماء العدد في موضوعه غير الوصفية في الاصل والى ان
في الرتبة ليست الثانية بل هي علامة التذكير والمراد بالنار الثانية الثانية فلا بد ان شرط وزن الفعل
الاربعة من الصرف فهو في اربع هو عدم قبول النار وهذا يقلبها اما الثانية الحاصل بالنار المنقولة
قوله وكذلك المعنوي وانما وصف به الثانية احتراز عن الثانية احتراز عن الثانية بالالف
فانه موثر في منع الصرف بلا شرط العلمية لان شرطها لزوم ما هو في صدد الزوال كما ياتي وان
بالالف لازمة لوضع الكلمة معها فلا حاجة الى اشتراطها بشرط اي شرط تاثير الثانية في منع الصرف
ان يكون علما انما شرط ذلك في الثانية ليلزم بالعلمية التي هي وضع ثمان مانع عن تغييرها قلت
لم يشترطوا لزوم في سبب منع الصرف ولم يشترطوا في سبب البناء الذي هو اقوى من منع
الصرف في كونه غير الاصل لان سلب الاعراب بالعلمية اشد من سلب الجواز لتسوين قيل يكون سبب البناء
قويا حتى يكون موثرا حال الفرداء بخلاف منع الصرف لضعفه حتى لم يكن موثرا بدون معاوضته
ومعاوضته وتوالت في هذا الوجه وجدت فيه نوع خلط وذلك لان الكلام يؤول الى اشتراط العلم
في سبب منع الصرف والبناء مع كونه اقوى منه في انه غير الاصل ولنا قال بعض الفضلاء في وجهه الاظهر
ان يقع البناء هو الاصل في الالفاظ والاعراب عارض عليه بعد التركيب فيقول الملقط الى اصله ولو سبب
بخلاف منع الصرف فانه عارض في الاسماء فلا يخرج عن صلبه وهو الصرف الالسببي في لان الحدود الى
الاصل سهل من الخروج عنه فشرط قوة السبب للخروج دون العود فالقلت كيف يشترط العلمية للزوم
الثابت مطلقا بالثابت قد يكون لازمة كحجارة وشقاوة وعيانية ولهذا لم يقلب لام شقاوة وعيانية
بهمزة فلم يكن لازمة لها ولا شقاوة وعيانية لقلب الواو الياء همزة قيل النار في اصل وضعها
للفرق بين المذكور والمثبت ولا يحج لهذا المعنى الا غير لازمة لمزمها لغير هذا المعنى غير معتبر فلا بد
اشتراطها لعينيتها لئلا يلزم النار التي هي اصل وضعها غير لازمة واخر من عليه بان لزومها اصل العلمية
اي غير لزوم غير هذا المعنى فيجب ان لا يعتبر فالاولى ان يبدل لزوم الثانية بهمزة كطلة فانه خير من صرف

للعلمية والثانية للعلمية ذلك أي مثل الثاني بالثاني في شرط العلمية الثانية للمعنى الأول
العلمية في الثانية بالثاني بشرط وجوب منع الصرف وفي الثانية المعنى بشرط لجوازه ولا بد من
وجوده من شرط آخر كما أشار إليه في المتن ثم المعنى الثاني كان ثلاثيا ساكن الاوسط غير المجموع يجوز صرفه
أي صرف ذلك المعنى وتركه أي ترك صرفه كنهذه فانه يجوز صرفه لا على الخفة أي على اجل معاينة الخفة
أحد السببين الذي هو في هذا يمنع تأثيره ويجوز تركه لوجود سببين فيه وهما العلمية والثانية المعنوية
ولم يجب لعدم شرط وجوب تأثيره ذلك كل ثلاثي ساكن الاوسط بالوضع أو بالاعمال وذلك لأن الكلمة
إذا كانت موصوفة بهذا الامور تكون في غاية الخفة وهي تقادم أحد سببين الذين فيها ثم يتبع السبب
فيها والسبب الواحد لا يمنع من الصرف فلم يجب منع صرفه وهذا بشرط وجوب تأثير المعنوي في منع الصرف
وجود واحد هذه الامور الثلاثة وهي الزيادة على الثلاثة وتحرك الاوسط والعجزة لخرج الكلمة بتقبل أحدها
الامور الثلاثة عن الخفة المذكورة الأثقل الزيادة والتحريك فوضع الأثقل العجزة فلان لسان العجزة أثقل
على الحرك واللام في ان لم يكن المعنوي ثلاثيا ساكن الاوسط غير المجموع يجب منع أي منع المعنوي عن
الصرف لان اتقاربه الامور الثلاثة يستلزم وجودها بشرط وجوب تأثير المعنوي في منع الصرف فانه
الامور الثلاثة هي الزيادة على الثلاثة وتحرك الاوسط والعجزة فيجب منع لوجود سببين مع وجود
شرط وجوب التأثير فيه ثم شرط واحد هذه الامور انما هو ذهب البعض ذهب البيهقي والمبرور والرحمان
الى عدم اشتراط وجودها اياها متناع الثلاثي الساكن الاوسط عن الصرف وان لم يذكر كزيت فانه
غير منصرف للعلمية لموت والثانية المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره في الزيادة على الثلاثة
وتسرفانه غير منصرف للعلمية لطبقه من طبقات النار والثانية المعنوي مع وجود شرط وجوب
تأثيره وهو تحرك الاوسط وذهب ابن الانباري الى عدم اعتبار التحرك وجعل تسرفانه في جوارحه
وتركه واما وجوب فانه غير منصرف للعلمية لقرنين والثانية المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره
وهو العجز والثانية الحاصل بالالف المقصورة كجلى وبالالف المحدودة كجرا ومتنع من الصرف البته
ان بالتبة ونفا توهم من توهم في اتناع الثانية بالالف عن الصرف لا تقار سببين ظاهر هو
منسوب على المصدر ثم علل اتناعه عن الصرف وحده بقوله لان الف تقوم مقام سببين بالاجابة
ان يقول لان الثانية بالالف الخ لان سبب القائم مقام سببين هو الثانية بالالف

وزومه أي وزوم التانيث بالالف فان هذا التانيث لازم للكلمة لزوما لا ينفك عنها بحال
فكانها تانيثان من فلزومه يقوم مقام السمين واما التاء فانها في الاصل عارضة فلا تقوم مقام
السمين فان صارت لازمة بالعلية فلعروضها في الاصل لا يبلغ حد الف انتهى وصحتها على اللزوم
ولفظ شياء لا ينصرف بها اتفاق لانه في الاصل شياء بالياءين على وزن انصيا فحذف احد اليامين
تخفيفا اذ حصل شيء انتهى وهذا العدل ما قيل فيه اما المعرفة أي التعريف فلم يرد بالقال النكرة لان السبب
هو التعريف دون المعرفة بمعنى الاسم الذي وضع شيء بعينه الا انه لما جرى في الاجمال ذكر المعرفة ذكر
في التفصيل لفظ المعرفة ايضا فلا يغير منها أي من المعرفة في منع الصرف ويجتمع مع غير الوصف في كونه
الا العلية انما لم يغير غير العلية من المعارف في منع الصرف لانها خمسة وهي العلم والمصدر والمبهم والمعرف
بلام التعريف المضاف الى احد ما معنى وما سوى العلية غير مانع من الصرف اما تعريف المصدر والمبهم فلان
المصدر والمبهم لا يمنعان الصرف لانها ميانان وباب غير المصدر من المعربات واما تعريف المعروف
بلام التعريف والمضاف الى احد ما معنى فلا يحتاج الى غير المنصرف منصرا او في حكم المنصرف
على اختلاف القولين فيما جرى ان لا يجعل المنصرف غير منصرف واذا بطل هذه الاقسام الثمن
ان التعريف المانع من الصرف هو العلية لا غير هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان
تعريف المبهم المقطوع عن الاضافة كاية تانيث أي معتبر في منع الصرف قائلان اية تمنع من
الصرف التانيث والتعريف الابهي وعند البعض هي نكرة منصرفة وذهب بعضهم الى ان تعريف التوكيد
كوفي ارجح معتبر في منع الصرف قائلان بانه غير منصرف لوزن الفعل في التعريف التوكيدي لانه وضع ما
اخباره بلا علامة التعريف ولم يلتفت الى ان هذا من تعريفين حيث قصر العلية في التعريف المجزئ
في منع الصرف لان المتخا عنه ما هو ذهبها المجهول ويجمع مع غير الوصف اما العجمة في كل لغة خالفت
اجم من الروم ويومان فارس وغيره واختلف في وزن الاسماء العجمية فذهب قوم الى انها لا
توزن على معرفة الاصل من الزائد وانما يعلم ذلك باستتقاق وهو متفق فيها وذهب قوم الى انها تولد
ولا يشترط في ذلك فلا يمكن معرفتها بالافان بل تعرف بامور منها مخالفة اينية كلام العرب منها ترك
الافان في كلامها وجعل اشتقاقها منها اجتماع افعالها في كلمة كبر ورجح وهو ما يجمع فيه الماد الحصر
وتبعا تتبع الراء للنحاة في نحو جرس منها اجتماع القواف واليهم فانها لم يجمعوا في العبرية الا في العتيق وهو الجبل

ومنها تبع الراد المعجزة الدال الملهة نحو مهدز ومنها ان يكون فيها معروف العبرة كالكاف والهم
والبار والهم والارغم اعتبر ابو على شبه المعجزة ايضا كما حد علما فانه غير منصرف عنه للعلية وشبه
المعجزة لانها لا تثبت بالاعجمي من حيث انه لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي في شرط اي
شرط تاثير المعجزة في منع الصرف وذهب الرمحسري الى انه شرط تختم تاثيره فانثلا في الساكن الا بـ
كنوع هذه مثل الهند في جواز الامر ان يكون علما في المعجزة لانه لو نقل الى العرب من غير كونه علما في
المعجزة لا تحورت العرب عليه احكامهم كما اعتبرا على نعتهم من ادخال اللام والاضافة والتسوية فتصنف
المعجزة عند ذلك قصير من حسن نعتهم ولم يكن باق من الصرف والا فراض بهما بان يذهب شرط المعجزة بل
شرط هو ان لا يستعمل في الحرب الا على سوار وجد علما في الحرب او لم يوجد علما قبل نقل الهم الى
الى ان قانون غير منصرف مع انه لم يوجد علما في اعجم بل وجد جسم حسن معنى الجيد ثم صار علما في لغة اعز
بعد نقل قبل استعماله جنس موقوف بان المراد يكون علما في المعجزة اعم من ان يكون علما فيها حقيقة
او حكما او ما يكون علما بعد نقل قبل الاستعمال بمعنى الحسن الجيد فهو علم فيها حكما وانما على ثلثة احرف
كابرهم فانه غير منصرف للمعجزة والعلية مع وجود الزيادة فيه وكذا ابراهام و ابرهم من لغات ابراهام
لا ينصرفان لوجود شرطين فيها اولهما ثبات حرك الاوسط كشرط لفتح الشين المعجزة والثاني اسم قلعة فانه
غير منصرف للمعجزة والعلية مع وجود تحرك الاوسط فيه وانما بشرط الزيادة على ثلثة احرف او تحرك الاوسط
مع العلية في المعجزة لان الاسم اذا كان ثلثا ساكن الاوسط يكون في غاية الخفة ومن شأنها ان تغاضل احد
اسمين فتلفح تاثيره لا يقر قد اعتبرت المعجزة مع فقدان هذا الشرط في ما هو كما عرفت فلم يكن معجزة
بهنا بدون هذا الشرط فانا نقول اعتبار المعجزة فيما عرفت انما هو لترجيح كسبين افرين وتفرقها بفتح
معارضة صفة السكون ولا يلزم من ذلك اعتبار اسباب مستقلة فلما زعم اواسي به رجل منصرف هذا
على شرط الاول فيكون لجام منصرف لعدم العلية اي في المعجزة لعدم كونها ونوع منصرف هذا
على شرط الثاني فيكون نوع منصرف السكون الاوسط اي لجام كونه متحرك الاوسط تحرك الاوسط
انما يوثق في المعجزة عند بعض النحاة وهو اختيار المصمخ وشيخ ابن الحاجب الديال الجوهري حيث قال
ولو ط اسم منصرف مع المعجزة وتعرف وذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان مركب غير موثر في الثابت
فيصرف كونه لا يصرف معرفة وتقبل ان يكون غميا فلا ينصرف للتعريف بالمعجزة قال الجوهري في معجم خالي او يظن في الجمع

فتح السين بحايت الحسين مودت بالحسين واجازا كوفون غم اسين فل الواو وكسر الميم الى ارم
بوزد البصر لويل ما جوع ان اظن حيث ان راى التبت صرف ومن لم يشقة لم يصرفه وذكر بان
بلا لحي فطوس يشقة من فكرت لطن اوصى اذا استلا بهزة ثمانيت ولا يصرف معرفة ذكوة ما الجمع
لراوية بهنا معناه الوصف لا معناه الاسمي الذي ليعال المفرد والمثنى فانه قد جاء كالمعرفة مشركا بين اسم
والصفة وهو اسم من ان يكون مجعاني الحال او في الاصل من ان يكون جمعا حقيقة او تقدير او اما نحو على
ليس مجع فاني الحال فاني الاصل بل هو مفرد محض انما الجمع هو مدائن وهو لفظ آخر فلا يحتاج الى الاشارة عنه
شروط امي شرط ماثير الجمع في منع الصرف وهو الاظهر وما قيل ان شرطه قباره مقام اسبين فيعيد عن المقصد
لان يكون اى الجمع على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة انتباء الجمع فان المنتهى مصدر ميمي وقد ايف
الى فاعله اعمى الجموع والصيغة هي الية الحاصلة من مجموع الحروف والحركات والسكنات وهو اى
الجمع الذي يسمى صيغة منتهى الجموع وما ذكر من صيغة منتهى الجموع ان يكون فيه بعد الف الجمع حرفان تكون
كسرا جدا وحرفا مشددا واولها غم في الثاني كد واولا وثلاثة احرف لو سلبها ساكن كصايج سوار جمع
مرة كالا مثله المذكورة او مرتين كالب جمع اكلب جمع كلب انا عجم جمع الغام جمع نعم خير قابل للهار
هو منصوب على انه خبر اخر ليكون الاول او على انه حال من ضميره او مرفوع على انه خبر متبدا بخبر
والجملة حاله اى فذلك الجمع غير قابل للهار والمراد بالهار التانيث هي غير قابل للهار التانيث
وانما اطلق عليها الحاء لانها تصير في حالة الوقف اذ افلا تشكل نحو فوايده واحدا فارسته ثم فتح على
الشرط الثاني قوله فصيا قلدة ووازنة وما سبها ما كان على صيغة منتهى الجموع قابلا للهار كواحد
منصرف ليقولوا الحاء لان هذا الجمع عند قبول الحاء يصير مشابها بالمفرد في الزنة فان صيا قلدة و
فرازنة يشبهان للكراسية والطوعية في الزنة فيدخل في قوة جمية فتور فلا يقوم مقام اسبين ولذا
كونه غير قابل للحاء فان قيل بذه التار زائدة فلا يفيد بها فتا نعم لكن لها اثر في تغيير الاوزان وانما
يورد مثال الانتقاء بشرط الاول من نحو جابل وحمير الكفار باشتباها لثقله وهو اى هذا الجمع يصير منصوب
على انه مصدر غير متصل الضراى رجع رجعوا والمعنى رجع الكلام رجعوا الى ان الجمع كان تانيث بالالف قائم
مقام اسبين لجمية وانواع ان بجميع مرة اخرى جمع التفسير معنى ان كونه جمعا بمنزلة سبب واحد وكونه
على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة لم يكن صيغة جمع السلامة يمنع ان يجمع جمع التفسير مرة اخرى بمنزلة

بسبب احد كونه على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة لم يكن صيغة جمع السلامة تمنع ان يجمع جمع
 التكسير مرة اخرى بمنزلة سبب اخرى فكان فيه سببان فقام مقامها بذلك عند المصرح لانه اختلافا
 ذهب اليه بعض النحاة من انه لما امتنع جمعه جمع التكسير مرة اخرى صار بمنزلة الجمع مرتين بمعنى ذلك لانه
 يجمع الى ان ينتهي الى هذا المثال فلما انتهى جمع التكسير الذي هو غير للصيغة عند سمي للصيغة منتهى الجموع
 ويجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع صواب جمع صاجته على صوابات فانه لا يغير الصيغة ومن ثم
 جعلت شرط التكون صيغة موصوفة بالزوم والصيانة عن قبول التحيز من التكسير والتصغير نوثر وقبل انما
 قام الجمع مقام اسمين لقوته حيث لا نظير له في الاحاد واليه مال الزمخشري حيث قال في المفصل فزلت
 الزنه انتهى لا واحد لها منزلة جمع ثان قبل لعدم احتمال الجمع مرة اخرى جمع التكسير شبه الاعجمي في انه لا يجمع فلا
 ينصرف للجمع وشبه الاعجمي قبل لما لم يبق في نظيره في الاحاد شبه الاعجمي فلا ينصرف للجمع وشبه الاعجمي لما لم يبق
 هو ان يحل كلمتان او اكثر كلمة واحدة بدون حرفة احد الجزئين فلا يلزم الجمع وبصرى وصارته اذا
 سمي بها فان كل واحد منهما مركب من قسم حرف سوا كانت الكلمتان اسمين او اسما ونحالا نحو بحث فشرط
 اى بشرط تاثير الترتيب في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التركيب في معنى
 الزوال والتركيب انما يكون موثرا لمنع الصرف اذا كان لازما ولا يتحقق كونه لازما الا بكونه علما فوجب ان يكون
 علما او قبل فلتحقق سبب الاخر وفيه نظر لانه يريد عليه انه لا فرق بين التانيث والتعجمة والتركيب الالف والميم
 في الاسم في الاشتراط فخلل اشتراط العلوية في التركيب بهذا دون اخواته تحكم على ان اذا سمي مؤنثا
 جعل بك لزم ان لا يكون سبب الاخر فيه العلوية مع ان سبب الثاني يصح ان يكون التانيث بلا
 اضافة انما بشرط عدم كونه باضافة لانها تصير غير المنصرف فاذا في حكمه على اختلاف القولين كما اشترفا
 اليه من قبل واسناد انما بشرط عدم كونه بالاسناد لان العلم التام يكون فيه الاسناد ومجئته لا يستقيم فيها
 الاعراب ومنع الصرف مما يفرع عليه لم يخرج صريحا عن تركيب يكون الخوا الثاني فيه صوتا كسيوية او متفهما
 للحرف كخنة عشر لان الاحتراز عن الاسناد والاحتراز عنهما من حيث الدليل او اشارة الى الاختلاف وهو
 ان هذا التركيب عند جعله علما مبنى على حاله في الاصح ومعرب غير منصرف في غير الاصح ولا يتعبد ان يضاف
 كلمتان في تفسير التركيب يخرج به مثل سيوية لانه مركب من كلمة وصوت ليس بكلمة وتونابو
 حرفية احد الجزئين خرج به مثل خنة عشر لان حرف اعطف جزله بحسب الحال وقد جاب عن نحو سيوية وخنة عشر

علمها قد اكتفى فيه بما صرح به فيما بعد من ان ذلك من باب المنيات فيعلم به خروجه عن التركيب المؤثر في منع
 بخلاف الاعلام التي يكون فيها الاستناد فانه لم يصحح بكونها مبنية اصلا فاجاب الى الاحتراز عنها كعلمك
 فانه غير مشرف للعلمية والتركيب لانه مركب من اجل وبك الاجل هم صنم واليك هم كسرى ثم جعلنا على البلد قسما
 من غير الخبير وبها نسبتا ضافية او استنادا ويدا وغيره في الحال ولا في الاصل بخلاف حيد السد على فانه
 قد اريد به خبرية في الاصل فاذ كان شرط التركيب المانع من صرف ان لا يكون باضافة ولا استناد فبعد
 منصرف لكون تركيبه بالاضافة وشابته ما ينبغي لكون تركيبه بالاستناد وهو لقب امرأة يقر للمرأة زمان اي صغير
 ويقتاب في ما اي ابضت صفرنا سميت به لانها كانت كذلك اما الالف والنون الزائدتان مختلف
 النجاة في انها بل يوتران في منع الصرف بمثابة النفي الثانية لم بالمشابهة فذهب البصريون الى انها تورا
 في منع الصرف بمثابة النفي الثانية في مثل حراجيت كونهما زيدا معا ومجيبهما بعد استيفاء الحروف
 وعدم دخول تارة الثانية عليها استوارها في الزية ولتعاها في التصغير واختلفا في صيغة الذكر والمؤنث
 فيها وكون الاول منها الفاء هي الحجة لا مراع على الاصح ولهذا سميتا مضارعين وسميتا زائدتين لانها
 من الحروف الزائدة هي حروف هويت اسمان اولاهما زائدتان في الكلمة وليس اصليتين فيبدأ
 بكونها في انها يوتران في منع الصرف بالذات من غير نظر الى شئ آخر لان المراد فروع على المراد
 عليه ثم اختلفوا في انها بل يقولان مقام اسمين كالف الثانية لم لانهم من قال نعم ومنهم من قال لان
 المشبه دون المشبه به فكذلك اي الالف والنون الزائدتان في اسم الاسم قد يقع على ما يعاقل الفعل
 والحروف وقد يقع على ما يعاقل اللقب الكيفية وقد يقع على ما يعاقل المصلح قد يقع على ما يعاقل الصفة
 وهو المراد به هنا شرط اي شرط ما اثر الالف والنون في منع الصرف شرط الالف والنون فيه فتجد
 الكتابة باعتبار انها سبب ابدال يكون علما لتتحقق مشابقتها بالنفي الثانية شرح من حيث امكن ودخل
 التار عليها نحو سعدان وسعدانة ومرجان ومرجانة كعمران وعمران فانما اسمان علما ان غير غير
 للعلمية والالف والنون الزائدتان اما في المثالين لعلم ان اوزانه مختلفة فغيران كسرة الفاء وعملان
 منضموم الفاء ينبغي ان يكونا لاثنا مفتوح الفاء كسلمان لوجوده في الاسماء وان كان شرط الالف
 والنون الزائدتين بالكتابة في الاسم ان يكون علما لسعدان اسم عبت في البادية منصرف لعدم
 كونه علما بل هو اسم جنس ثم قوله سعدان مبتدأ وقوله اسم مبتدأ مرفوع على انه بدل من التبداء وخبره منصرف

جزاخره او مروج علی انه جر متبداً ومخدوف والمجمله منفصلة ويجوز ان يكون اسم نبت منصوباً على انه
 حال من المتبداً وقد صرح ويحوزه ابن الكلب باعتبار عليه تقطعاً ومعه على انه حال من ضمير منصرف اما
 نصبه على ان يجعل خبر المكان المخدوف فيخرج لما ان يحدوه فيالم كيث وقوعه نادرو كذا الضبية كغير
 اخيه لاختصاصه بمقام المدح والذم والترحم وشئى منها لا يتصور منها والكلمات اى الالف والنون الزائدان
 في صفة فشرط في منع الصرف ان لا يكون المونث اى مونث ذلك الوصف فعلاية ليتحقق مشابهاً للمذكور
 بالفي التانيث كسكران لفتح الفاد اسم صفة غير منصرف للوصف الالف والنون الزائدان مع اتفاق سكرانه لم
 يورد في الصفة الا مثلاً واحداً هو مفتوح الفاد لان مضموم الفاد من الصفات كبريان مونثه عوابة
 بالتا فيكون منصرفاً قطعاً وكسور الفاد لم يوجده في الصفات اذا كان شرط الالف والنون الزائدتين في
 الصفة بان لا يكون مونثه فعلاية فندان منصرف لوجوده فندان اذا كان المراد بالندان النديم وهو المعاكس
 واما اذا كان المراد النادم وهو المضطرب فمؤنثه ندمى لانمائه فيكون غير منصرف اتفاقاً وكذا احسان ان جعل
 من الحسن مجئى خوبي فيصرف لانه على وزن فعال ان جعل من الحسن لا يصرف لانه على وزن فعال واما وزن الفعل
 اضافة الوزن الى الفعل بهما من ضافة العام الى الخاص بمعنى اللام الموجود الاختصاص كما في قوله سيد اخو عمرو واد ابوه
 او ستاوه من الاضافات التي لا يراى بها الاختصاص بل يراى بها مجرد النسبة فلا يراى بها الاضافة
 جعل الجزو هو قوله فشرط اى شرط تاثير وزن الفعل في منع الصرف ان يختص بالفعل لان الاضافة في قوله
 وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى واما الوزن المختص بالفعل فشرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل نحو ضرب ياقوت
 والتشديد على صيغة الماضى الجمل وسمر على صيغة الماضى المعروف من التثنية فانهما وزنان مختصان بالفعل اذ سمي بها
 رجل فها غير منصرفين للتعريف ووزن الفعل اذ سمي بها امرأة فلا جادة لها الى اعتبار وزن الفعل وشئى ان يكونا
 مجزئين عن ضمير المتكلم لان كان جملتين واما قلنا ضرب على صيغة الماضى المجهول لانه لو سمي نحو ضرب مؤنثاً كان
 منصرفاً عند اكثر النحاة خلافاً لعيسى بن عمرو لسقى ولا يوجد شئى من اوزان الافعال في الاسم الاستفهامى
 الفعل الى الاسم في اللغة العربية كما مراد من العجمة الى العبري كشلم وهو اسم بيت المقدس ويقوم بهما
 للبت الذي يفتح به ويوسى يما اتعا من بعض التعريف وزن الفعل للتعريف والعجمة لان شرط العجمة ان
 يكون على ما في العجمة وهما اسم جنس فهما وان لم يختص اى وزن الفعل بهما بذلك الفعل فيجبال يكون في اوله
 اى في اول وزن الفعل احد حرفي المضارعة اى الحروف التي هي الاخرى فهاها عاوى حرف

سلي بندين اصل كل شئ في منع لفظ اختصاصه به او وجود حرف من حروف المضارعة في اول الكلام
 لكن مقصد المحقق من هذه القواعد الكثرة في جعل وزن الفعل المطلق سببا لمنع اصرافه في بيان شرط
 ما يرد في ان لا يكون الفعل في الوزن الخاص سببا له لئلا يتقرر الى شرط ما يرد مع ان الغرض لا يظهر الا في ما
 يستدل به على ان اصل الفعل في كل اسم ان لا يوجد فيه لاء مزية نسبة بالقسمة الا حركتنا انما فعل ذلك قصد الى
 رعاية التماثل بين الاعيان في كونها متماثلة في الشرط وكذا ان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه لاء مزية
 نسبة بالآخر كالأصل فيه ان لا يوجد فيه لاء مزية نسبة في القسم الاخر لان التماثل بين هاتين اللفظ مقصود جدا
 بتميز المعاني في غاية التميز ولا يدخلها اي هذه الصيغة لوزن الفعل المضاف الى التاربا لوضع فلا يرد نحو اسود
 باعتبار دخول التاربا في تانيته او دخول التاربية انما هو اجل غلبة الاسمية لا بالوضع وقيل وضعه ان يكون
 موزنة على اسود او الى ما سبقت الاشارة في بحث الوصف وانما بشرط عدم دخول التاربا في هذه الصورة
 لوزن الفعل لانها لو دخلت فيها يلزم خروج وزن الفعل عن كونه وزن الفعل لا اختصاص التاربا باسم
 تحقيق تماثلية بالفعل كما هو في شك وتغلب وترحب وما قولهم ترجبه بدخول الهاء في ترجس فلا يشك
 به لانه خير علم حينئذ فالتغلب لان ترجس لفظ عجمي قبا في شئ يعلم زيادة النون فيه قلنا ان الحاجة يحل
 لفظ انقول الى قسمهم في زيادة حرف من حروف واصالة بغيره اللفظ العربي ولذا قالوا النون في ترجس
 زائدة مقصدوا بذلك انه لو اخذ الفعل منه قبل ترجس بخلاف ما سمى رجلا به مثل فانه لم يمنع من اصراف لانه
 يوجد في الاسم فلعن مثل جعفر فلا يكون لونه زائدة واذا كان عدم دخول الهاء وشرطا في الصورة الاخر
 لوزن الفعل فيل هو اصل القوي على الفعل ليس منصرف مع وزن الفعل فالوصف الاصل لدخول الهاء
 في اثنا قولهم امي احرب لنا قوة اقوى على العمل لسيرة لفظ الا اذا سمى رجل بجل كان غير منصرف لانه
 قابل للهيارح واعلم ان الاوزان على اربعة اقسام احدها مختص بالاسم كفلس وفعل مصرود ابل وخنق وضلع و
 جمل والرامي فاعدا فاعل النحاس باجموع تسميته به لا يوزن والثاني ان يكون مشتركا بين الاسم والفعل من غير
 احد على الآخر نحو ضرب وعلم وطبق ودرج ونهار بامراد هذا القسم البصر لا يوزن تسميته به لا يوزن على
 ابن عمرو سقفة والنباتات المختص بالفعل كشم وضرب وجرب والطلق واحمر ومار واطع وخنق
 واخلو ووسيلة واحمر نجم واشعر ولا عبرة له بل لدوية شبهة بان عمرو سقفة واداه والاربع ماني اوله
 احد الزوائد الاربع نحو اخذ وعصر ونريد ويغلب حكم هذا القسم حكم المختص بالفعل في منع اصراف ثم لما وقع

بيان اسباب منع الصرف اخذ في بيان اسباب منع الصرف في العلم ان كل اسم
اسم غير مشروط فيه العلمية وهو الموصوف بالاداء والحواس والصفات والتركيب والاسم الذي فيه العلم
والعلم ان الانسان لا يملك العلم بشرط فيه ذلك اي التعريف العلم به مع سبب موثر اجمع سبب احدى
مع سبب آخر فلفظ هو من اسرار الافعال بمعنى انية وكتيوبا الصير بالافعال كانه خبرا بشرط محذوف اي
اذا لم يشترط العلمية في الاسم الغير المنصرف واجتمعت مع سبب آخر فيه بالسببية فقط اي فائتة من ان
تشترط الاداء هو اي ذلك الاسم الغير المنصرف الذي لم يشترط فيه العلمية اجتمعت مع سبب آخر فقط هو علم
المحدول ووزن الفعل بان العلمية اجتمعت معهما موثرة حيث اتفق عمر للعدل والعلمية واحد لوزن الفعل العلم
مع انها ليست بشرط فيها حيث اشترطت واخر بدون العلمية ثم اقر بما ذكره من مثل مراد وعمار وحيلة
اذ يسمى بها فان العلمية فيها ليست بشرط ولا سبب لان اتعاها من بصرف انما هو لاجل الجمع الاصل والوزن
الثاني لان الدال على الجمعية والاثبات امر فقط يتحقق بعد العلمية وقبلها او خلف النجاة في تأثير العلمية
مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كذلك ومثلث فذهب اكثر النجاة الى الضميمة لان
العدل تابع للوصف وقد زال الوصف بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصل واقراره اسم
الرضي واقراره سبب في منع صرف آخر ومجموع اخراته اعلاما والكوفون صرفا ولا خلاف في تأثير العلمية
مع العدل عانما الخلاف في نوال العدل في الوصف اذ انكر بان يؤول العلم بالسمية او بالصفة
مساهمة بها فيدخل علمه بالثبات مثل ربه سبحانه يعلم ان المراد بالتكثير هنا التثنية لا يماضي اذ
بالاويل لا يضر كراهية حقيقة اذا نكرة الحقيقة ما وضع غير معين لا ما يريد به غير معين مجازا وفي ذلك الاسم
الذي شرط فيه العلمية اذا اجتمعت فيه سبب آخر عند نكره وهذا الاطلاق لا يكون فمما المصحح والشيخ
ابن الحاجب انما النجاة اتفقوا على اتساع الفعل لتفصيل المستعمل عن اذا نكر بعد التسمية وخلاف سبب
والخمس في مثل اخر بعد التثنية مشهور اما في القسم الاول اي اما حصول بصرف عند التثنية في الاسم
الذي يشترط فيه العلمية فليقار الاسم اي ذلك الاسم بلا سبب اي بلا سبب مع ثبوت عدم الشرط
عند عدم الشرط فلا يفي فيه سبب اما في القسم الثاني اي اما حصول بصرف عند التثنية في الاسم الذي
لم يشترط فيه العلمية ويكون فيه سببا مضافا لبقائه اي في ذلك الاسم على سبب واحد هو العدل او وزن
الفعل بسبب الواحد لا يمنع الصرف ثم اشار الى مثله بعين ايراد نكرة الغلبة تقول في مثال الثالث

بالتاء جاد في طلوعه بالتونين وعند صرفه بالتسكير طلوعه آخر بالتونين امي واحد سمي بطلوعه وتسع طعن
امثلة التانيث المعنوي والتجويد التركيب والالف والكون الازديتين في الاسم وتقول في مثال العلم
المعقول جاد في جاد بالتونين وعند صرفه بالتسكير جاد آخر بالتونين امي واحد سمي بجاد في العلم مع وزن
الفعل احمد بالتونين وعند صرفه بالتسكير احمد آخر بالتونين امي واحد سمي باحمد في العلم للمعقول التانيث مثال
العلم المعادل بالصفة المشبهة بمساة يتا خوب حاتم لقيته امي رب جواد لقيته وكل بالانصرف منصو
بالعطف على الكل السابق لانه منصوب على انه اسم ان او مرفوع بالا ابتداء اذا اضيف ذلك الاسم لغير
المنصرف الى اسم آخر او دخله الالف واللام ادخله الكسرة كمرت باحمد كم مثال لغير المنصرف الذي ا-
دخله الكسرة ومرت بالاحمد مثال لغير المنصرف الذي دخله الالف واللام فدخله الكسرة وانما دخله الكسرة علو
غير المنصرف بالاضافة او بدخول الالف واللام عليه لانها من معطيات خواص الاسم لكونها يقومان جهة الامة
ويبعدانه من مشابهة الفعل فيصنف تأثير شبهة بالفعل كذا قالوا واورده عليه بالاسناد ودخول حرف الجر
من معطيات علامات الاسم انما كما صرحوا فماده اختصاص فحين احكامتين بذلك احسب بان الاضافة واللام
انما يكون من معطيات العلامات لكونها مؤثرين في اللفظ والمعنى كما مر فيكونان اقوى معطيات خواص الاسم مجلا
سائر علامات الاسم المحركة فانها ليست بهذه الاشابهة وقال بعضهم انما كان غير المنصرف كسورا حيدلان
الكسرة انما يسقط بالتونين لهما قاطع المنع الصرف والتونين بهما ساقط باللام والاضافة لا منع المنصرف فلا يثبت
الكسرة في سقوطه ونظرا لان منع الصرف مقدم على الاضافة واللام الا ترى انهم جعلوا الاضافة في نحو
احم ج بيت الد معافية للتونين اقدرة لمنع الصرف دون تونين الملقوط فلو كانت الاضافة سابقة على
منع الصرف لكانت معافية للتونين الملقوط فعلم ان منع الصرف انما يكون هو مجابا لحرف التونين دون
غيره من اللام والاضافة فاذا كان سقوطه لمنع الصرف باعتبار تقدمه ينبغي ان يبيح الكسرة في السقوط
ايضا تمت المقدمة المتعلقة على فصول اربعة الان لشرع في بيان ثلثة مقاصد هي المرقوعات والمنفردات
والمجودرات وقد نسبت لاسارة في قوله في المقدمة عند فصل الحكم واثابة ثلثة انواع رفع ونصب جاني
ان الامام المعنوية مرفوعة منصوبة ومجودة الا انه اراد ان يبين كل مقصد من المقاصد الثلاثة بالاستيفار
فقال المقصد الاول في المرقوعات قد مرها على المضويات لكونها اهلا ومقصودة في التركيب
الاسنادي لتحقق الجملة بها وكونها سواها فضلة وانما الى يصنع الجمع اسما ولم يات يصنع الموقر

حد المرفوع هو يستلزم عليك وحد الرفع وهو محل الفاعلية لوجوب ان المرفوع لا يكون الا واحدا
 هو الفاعل فرفع ذلك اليهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد كقوله تعالى المجرورات لمجرد اشتراكه في
 المنصوبات مستغارة للكثرة وبهنا في سوتها ثم واحد المرفوعات مرفوع لا مرفوعة لانه صفة الاسم وهو مرفوع
 لا يفعل كناية بجمع الموزن بالالف والتار يجمع صفة الذكر الذي لا يفعل بها فيصرف نحو الجبال والسموات والكلاب
 الطالعات والمرفوع في عرف النحاة لا يشتمل على علم الفاعلية اي علامتها فهي الرفع والواو والفتحة جازي
 زيد والواو زيد ان سوار كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا فقول الاعراب للفظ والتقدير لان
 اللفظ يشتمل عليها دون المحل اذا لا اعراب المحل لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جازني هو لا مرفوعا ومضى
 الرفع المحل انه في محل لو كان هناك معرب كان مرفوعا الاسما المرفوعة فالتفت قوله المرفوعة صفة الاسماء
 وهو مرفوع الاسماء جمع وتجد وجبت المتقابلين الموصوف والصفة فيجب ان المرفوعة ولم يجمع بينها قلت
 المرفوعة مستند الى ضمير الاسماء والصفة المشتقة اذا اسندت الى غير الجمع جاز جمعها وتوحيدها بان يكون ذلك
 الايام الحاليات والحالية وكلا فعال لانهم يقولون الرجال فعلوا وفعلت والمسلمات فلفظها اسم
 الفاعل مفعول لم يسم فاعله المبتدأ والخبر وخبر ان واخواتها واسم كان واخواتها واسم ما ولا يشبه
 بليس خبر والتعجب ليس ثم لما خرج من تعداد المرفوعات ولم يتعرض لتعريفها شرعا في بيان ذلك
 وتفضيل كل منها فقال فاعل الفاعل قد مرها على سائر المرفوعات لان المتعارضة ما ذهب اليه اكثر النحاة
 من ان محل المرفوعات الفاعل كونه خبر الجملة الفعلية التي هي محل الجمل ولكونه مستند في باب الركنية حيث لا يصح
 حذف الالف شي مسدود لان رفعه لا يبيح بالنواسخ بخلاف المبتدأ ولان عامله قومي بخلاف عامل المبتدأ
 فانه ضعيف لكونه معنويا وذهب سيبويه ومن تابعه الى ان اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو اصله
 المستند اليه بخلاف الفاعل للزوم ما خبره من الفعل فلهذا يحكم عليه بكل حكم جازي اكان او مشتقا ولانه يحكم
 عليه بحكم متحدة وحكم الفاعل واحد لان اسم حقيقة او حكم تناول مثل طير في ان تقوم قبل اي
 قبل ذلك الاسم فعل اراد بفعل الحقيقة الذي هو المصدي غير الصفة لا الاصطلاح الذي هو لفظ فام فريد
 فيه فاعل المصدر فرفع قوله او صفة ثم احقر بقوله قبله فعل عن نحو زيد عن زيد قام لان الفعل يكون مجزئ
 وان اسند اليه فهو مبتدأ فاعل قدسب الكوفيون الى انه لا فرق في الاستدلال بين قوله قام زيد وزيد قام
 زيدا في المثالين فاعلا متطابقة عندهم في تعريف الفاعل الى قيد تقديم الفعل على ما يجب عليه من وجوب

الى ذلك الشيء حقيقة ارجع الى قيد تقديم الفعل في تعريف الفاعل باحتراز عن اوصافه كاسم الفاعل والمفعول
 والصفة المنسوبة له فعمل تفصيل لم يقل او معنى فعل زيد خل فيه لطرف المرفوع بعد الضمير في نحو زيدا
 الدار وانظم في نحو خلفك ابوه لان الرفع في الحقيقة هو الفعل بالمقدرا واسم الفاعل لم يقدر لا الطرف لانه
 جازم فالتعريف للشيخين والتحقيق وحكمة ابو المثلث واثبتك فلا يلزم ذكر افعاله قلت هي هنا
 للتوابع اشارة الى ان الفاعل المعلوم ان كان يصدق على احد ما يكون قبله اسنادا له وعلى ما يكون
 قبله صفة اسندت اليه اسنادا لمفعول او اسندت اليه امي الى ذلك الاسم بلا سببية فيخرج عنه التوابع
 الفاعل التي فيها اسناد من المعطوف بالحواف والبدل بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان لانه
 لا اسناد فيها فلا حاجة الى اخرجها ومن المعطوف في تعريف المرفوعات والمنصوبات والمحذورات بتقدير
 ذكر التوابع بعد ذكر هذه المعربات وسبب ان يعلم ان الاسناد ههنا بمنزلة النسبة والربط فمجرد ثبوت شيء
 بشيء يحصل هذا المعنى سواء تعلق به ادراك وقوع النسبة او ادراك عدم وقوعها بطريق الاخبار او بطريق
 الاثبات حقيقة او تقدير فاعني قولنا لم يتم زيد سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي قولنا ان قام زيد تمت تقدير
 الوقوع لا تقدير الاسناد فلا يخرج تناول الفاعل في قوله الى ارتكاب تكلف الذي اشتبه به وان المراد
 بالاسناد اهم من ان يكون بلا سببية او بالتحقق بالاسناد وتعلقت بانسداد على في قوله على
 انه امي بفعل او صفة قام به امي بذلك اسم لا على معنى انه وقع عليه امي على ذلك الاسم واحترز عن مثل
 زيد في ضرب على صيغة المفعول عن مثل زيد في زيد مضروب علامة لان زيدا اسم قبله فعلق المثال
 الاول وصفة في المثال الثاني اسند اليه فن على معنى انه واقع عليه لا قائم به فيكون مفعول لم يسم فاعله
 ولا يكون فاعلا وانا احتج ان هذا التقيد من جعل مفعول لم يسم فاعله خارجا عن الفاعل كالمصروع والشيخ ابن الجا
 ومن جملة اخطائه فلا يحتاج اليه بل يجب عليه تركه كاز غشري وشيخ عبد القاهر ويذكر فيه نحو مات زيد طلال
 عمر ومان الموت والطول قائم لفا على ان لم يكن صادرا عنه لانه موضوع كل عرض قائم بعرضه نحو قام زيد
 مثال الفاعل الذي قبله فعل اسند اليه زيد فاعله مثال الفاعل الذي قبله صفة اسند
 اليه واما ضرب زيد فمفعول المثال الفاعل الذي قبله فعل اسند اليه سبب الوقوع وكل فعل لازما لان او متبع
 لا يترك امي لذلك الفعل من فاعل الذي بعده عنه ونام به مرفوع صفة فاعله وانا وصفت به مع انه لا يكون الا مرفوع
 او مفعول التفسير من مظهر صفة بانه الفاعل كذا سبب زيد او مضمير عطف على مظهر كزيد ذهاب وان كان امي لفعل

مستعدا كان ثم سئل به الغير نحو ضرب زيد عمرو فان كان الفاعل اي فاعل الفعل مظهر او صدر الفعل ابدا اي
 سوار كان الفاعل مثنى او مجرورا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون والفاعل اي الفاعل مضمرا وحده
 الفعل الفاعل الواحد نحو زيد ضرب وتثنى اي الفعل المثنى اي المثنى فاعله المضمرا نحو الزيدان ضربا وجمع
 الفعل للجمع اي جمع فاعله المضمرا نحو الزيدون وضربوا وكان اي الفاعل مثنى حقيقيا اخرز به عما اذا كان
 الفاعل مثنى غير حقيقى فانه ليس كالمونث الحقيقى على الاطلاق وهو اي المونث الحقيقى ما اي مونث اذ كثر ما
 عبارة عنه بازائه اي بمقابلته ذكر في الحيوان الجار والمجرور طرف مستقر واقع صفة لذكر اي ذكر كائن في
 جنس الحيوان سوار كان فيه علامته التانيث لفظا ولم يكن وانما قال في الحيوان اخرزا عن التانيث من
 النخل لان بازائه ذكر منها وتانيثه غير حقيقى والامراد بالذكر هنا خلاف الاثنى لاقبل الرجال كما مر في الانا
 ونافذة في الابل اذ بازائها رجل وغيره كذا النفساء والحيلة وتامان وعناق انت الفعل جزار بشرط ابداء
 اي مظهر كان الفاعل او مضمرا او قوله ان لم تفصل شيئا بين الفاعل والفعل متعلق بقوله انت الفعل نحو
 قامت هند في المظهر وهند قامت في المضمرا وانما انت الفعل ابداء عند كون الفاعل مثنى حقيقيا لان تانيث
 الفاعل يسرى الى تانيث الفعل اما في المضمرا مطلقا اي سوار كان مثنى حقيقيا او غيره فاشد الامتناع والاما
 بالمظهر المونث الحقيقى فلقوة التانيث بخلاف المظهر الغير الحقيقى لقصوره في الامتناع وقصوره في التانيث لانه
 حقيقى فيها لاولى ان لا يلزم فيه سرية بل يجوز بنا على تصور الامتناع من حيث الفاعلية والتانيث من جهة
 دون وجوبه لانه يكون تانيثا من حيث اللفظ ولا يكون تانيثا من حيث المعنى ثم اعلم ان تانيث الفعل كما يجب
 بثلاثة شروط الاول ان يكون الفعل مبني فوالثاني ان يكون المونث الحقيقى من الاناس والثالث ان لا يقع
 الفصل بين الفاعل والمفعول حتى لو كان الفعل جامدا نحو نعم الهند او كان المونث الحقيقى من البهائم نحو اتى النعجة
 او وقع الفصل بينهما نحو جاد اليوم هند لا يلزم ان يسرى تانيث الفاعل الى تانيث الفعل لكون الفعل جامدا في
 الاول وكون التانيث الحقيقى من البهائم في الثاني ولوقوع الفعل في الثالث فلا يجب تانيث الفعل ابدا
 نعم انما تعرض للشرط الآخر ولم يتعرض للثمة طين الاولين وكان من الواجب ان يتعرض لها ايضا فان فصلت
 على صيغة المانعة المعلوم للخطاب بغير معين اي من فصلت شيئا بين الفاعل والفعل في المونث الحقيقى فلك
 الخيار اي يجوز لك الاضمار في التذكير اي في تذكير الفعل التانيث اي في تانيثه او لوقوع الفصل لليلزم
 سرية تانيث الفاعل الى الفعل بل يجوز فجاز تذكير الفعل وتانيثه كما عرفت نحو ضرب اليوم هند بين الكتاب

فان كنت قلت صرت اليوم في النار وكذا يجوز ذكر الفعل فثابته في الحقيقة للضرورة فكل من
تعدو له لا يمتثل لمسلو ولا هذا في خلاف الحقيقة لا يجوز ترك ثابته الفعل اذا كان الفاعل متنا
حقيقا والكان من الفاعل الفعل فصل ثم اعلم ان هذا الخيار ثابت في الموت الحقيقة فغير المتغير اذ لم
يسم الحقيقة بمثل غير ما انما يسمى امرأة فنهارة الخيار غير ثابت فيه عند الفصل عند غير المبرر والضرر بل يجب
ثابته ضله وفعال الثبات في الموت فثابت اليوم في الدار زيد وكذا في مثل الخيار في الموت
في التذكير والثابت الخيار في الموت الغير الحقيقة وهو الا يكون باذنه ذكر في الحيوان لكن الخيار فيه
مطلقا في سواء فصلت او لم تفصل الا ان التذكير بالفعل فيه حسن لانه جائز في الموت الحقيقة
في غير الحقيقة اولى نحو طلعت الشمس بان النار وان شئت قلت طلعت الشمس بدون
النار وانما ثبت هذا الخيار في الموت غير الحقيقة لو كان الفعل مقدما على الفاعل يعني اذا كان الفاعل
منظرا لما ذكرنا من تصور الانسراج في منظر الموت الغير الحقيقة من حيث القاعلية وقصور الثابت
لعدم كونه حقيقيا اذ هو ثابت باعتبار اللفظ وعدم ثابته باعتبار المعنى فلا يلزم فيه سرية الفاعل
الى الفعل بل يجوز فجاز ان يذكر قوله وان يثبت عملا بالاعتبارين والكان امي الفعل متاخر عن الفاعل
يعني اذا كان الفاعل ضمير انت امي الفعل لما قلنا من ان ثابته الفاعل ليس الى ثابته
الفعل في الضمير مطلقا لانه لا يترجح فيجب ان يثبت فعله ولا يجوز ان يذكر نحو طلعت النار
عليه ان عبارة هذه غير صحيحة اذا الفعل لا يكون متاخر عن الفاعل كما صرح به في غير حيث قال في غير
الفاعل كل اسم قبل فعل قلنا عبارة صحيحة والقول بعدم صحته غير صحيح لان ما صرح به في تعريف الفعل
لجواز ان يختار بينها اذ يذهب اليه الكونيون من انهم لا يفرقوا في الاستناد بين قولهم طلعت الشمس لشمس طلعت
وجعلوا في المثالين فاعلا والكان المختار عنده في تعريف الفاعل اذ يذهب اليه البصريون جمع التكميل
وطرح التكميل وكذا نظر جمع السالم بالالف والنار مطلقا سوار كان جمع ذكر العقول كرجال او جمع مذكر
يعقل كرجال واما جمع مونث كمنه وبنات كالمونث امي كظم الموت غير الحقيقة في جواز ذكر
الفعل و ثابته لقول قام الرجال بدون النار وان شئت قلت قامت الرجال قال الدتوحي
افاجاز اليه الموتات وقال لشوة وقالت الاعراب انا جاز جواز الامر في هذا الجمع لانه في تاول
الجماعة و ثابته من حيث لفظ عدم ثابته من حيث المعنى فجاز الامر بينهما عملا بالمتين في العالم

يخبرنا التاويل على مع المذكور ان كرامته عندنا انما هي مع جملة صفة المذكور الاخرين فان حكمه على ما كان
صنفه صنفه مع المذكور ان كرامته عندنا انما هي مع جملة صفة المذكور الاخرين فان حكمه على ما كان
الذي احذرت كسب في ارضين وقلين في ثلث فان حكمه على ما كان صنفه صنفه مع المذكور الاخرين فان حكمه على ما كان
ان يحج بالالف في التاويل او الالف في غير موضع من الالف في التاويل او الالف في غير موضع من الالف في التاويل
الموت لان مضمون الاستلزام انما هو حفظ نوحا شمس طلعت ومضمون ذلك استلزام انما هو الالف في التاويل او الالف في غير موضع من الالف في التاويل
الرجال جارت او جارت استلزام التاويل ان في غير القدر نوحا شمس طلعت ومضمون ذلك استلزام انما هو الالف في التاويل او الالف في غير موضع من الالف في التاويل
كمضرموت الغير الحقيقية في الحاق العلامة لافى الحق التاويل انما هو الالف في التاويل او الالف في غير موضع من الالف في التاويل
لكونه اقوى الاركان وسبب تقديمه عليه في بعض المواضع منها انما هو الالف في التاويل او الالف في غير موضع من الالف في التاويل
عنه انه لا يجوز ان يقدم المفعول على مجرد الفاعل يجوز ان يقدم على الفعل والفاعل معا نحو موسى ضرب موسى
على ان يكون عيسى علا لانه يستلزم المفعول حسيته بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على المفعول صرح الفاعل
الهندي بح اذا كانا اى الفاعل المفعول اسمين مقصورين وخفت اللبس اى التباس الفاعل بالمفعول لفقدا
الاعراب فيها لفظا والقرنية الدالة على فاعلية احدها ومفعولية الاخر فوجب تقديم الفاعل على المفعول
وقد قاله التباس نحو ضرب موسى عيسى وكذا اشتمت سعدى سلمى وداكرم مولاء وضرب من في الدار من على الباب
ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ان لم تحت لابس اى التباس الفاعل بالمفعول نحو اكل الكشمي كشمي لوجود
القرنية المفعولية فيه اى عدم صلاحية الكشمي للفاعلية وضرب عمرو بن زيد وكذا ضرب موسى العالم عيسى العالم
ينصب العالم في الاول ورفع العالم في الثاني وداكرم موسى سلمى وموت موسى سعدى لوجود القرنية
اللفظية فيها اى نصب عمرو في الاول ونصب العالم في الثاني وتذكير الفعل في الثالث وتامية
في الرابع فحينئذ يجوز تقديم المفعول على الفاعل لا يجب تقديم الفاعل على المفعول لعدم التباس في جواز
حذف الفعل اى الرفع للفاعل حيث كانت اى وجدت قرنية دالة على تعيين الفعل المحذوف او القرنية
ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف نحو زيد النحر ضربة متبدا محذوف مضاف الى زيد اى
هو زيد ورفع زيد على الحكاية مقول في جواب من قال من ضرب كذا من استهنامية متبدا وضرب خبره
والجمله الاستهنامية مقول قال زيد الواقع في الجواب فاعل فعل المحذوف اى خبره يندرج تحت
لوجود القرنية اى ضرب المذكور في السؤال فانما لم يجعل في اسق باب تقدير الخبر ليكون لهجة كسبية

رأي ومثله ما هو من موضوعات المولفين ودر او تسلسل معني ددر الدور او تسلسل استسلا في مقام
 اعلم ان هذا الحذف غير مختص بالفعل والفاعل بل يوجد في كل كلام اسميا كما او فعليا قصيرا كان او طويلا
 مركبا من الفعل والفاعل ومن الفعل او جميع متعلقاته فاذا عرفت هذا فنقول معنى الكلام لمصرحه الصد ويجوز
 حذف الفعل والفاعل معا انه يجوز ذلك حيث كانت قرينة لا انه لم يصرح به لظهور انه لا يخفى الحذف بدون
 القرينة وكثيرا لا يصرح به لهذا نعم لمن قال اقام زيد تقديره نعم تمام زيد يجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز
 اظهار ما هو انا محل من باب تقدير الجملة الفعلية وهو الفعل والفاعل لم يخل من باب تقدير الجملة الاسمية و
 هو المتيار والخبر لسكون الجواب موافقا لسؤال وقد حذف الفاعل وقيام المفعول مقامه اي مقام الفاعل
 في هذا الفعل او شبهة البراءة كان الفعل المسند اليه مجهولا نحو ضرب زيد وهو اي المفعول الذي لقيام مقام
 الفاعل عند حذفه القسم الثاني في تعداد من المفعولات اي اسماها او تسمى بمفعول بالمسمي فاعلم ان
 جاء منه بيان في الفاعل المفعول كان باب تنازع الفعلين ما يغير فيه الفاعل اردفه بفصل التنازع والابا
 سارا لحوال التنازع فلا يستطرد قطا في فصل واذا تنازع الفعلان اراد بالفعلين العالمين غير المصدرين
 يشتمل الملحق لان التنازع يجري فيها ايضا نحو زيد معلم ومودب محمد او كير حكيم وطبيب الوه وانا اورد
 الفعل الصالحة في الفعل والفرع دخل تحت حكم الاصل للفرعية والتنازع كما يجري في الفعلين يجري في الاكثر
 من فعلين بغير كارد في الصلوة الماثورة عليهم على محمد وعلى ال محمد كما صليت وسلمت وباركت تحت
 وتر تحت على ابراهيم هذا خمسة تنازعت في على ابراهيم وانا ذكر الفعلين بناء على بيان قل بالحاصل التنازع
 ثم الفعلان هم ان من ان يكون متعينين الى ثلاثة متعاقبين او لم يكونا كذلك ومن ان يكونا من فعل تعجب او لا
 خلافا لجمعهم في الاول لعدم السماع وفي الثاني لقلة تصرف فعل تعجب وانا خصصنا العالمين بقولنا غير
 المصدرين لان التنازع لا يجري فيها الا لا يصح قطع التنازع بهناخذ البصيرين والكونين لانه
 لا يغير الفاعل في المصدر نحو مجنى ضرب وقتل زيدا في اسم طاهر صفة اسم اي غير مستر لان المصدر المتفضل
 قد يحصل فيه التنازع نحو ما ضربت وما كرت الاياك اما المصدر المتفضل فلا يحصل فيه التنازع بل حكمه بليغ
 ولا يكون بكون احد من الفعلين ان يجوز احواله فيه بعد ما صفة ظاهر اي وقع بعد الفعلين وفيه احتراز عن التقديم
 في المتوسط لا يجوز الخوان بالمثل من حيث هو قبل تكلم بالثاني فليس فيه مجال التنازع فلا يكون من هذا الباب
 نعم من الشيخ مع معنى قوله فاذا تنازع الفعلان بقوله اي اراد يعني مقتضى اوجه سبب المعنى كل واحد من

الفعلين أي العالمين أن يعمل في ذلك للاسم أي الاسم الظاهر المتبني فيه قال الفاضل الهندى
 إذا قصد توجه الفعلين إلى اسم واحد وهذا في القلب والابعد التركيب فلا تنزع أو تنزع أو كل مستوي
 في معول من مفعول محذوف أو كذا فهذا أي تنزع الفعلين وهو مبتدأ وخبره أنما يكون على أربعة أقسام
 وهذه الجملة خبرا بشرط الكانت الفاعلية والخبرانية والتفسير أو للعطف فالجواز محذوف وتعدية وأدائها
 الفعلان في اسم ظاهر بعد ما يجوز العمل كل واحد منهما لكن في الفاعلية أي في فاعلية الاسم الظاهر هو بالنسبة
 مع التارة تعيد معنى المصدرية أي في كونه فاعلا فقط أي لاني المفعولية والتناسخ في مفعول بالاسم فاعلة
 دخل في التناسخ في الفاعلية عند من أدخل في الفاعل أو يجعل الفاعل اعم من أن يكون حقيقيا أو ظاهريا
 ولا يجوز دخالة في المفعولية لأن إطلاق المفعول على الاسم فاعله غير شائع لا يجعله اعم من الحقيقة والحكم
 بغيره نحو ضربني وكرمني زيد والثاني أي القسم الثاني من الأقسام الأربعة يتنازع أي الفعلان المفعولية
 أي مفعولية الاسم الظاهر أي في كونه مفعولا فقط لاني الفاعلية نحو ضربت وكرمت زيد أو الثالث أي
 القسم الثالث من الأقسام الأربعة أن يتنازع أي الفعلان في الفاعلية المفعولية معاد تقضي الأول
 أي الفعل الأول الفاعل الثاني أي الفعل الثاني المفعول نحو ضربني وكرمت زيد والرابع أي القسم الرابع
 من الأقسام الأربع عكس أي عكس الثالث في الاقتضاء بان تقضي الأول المفعول والثاني الفاعل
 نحو ضربت وكرمت زيد واعلم أن في جميع هذه الأقسام أي الأقسام الأربعة يجوز أعمال الفعل الأول
 وأعمال الفعل الثاني عند الصبرين والكافرين جميعا خلافا منسوب على أنه مفعول مطلقا أي
 يخالف القول بالجواز خلافا للفرار في صورة الأولى وهي أن يتنازع أي الفعلان في الفاعلية
 وفي الصورة الثالثة وهي أن يتنازع أي الفاعلية والمفعولية وتقضي الأول الفاعل والثاني المفعول
 أن عمل الثاني فإن الفرار لا يجوز أعمال الفعل الثاني في اثنين بصورتين بل يجب أعمال الفعل الأول
 عندئذ فيها ودليله أي دليل الفرار على ذلك لزوم أحد الأمرين على تقدير أعمال الفعل الثاني إما
 حذف الفاعل أي فاعل الفعل الأول أو الأضمار أي ضمائر فاعل الفعل الأول أو الأضمار قبل الذكر
 أي قبل ذكر الفاعل وكلاهما أي حذف الفاعل أو الأضمار قبل الذكر مخطوران أي ممنوعان وقوله
 كلاهما مبتدأ مضاف ومخطوران خبره وتبيينه التفسير باعتبار معنى كلاهما مفرد نعتا بمعنى كما
 عرفت وهي جملة حالية بالواو والصيغة رواية المتن غير مشبهة بحرف الغراء والرواية الصحيحة

هي تشريك الراجحين ولكن يرد عليه اجمع الموتين على اثر احدى روي عنه زعموا ان الضمير بعد الظاهر
 نحو ضربني واكرمني زيد بمو كذا في ما خيرا انما حسب نحو ضربني واكرمت هو هذا في محال كذا واحد من افعال
 الاول والثاني عند تنازعها بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين في الاقسام الاربع المذكورة
 اهرا في الصورتين على تقدير محال الثاني ثابت في الجواز في صورة الجواز في محال ان يكون هذا
 اشارة الى خلاف المفرد كما وقع في بعض شروح هذا الكتاب انما صرح بذلك مع انه مستفاد مما سبق لانه
 لما كان في ذهني ان بين عدلين الجواز وهو الاختيار لكلمة اما التي للتفصيل هي لا تتحمل غالبا الا في العجز
 فصاعدا عادة لئلا يكون ذكر كلمة اما للتفصيل مع عدم العدلين فكانه قال اما محال كل من فعلين
 عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين سوى المفرد وهو ثابت في الجواز واما الاختيار في صغار
 في محال انتهى منها فحين خلاف البصريين كسر الياء والقياس فتحا هي النجاة المنسوبة الى البصرة والكوفيين
 اي النجاة المنسوبة الى الكوفة اذ قال واما خلاف الفرار في الصورة الاولى والثالثة فهو انما يكون
 في الجواز واما خلاف البصريين والكوفيين في الصور جميعا ففي الاختيار فانهم اي البصريون يحتاجون
 اعمال الفعل الثاني مع تجزئة اعمال الفعل الاول واما ابتداء ايذهب البصريين لانه المذهب المتخالف الاكثر
 استعمال واما انصار البصريين اعمال الفعل الثاني اعتبارا لقرب الجواز يعني ان الفعل الثاني اقرب
 الطالبين من المطلوب جاره فيكون اقرب على نفسه وايضا ان اعمال الفعل الاول يستلزم بفضل
 بين عامل والمفعول هو غير الاصل في المفعول اذ الاصل في المفعول ان يفيض بالاول وان استغاضته
 الاستعمال على ذلك في التبريل وكلام البعض ارمه قوله تعالى اقدم افرد وكتابه حيث عمل الثاني اذ
 عمل الاول يقبل اقربوه لا اختيارا ضمرا لمفعول في الثاني عند اعمال الاول وقول الشاعر
 كل ذي دين قوي غريب محطول يعني غريبها حيث عمل الثاني في كلام المصراعين اما في المصراع
 الاول فلانه لو لا ذلك لقبل فوقاه واما في المصراع الثاني فلانه لو لا ذلك لقبل معنى هو غريبها
 الضمير والكوفيين عطف على الضمير المضمون بان اي وان الكوفيين يحتاجون اعمال الفعل الاول
 مع تجزئة اعمال الفعل الثاني واما اختيار الكوفيين اعمال الفعل الاول مراعاة لتقديم والاستحقاق
 ان يكون الفعل الاول سبق المذهبين او حقهما فهو الحق باعطاء المطلوب لان اعمال الثاني يستلزم
 الاضا قبل الذكر لك اعمال الاول فكان هو ادلى ثم لما فرغ من بيان احوال عند البصريين وعمل

بأفعل الثاني اخذ في عصيل تدهيبها وبيان كيفية الاعمال ثم لما جاز بتقديم مضى البصرين بقوله فانهم
 يتحذرون العمل الثاني جاز بتقديم قوله فان عملت الثاني ليكون في الكلام تشبيهاً بترتيب اللفظ
 للتفسير أي فان عملت الفعل الثاني كما هو مختار البصريين فانظر في كان الفعل الاول يعطى الفاعل ضمير
 اى الفاعل في الاول اى في الفعل الاول على موافقة الاسم لبطايراه اربع بين الملمين في الاورد والستة
 والجمع والتذكير والتانيث كما تقول في التوافيق في الاقتضار نحو ضربى واكرمنى زيد وضربا في واكرمنى زيد
 وضربى واكرمنى الزيدون في المتخالفين في الاقتضار نحو ضربى واكرمت زيداً وضربا في واكرمت الزيدون
 وضربى واكرمت الزيدون واكرمت زيداً وضربا في واكرمت زيدين وضربى واكرمت زيداً
 وانما ضم الفاعل الاول لان الاخبار قبل الذكر جاز في الجملة بشرط تفسير نحو قل هو الله احد ونعم رجا على
 تقديرها بلزم التكرار وهو قبيح وحذف لا يجوز الا اذا شئى مسدود قال الكسائي بخلافه بانها تحذف
 عن الاخبار قبل الذكر وانما الخلاف يظهر في مثل ضربا في واكرمنى الزيدان عند ضم ضربى واكرمنى الزيدان
 عنده وتعالى ان اذمب اليه المجهوم من ان حذف الفاعل لا يجوز الا اذا شئى مسدود غير مستقيم فانه قد جاء
 حذف الفاعل بدون مسدود في مواضع كقوله تعالى ادا طعام في يوم ذى سبعة وقوله تعالى
 اصبح بهم والبصر حيث حذف بهم عن الثاني وهو فاعل على قول سيبويه ونحو ما قد واما قام الا انا فاعل
 الفعل الاول محذوف الفاعل نحو اضرين واكرمو القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو وكقولهم اكرموهم
 راي فانه فاعله وقد حذف كثيرا وجيب عن الاول بان الاطعام مصدر وقد عرفت ان المصدر قاصر
 في العمل فلا يجب فيه وجود الفاعل فيكون من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجواب
 باب حذف الفاعل عن سائر الامثلة المذكورة بانها محمولة على تقدير الفعل لا على حذفه نسباً وحذف
 في باب التناسخ انما هو محذوف نسباً الى هذا اشار الشيخ الرضى او تقول ان ذلك ناو قليل لا يتحقق بالعدم
 وان كان الفعل الاول يعطى المفعول ولم يكن معطلاً اى المتنازعان من محال العلوب وان كانا منها
 فيأتى حكمها حذف المفعول من الفعل الاول لان المفعول ضرورة في ضار قبل الذكر فحذف
 لئلا يلام الظاهر وانما لم يحذف هذا المفعول فاعل عن شناعة التكرار ولم يضر قرار اعم الاخبار قبل الذكر في
 قولهم ربه رجا فاذ ذلك تقول في التوافيق في الاقتضار ضربت واكرمت زيداً وضربت واكرمت الزيدون
 وضربت واكرمت الزيدون في المتخالفين في الاقتضار ضربت واكرمنى الزيدان وضربت واكرمنى الزيدان

المفعول من القول على مقتضى الحال على مقتضى الحال على مقتضى الحال
 في قوله تعالى لا يحسن الذين يخلون بالكلام من فضلهم من خيرهم عند من في الدنيا اي يخلونهم من خيرهم
 فحذف احد مفعولي يحسن وهو نجاه وذكر الاخر وهو خيرهم وقد اجاب عنه بعض الفضلاء بانه يجوز ان
 يكون المفعول يحسن في هذه القراءه كغيره او عائد الى النخل اي لا يحسن النخل خيرهم لكن وضع الضمير المفعول
 موضع المفعول كانه في قوله تعالى انك انت العليم الحكيم وضاع المفعول اي لا يجوز الضمير ضاع المفعول
 قبل الذكر لما مر وهذا اي ما بيناه من كيفية افعال المفعول الثاني نذهب اليه من ان عملت الفعل الاول على
 نذهب اليه من ان عملت الفعل الثاني في مقتضى الفاعل ضمرت انما عمل في الفعل الثاني على موافقه لظاهر
 بالا جماع كما تقول في المتوافقين في الاقتضار ضربي واكرمتي زيد وضربي واكرمتي الزيدان وضربي و
 اكرمتي الزيدون وفي المتخالفين في الاقتضار ضربت واكرمتي زيدا وضربت واكرمتي الزيدان وضربت
 واكرمتي الزيدان اما في الفعل الثاني فيقتضى المفعول لم يكن السفلان اي المتنازعان من فعال القلوب
 يجوز فيه اي في ذلك المفعول الوجهان احدهما حذف المفعول في ثانيهما الاضمار اي ضم المفعول في
 طبق لظاهره الثاني اي الوجه الثاني وهو الاضمار هو الوجه المختار لا الاول وهو المحذف نحو ضربي و
 اكرمتي زيدا واما كان الاضمار مختارا ليكون الملفوظ اي الملفوظات ان الضمير مطابقا للمراد اي موافقا
 للمعنى الذي هو كونه كمالا للضارب الذي هو زيد ونسلا لم ينسب مفعول الفعل الثاني بغيره فانه لو لم يضم
 المفعول بل نحذف لم يعلم ان المفعول كرا وخالد وغيرهما ولا ان الضمير ليس قبل الذكر تعلق الاسم الظاهر
 بالفعل الذي هو سابق على الضمير في الفعل الثاني حكما فلا يحدف مع اكان ضمارة اما المحذف فلما تقول
 في المتوافقين نحو ضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمت الزيدان وضربت واكرمت الزيدان في المتخالفين
 ضربي واكرمت زيد وضربي واكرمت الزيدان وضربي واكرمت الزيدون واما الاضمار فلما تقول
 في المتوافقين ضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمتها الزيدان وضربت واكرمتهم الزيدان في المتخالفين
 ضربي واكرمت زيد وضربي واكرمتها الزيدان وضربي واكرمتهم الزيدان ايا اذ اكان لفعليان من افعال
 القلوب مع ان ذلك المفعول الاول غير مطابق للظاهر حتى لو ذكر مطابقا للظاهر بضمير نحو حسنت اياه
 زيد منطلقا فلا بد من ظهور المفعول الثاني كما تقول حسنت اياه حسنتها مطلقين الزيدان منطلقا وذلك
 من وجوب اظهار المفعول الثاني لان حسنتها متعارفا في منطلقها وعملت الاول وهو حسنتي جعلت الزيدا

فاعلا وهو منطلقا مفعولا له واضمرت المفعول الاول في حبيتها والاضمرت الثاني في حبيتها ايضا
 ما اشار اليه بقوله فان حذف منطلقين قلعت حبيتي حبيتها الزيدان منطلقا يلزم حذف المفعول الثاني
 من افعال اعلوب وهو اي وحذف المفعول من افعال اعلوب غير جائز واخذت المفعول بوجوب للاقتصار
 على احد المفعولين فيما هو من افعال اعلوب كما مر وان اضمرت اي المفعول فلا يخرج من ان تضمر المفعول مفردا
 تقول حبيتي حبيتها اياه الزيدان منطلقا وح اي حين اضمرت المفعول مفردا لا يكون المفعول الثاني مطابقة
 للمفعول الاول هو الثاني قولك حبيتها ولا يجوز ذلك لوجوب اتحادها فيما صدق عليه في الباب او تضمر
 معطوف على قوله ان تضمر مفردا اي وان تضمر المفعول مشني وتقول حبيتي حبيتها اياه الزيدان منطلقا وح
 اي حين اضمرت المفعول مشني يلزم عود الضمير المشني الى اللفظ المفرد وهو منطلقا الذي وقع فيه التنازع وهذا
 اي عود الضمير المشني الى اللفظ المفرد ايضا لا يجوز لوجوب التطابق بين الضمير والمرجع اليه واذا لم يجز
 الحذف اي حذف المفعول الثاني والا ضمرا اي اضمارة كما عرفت ذلك من تفصيل المذكور وجب ان
 اي اياه ذلك المفعول لفاعل ان تقول بشرط في التنازع جواز افعال الفعلين فيما يتنازع عافيه والتنازع فيه
 ههنا اعني قوله منطلقا لا يجوز فيه افعال الثاني لمخالفة المفعول الثاني والجواب انه يمكن بالتأويل لكل
 واحد منهما وفيه بحث لانه لو جاز تأويل مفعول الفعل الاول بالمفرد لجاز اضمارة المفعول الثاني على تقدير
 افعال الاول مفردا ولا يخالف المكان التأويل فوجب بان التأويل مخالف للطاهر فلا يصار اليه
 عند امكن الاظهار فاقلت على تقدير الاظهار يلزم التكرار وهو ممتنع قلت لزوم التكرار ممنوع لاختلافها
 افراد او ثنية نعم انما لا يجوز التصير الى ما هو خلاف الظاهر مع امكن افعالها في الكلام صادر من
 التكلم بين الظاهر وخلافه واما اختار التكلم ما هو خلاف الظاهر مع كونه قادرا على التكلم بالظاهر فانه
 لا يجوز الا ترى انه لا يجوز التكلم بالمجاز مع القدرة على التكلم بالحقبة فيغني ان يكون التكلم ههنا باظهار
 المفعول الثاني للفعل الاول مفردا وتأويل الاول بكوا حد مع صحة اظهار المفعول الثاني ايضا وجوب الاظهار
 الاضمار مفردا على خلاف الظاهر باعتبار الاحتياج الى التأويل فشكل شكل ايضا ان الضمير غير مشتق و
 المطابقة بين المفعولين في غير مشتق ليست بواجبة فالكن ضمرا الثاني مفردا بان يقال حبيتها اياه الزيدان
 يقال ان الضمير عبارة عن مرجعية فلو ذكر اياه كان ذكره كذا منطلقا وهو ممتنع فكذا يتوب من ان
 الضمير نائب فاعله حكم منوبه هذا اعني التأويل بكوا حد في المفعول لجواز التنازع وما ذكر في بعض النوا

وله وجه آخر وهو ما ذكره بعض محققين حيث قال ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا
 الاخطت المفعول الثاني اسما والاعلى اقصاف ذات بال لا بطلاق من غير ملاحظة شئيه واقراده والافاضة
 انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مشنئيا فلا يتجهان
 الى امر واحد فلا تنازع فيه انتهى كلامهم اعترض بعض الفضلاء بها بانها انما يتم التنازع لو كان
 لا افراد والتشبيه او التذكير التانيث لازما للمنطوق بشئ منها غير لازم بل هو مع افراده يصح ان يشي
 فيصح تنازع الفعلين لمختلفين في المفعول المفرد المشنئ في مطلقا حال افراده بان يطلب احداهما
 مطلقا مفعوله فيخرج عن افراده وبان يطلب الاخر ان يكون مفعوله غيبيا على افرادهم لما هو
 من بيان القسم الاول من المرفوعات وهو الفاعل شرع في بيان القسم الثاني منها فقال مفعول بال ليس فاعله هو
 كل مفعول حذف فاعله اي ترك فاعله ذلك المفعول وانما اضاف الى المفعول بلا لبسته فاعلية لفعل يتعلق به
 قيل هذا الحد يصدق على الريح في قوله انبت الريح البقل ان الفاعل الحقيقي لا نبات البقل هو الله تعالى
 فحذف الفاعل الحقيقي واقيم المفعول الذي هو الريح مقامه واجيب بان المراد بالفاعل في الحد هو الفاعل
 اصطلاحا وبالمفعول المفعولية اقامته مقام الفاعل والريح في المثال المذكور يكون فاعلا اصطلاحا حيا هو مذكو غير محذوف
 فلا يصدق الحد وانما حذف فاعله بالعدم العلم به نحو سرق المتاع او الحياتة نحو شتم الخليفة او لكونه مفعولا محذوف
 اللبس او لا حياء غرض لها مع نحو قتل عدوك ادكها بهام كضرب زيد ولا اختصار نحو تميت اهلوة او لموافقة
 القواني كما قيل ما المال الا اهل الا والرحمة ولا يوان تير والواقع ١٠ او رعايته لجمع نحو اهدى عنده من نعمته
 او لعلم المخاطب بنحو قوله تعالى اذا بته راني العجوز واقيم هو امي ذلك المفعول مقامه اي مقام الفاعل
 في كونه مسندا اليه الفعل او شبهة هذا عليه قوله هو تأكيد للمسته في ايم وانما جاتا كيدا لضمير المتصل بالتفصيل دفعا
 لتوهم ان الفعل مسند الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير نحو ضرب
 زيد وحكمه اي ذلك المفعول في توحيد فعله وتثنيته وجمعه وتذكيره وتاثيره على قياس ما عرفت في انه اعل
 فانه اذا كان هذا المفعول مفعولا لحد الفعل سواء كان مشنئيا او مجموعا نحو ضرب زيدان وضرب زيد
 على صيغة المجهول والكان مضمرا في المشنئ وجمع الجمع نحو زيدان ضربان او الزيدون ضربوا وان كان
 موشا حقيقيا انت الفعل مفعولا او مفعولا ان لم تفصل بينه وبين فعله نحو ضربت هند و هند ضربت والى
 تلك الحيارين تذكير فعله وتاثيره نحو ضرب اليوم هند وضربت اليوم هند وكذا ان كان موشا غير حقيقيا كان

منظر انجو كونه اسمي وكبرت استحقاق ان كان منصرا انما الفعل بخا اسمي رت عم لما خرج من بيان اسم
 الثاني من المرفوعات وهو مفعول بالمسموع فاعلمه شرع في بيان القسم الثالث والرابع ففصل في المبدأ
 والخبر ذكرهما معاني ففصل فاصد لكونها متساوية لان كلاهما اصل لان الاصل فيهما انه متى ذكر احد ما ذكر الآخر
 معناه حذف احدهما بغير الاصل وكونها مشتركتين في العامل لان عاملها ممتوئى بها اسمان سوار كانا متصفا
 او حكيتين فدخل فيه مثل قوله تعالى ان تصدقوا خير لكم فانه في تاويل تصدقكم بالسمع بالمعنى غير
 ان تراه فانه في تاويل سماعتك بالمعنى والجملة التي وقعت خبر الانها في تاويل الاسم فزيد بغير
 قوة زيد ضارب هذا ما ذهب اليه جماعة من النحاة ومنهم من اخرج ابن الحاجب عنه صرح في شرحه
 بان الخبر الجملة ما قبل بالاسم وذهب المحققون الى الجملة لصرفها من غير جعلها بما حكيا تقع خبر فلم
 يتناول تعريف الخبر ايضا بخلاف ما سبق من ان الكلام لا يحصل الا من اسمين او من اسم وفعل لان الكلام
 الذي يكون خبره جملة يخرج عن القسمين لعدم تاويل الجملة بالاسم مجردا عن العوامل اللفظية اسماعية ولفظية
 وكلمة عن متعلقه لقوله مجردا عن اللفظية صفة العوامل لفظا التي فيها ثابت تقديرها في تاويل
 المفرد اي مجردا عن جماعة العوامل اللفظية ثم احتزبه عما كان به العامل اللفظي كما سمع ان كان اجزا
 والمراد بالتجزئة ان يكون لفظا او حسيا بان لا يكون العامل مؤثرا في المعنى والكان مؤثرا في
 اللفظ فدخل فيه محكم رسم لان الباري في سائده غير مؤثر في المعنى وان اثرت في اللفظ بالجزء فالتقت
 التجريد بسبق الوجود ولا شيء من العوامل اللفظية موجودا في المبدأ او الخبر سايقا فكيف يستقيم
 قوله باسمان مجردا عن العوامل اللفظية قلت لو دخلت العوامل اللفظية عليها لكان جائزا
 ففصل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للبحر ضيق فمركبة اسمي البير وقولك سبحان الذي
 صنع جسم البعوضة كبر جسم الفيل هذا ما ذكره الفاضل الهندو قال بعض الفضلاء ومنه على ان
 هو العامل اللفظي وتعدل عنه الى المعنوي فكانه خبر الاسم عنه ثم المراد بالتجزئة عن العوامل التجريد
 عن جنس العوامل حتى يراى الى السلب الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي كما توهم من ظاهر الجمع
 بما في احد الاسمين الموصوفين بالتجريد مسند اليه وسمي اسمي الاسم مسندا اليه ابتداء واما الثاني
 من الاسمين مسند به وسمي اسمي الاسم مسندا اليه الجزئ فانه قائم فانها اسمان مجردان عن العوامل اللفظية
 احدهما مسند اليه وهو المبدأ والثاني مسند به وهو الخبر والعامل فيهما اسمي في المبدأ والخبر معنوي هو اسمي العامل

المتقدمة على الخبر في الوجود على هذا المبدأ الذي هو الوجود الاسمي من الخواصل النقطية ليست الى شئ او ليست الى شئ مغني
 لا يتبادر على الخبر وعلى هذا القول لا يكون الخبر مما نحن فيه رده وذهب بعضهم الى ان كل واحد من المبدأ
 والخبر عامل في الوجود على هذا القول لا يكون مجزئاً عن العمل النقطية فلا يكونان مما نحن فيه ايضاً وفي نظرنا
 يلزم على هذا القول تقدم الشئ على نفسه لان العامل يجب تقديمه على مجزئيه فيقدم الخبر على المبدأ على
 كل واحد منهما في الآخر فان كان المبدأ مقدماً على الخبر والخبر مقدماً على المبدأ ازم تقدم الشئ على نفسه مرة
 ان المتقدم على المتقدم على الشئ تقدم على ذلك الشئ واجيب بان كل واحد منهما مقدم على الخبر من وجه
 ومما نحن فيه وجه آخر فلا يلزم الدور ولا اختلاف الجهة اماقديم المبدأ فلا ان حق المنسوبان يكون مع المنسوبة
 اليه ويكون فرعاً واماقديم الخبر فلا منطاط الفائدة والمقصود من الجملة فيرفع كل واحد منهما صاحبه للتقدم
 الذي فيه غير فعال كعمل كل من شرط وكلمته في الآخر نحو ايا ما تدعو افا لا اداة متقدمة اذ هي موفرة بمعنى
 الشرط ومما نحن فيه من شرط تاخر الفضلات عن العدة واصل المبدأ الاول في المبدأ وما يقتضيه الدليل
 فيه ان يكون معرفة لكون المبدأ محكوماً عليه بالحكم على شئ انما يكون بعد معرفة والفاعل مخصص تقدم
 الحكم عليه فلا يشترط فيه تعريف او تخصيص الغرض بهما بان هذا ليس بصواب لان تخصيص الفاعل بفعل
 انما يتحقق بعد ان يجعل محكوماً عليه بانساب الفعل اليه فكيف يجوز تخصيصه الذي يصح كونه محكوماً عليه بان
 مضافاً عن كونه محكوماً عليه واجاب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بان النكرة تصير تقديم الخبر في حكم المخصوص
 قبل الحكم وذلك لان المقصود من شرط التعريف او تخصيص في المحكوم عليه اصغار السامع الى كلام الحكم
 لان تنكيره غير السامع عن سماع الحديث فخل بالعرض وهو الا فهم وعقد تقديم الحكم لا غير السامع عن
 آخر الكلام يصحح اليه حق الاصغار وبعد ذلك بذكر المحكوم عليه مجزئاً لا يخل بالعرض لان الا فهم قد
 حصل بان سماع الحديث تثبت ان تقديم الحكم يجعل المحكوم عليه حكم المعين فلا حاجة الى تعريف او تخصيص
 آخر ثم قود واصل المبدأ ان يكون معرفة اشارة الى ان المبدأ ان يكون نكرة كما سيجي واصل الخبر
 اي الاول في الخبر وما يقتضيه الدليل فيه ان يكون نكرة لكون الخبر محكوماً به واصل المحكوم به تنكير
 وفيه اشارة الى ان الخبر قد يكون معرفة كما سياتي ولما امتاز ما ذهب جمهور النجاة من ان المبدأ
 يجب ان يكون معرفة او نكرة مخصصة لان النكرة بالتخصيص تصير قياساً من المعرفة التي هي القياس
 في المحكوم عليه بين الاول او لا يقو هو اقبل المبدأ ان يكون معرفة وبين الثاني ثانياً بقوله والنكرة

اذ وصفت جازين تقع مبتدأ نحو قوله تعالى ولعبس من خيرين امرئ فان قوله يخصيص بالوصف
 لان قوله ولعبس يشمل المومن والكافر فاذا وصفت بالمومن صارت مخصصة وحصل نوع لقين والتخصيص بمنزلة
 الوصف نحو جعلي فاعدا كانه قيل رجل حقير فاعدا فيكون في حكم الوصف وكذا اذا تخصصت بوجه اخر
 كما ان النكرة تقع مبتدأ اذا تخصصت بالوصف كذلك النكرة تقع مبتدأ اذا تخصصت بوجه اخر
 الوصف فان وجود التخصيص على ما ذكره المصريح وصاحب الكافية ستة كما سبق عليها المراد من التخصيص
 اعم من ان يكون حقيقيا كما يكون في المثال المذكور او حكيا كما في المثال الآتي نحو رجل في الدار ام امرأه
 فان قوله رجل مبتدأ تخصيص بالعلم بثبوت الخبر لا حد ثنين عند تكلم لان ام المتصلة المتعاقبة للثبوت
 من لقين بعد العلم بثبوت الخبر لا حد ثمانية فاذا كان الخبر معلوما بصدور نمبره الصفة اذا الصفة من بينها
 ان يكون معلوما مع قبل اجرائها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولا فاعل امرئه
 على الخبر عنه ولذا قيل لصفات قبل العلم بها اخبار وبعد العلم بها صفات فصار المبتدأ كانه تخصص بالصفة
 وما احدث منك فان قوله احدثت تخصص لصفة العموم لان النكرة في سياق النفي تفيد العموم
 بحيث لان العموم ضد الخصوص فكيف يحصل التخصيص به وجوابه انه ليس المراد بالتخصيص هنا ما هو ضد العموم
 وهو ان يحصل لبعض الجملة شيء ولم يكن لسائر اهل المراد قطع الاحتمالات في المحكوم عليه او تقليد لها فيه لا سيما
 بالعموم يقطع الاحتمالات وتبين ان المحكوم عليه كل فروق فان قيل الفرق بين المبتدأ المحلى باللام الاستعراق
 والمبتدأ العالم الواقع في سياق النفي من حيث ان الاول معرفة والثاني نكرة مختصة منع انها متساوية
 في المعنى قلنا الفرق بينهما من حيث الوضع فكل ما كان موصوفا لمعين كان معرفة كل ما هو غير موصوفا لمعين
 كان نكرة لقين بعارض او لا حتى تو قلت جاءني رجل ذكرت اوصافا لم توجد الا في فلان لم يكن معرفة
 فاللام وضعت للتعريف فيكون المحلى به معرفة والنفي لم يوضع لذلك فكان الواقع في سياقه نكرة
 مختصة ثم هذا التمثيل على غيب نبى تيم لان الاول شبهتين لا يعلمان عند هم وشل النكرة في خير النفي
 كل نكرة في الاثبات لم يقصد بها واحد مختص مثل رجل خير من امرأة ومرة خير من امرأة الا ان عموم
 النكرة مع الاثبات في المبتدأ اكثر وفي الفاعل قليل نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت وانجزت وعلما ما
 خير النفي فانه يستوى فيه المبتدأ والفاعل وشراهم ذئاب فان قوله شر مبتدأ تخصص بالصفة
 اذا تقدير شر عظيم شر ذئاب بجمل شر ذئاب من الضمير المستكن في اهر والبديل من الفاعل فاعل معنى

ثم قدم لبيان التقديم بالصفة التأخير وجب المحصر فيكون المعنى ما هو فاما ان لا يشترط انما ذهبوا
 الى تقدير التقديم والتأخير مع كونه وجهاً بعيداً عن الغنى لفرضه صحة وقوع النكرة مبتدأ وفي الدار
 جل فان قوله جل مبتدأ يختص بتقديم الخبر الذي هو طرف متعين لكونه حكماً لا نهياً وقيل في الدار
 لم انما يتبعه موصوف باستقار في الدار فكان مختص بالصفة وانما يجوز ان في الدار جل لم يجوز
 في الدار مع انها بيان للمعنى لئلا يلزم الالتباس الخبر بالصفة في الثاني ولا يلزم
 ذلك في الاول بتقديم الخبر والصفة يجب ان يكون متساويين وسلام عليك فان قوله سلام
 مبتدأ يختص نسبة الى التكلم لان معناه سلمت سلاماً عليك فمعناه كما يحدث افعال لمصداق
 في سلام عليك بالنصب ثم عدل من نصب الى الرفع لقصد الاستمرار والندام في الدار لان نصب
 يدل على الفعل على الحدث هذا اذا جعل سلام مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك اما جعل
 مصدر سلمت بمعنى قلت سلمت الله تعالى بمعنى جعلك الله تعالى سالماً لكان مختصاً بنسبة
 الى الفاعل الغالب اي سلم الله عليك وقد يختص النكرة بكونها مضافه نحو سلام جل خير
 فسلام امرأه في معنى الاضافة نحو ضرب لزيد خير من ضرب عمر ويكونها مشبهة بالمضاف نحو ضرب
 في جانيك ثم اعلم ان وجوب اختصاص النكرة او افعاله متبداً الوجه من الوجه الستة المذكورة
 انما يذهب جمهور النحاة وذهب ابن البراء الى انه اذا حصلت الفائدة فاخبر باني نكرة شئت لان
 انه في الاضافة فاف حصلت حاز الحكم على الشيء بلا اختصاصه لوجه اولاً ومن ثم يصح ان يقال كوكب
 نقص ساعة لحصول الفائدة ولا يصح ان يقال جل قائم لعدم حصول الفائدة وهذا هو موجب
 الى انصواب اعلم ان اذا كان احد الاسمين معرفة والاخر اى آخر الاسمين نكرة فاجعل المعرفة مبتدأ
 النبتة اي لا النكرة بل جعل النكرة خبراً لانه لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة كما مر
 مثله وان كان اى اسمان معرفتين سواء كانتا متساويتين في المعرفة او لا فاجعل اليها شئت متبداً
 والاخر خبراً يعني ايما قدمت منها فهو المبتدأ وايها اخرت فهو الخبر فوجب تقديم المبتدأ على الخبر
 اذا لم يكن قريناً لانه لو اخر يلزم الالتباس اما اذا كان قريناً معيته لكون احدهما مبتدأ والاخر
 خبر فيجوز تأخيرها لعدم الالتباس نحو بنو بنو انا زنا فان قولهم بنو انا مبتدأ وبنو انا خبر لانه
 لو جعل بالعكس لما قلعت المعنى لان لبنا الانبار ومنزلون منزلة الانبار لان الانبار منزلون

متصلة بالجزء الاشارة على ان هذا المبدأ هو يوسف فان ابو يوسف هو المبدأ والخفية
 خبر لان الخبر تشبيه يوسف بناني خيفة لا تشبيه انما في بالادنى نحو السيد الهندي وادم الوناء وكذا
 محمد بن ابي صليهم والاسم هو زيد المنطلق والمنطلق زيد فما يقال فيها ان الاسم متعين للابتداء او المنفعة بالخبر
 سيد لان الخبر هو خبر تشبيه وهو على الصحيح وقد يكون الخبر جملة لا على الحكم كما يقع بالمقرر يقع
 بالجملة ولان تعريف الخبر لصدق عليها وكلمة قد للتفصيل اشارة الى ان الاصل في الخبر ان يكون
 مفردا لانه احد جزئي الكلام ولانه اسمع فتولا للربط والمراد بالمراد لا يكون مركبا تاما فيدخل فيه
 نحو حيوان ناطق و غلام رجل وضاريان اسميته وهي التي يكون الخبر الاول منها اسما نحو زيد
 ابوه قائم فريد مبتدا وابوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر للمبتدأ الاول او
 فعلية وهي التي يكون الخبر الاول منها فعلا نحو زيد قائم ابوه فريد مبتدا وقائم فعل وابوه فاعلة
 والجملة الفعلية خبر مبتدا او شرطية نحو زيد ان جادني اكرمته فريد مبتدا وان شرط وكرمته
 جزاءه والجملة الشرطية المبتدأ فاقطعوا في وقوع الجملة الشرطية خبرا فذهب بعضهم الى ان الخبر
 هو الشرط والجزء جميعا لانها بمنزلة جملة واحدة وذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط او الجزاء
 بعضهم الى ان الجزاء وحده منهم من ذهب الى ان الجملة الشرطية لا يصح وقوعها جزاء كالاثر في
 وعجز ثما من الاثار اذ او ظرفية سوار كانت طرف زمان او مكان او جارا مجرى انظر كلامنا
 والمجرب وفانه مجرى انظر في اقتضار العوالم اعلم ان طرف الزمان لا يصح وقوعه خبر عن
 ذات لا يكون متجدا فلا يصح ان يقال زيد يوم الجمعة ويصح ان يقال الابلال يوم الجمعة وان حرو
 الجزاء التي تقع خبر عن المبتدأ انما هي من الى في واللام والبار والكاف وعلى عمن دون ادونها ثم اختلف
 النحاة في الجزاء انظر فمنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل المقدرة انظر القائم مقامه منهم من
 ذهب الى ان الجزاء انظر القائم مقامه لا الفعل المقدرة منهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل وانظر
 جميعا نحو زيد خلفك وعمرو في الدار فريد مبتدا وخلفك خبره وكذا عمرو مبتدا وفي الدار خبره اعلم ان
 النحويين اختلفوا في تعيين الجمل فمنهم من ذهب الى انها اربعة اقسام وهي المشهورة المذكورة في المتن ومنهم
 ذهب الى انها ثلثة اقسام وادرج الظرفية في المفرد ومنهم من ذهب الى انها على قسمين سوار وادرج
 الشرطية في الفعلية والظرفية في المفرد والظرف اي والجزء انظر سوار كان طرف زمان او مكان او

تجوز في جعل اسمي في الفعل المذكور مستقرا في الفعل المذكور في الدلالة عليه فيكون لا يثبت في
والوجود في تقدير فعل من الأفعال الخاصة بغيره في الطرف المتعلق بالمذكور في غير ما هو
لأنه في تقدير الفعل المذكور كان العمل العامل لا أنه في غير من العمل في الطرف المتعلق بالمقدّم
فما استقر في فتح الفاء اسم مفتوح متعلق بالاستقرار وكان العامل العام إذا حدث انقل ضميره
إلى الطرف فيسمى مستقرا في الضمير فيه وهذا أولى من الأول لأنه لا يلزم تقدير العامل الماخوذ من
الاستقرار بخصوصه حتى يتخلص من الاسم عند الأكثر أي عند أكثر النجاة وهي أي تلك الجملة بهذا وجدي كثير
من أوسع ووجدني بعضها موقد كثيرة باعتبار الفعل لأن هذه الجملة فعل أو باعتبار متعلق لفظ
ويجوز أن يرجع هذا الضمير إلى الجملة بلا تأويل ويطابق بينه وبين المرجوع إليه غير واجب لأن الوجود
بأنه على عين واحد ما لا يكون له ذكر شبهة فان تذكر غير متعلق فلا يقال شبهة الثاني ما يكون
له ذكر كقائمة فان ذكره متعلق أو يقال في المذكور قائم ووجب التطابق بين الضمير والمرجع إليه انما هو
في النوع الثاني لأن النوع الأول ما نحن بصدد من النوع الأول استقر مثلا أو حصل أو ثبت تقول زيد
في الدار تقديره أي تقدير هذا الكلام زيد استقر في الدار لأن أصل العمل للفعل تقديره عاملا في الطرف
أخرى ولأنه إذا وقع صلة تقدير جملة لا محالة فكذا إذا وقع خبرا ولأن الطرف المستقر لجعل بتمام
عاملا في جملة فرع الفعل الذي هو الأصل في العمل أولى من جملة فرع الفاعل واما قال عند الأكثر لأن الأقل
من النجاة فهو إلى أن الطرف متعلق بمفرد وهو اسم الفاعل تقديره زيد في الدار زيد استقر في الدار
لأن الأصل في الخبر الأفراد ولأن المخدوف لو كان فعلا فادخوزيد في الدار أقوى وليس كذلك
ولأن المخدوف عامر من الضمير لا يقال في الطرف والقول بعمرى الاسم عنه أولى من القول بعمرى
الفعل عنه لا يقال إن اسم الفاعل مع فاعله مركب من مسند ومسند إليه فيكون كلاما وجملة لا يقال
حق اسم الفاعل إن لا يعمل لكونه اسما أصل الاسم إن لا يعمل إلا أنه لما شبه الفعل بعمل لكن لما لم
عليه لا يصلح بل بالمشابهة فرض عمله كما عمل ثم على تقديرين المذكورين يكون في الطرف ضمير عاملا
المبتدأ اتقل بهن المقذ إليه مرتفع به كارتفاعه بالمتعلق منه ويدل عليه مجيء الحال منه نحو زيد في الدار
بأنه في حاله في حال من الضمير في الطرف لا ماني المقدرا ولو كان يصح تقديره فهو غير صحيح
وجواز الإبدال عنه نحو قوله تعالى والوزن يوزن الحق على الأكثر فان الوزن مبتدأ ووزن خبر

والحق بل هو الضمير الذي هو مستعمل في قوله ولا يجوز ان يكون الحق صفة للوزن وهو الفصل من قوله
والصفة بالخبر وهو متشبه ولا يجوز ايضا ان يكون الحق خبرا للوزن بل هو بالوزن لا بغيره منق
بلام التعريف والمصدر المعروف بها عمل فليس شاذ عزفت ذلك فاعلم ان الحق بتقدير العاقل في الظروف
كان جملة او مقرونا بها عند البصريين واما الكوفيين فانهم لا يتعلقون بشئ ولا يحتاج الى تقدير شئ
واختاره ابو العباس من المتأخرين فلا بد في الجملة ان في اجز الجملة وكذا في الخبر المفرد والمشتق وهما
به الا ان الضمير في المفرد غير لازم كما في المفرد الغير مشتق نحو زيد ان او مجرول هذا من الجملة بالذكر
من ضمير هي عائد من الجملة رابط يعود الى المبتدأ فيرابط بها به واما اشتراط وجود العائد فيها لان الجملة
من حيث هي مستقلة بنفسها مستقيمة عن الربط بغيره واذا اريدت تعلقها بشئ من حيث هو الودى الحال
فلا بد فيها من عائد رابط بغيرها به وهو اعم من ان يكون ضمير كما اشار اليه بقوله كاهلها فيما من
الاشارة او غير ذلك لا اعم في نعم الرجل زيد ووصح المنظر موضع الضمير كقوله تعالى الى امة ما الحاجة تكون
الخبر حين المبتدأ نحو قوله تعالى قل هو الله احد وهذا زيد قائم وان كان زيد عالم ومقولي زيد فاصل
وعموم اللفظ كقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا فان الثانية مع
معمولها يقع خبر عن الاولى لا ضمير منها الا ان عموم من احسن عملا قام مقام الضمير لا من احسن عملا و
الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيتميم معنى واحد فهذا العموم يربط الجملة باسم ان السابقتين
هو ان كبت لانها لا تدخل الاعلى المبتدأ والخبر ولو قال من عائد بدل قوله من ضمير كما قال صاحب
الكافية وغيره كان او لم يكن ليكون شأنا مما ذكرنا من الروايات لان العائد اعم من الضمير الا ان يقال
صرح بالضمير كشرته بالنظر الى غيره من الروابط واما كفى في الجملة الواقعة خبرا بالضمير وحده ولم يربط
بالواو بخلاف الجملة حال لان الحال تأتي فضلة بعد تمام الكلام فاحتج في الاكثر الى زيادة رابط بخلاف
الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى زيادة رابط واذ اقررت هذا فاعلم ان الجملة هي التي كانت خبرا عن
اسم ليس بشرط نحو زيد ان ياتي اكرم عمر وانك في عود ضمير واحد ان كانت خبرا عن اسم بشرط نحو من اكرمني
اكرمه فلا بد من ضمير في كل واحد من الجملتين ولما الجملة المحكية بعد القول نحو قال زيد عمر قائم هو مقول
للمعنى فلا يلزم عود الضمير فيها لان المعول غير الفاعل واما لم يلزم الضمير في الجملة التي وقعت خبرا لوصف
او جعله او حال لانها النفس الاولى او بعض منه ويجوز حذف اي حدثت بضمير الربط ولا يجوز حذف

خير من الرواية قال كان لام العهد فلا يحذف لانه لا يتساق الذهن مع الحذف **الضمير** والكان
المنطوق فيصير متلفظا فلنكتنه فلا يتاقتوت مع الحذف والكان بالخير عين المتبدل فهو لا يقبل الحذف
وانما يجوز حذف الضمير عند وجود قرينة دالة عليه ول كلامهم على ان الحذف شائع كثيرا و
قرينة دالة ليس كالبيل **الضمير** المحذوف من اذا كان في جملة سميته يكون المبتدأ منها خبر من مبتدأ
ولما في خبرا تقى المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب المحذوف سماعي نحو سمن متوان بدرهم والبر الكرين
انه من منه فان قوله سمن مبتدأ او متوالا مبتدأ فان و بدرهم خبر المبتدأ الثاني في جملة في محل الرفع بانه خبر
المبتدأ الاول والضمير محذوف تقديره اسمن متوان منه بدرهم ومنه في محل الرفع بانه صفة متوان هو الذي
يصح وقوعه مبتدأ وانما حذف منه لانه لما ذكر اسمن ثم خبري ذكر متوان بعده علم انه منه فاستغنى
عنه وكل قوله للبر الكرين فان البر مبتدأ والكر مبتدأ ثان يستين خبر المبتدأ الاول والجملة في
محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول والضمير محذوف هو منه وانما حذف لانه لما ذكر البر ثم الكرين بعد علم
انه منه فاستغنى عنه ومنه في هذا المثال في محل انصبائه حال مجاز تقديمه على سبتين وان كان عاملا
في معنى او تقديم الحال عليه لا يجوز الا اذا كانت ظرفا لان لفظ الحال وهو منه ايضا جار ومجرور فاشبه
النظرف ثم الكرا اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصواع اربعة امداد والمد اثنان وعلم ان الجملة
ان لا محل لها من الاعراب هي منخرفة في سبعة اقسام الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه اشرط
والجوز جازم والبعد الفارواذا والتابع المفرد والتابع لما محل لها من الاعراب كذا في محل
التي ليس لها محل من الاعراب منخرفة في سبعة اقسام المستأنفة وتسمى ابتداءية كما تسمى الجملة التي
صدرت بمبتدأ او منخرفة وتفسيرية نحو قوله تعالى واسرط النجوى الذين ظلموا اهل هذا الاثر مثلكم
بجملة الاستفهام منفسر للنجوى والمحاب بها القسم والواقعة جوابا بشرط غير جازم مطلقا كلود ولولا كيف
او جازم ولم تقترن بالفار ولا باذا الفجائية والواقعة اسم او حرف والتابعة لما لا محل له من الاعراب
كلمة قد في قوله وقد تقدم الخبر على المبتدأ للتفصيل اشارة الى ان الاصل في الخبر ان يكون متاخرا لان
بيان قلبي يتسلم اصدا لانه تاخيره فانه قال الاصل في الخبر ان يتاخر وقد تقدم على المبتدأ وانما
كان الاصل في الخبر ان يكون متاخرا لكونه صفة في المعنى والصفة لفظا ومعنى يجب ان يكون متاخرا
اقل من ان يكون اولى بكونه محذوفاً بمعنى المحكوم به ان يكون متاخرا كما ان اصل المبتدأ تقديم كونه

[illegible]

أما قائم الزيدان أو مستند الخبر في محراب خبر قائم الزيدان لا في محراب قائم الزيدان
نحو قائم زيد مثالي الصفة التي وقعت بعد حرف النفي فالصفة فيه مبتدأة وليست بمنتهية اليها زيد
فأما السادس الجزئي تمام الجملة ويجوز أن يكون الصفة خبرا أو بعدا أو مبتدأ أو بعد حرف الاستفهام
فيلو نحو قائم زيد مثال الصفة التي وقعت بعد حرف الاستفهام فالصفة فيه مبتدأة وليست بمنتهية
اليها وزيد فأما السادس الجزئي تمام الجملة ويجوز أن يكون الصفة خبرا أو بعدا أو مبتدأ أو تمام
الصفة لو توهم بعد حرف النفي أو الاستفهام فيتحقق الاحتجاج واقتضاه عن نحو قائم زيد فان الصفة فيه
ليست بمبتدأة لعدم الاحتجاج خلافا للاختصاص والكوفيين وأما اشتراط اعتمادها على أحد هذين الحرفين
لأنها إذا اعتدت على خير ما كانت جارية على صاحبها خبرا وصفة أو حالا فلا يكون مبتدأ بشرط
ترفع تلك الصفة اسما ظاهرا أي غير مضمرة مستترا لمحل على عموم المجاز أو بارادة المعنى الغوي منه
ليدخل فيه مثل قوله تعالى أرغب أنت واقام أنت لان المضمرة مفضل غير مستر ويخرج عنه مثل
أقامان الزيدان لان الصفة فيه ترفع مضمرة مسترا فلم يكن مبتدأة بل خبرا كذا في بعض شرح هذه الآية
وقائل ان يقول لا يصح هذا الحد بعد هذا التميم واردة المعنى الغوي من نظم ايضا لانه يقتضى جوابا
لم يصدق على صفة ترفع مضمرة مسترا عايدا الى الفاعل في باب التنازع نحو اضارب محرم زيدا اذا عمل
الثاني على نذهب البصرين يقتضى من نحو قائم الزيدان زيد مبتدأ واقام خبره مع انه يصدق عليه
الحد القسم الثاني من المبتدأ فلم يكن النوا وجيب عن هذا بان المراد بوقوع الصفة بعد حرف النفي أو الاستفهام
ان تعتمد عليه في العمل في المثال المذكور اعتدت على المبتدأ في العمل او بان القائم فيه مبتدأ والوجه
السادس خبره هذه الجملة خبر زيد فيكون قائم تساميا لا للابتداء في جملة فلا اشكال ثم الجار والمجرور في قوله
تشرط ان ترفع حال من ضمير وقعت اى صفة وقعت حال كونها متصلة بشرط اه او خبر مبتدأ مخدوف
وهي متصلة بشرط الجملة حالية او مقترنة نحو قائم الزيدان واقام الزيدان بهذا المثالان للصفة التي
وقعت بعد حرف النفي أو الاستفهام فهي مبتدأة وليست بمنتهية اليها والزيدان فأما السادس
الجزئي تمام الجملة بخلاف خبر مبتدأ مخدوف تقديره ما اورد ان اى المثالان متلبسان بخالفة تاما
الزيدان فان الصفة فيها ترفع مضمرة مسترا عايدا الى الزيدان ولو كانت رافعة لظاهر لما جاز ثبوتها
لما عرفت من ان افع الفاعل اذا كان مستدرا الى لظاهر وجب حيد فلا يكون الصفة الا خبرا

اعلم ان اسماء الاحوال هي التي تبدأ بالهمزة في القسم الثاني من المبتدأ والاولى عدم وقوعها
بعد حرف انفي او حرف الاستفهام فلكونها عامله بدون اللاحق وبعدها الصفة فيكون وقوعها مبتدأ
او كونها مبتدأ في القسم الاول في كونها اسماء مجوزة من احوال الحقيقة كما كانت الصفة لك ثم لما خرج من
بيان المبتدأ والخبر شروع في بيان خبران واخواتها وهو القسم الثاني من المرفوعات خبران واخواتها
اسم اشياء ان واثباتها وهي خمسة ان كان لكن ليست فعل فهذا الخبر تدخل على المبتدأ والخبر
متصبا المبتدأ اسمه اسم ان واخواتها وترفع الخبر ويسمى خبران واخواتها خبران واخواتها
هو المسند حين تناول كل ما هو مسند كخبر المبتدأ وخبر كان وغيره ما وقوله بعد دخولها اي بعد دخول
احدى الحروف عليه فصل يخرج ما ذكرنا من الاشياء ومعنى دخولها عليه ورودا عليه لا عطاؤها حكمها
اللفظ لدخولها فلا يكل الحد نحو يضرب في قوله ان زيد يضرب اخوه فان يضرب فيه من حيث انه
مسند الى اخوه لا يكتفي بما دخل عليه ان بالمعنى المذكور بل انما دخلت بذلك المعنى على الجملة اعني يضرب
مع فاعله وبها الجواب لعني عما اجاب به بعضهم من ان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف
على انه يلزم ح استدراك قوله بعد دخولها والى هذا اشار في الفوائد الضيائية نحو ان زيدا قائم
فان قائم مسند بعد دخول ان وحكمه اي حكم خبران واخواتها في استامه اي في كونه مفردا
او جملة اسمية كانت او فعلية او شرطية او ظرفية او معرفة او نكرة وفي احكامه من وقوعه متعديا
او متوحد او متبعا او متفيا او محذوفا وفي شرطه من وجوب العائد عند كونه جملة او مفردا متصفا
او مالا به نعتا او تقدير او عدمه عند عدمه كعلم خبر المبتدأ ولا يجوز تقديم خبران واخواتها
على اسمها بد شروع في ما يخالف به خبران واخواتها خبر المبتدأ او قد ثبت المخالفة بينهما من
وجهين احدهما ان لا يجوز تقديم خبران واخواتها على اسمها او الم يكن طرفا فلا يقال ان قائم
زيد او يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه كما عرفت وانما لا يجوز تقديم خبران واخواتها على اسمها لكانتهم
ان يجعلوا هذه الحروف متصرفا في الافعال او غيرها على ان عملها عمل الفعل الفاعل او عليها
او على القصور غيرها وبين ما شبهت به عن الفعل الثاني ان لا يجوز ان يقع اسم متصرف متصرفا
خبر عن هذه الحروف فلا يقال ان اين زيد ويجوز ان يقع خبرا عن المبتدأ او اين زيد لا اذ كان
طرفا اي لا يجوز تقديم خبران واخواتها على اسمها في جميع الاوقات الا وقت كونه طرفا في جواز تقديم

الخبر على الاسم ان كان معرفة مخبرين في الدار زيد ونحو قوله تعالى ان اليينا اياهم ويحييهم في كل امة
فوقوله عليه الصلوة والسلام ان من البيان لسجود ان من الشعر لحكمة فاما جاز تقديم الخبر على اسمها اذا كان
خبره لجمال التوسع في الظروف حيث استوفيتها بالمتعاقبات غير المتكثرة وتوحيها في كلامهم وينبغي ان
يعلم ان الخبر الظرف لان لا يباي وي خبر المتبذ في التقديم لان خبر ان اذا كان ظرفا يتقدم تقدما
عالميا شائعا حتى يكاد ان لا يجوز اخيره ولو كان الاسم معرفة او نكرة ليس خبر المتبذ اذ كتب ايضا
خبر ان اذا كان ظرفا مفارنا بلام الابتداء لا يتقدم لتلاي زول صدره نحو ان زيد في الدار ثم اعلم
ان البصيرين في بهو الى ارتفاع خبر ان بهذه الحدود والكوفون ذهبوا الى ان ارتفاعه بما ارتفع به بعد
كونه خبرا للمبتدأ ولما فرغ من بيان خبر ان واخواتها شرح في بيان اسم كان واخواتها وهو اسم السوا
من المرفوعات فصل اسم كان واخواتها لم يذكر الشيخ ابن الحاجب اسم كان في المرفوعات على وجه لانه
اوجه في الفاعل لانه فاعل حمزة ليس يلحق به وذهب بعض النحاة الى انه بالفاعل وليس بفاعل لانها
بالزم بالفاعل فيه وهو تمام الكلام به واختاره المصنف فلم يدرجه في الفاعل بل ذكره على وجه وهي كان
وصاروا يصححون كل ذوات افعالها عند ارجاعها الى الالف والواو والياء واما في دمام
وليس هذه الافعال الناقصة وما اشق منها تدخل فيهم على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويسمى اسم كان
واخواتها وتضرب الخبر ويسمى خبرا كان واخواتها فاسم كان واخواتها هو المسند اليه ضمن شمل كل ما هو
مسند اليه كالمبتدأ واسم ما ولا المشبهتين بليس وغيره وقوله بعد دخوله بعد دخول امي تلك الافعال يخرج
به الاشياء المذكورة وبما سبق من معنى الدخول لا ليشكل الحد اخوه في كان زيد يضرب اخوه نحو كان زيد قائما
فان زيد مبتدأ اليه بعد دخول كان ويخرج في الكل امي في هذه الافعال بخلاف بين النحاة تقديم اخبارها
على اسمائها افعالا وقد جاز تقدم المنصوب على المرفوع لقوتها في العمل نحو كان قائما زيد وكان احاك صدق
فكان خيرا من زيد من عمرو هذا اذا كان اجواب كل من الام والخبر او واحد منها نفييا لعدم الالتباس
بخلاف ما اذا كانا مقصودين نحو ما كان عيسى موسى فانه متعين فيه الاول لاسمية الا بقرينة نفيية ومعنوية
بغير ذلك الا انما يخرج في الكل التقديم اخبارا على اسمائها الا ان ذلك في الكل بل في التسعة الاول
جميع الاولى هي من كان الى اخر نحو ما كان زيد على هذا القياس مثله انما في من الافعال التسعة
واما جاز تقديم الاخبار على نفس الافعال لتكون العامل فلما هو عامل قوي يصح تقديم محموله عليه ولما لا يصح

تقديم عليه فلا يجوز في التقديم الاخبار في الجملة بل في افعالها في اوله
امصدرية كما في ما دام او نافية كما في انظارنا و انما لم يجر تقديم الا على نفس في محله لا في المانع
فيكون امصدرية او نافية لان كليهما يمنع تقديم ما في خبرها عليها لان المصدرية وحرف انفي تحتها
الصدارة خلافا لابن كيسان في غير ما دام لعدم المانع معنى لتاويله بالانتماء لان معنى هذه الاخبار
انفي دخول النافية عليها يدل على الاثبات لان انفي انفي اثبات فكانت بمنزلة كان بمعنى ما زال زيد
عالمنا كان زيد عالما وانما واجيب بان صورة ما التي يستحق الصدارة كاقية في منع تقديم اخبارها عليها
واذا كان كذلك فلا يقال قائما ما زال زيد بتقديم الخبر على نفس بفعل وهو ما زال في ليس اي في تقديم
غير ليس على نفسه خلاف اي خلاف النجاة فقد ذهب سبويه الى ان حكمه حكم ما في اوله بالكونية بمعنى
انفي والمتاع تقديم محمول انفي عليه وذهب اكثر بصيرين الى ان حكمه حكم كان لعدم اتصاله باني
الكلام في هذه الافعال يحكي في القسم الثاني وهو الفعل انما الله تعالى ثم لما فرغ من بيان اسم
ان واخواتها شرع في بيان اسم ما لا يشبهتين بليس هو القسم السابع من المرفوعات فقال
اسم ما لا يشبهتين بليس من حيث النفي والدخول على المبتدأ والخبر ويرفع بها الاسم عند الجوازين
لذلك المشبه عند بني ثميم اسما يرفعان بالابتداء وهو المسند اليه جنس متين اول لكل ما هو سند اليه
وقوله بعد دخولها اي بعد دخول هذين الحرفين فصل اخر زب عن حمزة من المسند اليه وحمزة من
منه الدخول لا الشكل الحد يا حوه في مثل ما زيد يضرب اخوه ايفر نحو ما زيد قائما ولا يصل مقيل منك فزيد
ورجل كل واحد منهما اسم مسند اليه بعد دخول ما ولا يختص بالانكارة اشارة الى الفرق بين ما ولا فالفرق
بينهما من ثلثة وجوه احدها ان لا لا تدخل في المعارف بل يختص دخولها بالانكرات وهو قليل بغير خلاف
ثانيها تدخل في المعارف والانكرات والثاني ان لا للنفي مطلقا والتنفير الحال والثالث ان لا يجوز
دخول البار في خبر ما ويجوز ذلك في خبر ما وهذا كان مشابها بليس الكثير من مشابها لا بليس
نفي الحال ويجوز دخول البار في خبره ككلمة علم اني لاني قوله تعالى فنادوا اولاهم حين منازلت
اي لا يشبه بليس زيدت عليها تاء التانيث كما زيدت في ربه وبنه للتاكيد والتعريف بذلك حكمها
حيث فنقص دخولها على الاحيان ولا يكون من معموليها الا واحد ولم يخرج موصوفا منها شيئا
ايه التحليل سبويه فذهب الاخفش الى انها هي النافية للجنس نعت عليها التانيث . التانيث

ايضاً وقد ورد في بعض منصوصات هذا الخبر مخرجات في ثلاث حين مناص لم يرد في غيرها
غير ما عليه من نصيب بعد ما بان من فعل امي في وقت حين مناص من عند ما ان منصوص على انه خبرها
مخرجات في ثلاث حين حين مناص بمعنى ليس الحين حين مناص قد جاز رفع الحين بعد ما على خلاف
الجزء الثاني من مناص المحرر في ما فرغ من بيان اسم الاما المشبهتين بل في بيان خبرها في
المحدود في كسيمي لا يذره لا التبرية ايضا في القسم الثامن من المرفوعات فقال خبر الاما التبرية نفى الحكم
انما في صفة عنه اذ لا رجل قائم مثلاً نفى القيام عن جنس الرجل التبرية جنس الرجل نفى ذكر ذلك
في بعض الشرح هذا وان كان مسلماً لكن الشائع الكثير في خبر لا يذره ان يكون من الافعال العامة
كالوجود والكون والنبوت والحصول ولا شك ان نفى الوجود عن الشيء هو نفى الشيء فيكون
نفى الوجود عن الجنس هو نفى الشيء في الجنس فذلك قالوا الاشكال ان نفى الجنس فبذلك التسمية انما يكون على حقه
محال بعض الافراد والاطراف في وجه التسمية به غير لازم فعلى هذا لا حاجة الى ذكر ما في بعض الشرح
لانه صحت من الظاهر في العبارة الصحيحة على ظاهر ما هو المسند جنس يتناول لكل ما هو مسند قوله
بعد دخول اي بعد دخول الفصل خرج به غير المحدود والحق على المحدود وبما مضى من
معنى الدخول لا يقتضيه الحد نحو يضرب في مثل لا رجل يضرب اخوه لا رجل قائم فان مسند بعد دخول
لا اعلم ان النجاة القموا على ان لاند تاصية لاسمها الذي يليها وتختلفوا في رافع خبرها فمنهم من
قال ان لفظه رفوع برفع قبل دخول لا وهو قول سيبويه فعند مكي مع سيبويه في محل الرفع
بالابتداء وما بعد خبر السيد او قال الاشكال المبرور والتمشي انه مرفوع بهاء ثم لما فرغ من بيان
المقصد الاول اشتمل على بيان المرفوعات شرع في بيان المقصد الثاني اشتمل على بيان المنصوبات
فقال المقصد الثاني في المنصوبات ذكر ما يختص المرفوعات لا شراكها في ان العامل الواحد يعمل
فيها نحو ضرب زيد عمرو وان المنصوب في اللفظ قد يكون مرفوعاً في المعنى هو بالعكس كما في باب المفاعلة
نحو ضرب زيد عمرو وهذا كانت احق بالتقديم على الموجودات ولكونها كثيرة لان كثرة الشيء المقصود
بالبيان في كثرة الاهتمام بذكر ذلك الشيء وكثرة الاهتمام بذكر ذلك الشيء يوجب تقديمه ولكن المنصب
خفيفاً باعتبار رفعه التي هي الاصل في اعراب المنصب الخفيف لعلو على التثقل ثم احداً للمنصوبات منصوبات
لا منصوبة لما تقدم هو ما اشتمل على علم المفعولية وهو الالف والمنصب والياء لا يرد على عكس من الحد

مثل رایت مثلک لانه منصوب مع انه غیر مشتق علی علم المفعولیه علی طرود مثل کثرت مسلمین فانه
مشتق علی علم المفعولیه وهو الیاء والحال انه غیر منصوب والجواب علی الاول بان انصب تحت کثرت
بصوره الجرحه کلمات منصوب بالنصب الذی هو معصوم الجرحه عن الثاني بان المراد به مثل
علی علم المفعولیه لانه دخول الجار علیه المراد بالالف التانیة من انصب الیاء انما انصب بالنصب
فلایرد الف التانیة فی مثل قام الزیدان ولا الیاء فی مررت بمسلمین ولا سمار لمنصبیه انما انصب
المفعول المطلق والمفعول فی المفعول له والمفعول معه قد انصب انما انصب
بقوله شعر محمدت محمد حامدا حمیدا رعایه شکره وهرامید واداسرانی من مفعولات ساریا
سما مفعولته نحو قوله تعالی و اختار موسی قومی امی من قومه وریضه بنیه لوصح ذلك یصح لان یقال مفعولا
ابیه فی قوله دخلت الیه اذ اصله دخلت الی الیه ان یقال مفعولا علیه فی قول المنیس الیه
حیت الفراق والدیر طعمه ای علی جنب الفراق محذوف الجار والمجرور واصل الفعل لم یقل به احد
واسطه الزجاج المفعول مع المفعول له وادخل الاول فی المفعول به الثاني فی المفعول المطلق والحال
والتمیز المستثنی واسم ان و اخوانها خبر کان واخوانها منصوب بلا الیاء المعنی الحسن و خبر ما لا
المستثنیین بلین لما فرغ من تعداد المنصوبات شرح فی تعریفها و تفصیل کل منها تمثال فصل المفعول
المطلق مطلقا لکونه مفعولا بالتحقیقه دون اعداده او لعدم تعید بحرف الحروف وانما ابتداء المفعول
لکونها اصل المنصوبات فی انصب سائر المنصوبات معنی عیها نیه ثم ابتداء منها بالمفعول المطلق
لانه مفعول منصب بلا تعید بحرف بخلاف المفعول به فانه نازة یقی بالحروف فاعنه ثم کر
المفعول به مقدا علی المفعول فیه والمفعول له والمفعول مع جمیعها تعید بالحروف الا انه فی المفعول
قد یوجد محذوف علی وجه اللزوم کما فی لازم النصب قد یجد فی اللفظ بلا واسطه البته فاجاب تعیده
علی المفعول له الذی یسوغ ذکره للواسطه فی کل من انزاده ثم قدمه علی المفعول مع الذی یجب
فیه ذکر الواسطه هو ای المفعول المطلق مصدر حقیقه او حکما انما یرد مثل تراب یعطی التراب وخذلا
یمضی ارض ذات حجارة لانه اسم الحدیث حکما وان کان اسم العین حقیقه اذ کلوا صلت بها لکونه
الدعاء لم یقصد بها المعنی الحقیقه بل قصد المعنی المجازی وهو الا بلاءک للذی الدعاء یقصد به
یا مجری المصدر فاذا قال من رحی ترابا وخذلا فکانه قال بکلت بلاءک بالتراب لانه

فعل يذوق قيله الحرة من مصدر سم او كان يدور احيىة نحو صيرت او صلبا نحو ضرب الرحاب او
فاضرا نحو ضرب الرحاب او اسما على معنى الفعل نحو زيد ضارب ضربا واحترز به عن المصدر
الذي لم يكن الفعل يذوق قيله لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب ارفع على زيد عن مثل قيامي في كرسى
قيامي لانه وان كان مصدر الفعل يذوق قيله لكنه ليس بمعنى ذلك الفعل لان معنى القيام غير
معنى الكراسته فان قيل ان سوطا في قولك ضربت سوطا مفعول مطلق مع انه ليس بمعنى فعل مذكور
قبلة قيل اصله ضربت ضربا بالسوط او ضربت ضرب سوطا كان بمعنى فعل مذكور قبله تقديره قال
ان كراسته في كرسى كراسته ان صدرت عن تسلم بعد صدور الفعل المذكور قبله فهو المفعول لمطا
وان صدرت عنه بعد قيل صدور الفعل المذكور قبله والصادر عن تسلم الذي يصدر عنه هذا
كراسته تلك الكراسته فهو المفعول فان قيل يدخل في تعريف المفعول المطلق بالوقوف مقام الفاعل نحو
ضرب ضرب شديد فيجب ان يتنصب لانه انما عرف ليعلم فتتصب كذا ان الفاعل انما عرف ليعلم فيعرف
قلنا انه وان كان داخل في التعريف الا ان لضربه غير واجب لانه انما عرف لتتصب ولكن بعد ان
ان قبانته بحسب فعله اذا اقيم مقام الفاعل فكانه قال وهو منصوب الان في المواضع الذي
قد علمت انه مرفوع فيه وقد جاء مثلا يذوق المفعول به المفعول فيه وكذلك في التميز فان قسانه
مخصوص في فان قسانه مرفوع على البدلية والفاعل شوم منه مجرور كما اذا كان بعد غير
وسوى وسواء بعد حلت في الاكثر وان كان المرفوع من تعريفها تعريف نفسها الا ان ذلك
غير مضر كما ذكرناه في كراسته المفعول المطلق للمالك يذوق لم يكن يذوقه را اذ اعلى قول الفعل نحو ضربت ضربا
او يذوق لبيان العدد اى الواحدة او اكثر اذا كان لول العدس وان كان بعد مفعول من لفظ المصدر نحو حلت
حلت او حلتين لفتح الجيم اى حلت مرة واحدة لو مرتين او من صفة نحو ضربت ضربا كثيرا او يذوق لبيان الشدة
اذا كان يذوق بعض انواع الفعل نحو حلت حلت القارى بكسر الجيم وقد يكون اى المفعول المطلق من
لفظ الفعل المذكور قبله اذ اعلى قول المبرد والكسائي على قول سيبويه يجب ان يكون المفعول من
لفظ فعله نقول بغير اني نحو تعدت جلوسا منصوب بقعدت على قولها وعليه الاكثر ونحو حلت لمعد
على قولهم هذا التمثيل انما يصح اذا كان يعود والجلوس مترادفين ولم يكن سيبا ورفى باختصار
العود بما بعد القيام والجلوس بما بعد الاضطجاع واما ان كان معلوم من صدر المفعول المطلق يذوق

خدا فاجا نزل لا سحار ولا اختصار مع حصول الغرض بالقرينة كقولك خير مبتذال لا بد منه نقول
بمعنى المقول أي مثل مقلوك للتقدم أي الذي تقدم من السفر خير من مقلوك فان خير اسم التفضيل منصف
اخير والتعريف في التسمية والجمع وإثبات نقول فلان خير الرجل وفلان خير النساء ومصدرية لما
باعتبار الموصوف كما بينه بقوله أي قدمت قد و ما خير مخدم ثم حذف الموصوف وايم السنفه مقامها
فاخذ حكمها واما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما صيف اي واما جاز حذف الفعل منها
بقريته دالة مشادة الحال عليه لان هذا القول لا يقال الا لمن ظهر عليه امارات التقدم ووجوب
عطف على قوله حوازا فالمعنى وقد يخفف فعله أي عامله الناصب له لقيام قرينة وجوب أي خذفا
واجبا سماعا نحو سقيا وشكرا وحمدا ورجا أي شفاك الله سقيا وشكرك شكرا وحمدك حمدا وحمدا
المدح عيا واما وجب حذف افعال هذه المصادر طلب للتخفيف لكثرة استعمال هذه المصادر وعلى استنبط
القرينة الدالة هي دالة الزا فان سقيا مثله انما يقال لمن يستحق ان يدعى بالخير فدلست
الحال على ان التقدير شفاك الله سقيا لا يقال كيف يجب حذف هذه الافعال وقد جاز
اظهرها كما قالوا شفاك الله سقيا وشكرك شكرا وحمدك حمدا لا نقول ذاك كلام
المتحدثين المتولد من ليس بكلام العرب وما نحن بصدد فهمه هو كلامهم على ان جعلوا حاجة قد نسب
الى ان الحذف انما يجب اذا كان استعمال هذه المصادر باللام نحو سقيا وشكرا وحمدا ورجا
الاشكال اصلاح لما فرغ عن بيان المفعول المطلق شرع في بيان المفعول يقال فصل المفعول به الخارج
والمحذور في الال كان مفعول بالميم فاعله المفعول أي الفعل الذي نزل به كما في الاصطلاح
للاسم المصطلح به والضمير المحذور ارجع الى اللام الموصول في المفعول عنى هذا القياس المفعول فاعله
المفعول معه هو ما وقع عليه الفعل الفاعل أي المعلق بالفعل بحيث لا يصح الا بغيره كان ادبنا ما لهذا المفعول به
لفعل التعديد خل فيه نحو خلق الله العالم وافرقت زيدا فان العالم وزيد تعلق بهما الفعل بجمية لا يصح الا بهما واما
بعض المحققين لانه من القول بوقوع المعلق على العالم ولكن وجه الاستدلال هو بل مكانه وكذا ليس المراد بوقوعه
حتى يماضت زيدا بل المراد بوقوع النسبة اعم من ان يكون سلبية او بجاية ثم اعلم ان تعلق الفعل بالمفعول به
فيكون احدا كضربت زيدا فاعطيت زيدا وعلقت زيدا وعلقت زيدا وعلقت زيدا وعلقت زيدا وعلقت زيدا
فلما اضره الكان للمفعول مع الاوسطة عاملين في الفعل الخارج الكان المقولين في عمل الجار لكونه اوثق لا يظهر عمل الفعل

الجواب هو ان نصب تقدير فعل موافق للفعل في معناه متعدي فقول مرتت بزيد وعمر وبن ثلث
قلت وعمر وبن ثلث بكون التقدير جازية وعمر وبن ثلث كانهما مقدرين كما في قولك خير يا محمد لم يقل
لك كيف أصبحت اي أصبحت خيرا فالظاهر الجواب لان المقدر كالمفوض والكان الجازي لمفوضا دون الفعل
نحو بانك والكان الفعل لمفوضا دون الجازي نحو قوله وانما موسى قوله فالظاهر عمل الفعل به تنقيح ما يمنع
له من ان يكون متعلقا بغيره في ما نصب المفعول به فذهب بيوبه الى ان ما نصب الفعل به يشتمل الى انما الفاعل
والفعل الى انما مجموعها وبغض الى ما الفاعلية هي امر معنوي وقد تقدم على الفاعل كضرب عمر وازيد قد
ذكره المسئلة في بحث الفاعل فلا حاجة الى ذكر ثانيا فالاولى ان يدل بها بيان المسئلة
بالتقديم لمفعول على الفعل كما فعله غيره الا ان يقال بذكره المسئلة بهما من حيث انها من احكام المفعول
وذكر انهما من حيث انها من احكام الفاعل وقد يخفى فعلة اي عاقله الناصب له حتى يعلم حذف عامل
انما كان شبهة الفعل لغيره لكن يجب ان ينبه على ان العامل اعم في المحذوف جازا وفي ما ضم عامله و
ما في المحذوف وجوبا كما هي في المناوي والمندوب التحذير فالعامل المحذوف هو الفعل لقيام قرينة
اي وقت حصول قرينة وان على يمين المحذوف جازا اي حذفها جازا نحو زيد في جواب من قال من ضرب
تقديره اضرب زيدا فحذف الفعل لقرينة السؤال ووجوب اعطى على قوله جازا اي قد يخذف فعله لقيام
قرينة حذفها واجبا في اربعة مواضع فان قيل كيف يستقيم المحصر في اربعة مواضع وقد وجد وجوب المحذوف
في غير هذه المواضع كافي باب الاخبار نحو اخاك اخاك والمنسوب على المذبح نحو الحمد لله الحمد لله اي معنى الحمد
والمنسوب على المنضم نحو ذنب الفاسق الخبيث اي معنى الخبيث والمنسوب على المرحم نحو مرت
زيد لمسكين اي معنى المسكين قلنا الاخبار لمحق باب التحذير لا اتحادا بصورة ومعنى ما معنى باحد الوجوه
المذكورة من المذبح والذم والمترحم لمحق بالنادى لانه مخصوص من بين انما لها باحد تلك الوجوه كما ان
النادى مخصوص بطلب الاتصال بين انما الاولان العدد لا يفيد المحصر لما ذهب اليه الجمهور
وانما ذكر المندوب ليضبط المذكور عند السامع الاول اي الموضع الاول من تلك المواضع التي يجب فيها
حذف الفعل التام صاحب المفعول به ساعى اي مقصور على السماع وقد مره على قياس لكونه اقل من نحو
امر او اقسية هي اترك امرا ونفسه المقصود اما الحث على الفراعين الرجل ونفسه او على قصره
واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة والعطف وانما هو خير لكم معناه اتهموا

يا مشتر البصارى من تشييت اى من قولك لئن الله ثالث ثلاثة وايضا خير العلم وهو التوحيد والقرية على
 تقدير فعل انك اذا نيت عن شئ ثم حبت بالانبياء عنه بل هو مما يؤمر به انك انك من الى تحو ايت
 او قصد هذا تقديره وذهب اليه منسوب تقديره يمكن ان يكون الانتباه خير لكم وذهب
 الفرار الى اية صفة مصدر مخدوف اى انتهوا انتهارا خير لكم وبعض الكوفيين الى انه حال وانما اخذوا
 المشكل مع هذه غلظ لسان لانه من القرآن لان له مساسا لما نحن فيه من وجوده ووجه ما ذكرنا
 من الاختلاف واهل السهلا اى ايت اهل الاجانب ووطيت سهلا من السهلا واخرنا وهذا قول القليل
 المزور والمصنف للزائر والصنف تطيب قلبه واصابة الانس من جهد والمعنى انا من هلك وابت
 الهلك لا اجانب ومنزلى لك سهل للين لا تعب عليك فى تنزلى ونقل المبردان هذا وما ينصب على
 المصدر تقديره سهلت سهلا وابت اهل البواقي من لموضع الاربعة وهى ثلثة مواضع قياسية
 المراد من اقياس ان يكون هناك ضابطه كلية يحدف الفعل حيث حصلت تلك الضابطه والثانى
 اى الموضع الثانى من تلك المواضع التى يجب فيها حذف الفعل التام للفعول به تقديره هو فى الاصل
 تحو لينة شئ عن شئ وتعبه عنه وفى عرف النحاة صار اسمها قسم من تمام المفعول به وهو ما ذكره وانما
 كان حذف فعله واجبا لفقدان الفرصة فى التلفظ به ولان المقام يقتضى حذفه لان هذا يذكر فيما
 اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والتلفظ به يخشى ان يتلفظ الفعل وقع الخذف فى البلية فيحذف
 الفعل ويكتفى بذكر المخدرة وهو اى التحذير معقول اى مفعول به تقديره اتق وسخوه من اخذروا بعدد
 جانب ولو قال ل قال قوله تقديره اتق او بعد لكان اولى لا يقال تقيت زيدا من الاستد
 تخية فلا يخفى قوله تقديره اتق عن ساجدة واحتر من المفعول الذى ليس معولا تقديره اتق خوفا من جواب
 قال من اضرب فله معول تقديره اضرب فلا يكون مما نحن فيه تحذير منسوب على انه مفعول مطلق او
 على انه مفعول به للتقدير او لذكر مقدار اى ذلك المفعول المخدرة تحذيرا مما بعده من حرف جر وكلمة
 موصولة او موصوفة والنظر فى صلة او صفة لهما فى الضمير فى بعده راجع الى المفعول ونجلىه بعب
 صفة لقوله معول اى ذلك المفعول تحذير من الاسم الذى او من اسم ثبت بعد ذلك المفعول راجع
 به عن المفعول تقديره اتق لكن لا تحذير مما بعده كما نقول اياك لمن قال من اتقى فانه لا يكون مما نحن
 فيه نحو اياك فلا سد مثال للمعول تقديره اتق تحذيرا مما بعده واصلة فلذلك بالاحسن فلهذا

امی با ضمیر عامله ما علی شریطة التفسیر کل اسم لم یقل کل مفعول لان المتبادر من المفعول به ما ضمیر عامله
اعلم من المفعول به حتی یشتمل المفعول فیه و اذا کان بحیث فی با ضمیر عامله الذی هو مفعول به بعد فعل حقیقه ای
مرفوع بعد ذلك لاسم فعل او شبهه ای شبه الفعل المراد به اسم الفاعل المفعول لا المصدر والصنفه المشبهه
اسم تفضیل و معنی اشبهت یا کالمثال بمعنی المماثل یشغل ای یعرض ذلک لفعل او شبهه فلم یصرح به هنا
اکتفاء بذكره قریباً و نظیره قوله تعالى و لیلدا لطیب یخرج نباته باذن ربّه الذی حبث لا یخرج الا کذا ای
بناؤه فلم یصرح به هنا کتفاء بذكره عن قریب ذلک الاسم ای عن العمل فی ذلک الاسم بضمیره ای بسبب عمله فی غیره
ذلک الاسم و ادّه زیجاً یشغل ذلک الاسم بخوید ضربت فان قلت هذا التعریف لا یم لانه لا یتناول ما یشغل
عنه متعلقه خوید ضربت غلامه قلت ان کلام محمول علی حذف المحطوف الی یشغل عنه بضمیره او متعلقه فقال
ان یقول تعریف الان بقصا یم لانه لم یدکر فیه قیاد و جب ذکره و هو لوسط علیه و مناسبه لضمیر یخرب
عن خوید اهل ضربته او ما ضربته فما یوسط بینه و بین لفعل مصدر کحرف الاستفهام او لفعل خوید اصر
فان زیدا اسم منصوب لفعل محذوف و هو ضربت اذا التقدير ضربت زیدا ضربته بضمیره ای بفسر ذلک الفعل
المحذوف لفعل فاعل بضمیره و هو موصوف بقوله المذكور بعده ای بعد زید و هو ضربته یشغل عن ذلک
الاسم بضمیره و لهذا الباب ای باب با ضمیر عامله علی شریطة التفسیر فروع کثیرة مذکورة فی المطولات و لا ین
ذکر ایند المختصر الرابع ای الموضع الرابع من الموضع الی یجب فیها حذف الفعل الی اصب للمفعول المتبادر و هو اسم
مدحوی سؤل اجابة مسأله هو المراد بقوله المتبادر هو المطلوب اقباله لان من باب ذکر الملزوم و ارادة
اللازم فلا یرد نحو یا لمد و اما نحو یا جبال و یا ارض و یا سمار فمن باب الاستعارة بالكناية و دناها به استعارة
تخیلیة و طلب الذاکر عنها ادعائی بحرف الذاکر متعلق بقوله مدحوی بوسطه حرف من حروف الذاکر و فیه
احراز عن نحو اد خوید فانه یسعدو بحرف الذاکر یكون منادی لفظاً نصیباً لتمييز من الحرف او علی الحال
یعنی الملوطن نحو یا عبد الدی او محو عبد السید یعنی ان اصل یا عبد الدی او محو عبد الدی و نادى محذوف الفعل
و اقم ما مقامه و تحرف به هنا بان الفعل کان محذوفاً و یا فاما مقامه لازم ان یكون الجملة الندائیة خیریه و الامر
لیس لک و اقم لان اد خوید یحتمل الحقیقة مع غیره و یقال یا زید لا یحتمل ذلک فلا یكون صله ذلک مع الجواب عن الاول بل
تقدير الفعل لا یتلزم کون الجملة خبریه لجزان و بال فعل لان کما فی قوله کعبت اشترکت لکن الی فی الاموال الا ان ثمة
و روی علی لفظ الاما من الثاني ان اصل قولنا یا زید کما فی قوله فاقیم لفظ مقام المضمرة و ان الی قولنا اد خوید یحتمل الحقیقة

وانما وجب حذف الفعل هناك لكثرة الاستعمال فلا يلزم الجمع بين النائب والمنوب هذا ذهب اليه الجمهور
 لان ما نصب من ادى حذوه وذهب المنوب الى ان تاحذف حرف الذا فلا يكون ح ما نحن فيه وحروف التثنية
 باو يا وبراو اي في الفتحه قد يحذف حرف الذا عن النداوي الفضا لقيام قرينه على سبيل الجواز لتخفيف
 كبرهم الخمس ولا هم الاشارة الى الاستغناء ولا مندوب حيث لا يجوز حذف حرف الذا عن بقية الاشياء
 فان قلت ينبغي ان لا يحذف حرف الذا لانه نائب مناب او نحو والنائب لا يحذف لانه لو حذف يلزم حذف
 النائب والمنوب جميعا وذا لا يجوز قلت انما لا يجوز حذف النائب اذا كان المنوب محلا لا يجوز حذفه كالنائب
 مناب لفاعل فانه لا يجوز حذف الفاعل فكذلك لا يجوز حذف مناب مناب وان كان المنوب جائزا كان حذف
 منابه جائزا ايضا كالنائب مناب لفاعل فانه يجوز حذف الفعل فكذلك لا يجوز حذف مناب مناب وما نحن فيه
 من هذا القبيل في الفضا انما لا يجوز حذف النائب اذا كان حذف المنوب مشروطا بوجود النائب كلام تعريف
 فان حذفه مشروطا بنائبه ياتى بها فلو حذف النائب ايضا للزم حذف كلام التعريف وانه لا يجوز
 اذا كان حذف المنوب غير مشروط بوجود النائب يجوز حذف منابه كالفعل فان حذفه غير مشروط
 بوجوده يجوز حذف منابه كما فيما نحن بمصدده او نقول يجوز حذف النائب اذا كان نائباً كما في
 ضربى نريد اقاما و ههنا القرينه نائبة له نحو قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف بقرينه
 المقام فالاصح ان يوسف عبر الى قيل عربى وفيه نظر لانه لو كان عربيا لكان منصرفا فخلوه عن سبب
 سوى العلميه وقد جاب عن هذا انه يجوز ان يكون معدولا لاجاله العلميه عن يوسف كسب من على زنه نوب
 وقد يحذف الذا نحو اللهم لان الهم لشدده فحذف عن حرف الذا فانما اخرت تبركا باسم الله تعالى
 وقال انكوفون صلوا يا الله انما بالخير القصدنا بالخير فحذفت الهمزة بعد حذف الضمير وحذف حرف الذا
 فانصلت الهمزة بضم الله سبحانه فامتنع جاد صار كلمه واحده ولا يلزم حذف حرف الذا
 على توام لان الهمزة ليس عوضا عن يا حذرم لما فرغ عن تعريف النداوي شرعا في بيان مقامه
 وانما قال تعالى اعلم ان النداوي على اسم فان كان النداوي مفردا اي غير مضاف ولا يشبه
 به وانما عن مضاف والمثبه بمنفرد لغت مفردا وخبره لكان واجب لتعدد دلالات الحكم لا يتم بعد
 ونحوه من هذه النكايه نحو يا زيدا يا غير معين والمراد بالمعرفه ههنا اعم من ان يكون معرفه قبل النداوي
 بعده ولهذا ذكر نظيرين للبني على انهم معنى اي النداوي المفرد وهو خبرا الشرط على علامته الرفع

هذا أصل من قولهم على الضم لان البناء على الضم غير لازم بل يكون بالواو والالف ايضا وقوله على علامة
يعم الحركة والحرف كما بينه كالضمة ونحوها والالف والواو ونحوهما يزيدان في الضمة والضميمة قبل الهمزة
المبررة لان بناء العلم يقتضي تكرير السلايلزم اجتماع التعريفين والاصح انه لازم لان التكرير هو اجتماع
التعريف لا اجتماع التعريفات وتيقض قول المبرر ونحوها اذا كانت تعذر تشكيلهم الاشارة الى الضمة ونحوها
رجل نظير للمنادي المعرفة بعد البناء اذا قصد به الرجل المعين ويزيدان وياء جلالان نظير لان
للمنادي المبني على الالف ويزيدون نظير للمنادي المبني على الواو والالف والواو فغيرها
للاعواد بل لمجرد التثنية والجمع وانما ذكر العلم المستثنى من المجموع في التمثيل بدون اللام والهمزة
بينهم ان العلم اذا شئنا اوجع بالواو وانون لانه لام التعريف لان ذلك مخصوص بغير المنادى
فلا يرد ما يقال انه لا يصح هذا التمثيل بل اصواب ان يمثيل بيا الرحلان وانما جعل هذا القسم من
للمنادي مبني المضارعة بكاف او حوك في وقوعه موقعها وفي افرادها وتعرفه وخطابه انما جعل
مبني على الحركة والكان الاصل في البناء السكون للفضل بين كان بناءه لازما وبين كان بناءه
عارضاً وانما كان الاصل في البناء السكون لوجهين احدهما ان البناء ضد الاعراب واصله الحركة
ضد السكون فاعطى السكون البناء تحقيقاً للتضاد ومنها والثاني ان الحركة هي المعرب بالحاجة اليها
ولاحاجة للمبني اليها وانما اخير بناءه على الضم لانه لو كان بناءه على الكسر لزم التباس المنادى بالمضاد
الى ياء التكليم المحذوف منه الياء وكفى بالكسر نحو يا غلام ولو كان بناءه على الفتح لزم التباس المنادى
المضاف المحذوف منه الف وكفى بالفتح في بعض اللغات نحو يا غلام ثم لما فرغ من بيان المنادى المبني
اراد ان بين ما يطرى عليه ويصير به معرباً فقال تخفيض اي المنادى بلام الاستغاثه او بلامه داخل
تخفيفه من الاستغاثه فالاضافة بادني لطلبته والاستغاثه من لغوث وهو استدعاء المظلوم احداً
يرفع الظلم عنه وهو تقيض مدعوا اليه فالمدعوا المستغاث والمدعوا اليه المستغاث له واللام في
الاول مفتوحة وفي الثاني مكسورة فرق بينهما نحو يا زيدا يا سليمان وكلا اللامين يتعلق بادعواهما اليه
عنه ولا يكون الاستغاثه الا بكلمة ياء وانما جعل هذا القسم من المنادى معرباً مع انه مفرد لان اللام
من حروف الجر هي غير ملغات لا يقال انما لم يبلغ الجار في المعربات والمنادى بها مبني والمحال لم
يظهر عليه في المبني لانا نقول حرف النداء يقتضي ان يعمل فيه وكان حرف الجر اقرب به بالعمل من حرف

النداء فاعمل فيه التحليل بقربها فما فتحت اللام الجارة منها مع انها تكتسب خبر دخلت على الاسم المنفرد لان
هذا المنفرد حشر في المضمين حيث قد وقع فكما ان اللام اذا دخلت على المضمين كانت مفتوحة نحو لك وانه هكذا
اذا دخل على المنفرد كانت مفتوحة وانما كسرت اللام الجارة اذا دخلت على خبر في المنفرد فاعمل فيها
لام التأكيد نحو ان زيدا نائم فعلا اياه بالنكس عناية بجانب عملها وفتحت به اللام في المضمين عناية للاصل وانما خبر
الله من بين سائر الحروف للاستعانة ان المستغاث مخدوم من بين مثاله بالبناء وفتح اي المنادى
بالحاق الهاء اي بسبب الحاق ألف الاستعانة به لموقعه ألف الفتح نحو يا زيدا بالتصال الهاء معه للرفع
وانما قدم بيان النبا والمقصود بفتح على نصب لفظه بالنسبة الى بيان ان نصب اي المنادى على المفتوحة
ان بيان مضافا نحو يا عبد الله مثال للمنادى المضاف او مشابها للمضاف نحو يا طائعا جبلا مثال
للمنادى المشابه للمضاف وهو كل اسم تعلق بشئ هو من يام معناه ذلك اما معمول الاول نحو يا خيرا
زيدا معطوف عليه عطفا شوقا على ان يكون معطوف والمعطوف عليه سائر شئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان
المجموع اسم لعدد معين او وقت هو جملة نحو يا حافظا ويا شاعرا اليوم مثله والاتحاد من ذات حقوق الامانة
بالفرد نحو يا رجلا صالحا فليس يشا بالمضاف في الصحيح لانه مفتع للمنادى نحو يا حافظا لا تس من قبله المنعوت
بتقدير انه كان متوقفا بالجملة قبل النداء فكان مشابها للمضاف كالمعطوف قبل النداء لا تمناع تعرف لغيره
لان الجملة لا تعرف بحال فقد قصد التعرف في المنعوت لا بد من هذا التقدير لئلا يلزم وصف المعرف بالثبوت
بخلاف الموصوف بالمفرد فان قصد التعرف فيه غير مضطر الى بعد من قبل هذا الموضوع حتى يكون مشابها للمضاف
لا مكان تعرف صفة باوخال حرف التعرف عليه كما تقول يا رجلا صالحا فان قلت طالع اسم فاعلم وقد
اشترط لعله اعتمادا على شئ من الاشياء المستتمة بالمعجودة وهذا لا يعتمد على شئ منها فكيف يعمل قلت انه معذور
موصوف مقدر اذا صله يا رجلا طائعا جبلا ولا يلزم من اندراج في باب يا رجلا صالحا لان المنادى
فيه هو الموصوف وان صفة بخلاف قولنا يا طائعا جبلا فان المنادى فيه هو الصفة القائمة مقام
الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعرف في الموصوف لما منع يوجب امتناع في الصفة بعد
ما اقيم مقام الموصوف وحلت مستقلة وانهدر في جهة التبعية الا ان الاعتماد على موصوف مقدر
معتبر عند البعض لم يور على انه غير مستقيم يجوز ان يكون هذا المثال على امي الحفش والكوبيز
فانهم اجازوا على اسم الفاعل بالاعتماد او ذكره خبر مغوية معطوف على قوله او مشابها للمضاف اي قوله

المنادى ان كان نكرة كقول الاسمى يا رجلا فلهي مثال للمنادى النكرة الغير المنفية وانما
اخر هذا القسم من المنادى اعني النكرة لان النكرة خرجت عن المفرد للمعرفة اعيد التعريف المخرج
المضاف والمشاكلة فانها خرجت عنه بقية الافراد المقدم وان كان معروفا بالالف واللام قبل
يا ايها الرجل للذكر ويا ايها المرأة للمؤنث بتوسيط اى واية مع اى التنية بين حرف النداء والمنادى
المعروف باللام فان قلت اذا اذعتد الاسم المعروف باللام يلزم بتوسيط اليهم مع اى التنية
ولا يلزم ان يقال يا ايها الرجل ويا ايها المرأة والاما جاز ان يقال يا ايها الغلام ويا ايها الانسان
ويا ايها الرجل ويا ايها هذه المرأة ويا هو الاء الكرام ونحو ذلك التاني باطل في الشرط مثله قلت فخرج
هذا الكلام على وجه التمثيل فكان قال قيل مثلاً يا ايها الرجل ويا ايها المرأة فلما يرد ما ذكرت وانما بتوسط
باليهم مع اى التنية كرسمة اجتماع حرف التعريف والتحصيل الغرض باخر اذى اللام المقصود بالنداء على ما في
الصورة مجرورة منه وهو اى واية التوابع التنية على ان المنادى بالبعد ما وخرج اى من ايها او كان في الغرض
عن المضاف اللازم لها ولقال ان يقول تنقضي هذا بان اعلم اذا كان متنى او محموا كان معروفا باللام
واذا قصد نداء لا يتوسط باليهم عند النداء مناك بل يحذف اللام فيقال يا زيدان يا زيدون لا يقال يا
ايها الرجل ويا ايها الزيدون واجب بان اللام في المتنى والجميع عليهما كمال للتعريف الذي تنقضي
والجميع ليس بمعروف فلا يدخل في المعروف باللام او يقال اللازم في المتنى والجميع عليهما ليرى
اللام او حرف النداء فاذا وجد حرف النداء فلا لام واذا وجد اللام فلا يكون حرف النداء ثم لما
كان الترقيم من خواص المنادى او حذف في بيانه فقال ويجوز ترقيم المنادى في سعة الكلام اى بدو
الضرورة ويجوز في غير المنادى لضرورة كقول ذى الهممة وباركته اذ من بسا عضنا ولا يرمى مثل عجم
لا عرب ثم الترقيم في اللغة الحذف والتلين نقل عن الاصمعي انه قال لعيت سيبويه فقال ما يقال
للسه اهل قلت الترقيم موضع باب الترقيم وقال في القاموس الترقيم من حكم الكلام من حله كرم او لفر
معنى لان وسهل في التجارة اذا صار سهل لمنطق يقال سى رخمته ومنه الترقيم في الاسماء لانه سهل
المنطق بها وفي الاصلاح ما اشار اليه بقوله وسهواى الترقيم حذف في آخره اى آخر المنادى للتخفيف
اى الرجل مجرورة التخفيف لا القانون بقرئى وسماع لغوى في المراد بالحذف في آخره هو الحذف
حالة تركيب الصلة الاعراض فلا يصدق هذا المحذوف على يدوم وقاضى دواعى كما يقول في ما كان منصوصا

وعثمان بن عطاء بن رستم في نسخة أخرى إلى أن المنادى إذا كان اسماً غير مركب قد يحذف منه حرف واحد عند الترخيم و
 هذا هو الظاهر في أحد زياداته أن في حكم زيادة واحدة ولا يكون في آخره حرف صحيح قبله مدة نحو مالك وقد يحذف
 حرفان وهذا إذا كان المنادى أحد الذين القتين كمنصور وعثمان ويجوز في آخر المنادى المضم على
 أن يجعل اسماً مستقلاً بنفسه غير مبني على ما كان ويجعل المحذوف نسباً منياً كأنه لم يحذف شيء والحركة
 الأصلية على أن يجعل المحذوف في حكم الثابتة فبقي ما قبله على ما كان وهو الأكثر كما نقول في مالك مال
 بالضم وما مال بالكسر في حارث يا حارث بالضم ويا حارث بالكسر واعلم أن كلمة بار الكانة من حروف الذار قد
 تشمل في المندوب أي في الاسم الذي يندب به أي بيلى عليه إذا المندوب في اللغة ممن دبت لميت
 أو اكبت عليه وعدت محاسبة الصانع يستعمل في المنادى لا يشترط في الاختصاص يكون كل منهما
 مدعو وهو أي المندوب المتفصح عليه أي الذي تخزن لأجله والمتفصح يتعلق باللام فالظاهر أن يقال
 المتفصح له ولعل ولعله كلمة على أنها بمعنى اللام أو يضمن المتفصح معنى البكار بيا أواد والحار والمجرد
 ورفعة المتفصح عليه النار للالصاق أي المتفصح عليه الملتصق بيا أواد ولا يجوز أن يجعل النسبة لأن
 واليتاسمين للمتفصح يقال يازيد أواد وازيداء زيادة الهاء في آخره لمد الصوت فو تحذف بالمندوب
 المندوب محض بكلمة واد انقرو بها عن المنادى في الأغلب لكونها الصار عليه البار واد خلا على المختار
 وهو المعروف الأشهر ويجوز أن تكون اختلة على المحض الكلمة والمحضة بالمندوب لا تستعمل بحرفه و
 يشترك بين النداء والمندوب أنها لا تستعمل في المندوب مع القرنية وهي الالف في آخر المندوب لا تستعمل
 في الندبة من حروف الذار سوى يا أواد الأشهرتها والكونها الأصل ثم لما فرغ عن بيان المفعول شبرع
 في بيان المفعول فيه فقال فصل المفعول فيه وهو اسم ما أي شيء يقع فيه الفعل أواد بالفعل منها
 الفعل اللغوي غنى أحدث دون الاصطلاح الذي هو مقابل للاسم والاحرف فيهم المصدر وسم لفاعل
 والمفعول ويدخل في الحد مثل يوم الجمعة من لانه مما يقع الفعل المذكور كما قال غير يخرج عنه مثله من الزمان
 والمكان بيان لما والمراد بالزمان بالصلاحية أن يقع جواباً للمتي والمكان بالصلاحية أن يقع
 جواباً للابن ثم الزمان واما أن يكون باحقيقين كما تقول سرت يوم الجمعة فذلك اعتبار
 بين فان المصدر قد يجعل خبيثاً في سعة الكلام يحذف المضاف وثباته مقام الطرف للتجانس بينهما
 مذلولاً الفعل وقد يجعل معيناً على نزهة نحو جلبت قدوم زيد الشمس بنصب الشمس معناه جلبت

وقت قدوم زيد في مكان برور اثر الشمس ليسى المقتول في طرفا اليفلاذ وقع طرفا للفعل في طرف الزمان
 هذا للاضافة مثل الاضافة باب اسح او سورة الذهب بمعنى من اى الظروف التى هى الزمان اللام
 الزمان اللام في الجنس اى ظروف هذا الجنس على هذا القياس قوله وظروف المكان على اثنين مهمهم
 اى طرف لا يكون له حد معين كدهر وحين ومحدوف ومطلوب على قوله مهم وهو اى المحدود اما اى طرف
 الزمان مبهما كان محدودا معروفة كان او مكررة منصوب تقديره في انها لو كانت ملفوفة يجب البحر لان
 حرف البحر غير شائع وفي هذه الاشارة الى انها لو كانت ملفوفة نحو حرف حربت في يوم الجمعة كان مفعولا
 فيه الا انه غير منصوب هذا على اختيار المعنى حيث ذكره المفعول فيه على عنوان دخل فيه عنوان
 دخل فيه ذلك والجمهور على ان تقديره في شرط للمفعول فيه واذا وجدت لفظا كان مفعولا به بواسطة
 حرف البحر لا مفعولا فيه اذا المفعول فيه عندهم ما هو المقدر لفظي من الزمان المكان يقع فيه الفعل
 المذكور ثم تقديره في انما يشترط لكون المفعول فيه منصوبا في اللفظ والا فهو منصوب تقديره مع وجود
 كلمة في البقاء لتحقيق ان منصوب المحل هو البحر فقط حتى عطفت المنصوب عليه نحو هذا في نجد
 وغور غار ثم اعلم ان الفرق بين المقدر والمحدوف ان المقدر بالبقى اثره في اللفظ والمحدوف
 بخلاف ويشخ يستعمل احدهما مكان الآخر كما لم يفرق بينهما تقول صمت ودير امثال الزمان المهم
 سافرت شهرا امثال الزمان المحدود اى في دهر وفي شهر تفسير التقدير وظروف المكان كذلك
 اى مثل ظروف الزمان على اثنين مهمهم وهو اى المهم منصوب ايضا كظروف الزمان تقديره في نحو جلست
 خلفك والملك نظير للمكان المهم فان قوله خلفك مثلا تناول جمع العاقل الظهر الى القطاع الارض وكذا
 المنوفى من الحيات است والمحدود وسواى المحدود ما لا يكون منصوبا بتقديره في بل لابد من ذكر
 في فيه نحو جلست في الدار في السوق وفي المسجد نظير للمكان المحدود وانما كان ظروف الزمان كلها
 منصوبة بتقديره في وما كان من ظروف المكان منصوبة الا ما هو مبهما مبهما لان المهم من ظروف
 الزمان جرد لول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر واما المحدود منها فيحل على المهم
 الزمان لا شتر اكهما في الذات اى في الزمان والمهم من المكان محمول على المهم من الزمان
 ايضا لاتحادهما في الوصف وهو الا بهما هو انما لم يحل المكان المحدود على الزمان المهم
 مختلفان في الذات والوصف ولم يل على المكان المهم ايضا مع اشتراكهما في الذات

لان المكان المسمى محل على الزمان فهو محل عملية المكان الجرد وكان بمنزلة الاستعارة من المستعارة
 السؤال من الفقيه ثم لما فرغ من بيان المفعول فيه شرع في بيان المفعول له فقال فصل المفعول
 له وهو اى اسم لا جله اى المقصد تحصيله او تسبب وجوده وقع فعل آخر ترزبه مما لا يقع الا لفعل لا جله
 كسائر المفاعيل والمحققات و اراد بالفعل بهذا الفعل الخوى هو الحدث دون الاصطلاح
 فيعلم المصدر وسمى الفاعل والمفعول مذكور قبله اى قبل ذاك الاسم واختار ترزبه من مثل
 العجنى التاديب فانه ومن وقع لا جله فعل التبعة الا انه غير مذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون
 حقيقة او حكما فيتاوول صورة المحذوف اليه وينصب اى المفعول له بتقدير اللام لان التعلق
 بهما يوجب حيزه وفي هذا الجواب الى انه اذا تعلق مثل حيك للسمن كان مفعولا له الا انه غير منصوب
 وهذا على اختيار المصنف يدل عليه تعريفه وهو خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول
 له الا المنصوب السماع للنشر لا نحو ضربته تاديبا اى للتاديب مثال لما وقع الفعل المذكور قبله
 المقصد تحصيله وهو الضرب فان التاديب عين الضرب بل هو احدث التاديب الضرب سببا له
 ووسيلة وقعدت عن الحرب حينئذ اى للحين مثال لما وقع الفعل المذكور قبله بسبب وجوده وهو
 انما وسبب الحين قيل لو قال مكان قوله قعدت عن الحرب حينئذ حارثة شجاعة لكان حسن التمام
 مقام المنازعة للزجاج و اظهار الجملادة و حسب انه اورده في المثال مفرونا ذكر الزجاج بتبها
 على انه قد عن نونية النظر في المفعول مكتفيا بظاهر اللاح له من الدليل حينئذ لو كان شجاعا
 لما قعدت عنه فنية توهم المذهب عند الزجاج هو اى المفعول له مصدر اى مفعول مطلق
 من غير لفظ الفعل للنوع لقرنية تاديب و جبا تقديره المذكور من الفقيه عن عدة اديبه
 بالضرب تاديبا و جنببت بالعتود عن الحرب حينئذ او تقديره ضرب تاديب و
 قعدت عن الحرب فتود حين ورد قول الزجاج بان المفهوم عند الغرب من اطلاق
 هذا المنصوب هو العلية وعلى ما ذكره لا يفهم منه ذلك ثم لما شرع عن بيان المفعول
 له بشرع في بيان المفعول منه فقال فصل المفعول معه هو ما اسم مذكور بعد
 الواو الثانية بمعنى مع اخراره بعن سائر المفاعيل فانها غير مذكورة بعد الواو لمصاحبة
 مع عمل فعل اللام تعلق بقوله يذكروا لصاحبه مصدر مضاف الى المفعول والفاعل ترزبه

بترک ای لمصاحبه و اخترتین نوزید و عمر و احوال ان عمر و اید لرعد الو او معنی مع لکن المصاحبه
معنی غیر المفعول ان کن فاعلا نحو خیار البر و المصاحبه و زید ای مع المصاحبه
نخ زید و مفعول لا نحو کفای زید و در هم فان کان الفعل بالفاعل للتفسیر کان ناقصا و امام و اللام للمصاحبه
ای فان در جمل فعل الی الذي قصد مصاحبه المفعول مع مفعوله لفظا منه موصوف علی انه خبر کان او علی
انه حال ای لفظیا او ملحقا او علی انه نیز ای من حیث اللفظ و جاز العطف هو موصوف عطف
بجمله علی جمله او حال تقدیر قد ای و قد جاز عطف بالاولی و علی تمول الفعل بحوزة الجوهان
العطف و کونه مفعولا لانه لا مانع مع واحد فها نحو حیث انما و زید بالانصب علی انه مفعول منه
او زید بالرفع علی العطف و يجوز العطف لیکب الضمیر المنصل بالمتصل وان لم یجر العطف ای ما
او علی مفعول الفعل بغير انصب علی انه مفعول مع اولاده سواء نحو حیث زید بالانصب لان غیر
و انما لم یجر العطف مبنی علی انما لیکب الضمیر المرفوع المتصل بالمنفصل فتعین انصب علی انه مفعول معه
اسم اخیار المصاح و الا بالعطف علی غیره فروع المتصل بالابید المنفصل جاز علی وجه و ليس
بمختص و لهذا اذ به الجمهور ان انصب علی انه مفعول مع غیره و حیث کان الفعل ای وان
و جمل فعل معنی ای معنویا او من حیث المعنی بنا و علی ان قوله معنی حال او تمیز و جاز العطف علی
کان او حال تقدیر قد ای زید جاز عطف بالبعد الو او علی ما قبله بان لم یمنع منع تعین العطف حیث
لا یجمل علی عمل العامل المفعول لما حازه و اباحت الیه مجاز و جاز و هو العطف و لکنه الاصل و ذهب
ازمختری الی ان العطف مختار لا متعین نحو ما زید و عمر و کلما استغفایه مبتدأه و لم یزجره و عطف
علیه ای ای شئی حمیل الزید مع عمر و ان لم یجر العطف فیما یكون الفعل معنی تعین انصب علی انه
مفعول مع اولاده سواء و ذهب غیر المصاح الی ترجیح انصب نحو ما لک و زید او ما شاک و عمر و
بالنصب و محده و انما لم یجر العطف فی المثالین لانه انما یجر العطف علی المصغر المحرور و اذا اعيد الجار
و لم یجد الجار بها فلم یجر العطف فان قلت لا یكون قوله و عمر و عطف علی ان قلت لانه
خلاف المعنی فان الفصح ما شاک و نفس عمر و و انما یسأل عن شئیها لا عن شئی ان احمد و نفس
انما اخر و انما ذکر نظیرین تنبها علی وجوب الفعل مع حرف الاستغفاء و الجار المحرور مع حرف الاستغفاء
و الامام ان المعنی یصلح لعل تقدیر تعین انصب لیسیم فذلک المثالین لکن انما معنی ما یصلح لعل تعین انصب

الى حال محقق وجعلوا المفاهيم الخمسة من الاصل وغيره كالحال والتمييز والشيء من الملحقات واعتبر
 بان الفعل الى الحال اخرج منه الى المفعول مودعة قرب فعل يكون بلا حجة ومصاحب ولا فعل الا
 وهو رفع على حالة من توقع والموقع عليه فما بهم جعلوا المفعول له مودعة من اصل المنصوبات والحال
 من المفعول مع ان العكس هو الانسب فيمكن ان يجاب بان الحال في المكان من لوازم الفعل حتى يوجد الفعل
 منه الا ان تعلقها بالفعل باعتبارها هي الهيئة الفاعل او المفعول به لا باعتبار الذات فالفعل من حيث هو
 يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل المفعول في مكان من فروع بخلاف المفعول له والمفعول
 معه فانها متعلقان بالفعل باعتبار الذات انما الاداء علت للفعل والثاني مصاحب بمجمله في الفعل
 فينصبها باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات ولمصرح لما فرغ عن بيان اصل المنصوبات وهي الفاعل
 الخمسة تنوع في بيان ملحقاتها فقال فصل الحال قدم على التمييز لاستلزامها بالنصب ولكونها اقرب
 الى الفعل ثم لما كان التمييز داخل في المنصوبات من الشيء لانه لا يكون الا منصوبا او مجرورا اتحدت على الشيء
 الذي يعرب بالحركات الثلاث ثم لما كانت هذه الثلاثة منصوبة لفظا اى محلا قدمها على ما سويها من
 خبر كان اسم ان وغيره فانها مرفوعة محلا لانها في الاصل جند خبر مبتدأ ثم قدم خبر الافعال الناصبة
 لان علامة كان شبه بالفعل ثم قدم اسم ان لانه أقوى محلا من لا التمييز وانه لا يشبهين ليس
 لما كان لا التمييز أقوى محلا منها فانها ناصبة في لغة القبيلتين قدم اسمها على خبرها ثم الحال في اللغة
 النصفة يقال كيف حالك اى نفسك وقد يطلق على الزمان الذى انت فيه وانما سمي بهذا القسم لانه
 صفة اى الحال ولانه يغير بالزمان وفي عرف النحاة ما اشار اليه بقوله نطقا صرح بلفظ لا باسم ليناو
 اذا كان الحال جملة يدل على بيان آخر زب عن لفظ لم يدل على البيان اى هيئة آخر زب عن التمييز
 لا يدل على بيان ذات الفاعل عند صدور الفعل عنه انما يرد صفة الفاعل نحو جادى زيد اراكس
 يدل على بيان هيئة المفعول مطلقا عند وقوع الفعل عليه او كليهما اى الفاعل والمفعول به جميعا ولا يجوز
 يدل الحال على بيان شبهة غير المفعول به من المفاهيم لانها نضالات بالنظر الى المفعول به ثم المراد
 بالهيئة ههنا الحالة وهي اسم ان كان حقيقة او مقدرة نحو قوله تعالى قد دخلوا خالدين الى غير
 الخلود ويسمى الاصل حالا حقيقة والثاني حالا مقدرة واليقرى باسم من حال النفس الفاعل او متعلقة
 نحو جادى زيد فانما انحاء ولا يشكلى بنوام زيد والشمس طالعة لان الجملة الحالية متضمنة لبيان

الفاعل مقاربا للطلوع الشمس ويعبرى اعم من ان يكون كالمركب كقول الفاعل موصوفا غالبا ويسمى
 والتمهتها الموكدة ومن ان يكون بخلافه ويسمى منتقلة والمراد بالفاعل والمفعول به ههنا اعم من ان يكونا
 حقيقيين او حكميين فلا يرد نحو جئت انا وزيد اراكمين ونحو ضربت الضرب شديدا لان الاول لصاحبه
 الفاعل في صدور الفعل عنه فاعل حكمي والثاني كقول الكلام في معنى احدثت الضرب مفعول به حكمي وكذا يرد
 يقع الحال عن المضاعف اليه اذا كان المضاعف فاعلا او مفعولا ولا يستقام المعنى على تقدير حذفه وانما هو
 اليه مقامه نحو قوله تعالى بل يتبع مله ابراهيم خيفا ويوجب احكام ان ياكل لحم اخيه ميتا فانه لو قيل بل يتبع
 به ابراهيم خيفا وكذا لو قيل ان ياكل اخيه ميتا لاستقام المعنى فيكون المضاعف اليه في حكم المضاعف فيكون مفعولا
 به حكمي نحو جاءني زيد راييا مثال لما يدل على بيان هبة الفاعل وضربت زيدا مستودا مثال لما يدل
 على بيان هبة المفعول به ولقيت زيدا رايين مثال لما يدل على بيان هبة الفاعل والمفعول به جميعا
 لما فرغ من بيان امثلة الحال عن الفاعل والمفعول للفظين شرع في بيان ان الفاعل والمفعول يقع الحال
 عنهما قد يكونان معنويين وانما لم يصرح بكونا لفظيين كتفا بالامثلة فقال وقد يكون الفاعل الذي
 الحال على بيان هبة معنويا نحو زيد في الدار قائما مثال الحال عن الفاعل المعنوي فان عاملة معنوي فعل
 مأخوذ من انظر كما اشار اليه بقوله لان معناه اي معنى قولنا زيد استقر في الدار قائما فيكون قائما
 من فاعل مأخوذ من ليس المراد بالمعنوي سوى كون عاملة معنوي بفعل الماخوذ من انظر او غيره وليس المراد
 باللفظ سوى كون عاملة فعلا او ما من اللفظة فهذا لا يرد واليقل ان قائما في زيد في الدار قائما حال من ضمير
 مستكن في الدار لما اعرف ان ضمير الفعل متصل الي انظر استترة والضمير مستكن هو فاعل تقطع فكيف
 يصح ايراد امثلة الحال عن الفاعل المعنوي وكذا المفعول به اي الذي يدل الحال على بيان هبة قد يكون
 معنويا نحو زيد قائما مثال الحال عن المفعول به المعنوي فان معناه اي معنى قولنا زيد قائما امثلة
 قائما وهو زيد فيكون زيد ذا حال بتحويل الشير الى زيد او انه على زيد فهو مفعول به معنوي بوسطه
 الجرح لان عاملة معنوي الفعل الماخوذ من حرف التنبية او اسم الاشارة ولما خرج عن بيان ان المعنويين
 به قد يكونان لفظيا وقد يكونان معنويين شرع في بيان ما يكون سبب الفاعل والمفعول به لفظيين او معنويين
 والفاعل الكائن في الحال لما فعل صريح او معنى فعل اراد معنى فعل اسمي الفاعل والمفعول واستفهاما مشبه
 وفعل تفضيل والمصدر والنظرون والمجاور والمجوز والسما والافعال وكل فعل يتبسط منه الفعل بحرف

[illegible]

به قدر الشيء ويجمع على مقادير ثم يميز بقوله من عدد او كيل او وزن او مساحة وغير ذلك كما في المذكور
 مما فيه ايهام اي ان الشيء يكون فيه الابهام كالمقياس يرتفع اي التميز ذلك الابهام عن ذلك المقدار نحو قوله
 عشرون رجلا مثال للتمييز الذي يذكر بعد المفرد المقدار من العدد وقدمت الاسماء فيه بنون تشبيه بنون الجمع قبل
 انها مثل عشرون رجلا مثال لكونه مثالا للامرين اعدادا تاما بالنون واور وظيفه باحد عشر
 اي في نسخة مثالا للامرين اعدادا تاما بالنون المقدر وقيصران براه مثال للتمييز الذي يذكر بعد المفرد
 المقدار من الكيل ومنه مثال ما يذكر بعد المفرد المقدار من الموزون وقوله منوان تشيئة
 مما بالقصر وهو انصح من ان بالتشديد وجر بيان قطننا مثال لتمييز الذي يذكر بعد المفرد المقدار من الجمع
 وقدمت الاسم في هذه الامثلة بنون تشيئة وعلى اخره مثلها زيدا مثال لتمييز الذي يذكر بعد المفرد المقدار
 من المقياس وقدمت فيه الاسم بالاضافة واعلم ان معنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن الا
 تعهدا والاسم تجمل بالاضافة مع التثنية ظاهرة او مقدرة ونون تشيئة ونون الجمع والاضافة كذا
 في بعض النسخ وروح ولا يخفى انه لا يدخل على هذا التفسير الاسم المحل بل هو التعريف والاسم التام مع انه يحل
 الاختلاف ايضا فالاولى ان يقال في تفسيره ان في تمام الاسم ان يكون في آخره ما يوجب امتناع
 او ثمة ثم اذا تم الاسم بنده الاشياء يشابه الفعل اذا تم بالفعل فتشابه التميز الواقع بعده بالفعل
 بقونه عند تمام الاسم كما ان الفعل معه يكون بعد تمام الكلام فيضيه ذلك الاسم التام قبله لما يشبه الفعل
 تمامه بفعله وهذه الامثلة مما اتم بها الاسم فقامت مقام الفاعل الذي تم به الكلام لكونها في آخره كما
 انما على محققه فعل لا ترى ان الاسم تعريف وان كان تم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينصب بالتمييز
 فيقال فندى اراؤد فداوقه يكون اي التميز من غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا كيل ولا وزن لا ماسا
 واما ما في كلمة في التعليل فشارة الى ان الغالب في التميز عن مفرد ان يكون عن مقدار فكانه قال
 التميز عن مفرد ان يكون عن غير ما دراقوله وقد يكون معطوف على هذا المقدار وقد استوفى في
 مسند في التسمية التميز عن المفرد لكن من القسم الاول ضمنا او الثاني صريحا نحو هذا خاتم حديد فان الخاتم
 مبريد يميزه باسم بالتثنية فاقسمه تميزا فبين بالاضافة الى نوعه وعلى هذا القياس قوله وسواها
 رتبة آية التميز عن غير المقدار كقوله ان يفض التميز بالاضافة اكثر استعمالا من نصب على التميز
 وهو لا يميز عن وجوده لبيان مرجح الخوة والعصوة غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في المسببات

المقادير التي اولى بالتمييز الذي نصبه نص على كونه محيزا لغير المقادير فانه ليس بهذه شيئا
وقد يجب التخصيص في غير المقادير نحو قوله ذبيبة والا حصل ما هو من غير المقادير يحصل له اسم خاص بها
نحو قائم حديد ويا سراج جاز انصب لاضافة اكثر وتلبيس نصبه الا في التخصيص وجب نحو قوله ذبيبة
فرغ عن بيان التميز عن مفرد شرعي في بيان التميز عن جملة فقال وقد يقع اي التميز بعد الجملة الفعلية ارفع
الا بهام عن نسبتها اي عن نسبة تلك الجملة نحو طاب زيدك او علما او ابا واما ذكر ثلث اشياء بالتمييز
اشارة الى كثرة اضافة حيث يكون اسما للمنتصب عنه فقط او متعلقة فقط او بكل واحد منها بالا احتمال
فانفس مختصة بالمنتصب عنه والعلم مختصة بمتعلقة والاب تحيل ان يكون للمنتصب عنه وتحيل ان يكون
لمتعلقة وقد يقع التميز بعد اشارة الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو المخصوص متملة ما وسم المفعول نحو
للارض فجرة عيونها والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل نحو زيد افضل من عمرو
علما فان هذه الصفات مع ضائرها ليست بجملة لكن تشابهها لانها منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل
منسوب الى فاعله وقد يقع التميز بعد الاضافة نحو عجبني طيبة لفا او علما او ابا واما حاض الجملة بالمدرك
لانها هي الاصل في النسبة ثم لما فرغ من بيان التميز شرعا في بيان المستثنى واما ذكر سائر احكامه فطرا
فقال فصل المستثنى في المصادرات الباب يدل على ذكر اشياء مرتين او جعله شيئين متساويين او غير
ولفظ الاستثنا من قياس الباب وذلك لانه ذكر اشياء مرة في الجملة ومرة في التفضيل لفظه يذكر بعد الاو
اي اخوات الامن نحو خلا ليس ولا يكون وغيره وسوى يعلم متعلق بقوله يذكر انه اي المستثنى لا ينسب اليه
فالنسب الى ما قبلها اي ما قبل الاو او اخواتها وعرفه الشيخ الرضي بالمذكور بعد الاو او اخواتها فاما قبلها
فما واثباتا وعرفه بعضهم بانه حرف لبعض جملة مذكرة عن دخوله في تلك الجملة وقال بهذا الحد اولى
من قول الفاعل حده اخرج الشيء عما دخل فيه غيره لان لفظ الاستثنا مشتق من يثنى وهو امر
والمنع ولانه اذا دخل بعض الجملة في الجملة فلا يمكن اخرج منها في الاو او اخواتها فصح الشيخ ابن الحاجب
بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريفه لفظا ولذا استعملوا
اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وهو اي المستثنى على قسمين متصل وقدمه على المنقطع
لكونه الاصل وهو اي المتصل ما اخرج سوا كان الباقي قبل او اكثر او ساويا عن متعدد اي عن المراد
بان يكون المستثنى قرينة على انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن صله حتى يميز ثم الاخراج

لیستد علی حسب الذی فی ردایان کیون استثنی فی نحو جاری القوم الا زیاد او اخلا ثم خارجا وانه یجب
 ان یکون آخر الکلام متنا قضا الصده اذ ادخل لیستد علی ان یکون جابیا و الخروج لیستد علی ان
 لا یکون جابیا وانه من قص فی حکم علی متعدد بعد اخرج استثنی عنه و معترض علیه بانه لا یصح ذلك
 فی مثل جاری القوم سو فی زیاده فاطه طرف للبحی و کذا ما خلا زیاد او ما عدا زیاد انلیس الاستناد الی متعدد
 فی المخرج عنه زیاد و جیهان بذه الکلمات صارت یعنی الاول استنبط علی الطرفیه رعایت للصورة و نه
 غیر سدید لان الاستناد الی القوم المراد منه سوی زیاد و تقيید ای بانی الطرف قرینة ان المراد سماع
 اوله و ان انه مخرج عن حکم المتعدد فلا یلزم ما ذکره لانه من یات تیرل الا مکان منزله الوجود علی
 ضیق ثم البیر و سبجان الذی کبر جسم البقیل و منصرفهم ابو صحن و لو لا الاستثناء لکان المستثنی دخلا
 فی حکم المصدر بکانه کان و دخلا ثم اخرج و اخرز بقوله و هو اخرج عالم یخرج عن ثمنی ثم معنی
 الاخریة هو غرض من الباطن الی انظر و انه ایستلزم ان یکون المخرج عنه متعدد الا یرى انه
 یقال اخریت زیاد عن اندار پس متعدد فلو انما رشیخ علی فواء ما اخرج و لم یعرض بقوله عن متعدد
 لصدق علی کلها خرج اذ ان ایستثنی فی کان ما اخرج عما دخل فیة هو و غیره قال عن متعدد فلا یلزم
 استدراک ثم المتعدد اعم من ان یکون ذر و فرد و جاری القوم الا زیاد او ذر و اخرج اخرج بزیاد
 الاربعه بالاول و انما متعلق باخرج نحو جاری القوم الا زیاد اخرج عن متعدد و هو القوم و منقطع
 عطف علی قوله متصل بیه منقطع منفصلا ین و هو ای المنقطع ان ذکر بعد الاول و انما غیر مخرج حاکم
 من ضمیه ان ذکر ای جامع کوان المنقطع غیر مخرج عن متعدد لعدم دخوله ای لعدم دخول المستثنی فی المستثنی
 نه فایستثنی الذی لم یکون دخلا فی المستثنی منه قبل الاستثناء منقطع سوار کان من جنبه کقولک
 جاری القوم الا زیاد مشیر القوم الی جماعه خالیة عن زیاد لم یکن من جنبه جاری القوم الا حاکم
 و الحاکم ما ذکر بعد الا لم یخرج عن متعدد و هو القوم لکونه غیر متدارک لما کان احزاب مستثنی علی غیره و
 تبرع فی بیان کلا و احد منها علی ان یقال فی العلم ان اعواب مستثنی علی اربعة انتام ذالکان ای
 المستثنی لیه و انما حریزه عا اذ یهون بزیاد ای فانه یکون مخوفا لا متعذبا یا کما سیج فی کلام جوب
 یوفی ان شکلیه ما لکان قضا و لا یأو و نه متعذبا به غیر الجوب بالقبایله و اراد بالوجوب نه بالکلیه
 ما یوفی یخلف بیه نحو قرر الا یلزم کانه علی سبعة البیول و رفع البیوم فانه و امکان کلاما موجبا لانه

غیر نام بود مقطوعا سوار که در کلام موجب اونی تیره نحو ما جاد فی الاحاد او کاتح ای استثنی بعد
 خلا و بعد از اکثر ای خود اکثر النجاة و اما قال هذا احترز اعین قول البعض فانهم یحیرون بالجزء کونها
 حرفی جز غیر ذلک البعض قال اسیر فی لم اعلم خلا فانی جواز الجزاء الا ان انصب بها اکثر او کاتح
 ای استثنی بعد از خلا و اما بعد بلیس و لا یكون نحو جاد فی القوم ما خلا زید الی اخره ای آخر الناس
 نحو ما جاد فی القوم ما خلا زید او لیس زید او لا یكون زید اکان منصوبا جزا یقول فانی کان یقول
 یحذف علیه ای فانی کان استثنی بعد کذا و کذا بیان منصوبا و جویانی هذه الاشارة علیها فانی الاشارة
 الثالثة الاول فلا استحقاق انصب برب المفعول فی کونیه فضله و تشبهه الخاصل المفعول مع المتعلق
 بوساطة الحرف و فانی الیها من منع فیها فانی استثنی بعد الفانی کلام و جب فکانه فی حکم تکریر العامل
 و علی تقدیر التکریر یلزم انما یجاب فی استثنی باسمة من مضاف معنی قولک جاد فی القوم انما یزید ای
 القوم لا جاد فی زید و هو قلب المقصود لا یقتضی الاخبار عن محلی القوم غیر زید بطلان غیره موجب بیان
 فیه تکریر الاصل العامل مع یک نفسا معا جز فانی یلزم فی استثنی و انما فی من و یزید انما یلزم منه
 فی حکم الی استثنی کون استثنی فی حکم التقریب و یزید فی کلام موجب عدم استثنی بربا استثنی
 القوم لکون قط فی جاد فی القوم انما یزید یعنی یزید فی انما یزید هو ما قبل فانی و معناه جاد فی القوم
 انما یزید و یزید و فانی کما فی تعلیلین نظر مذکور فی الموطولات و اما فی استثنی انما یزید متعده فکانه انما یزید
 و تعلیم التالیف علی ما یزید لیس جاد انما یزید بصورة التعلیم فکانه قریب کلام احد من الاربعة انما یزید اما
 انما یزید یلزم انما یزید و استثنی عن قصد و زاد و انما یزید کون یزید انما یزید استثنی فی یزید
 خلا و بعد از اکثر النجاة و غیره و واجب انما یزید بعد انما یزید فکانه فکانه یزید
 و نحوها الا انما یزید فکانه یزید و بعد فکانه فکانه یزید و فکانه یزید فکانه یزید
 فی عمل انصب علی نظریه فانی معنی ذلك جاد فی القوم انما یزید او ما جاد انما یزید و فکانه یزید
 محاذرهم ای محاذرهم انما یزید و فکانه یزید و فکانه یزید و فکانه یزید و فکانه یزید
 عند ارجح اولم تسید فکانه یزید و فکانه یزید و فکانه یزید و فکانه یزید و فکانه یزید
 للجزء فکانه یزید و فکانه یزید و فکانه یزید و فکانه یزید و فکانه یزید
 عا دالی بعض و فکانه یزید و فکانه یزید و فکانه یزید و فکانه یزید و فکانه یزید

المتضمنين في خلاص اختيار فاعله وقايل عدم العلم ان كلمات الاستشارة اصطلاحية لا عقلية ولا مشقة
 في الاصطلاح فلا يرد ما ينفكون خلاصا من كلمات الاستشارة دون مستثنى ومشتق منه وما كان ولم
 يكن حكما وان كان اى مستثنى بعد الا احتراز به عما اذا كان بعد خلاصا وعدا وما خلا وما عدا ليس لايكون
 في كلام غير موجب والمستثنى منه مذکور فانه لا يكون الا منصوبا وعما اذا كان بعد عموما وسوفا فانه
 يكون مخفوضا كما سيحكي في كلام غير موجب احتراز به عما اذا كان بعد الا في كلام موجب فانه قد مر
 حكمه والمستثنى منه مذکور الجملة الاسمية وقعت حالا واحتراز به عما اذا كان بعد الا في كلام غير موجب المستثنى
 منه غير مذکور فانه يعرب على حسب العوامل كما ياتي ثم يجوز البديل شروط آخر لم يذكره المصنف ويجب كذا
 احدا ان يكون مستثنى متصلا بالاولى منها ان لا يكون مقدا على المستثنى منه وثالثها يرد كلام تضمن
 الاستشارة نحو اقام القوم الا زيدا في جواب قال اقام القوم الا زيدا اذا نصب هناك اولى لقصد التطابق
 بين الكلامين ورابعها ان يكون المستثنى متراجعا نحو ما جازني احد حين كنت جالسا الا زيدا فان الاول
 فيه غير مختار لان كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يتعين ذلك يجوز منه
 الوجهان جزاء لقوله ان كان انصب على الاستشارة والبديل عما قبلها اى ما قبل الاستشارة في احد اللذين
 بالنصب الا زيدا بالرفع على انه بدل عن احد وهو الوجه المختار اما جواز انصب فعلى الاستشارة المتصل
 المنصوب على التثنية بالتمحول واما اختيار البديل فلكونه مقصودا في الكلام بخلاف ما اذا كان منصوبا
 حيث يكون ح فصيلا ولقصد التطابق بين المستثنى والمستثنى منه ثم هذا بدل بعض من اكل هو اذا كان
 لا يجب فيه ضمير بقرينة الاستشارة المتصل لانه يفيد ان المستثنى بعد المستثنى منه وان كان مفرا فان
 يكون بعد الا في كلام غير موجب المستثنى منه غير مذکور كان اى احواب المستثنى سبب العامل اى
 يقدر هذا حسب التقدير فان العامل على ثلثة اقسام عامل الرفع وعامل نصب وعامل الجر فالاحواب على قدر
 كناية عن الاحواب بالرفع والنصب الجر وبهذا اندفع اعتراض بعض الناس بهنا بانه ان كان المراد عامل
 المستثنى منه في كل نحو لانا امرت الا زيدا فانه محرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى محرب
 على حسب العامل مع انه يجوز ان يختار المثنى الاول فيقول ويقال لاجازني زيد عامل المستثنى منه ثم اى المستثنى
 بعد حذفه فيكون العامل المستثنى منه لا يعاظمه انا سمي هذا القسم من المستثنى مفرا لانه يعزى العامل
 المذنب اليه ناله ولا يشغل المستثنى منه مخذوف المستثنى وجعل احوابه لما بعد الا ويسمى باسمه مجازا ليقام

وان المستثنى منه مقدر في التحقيق والذي يدل على اعتبار ذلك جواز قولهم ما قام الا بهند وامتاع قولهم قام
بهند لان الفاعل في الاول المستثنى منه على التحقيق وفي الثاني بهند تقول ما جاءني الا زيدا في الرفع وما يشبه
الا زيدا في النصب وامررت الا بزيدا في الجواز ان كان اسم المستثنى بعد غير وسوي فيه اسرج نوات فتح اسير
مع المد وكسرا مع القصر وكسرا الاول فتح المد والضم مع القصر وحاشا لغير الاكثري عند اكثر النحاة واما
قال ذلك احرازها ذهب اليه المبرد لانه عند فعل متعدي نصب ما جاءني الدعا المانور اللهم اعظم
لمن سمع دعائي حاشا لشيطان كان مجرورا بزار للشرط وانما كان المستثنى بعد غير وسوي رسوا لكونها
اسماء مضافه الى ما بعدها فالاسم بعد ما مجرورا بالاضافه وما بعد حاشا فلاستعمالها اياها حرف جر دين
فعل ومن ثم لم يدخل عليه نون الوقايه مع ياء التكلم في قوله من محشر عبيد واصليب سفارته حاشا
اني سلم مقدر وادى مخرجون نحو جاري في القوم غير زيدا وسوي زيدا ذلك حاشا زيدا ثم ارج كلمة خبرني فلما
الاستثناء وهو اسم تمكن لا بد له من الاعراب اخذ في بيان احواله فقال واعلم ان اعراب غير كل جواب
المستثنى بالاى مثل اعراب اسم الذي استثنى بالا على التخصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالا من ج
النصب المستثنى من الموجب المقطوع والمقدم وجواز مع اختيار البديل في غير الموجب التام والاعراب
على حسب العامل في انما قص تقول جاري في القوم غير زيدا مثال من المستثنى من الموجب غير مثال
وما جاري في احد غير زيدا مثال للمقدم وما جاري في احد غير زيدا بالنصب والرفع مثال للاستثناء والبديل
وما جاري في غير زيدا مثال للمفزع وانما كان غير معربا باعراب المستثنى بال لانه لما كان ما بعده مستثنى فكل
مستحقا لاعراب المستثنى وهو متغنى عن اعراب لان له وجه آخر لاجل الاضافه وما وجه لغير من الاعراب
لاولى لان يوثق بوجه ما بعد غير على قرينه المحتج بما فضل عن حاجه وهو اعراب المستثنى وانما لم يبين وجه
انه يحذف الحرف لوجود الملل مع التبار وهو الاضافه ثم لما ذكر لفظة غير في الاستثناء بين ان ذلك لطريق
الشفاعه دون الاضافه فقال اعلم ان لفظة غير موصوفه للصنفه لا للاستثناء لانها بمعنى معانها
بمعنى المخائر اما ان يكون في الذات كمررت برجل غير زيدا قال المرحلي لو او غير في خبره او في
المصنفات كدخلت بوجه غير الوجه الذي دخلت به وقد استعمل في لفظة غير لكونها مستثناة
بين اذا كان وصفا وبينه اذا كان استثناء اذ اذا كان وصفا فلا يمتنع فيه اذا كان استثناء
داخل في جمله تقول جاري في القوم غير اصحابك بالنصب على الاستثناء فالاعراب من جملة

وحار في القوم غير أعجاب بالرفع على الصفه كالأصحاب نبييت من جملة القوم وأما إذا قلت لفلان على درهم
غير والحق بالرفع كان وهو ما تأماز تقديره درهم لا والحق وإذا قلت درهم غير والحق بالنصب كان ذرمانا
أعده إذا تقديره درهم والحق نكاح أن لفظه الامتناع لا استثناء الا للصفه كقولها حرفا واصل الحروف
أن لا يكون صفه وقد استعمل أي لفظه الثاني للصفه لغرض معنى كل واحد منهما عن الآخر يجوز استعمال كل منهما
في أن الآخر لئلا يتعذر الثاني لفظه تعذرا الاستثناء كما في قوله تعالى لو كان فيها الله إلا الله سبحانه
فإن قلت الأولى الآية الكريمة مستعملة في الصفه بمعنى غير كمن فسر بقوله أي غير الله لأن لم يكن للحروف
من إخراج الهمزة بعد و استعملت الثاني للصفه لأنها تعذرا الاستثناء لأن الهمزة إذا كان منكوفا
الاستثناء منه على أنه ليس باليه المحقق لأن لا موم له بحيث يدخل فيه شيء لو لا الاستثناء فقلت إذا تعذر
تكرار الهمزة على الاستثناء في الآية الكريمة ريب عليها على الصفه فلم يحل على البديل قلت أن كذا لو لم يكن أن
في أن الكلام منه موجب البديل لا يكون الثاني الكلام الغير الموجب كما هو في قول البديل لا يجوز إلا
بحر الاستثناء في قوله لا يتعين البديل عند في كلمة التوحيد مع أنه لا يجوز أن تستأثر منه الآية
الكريمة لو كان يدبره سموات والأرض الله شيء غير المنزه الذي هو فاطر ما يخرجنا عن هذا النظام وجوه
أما نفع كما تقرر في أصول الكلام ولك قول لا اله الا الله فإن الآية مستعملة في الصفه بمعنى غير الله فيكون
معناه غير الله لأن عليها على الاستثناء متعذر بتسميه من لا يتصل فلا يخرج يكون المراد من قولك لا اله
الا الله المحقق فيلزم من أن يكون اللفظ مطلقا فيهم ثم استثنى منهم فيلزم التعذر والتأويل في التوحيد المصداقا
والمقطع فلا يخرج يكون المراد من قولك لا اله الا الله الباطل ونفس الباطل لا يتصف بالمحقق فلا يتصل بالتوحيد
اللفظ فيهم ثم اللفظ مطلق على أنه بديل من محل اسم لا التبرية لارتفاعه على الآية إذا كان يكون مصدرا
على أنه بديل من لفظ اسمها لأن لا يتصل في الحروف ولأن محلهما إنما كان لا محلهما في اللفظ
أعده بما لا يجد كيف يعمل مع سلب اللفظ وارتداد اللفظ ليوهم الكفر ويهبط بين قصد التبريد بالتوحيد
تأقضى هذا فيمنع نصب على الاستثناء ولا يهاجم البديل من اللفظ خبره فخذ في معنى الاستثناء
الوجودية في الوجود والوجود لا الوجود في الوجود في العالم فخذ في اللفظ واجب لتأخر في
الآيات في معنى الآية لو لم يجد بين اللفظ اتصال بين اللفظ والآيات وهو لا يجوز في معنى الاستثناء
المعنى على لفظ الوجود عن اللفظ سوى اللفظ لا على اللفظ معارضة اللفظ كل اللفظ الذي يبين الاستثناء

المقترح الواقع موقع الخبر وانما لم يفسد الخبر في الامكان بل هو مطلق مع الزانية وبنحو ذلك لا يشترط كبر في تقدير
 الاكبره على وجه يبلغ وهو مسكوك بطريق البراينيه لان ثبوت الامكان يستلزم ثبوت الوجود وبنحو ذلك لا يشترط كبر
 لان المقصود بكلمه التوحيد هو اثبات الوجود في تعالى ونفي عن الله غير ذاتيات الامكان لا يستلزم اثبات
 الوجود في ذاته بل هو واجب الوجود النحاة وذهب بعضهم الى ان كلمة التوحيد حليقة تامه مستغنية عن تقدير الخبر لان
 اصل التركيب للمداه فاذل لا والالفة فالمسند اليه وهو المداه المستدريه بحاله لكن لا فائدة في تقدير المداه
 وانما الله جعل الاشارة خبرا ثم لما فرغ عن بيان المستثنى شرع في بيان خبر كان واخواتها فقال
 خبر كان واخواتها اي نظائر لفظة كان في التي هو فتهما في المرفوعات هو انفسه بعد دحوها اي بعد
 دخول كان واحدى اخواتها والمردود بالمدخل ما عرفت في سحش المرفوعات فلا تمقضى او ليس بغير
 في كان زيد يضرب اخوه نحو كان زيد قائما مسند بعد دخل كان في حكم خبر كان واخواتها في استامه
 احكامه وشرائطه كحكم خبر المبتدأ ثم اشار الى بيان ما يخالف خبر المبتدأ بقوله الا انه اي ان لا يجوز تقديره
 اي تقدير خبر كان واخواتها على اسم مخرج كونه اي كون خبر كان واخواتها معرفة او مساويا له في التخصيص
 نحو كان اخاك صديقا فكان خبر من زيد ثم من بعده اذا كان جواب كل منهما واحد جانبا
 لعدم الالتباس في وجود القرينة وهي نصب فاذا كانا قصدين نحو كان يحسنه في قوله زيد في الاول
 للاسمة الاخذ قرينة قطعية او معنوية الى هذا قد سبقت الاشارة في المرفوعات وتعالى ان يقول
 ذلك بما ذكر في بعض التفاسير عند قوله تعالى وما ذالت تلك وجوبهم من ان يكون هو ثم اسما زالت وتلك
 خبره بخلاف خبر المبتدأ اي تملش بخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة او مساويا له فلو ظا الخبر كان
 تقدم على المبتدأ المكان الالتباس نحو كان الامام زيد مثالا لما تقدم فيه خبر كان على الاسم الخبر معرفة
 اعلم انه لا يقع ايضا خبر كان واخواتها فعلا ما ضياع لانه كان في الاخذ وجود قد نحو كان زيد قد
 لان قد تقرب الماضي الى الحال فيجوز وقوع خبر العدم دلالة كان على الحال او عند وقوعه شرطا نحو كان
 زيد من قام قال الله تعالى الما كان فيصير قد من خبر بخلاف خبر المبتدأ فانه يقع فعلا ما ضياع مطلقا
 من الواجب عليه ان يذكره ثم لما فرغ من بيان خبر كان واخواتها شرع في بيان انفسه ان
 واخواتها فقال **مسألة** اسم ان واخواتها اسمية نظائر كلمة
 ان هي اسمية في عرفتها في المرفوعات هو انفسه بغير

و دخولها اي بعد دخول ابن احدى خواهراتها و ما ذكرنا من معنى هذا دخول لا يكلل الحمد باجوبة في ان زيدا يضر
اخوه نحو ان زيدا قائم فلان زيد استند اليه بعد دخول ابن وسياقي تمام حكمه في القسم الثالث ان شاء الله تعالى
ثم لما فرغ من بيان القسم من لا خواهراتها شرع في بيان المنصوب بلا التي انتهى اليها فقال فصل المنصوب
بلا التي انتهى اليها ليس انما لم يصرح باسم لانه لم يكن من المنصوبات على الاطلاق بموجب التقسيم و قيد بها
ليكون صورة التقييد وليلا على صورة الاكتفاء او نقول ليس كل اسم لا اكثره منصوبا ولا يجوز
جعل مطلقا منصوبا لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما سواه فلا بد من التقييد عنه بالمنصوب بلا خلاف
اسواه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلمة من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل
منها مجازا استند اليه بعد دخولها اي بعد دخول لانه و خرج عنه اخوه في لا غلام رجل باخوة قائم
لما عرفت من معنى الدخول او لا قوله ليها نكرة مضافة او مثاهاها داخل في التعريف يخرج باخوة
في المثال المذكور لعدم الاتصال وعدم كونه نكرة مضافة او مشبهة به ليها الضمير المستتر فيه راجع
الي استند اليه والهاذا الى لا مضافة اليها اما حال من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها و ابراز الضمير
ليس لاجب لان جري الفعل على ما هو له اذا لم يجر على فعل استند اليه و جرى على الضمير في دخولها لانه وقع
حالا عن تقديره لا لتباس باختلاف الموصوفين تذكر او تائيدا كما في قولك بند زيد تضربه وانما وجب ابراز الضمير
اذا استند اليه فعل جري على ضمير من هو له في صورة التباس نحو زيد يضربه هو بخلاف الضمير اذا استند اليه
مفعلة جري على من هو له في صورة التباس مع عدم نحو زيد يضربه هو و من يضربه هو و من يضربه هو
فما تميز بقوله ليها عما كان مفعولا لانيه و بين لان فان حكمه سياقي نكرة داخل من ضمير مستتر في ليها اي كل
كون ذلك استند اليه نكرة واحترز به عما كان معرفة فان حكمه صحيح مضافة صفة نكرة واحترز به عما كان
نكرة معرفة فان حكمه سيد كر نحو لا غلام رجل في الدار مثال للنكرة المضافة او مثاهاها اي للخصاف في
تعلق الشيء به و تمامه عناه نحو لا شيعين و رما في الكيس مثال للشاب للخصاف ثم هذا التعريف اسم لا مفعلة
منصوب فيشتد في نصبه التقييد المذكور و انما تصيبه التقييد في هذا التعريف اسم لا مفعلة
لانه يشهد بان الاستغراق في المثال الثاني ان نكرة و صفة و انما عرفت عن راجع احد وجهي الاستغراق
في بيان خواص التقييد المذكور في قوله ليها عناه و انما عرفت عن راجع احد وجهي الاستغراق
اسم كان وخبره الطرف الذي يسم عليه ويجوز ان يكون ثابتا في وجه من وجهه نكرة اي ما كان

مضافاً فاولاً لما يشاء من النكرة المفردة على الظاهر في الموحدة نحو لا رجل في الدار وعلى البياض في المني
والمجموع نحو لا غلامين لك ولا سليم ولك واثبات النكرة المفردة والواحدة بعد لا شئ في الجنس لضعفها من
الاستغراقية او معنى قول لا رجل في الدار لا من رجل في الدار لانه جواب لمن يقول بل من رجل في الدار
حقيقة او تقدير انخذ من تخفيفا واثبات على غير استلزام يكون ببارا عارضا على علامة انفسب
للنكرة والمنون في المني لا مجموع غير مانع للبناء في المني بل من رجل ولا يسلمون ومن الى حسن البوار
سعيد الرمانى انه معرب عن عدم التثنية في لار من لا غطاط الفرع من درجته الاصحاب والفرق بين شئ
المستوفى وغيره وتعيينها لا محالة لا مثنى واثبات مثنى يكون في المثل لا في التثنية واثبات النكرة
المضاف والمثبوت بهام مع وجوده على البناء عليه الزيادة جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا وذلك لان الاستعداد
بين المضاف والمضاف اليه ثابت وكذا بين تثمير وتثمين تثمير تثمين بالثمن او لزم جعل ثلثة اشياء شيئا
واحدا وان كان بعد لا معرفة او معرفة لا بينة بين ذلك الاسم النكرة وبين لا الاولى ان
يقول عندئذ ان كان نكرة لا معرفة او معرفة ليكون على ترتيب الاحترار في قوله عليها كثره سبحانه والا
انه اخذ في البيان عن التثنية ثم قوله منه ظرف راجع لمفعول ما لم يسم فاعله لقوله تعالى كذا في بعض
الشرح ويرد عليه ان كلمة من لازم نصب على الظرفية وكل ما هو لازم للنصب على الظرفية
لا يصح الاستناد اليه لانه منصوب والمستند اليه يجب ان يكون مفعولا للمفعول الى انه يستند الفعل الى
المصدر في قوله قد جيل بين العبد والرب ان لم يسل على المفعول ما لم يسم فاعله وعلى بان
لكونه لازم للنصب على الظرفية لا لقيام مقام الفاعل هو المصدر ويسلم من هذا ان الظرف انما
تقام مقام الفاعل اذا لم تكن لازم للظرفية قال العبد في دفع الاشكال استند اليه فيه ذلك لانه
والكان هو المصدر المدلول عليه الا انه لما لم يكن في موضع الفاعل بهما سوى انظر جعل مفعول
ما لم يسم على قوله مفعولاتا محادا ايضا فنقل في دفعه ما ذكر في بعض التفسير في قوله تعالى تقطع
بينكم ارتفع من تقطع وبطرف تسع فيه فاستعجت انما كما استعجت في هذا فراق ميني ومنك
ومن نصبه فله وحيان احدهما انه جند طرف او ضمير فاعله لانه الحال عيسى في تقع وحكم
بينكم وثانيهما انه فاعل كالوجه الاول لكنه ترك على امالة كان عليها حالة انظر في قوله يوم
القيامة فيفضل بينكم ويهنا يدفع ما يرد على ما في بعض التفسير كان مرفوعا ويجب تكرير لا خلاف

لقوله وان كان اى كان بعد لا من نوعا وجوبا ويجب تكرير لا فى الصورتين اما وجوب الزم في امر
 لفقدان محل لا فيسها لكونها تنفي الجنس وهو لا يحصل الا فى النكرة ولما فى النكرة المفصلة تخفض
 عليها لا بها انما محل بمثابة المن فلا تعالج عند حصول الفضل فاذا بطل عملها فيها عادت الى اصلها
 هو الزم على الابتداء ولا وجوب النكر اذ لا يكون لا تنفي الجنس فى النكرات بل تنفي
 الحقيقة اذ قولنا لا رجل فى قوت لا زيد ولا عمرو ولا خالد الى آخر افراد الرجل وانما تكرير لا فى المعارف
 فليجوز مقتضى ان من الجنس الذى يتصور حصولها مع المعرفة وقيل انما وجوب تكرير لا لمطابقة السؤال لان
 قولنا لا زيد فى الدار ولا عمرو وجواب من قال ان زيد فى الدار ام عمرو وقوله لا فى الدار رجل لا امرة
 جواب من قال لا فى الدار رجل ام امرة وديب ابو العباس فلهن كيان الى علم وجوب تكرير
 لا مع المعرفة والنكرة المفصلة تقول المنى فى الدار ولا عمرو مثال تكرير لا مع المعرفة ولا فيها رجل
 ولا امرة مثال تكرير لا مع النكرة المفصلة واعلم انه كما يجب تكرير لا فى النكرة المفصلة كما يجب
 تكرير لا فى النكرة بمقتضى ما لا خلاف لطلان محذبا لان القرينة على زيادة نفي الجنس فتح الاسم بزيادة
 فقد تنفى فوجب تكرير التنبؤ على تلك الاسادة وعلى هذا الشكل حد المنصوب بلا حيث يدخل فيه
 انه ليس منصوبا بلا لانه خرج بقوله بى وخولها لما عرفت من معنى بالدخول ويجوز فى مثل اى فى
 كل موضع كرفية النكرة مع لا بلا فصل يجوز فى المعطوف والمعطوف عليه مثل لا حول ولا قوة الا بالله
 معناه لا رجع لنا عن اعطى ولا قوة لنا على اطاعة الا بصحة وتوفيقه خمسة لوجلاول تحتها
 اى شمع الاسمين اى المعطوف والمعطوف عليه على ان لا فيها نفي الجنس الشالى فيها اى رفع
 الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال لانه جواب سؤال من يسأل اصولها
 قوت وانما رفع الاسمين فى المكر غير المفصول مع مخالفة القياس لمطابقة السؤال والثالث
 فتح الاول على ان لا يهين النفي الجنس رفعه الى بناء على زيادة لا كاي نفي او على بانه معطوف
 على محل الاول وهو من نفي على الابتداء رابع رفع الاول على ان لا يهين الجنس منها ضعيف لان
 محل لا يهين الجنس رفعه الى اى على ان لا فيه نفي الجنس والى مس فتح الاول كما ذكرنا لافا
 فتنفى بناء على ان لا يهين التاكيد تنفى او على انه معطوف على لفظ الاول لما يهين نفيها
 المعروض والافراد وقاد يحدف الاسم لانه نفي الجنس قرينة اى وقت حصول قرينة وان عليه

حذف المتبداً لأنه متبداً من الأول نحو لا عليك أي لا بأس عليك أي ولا شيء عليك وقوله
 بهما دخول لا على الحوت ونحو الكلامين من تحت ما فتح من اسم لا شرع في بيان خبر ما ولا لا
 بلين فقال فصل خبر ما ولا لا شبهتين ليس فبادر من المتأخر في المرفوعات هو المسند بعد دخولها
 أي بعد دخول لا لا نحو ما زيد قائماً ولا رجل حاضراً فان قائماً وحاضراً مسندان بعد دخول ما ولا ثم اشترط
 بيان ما يصل عملها بقوله وان وقع الخبر أي خبر ما ولا بعد لا نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا افضل منك او
 تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد ولا افضل منك رجل او تقدم باليس نظرف على الاسم تقدم على الخبر
 نحو ما هو وا زيد ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفاً نحو فوالق لي فاما من جهة خبرين او بدت
 ان بعد ما انما قيل بعد ما لان الا نرا بعد لا بحكم الاستقراء فنوما ان زينة قائم اعلم ان النجاة اقلوا
 في ان هذه ذهب البصريون الى انها زائدة وليست ان اتا فية بل التي تزاو بعد لا وما المصدرية ايضاً
 وذهب الكوفيون الى انها فية زيدة تأكيداً على دلالة النفي على النفي اثباتاً لعل اي عمل
 ما ان وجد مع شيء من الاشياء المذكورة وهو جاز لقوله وان وقع الخبر مع ما عطف عليه كما رايتم في
 بطلان العمل في الامثلة المذكورة لما بطلان العمل في الصورة الاولى فلان النفي الذي لا جله لعل ان
 قد تنقض بالاجابة للاثبات بعد النفي خلافاً ليقول انه اجاز عملها بعد لا تمسك بقول انما هو وما الدهر الا
 منجونا بالدهر وما صاحب الحاجات الامعز بالدهر والجواب عنه بان لم يكن في البيت تخصيص على الاحوال لعل
 ان يحل منجونا على حذف الفعل تقديره وما الدهر الا شبهة منجونا فيكون نحو لا لا خبر وان يحل على
 حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره وما الدهر الا بدور دور ان منجونا ولا خيال
 ان يحل معذبا على انه مصدر ميمي يحل التركيب من باب انت الاسية تقديره وما صاحب الحاجات الا بعد معذبا
 فاما في الصورة الثانية فلا هنا عاقلان ضعيفان بعد تم قصرها كصرف ليس لانها اصلية في العمل فلا يعلمان بتقديم
 واما في الصورة الثالثة فلو جاز الفصل بين ما معمول مع ضعف في العمل فانه اي عالمة ما ولا في بعض نسخها فها صورة
 الى اعمالها نفع من لغز الكسر الراجح اي الى الراجح والاعتماد على قدره وتتميز نحو هذا ليشروا من امهاتهم وما يوجبهم فلا
 جازها اي ولا شبهتين ليس اصلاً اي سوى وجبت اشروط المذكورة او لم توجد بل يرتفعون بعد ما على بالاشارة
 الى الخبر كما كان في قوله عليه من قول لا لان النجاة ان يكون مختصاً بالمثل الذي كان على ان يكون الاسم لفعل
 يكون في مركز الجواز ولا لا يكونان مختصين بغير واحد بل خلافاً في الاسم وان كان الجواز مختصاً بالمثل الذي كان

الاسم قال ائت محروم من لسان بني عليم اي واحد منهم ولسان يكون بمعنى الجارحة بمعنى اللغة
والمراد منها هو المعنى الاخير مهفف قلت له انتسب فاجاب بقتل المحب حرام النواويزي قوله ومهفف بمعنى
ربوا مهفف اسم مفتوح اي من المهففة بفتح الهاء من وسكون الفاء الاولى هي رقة الخاصة ورتبها بفتح الهمزة
مهفف فلامزة مهفف كما يفتح على ضحان وامرأة ضحانة وقوله انتسب امر من الانتساب وهو بالفارسية انتسب
ويشتق كسرى الضمير المستتر في قوله فاجاب عائد الى مهفف وضاقة القتل الى المحب من قبل اضافة المصداق
الى المفعول والفاعل متروك اي قتل المحب المحبة الاستشهاد بان المشبهة ليس ليست بعامة لان ما
بعد ابيكون مرفوعا على انه مبتدأ وخبر على قوله بنو عليم بيل لان الفاعل الذي رد على ائت محروم قوله من
لسانه عن قوم بني عليم ووجه انتساب بين السؤال والجواب في البيت لفظا ومعنى حاصل بالانقطاع فلا
اجاب بهذا القول جاعلا لفظ الحرام مرفوعا مع انه مسند بعد ما معنى ليس وماذا لا يلقى بنو عليم
فكانه قوله اني اتيه وانما معنى ثلاث المهففة اجاب باباحة قتل المحب كانه قال انما من قوم يباح قتل
المحب عند بنو عليم الجوابون وقال بعض المفسرين ان يحل الانتساب هنا على معنى ايسل والمرجوع
في قوله انتسب يرجع الى ما لوصل لا يعلق بالفراق ولا تؤذي به فان قتل النفس واذا بغير حق حرام
فاجاب به مهفف قتل المحب حرام يعني كسوة قتات في المحبة فلا يخلع على ما ذرب محبة يقتل في محبة
درب عاشق يؤذي من معشوقه الى هذا يشير في قوله تعالى عليه سلام ما يؤذي بنو قتل ما يؤذي قط
فانه لا شك في كونه عليه سلام محبة فاعلم وهو محبوب بلكن بالحق من الملائكة من الله تعالى انما هو
من جهة كونه محب لان المحبوب يؤذي محبة لا من جهة كونه محبا لان المحب لا يؤذي محبة فلا يرد اليه
كيف يصح الانذار من الله سبحانه في حق صلي الله عليه وسلم وهو حبيب ثم لما فرغ عن بيان المقصد
ان قوله محل على بيان المصوبات شرع في بيان المقصد الثالث المشتمل على بيان المحبوسات
فقارن المقصد الثالث في المحبوسات الاسماء المحبوسات وهو المضاف اليه فقفان
فيل كيف يستقيم هذا المحبوس لان الاسماء المحبوسات يكون غير المضاف اليه ايضا نحو حبك وكيف
بالمراد ما جاء في من احدا لان المحبوس فيها لم يثبت اليه شيء بواسطة حرف الجر وكذا المحبوس في
مثل ضارب زيد حسن الوجه لم يكن مضافا اليه حقيقة على اختيار المحبوس وقلنا المحبوس والاصلي
هو المضاف اليه الزم ما عرّفه هذا المضاف اليه كالمحبة والامثلة المذكورة ليس محبوس

اصلي بل هو الحق بذلك الجور الاصل وكلامه على القسم الاول فكانه قال الاسطر المحذورة الاصلية
هي المضاف اليه فقط وهي تبنية على ان ينقسم الى قسمين اصلي ولحق كما ان المرفوع والمنصوب ينقسم
كل منهما الى قسمين ايضا ولحق وقد سبقت الاشارة الى ذلك ثم قوله فقط شائد لا طائل تحته لان الجور
المراد منه استفاد من ضمير تفصيل في قوله هي المضاف اليه فهو اي المضاف اليه كل اسم صرح باسم
ليشبه على ان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه اهم من ان يكون حقيقة او حكما تينا ول مثل قوله تعالى
يوم يخرج في انصاف فان هذا الفعل في تاويل الاسم اي يوم يخرج في انصاف في تصور نسب اليه اي الى ذلك الاسم
ثمن اعلم ان الكلام المصريح والشيخ بن الحاجب في الكافية يدل على ان المضاف لا يلزم ان يكون
اسما لانها قالوا لا نسب اليه شيء دون اسم ومثلا بمرت لكن الشيخ بن الحاجب قد حقق في مواضع اخرى
المضاف والمضاف اليه لا يكونان الا اسمين ويحقق ما ذكره الخديجي حيث قال ان مرت من حيث
ان زيدا في مرت زيد مفعول ليس ما ولا بالاسم ومن حيث انه مضاف اليه فما ول به ولا في قول
فقد حيف المرد الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا ما ولا وبالاسم كالمبتدأ او
حرف الجواز خريز بما نسب اليه شيء لكن لا بوسيلة حرف الجوز كنسب الفعل الى الفاعل فخطا نصب على
انه خبر كان المحذوف وخذوه فبادقوه قياس ولا شك ان وقوعه في مثل هذا التركيب شائع كثير تغذية
سواء كان ذلك الحرف الفظا او لمفوطا او تقديرا او مقدرا او على التمهيز تقديره بوسيلة لفظ حرف
الجواز على انه حال تقديره اي حال كون ذلك الحرف لمفوطا ويرد عليه ان وقوع المصدر حالما
دون قياس واجب بان هذا من باب ميوية وذهب المبرد الى انه قياسه فيما اذا كان المصدر
تقيما للفعل نحو تانا سرعة ولبا او قوله لفظا او تقديرا من تقيما ت فعل نحو تانا سرعة ولبا
وقوله لفظا او تقديرا من تقيما ت فعل لفظا او تقديرا قلنا انما تتخارجه نسبة وتعمل
كلام الشيخ عليه فلما اذا لم يكن من تقيما ت فعل فلا خلاف في انه سماعي نحو تانا ضحكا ولبا نحو تانا
زيد مما اهم المضاف اليه على المنصوب بحرف الجوز لفظا وهو غير ما هو المصطلح المشهور بينهم بل المشهور
عليه وهو قسم الجار والجور واشار اليه بقوله ويعبر عن هذا التركيب وهو زيد في مرت زيدا
المشهور فيما بين النحويين والاصطلاح هو اجتماع امساك الناس على وضع شيء لشيء بانه جار ومجرور لانه
مضاف ومضاف اليه قد نقل الرندي عن الرضائي انه قال يحكي سيبويه الجور بحرف

الجبر لفظي مضاف الى الله تعالى فيكون هو الموجد لا غير ما هو الموجد في الحقيقة
 الجبر تقدير اذ كان حيث لا شيء فيكون بغيره في مرتبة لا يتغير من حيث الوجود لا في الحقيقة
 بواسطة مرتبة الجبر لا في مرتبة الاطلاق المضاف اليه على بغيره في مرتبة بغيره انما هو بحسب اللغة سواء اول
 مرتبة باسم الجبر بادل به اما اول لم اوان يظهر ولما اذا ازل بطلان المضاف اليه ^{المصطلح ينبغي ان يكون}
 الخاص فيه اذ المضاف او الحرف المحدث اذ لا ضافة على ما لا خلاف المشهور وهو متفق بيننا
 فيكون مراد المحدث من قوله المذكور قبل ومن حيث انه مضاف اليه اول باسم ان يدعى مضافا
 اليه نعمة وذكر في بعض النسخ انما هو على الجبر بغيره المضاف اليه لان حروف الجبر
 لتسمى حروف الاضافه لا انها تصبغ في الالف واللام الى الالف او تقدير على عطف قوله لفظي
 نحو تمام زيدا في كلام زيد وبعيد في كلام زيد التركيب وبتوهم زيد في الاصطلاح بانه مضاف
 ومضاف اليه لا مانه جار ومجرور وكان من باب الواو في النسخ معر ح ان يقول او تقدير مراد
 كما قال غير بعيد من المضاف بحرف يوم الجمعة فان يوم الجمعة وان نسب اليه شيء يوم
 تمت بواسطة حرف الجبر تقدير او هو في لكنه غير مراد واما لكان مجرور لان المعنى بالمراد طرأ
 اي يكون ما بعده مجرور بحسب تجريد المضاف لاجل الضافه عن التثنية حقيقة كانت او تقدير
 فلا بد لم رجل وضاربك حواشي حيث لم يكن جازما تثنون حتى يجب المضاف عنها لاجل
 الاضافه لانها مجردة عن التثنية تقدير في المقدر كالمفرد غمهم والمراد تجريد المضاف عن التثنية ثم
 من ان يكون حقيقة هو كما فلا شك في ذلك الحسن الوجه مع سقوط التثنية عنه لاجل اللام لاجل
 الاضافه وهو باثر وفاقا لان حذف ما اضيف اليه الفاعل الذي هو كالجزء من افعال اصل حسن وجه
 المضاف اليه يقوم مقام التثنية فلما حذف من فاعل المضاف فكانه حذف من المضاف لكان الجزئية ولما حذف
 اصل مجهول على كونه الوجه او يقوم مقامه في يجب تجريد المضاف عما يقوم مقام التثنية كقول
 التثنية وجمع السلامه وكذا امر الالام والقالب للمابة اني كرتجريد المضاف عن التثنية
 والجمع بينهما لانه قد ذكر في سابق من قوله فصل صفات الاعراب بما يقطع ان حذف الاضافه ذكره
 بهما لوجب التكرار قلت ذكره بما سبق لا يدل على وجوب التجريد على اطلاقه وذكره بهما يدل على
 وجه به فلا تكرر انما وجب تجريد المضاف عن التثنية لان التثنية تزن تمام الكلمة بها دون المضاف

[illegible]

ان الثاني يصلح لكل واحد من العلمان المنسوبين الى زيد بطريق البديل وهو معنى النكرة واما الاولى فلا نه إشارة
 الى وجوده ومخصوص بنيك وبين فاطمك فافاده الاضافة تعريف العهد كما يفيد ذلك اللام والعلام
 نحو العلم وولاهم من فرق بينهما لمحصل اختصاص زيد بالعلم في الصورتين ثم علم ان هذه الاضافة تفيد
 تعريف المضاف ان ضيف الى المعرفة في كل اسم الا في غيره مثل وشبهه ونحوه لغيره كل هو متبعاً ما كان به
 الاسماء لا تفرق لانها متوغل في الابهام لا لكونها اضافة لفظية بمعنى معار والمثال والمثال به على الاصح لعدم
 اللام عليها حال كونها مضافات بخلاف المعارض والمثال والمثال به فانه يجوز ان يقررت برجل المعارض
 ايسر صفة للنكرة تقول مررت برجل غيرك او مثلك او شبيهك ويدخل عليها رب نحو رب
 مثلك الا اذا اشتبه المضاف بمعارضة المضاف اليه كغير المخصوص عليهم ونحو عليك بالحركة غير السكون
 او بمماثلة نحو تالان مثل حاتم ففرق لعدم الابهام وتخصيصه عطف على قوله وتعريف المضاف اي فافاده
 بهذه الاضافة تخصيص المضاف ان ضيف اي الاسم الى نكرة لان الاضافة الى النكرة تفيد تحليل شيوع
 كعلام رجل فانك اذا قلت غلام كان شايعاً في امته واذا قلت غلام رجل ارتفع عنه بعض الشيوع
 حتى لا يبق صالحاً ان يكون غلام مرة فحصل التخصيص وتل شيوع في النكرة واما اللفظية فهي
 علامتها ان يكون المضاف فيها صفة كما سمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى مفعولها
 اي الى فاعلها او مفعولها واختار بقوله صفة عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد وبقوله مضاف الى مفعولها
 عما اذا كان لصفة مضافة الى غير مفعولها نحو كريم البلد فلان ذلك اضافة معنوية كما عرفت وهي
 الاضافة اللفظية كانه في تقدير الانفصال اي في حق المعنى لان تغيره بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
 حتى ان المحجور بها اللفظ مرفوع او منصوب المعنى للنعمة اللفظ اي لا يكون الاضافة اللفظية في
 تقدير الانفصال في ثابته اللفظ حتى تسقط عنه التنوين وما يقوم مقامه من الانفصال ان المضاف
 كما بين ان يغير فيه الفعل نحو ضارب زيد مثال لاضافة اسم الفاعل والمفعول حزن الوجه مثال لاضافة
 صفة المشبهة الى الفاعل وفائدة تبارك في الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط اي لا تعريفية ولا تخصيصه
 كما بين انها في تقدير الانفصال ثم تخفيف اللفظ الى اللفظ المضاف فحسب حذف التنوين حقيقة نحو
 ضارب زيد او كل نحو حاج بيت البدر ونحو النوني الشبهة والجمع نحو ضارب زيد وضاربوا
 اما في اللفظ المضاف اليه محسب بخلاف الضمير استلزامه في اضافة نحو القائم الغلام وصله القائم

علامة مخدوف الضمير من علامة واستلكن في القاعلم وضممت القاعلم اليه لتخفيف في المضاف فقط واما
 في المضاف والمضاف اليه جميعا فتوزيد القاعلم العلامة فالتخفيف في المضاف بخدوف التثنية
 وفي المضاف اليه بخدوف الضمير واستلكنه في المضافة وعرض ههنا بمرت برجل ضارب امرأة او ضارب
 المرأة لان المضافة فيه تغطية مع انها افادت تخصيصا يستقيم قوله وفائدة انها تخفيف في اللفظ فقط وجنب
 بان هذا التخصيص لا يحصل بالاضافة بل هو حاصل قبلها ثم فائدة قوله في اللفظ الاشارة الى وجه التسمية
 او نقول لو لم يقل في اللفظ لتبادر الذهن الى تخفيف في المضاف على قياس قوله وفائدة هذا الاضافة
 تعريف المضاف ان ضمناه وتخصيصه فصرح بقوله في اللفظ اي في اللفظ المسكوم سواء كان مضافا
 او مضاف اليه التعميم واعلم انك اذا اضفت الاسم الصحيح او الجاري مجرى الصحيح قدم تفسير كل منها في
 احواف الاعراب الى ياء المتكلم متعلق بقوله فمفت كسرت آخره اي اخذ ذلك الاسم وهو الحرف
 الذي وقع قبل الياء المناسبة اليار واسكنت اليار لاجل تخفيف او تحتها اي الياء لان الاصل
 في الكلمة المنبئة على حرف واحد هو الحركة لتلازم الافتتاح بالسكون والاصل فيما بني على الحركة
 للتخفيف وهو الصحيح لكن في تقديم قوله واسكنت الياء اشعار بان المختار عنده هو السكون كغلايى ل
 للاسم الصحيح المضاف الى ياء المتكلم ودلوى مثال للاسم الجارى مجرى الصحيح المضاف الى ياء المتكلم
 ثم لما فرغ من بيان حكم الاسم الصحيح والجارى مجرى الصحيح في بيان حكم المنقوص والمقصوع قال
 والكان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء سواد وحدت للتثنية او الجمع او غير ما كسورا ما قبلها
 ادعيت تلك الياء في الياء اي في ياء المتكلم لا جملع المثليين ففتح الياء الثانية وهي ياء المتكلم لتلا
 يفتي ان كان تقول في قاض فاضد وانما رجعت الياء اليار المحذوفة في قاض لان الاضافة
 يقطرها التثنية التي يلزم منها ومن الياء التقاد الساكنين والكان في آخره اي آخر الاسم المضاف
 الى ياء المتكلم وادسا كنه مضموم ما قبلها اي تلك الواو ياء وعملت ما عملت في الياء يعني ادعيت الياء
 المبدئية من الواو في ياء المتكلم ونحتها لا جملع الواو والواو كون اوليهما ساكنة متعلق جارلي
 مسلي اصله مسلي فاعل اعلال مرفوع في الاسماء الستة التي سبق ذكرها حال كونها
 مضافة الى غير ياء المتكلم تقول عند اضافة الخمسة منها الى ياء المتكلم احن والى وحنى وحنى ياء تخفيف
 بلا واو المحذوف وهو الواو الواقعة لام الكلمة كما لا يدور عند عدم الاضافة لجراردها بعد حذف

المسألة بأربعين سابقاً الجارية الجور صفة ثمان هي كل ثمان متلبس بأغراب سابقة واخرية
عن جزي باب كان ان من جهة واحدة أي من مقتضى واحد فرسخ عالم في قام رجل عالم من
جهة فاعلية موصوفة لا من جهة فاعلية اخرى وكذا انصب عالم في رايه رجل عالم من جهة
مضوية اخرى وكذا جبر عالم في مررت برجل عالم من جهة اضافية موصوفة لا من جهة اخرى على
هذا القياس سائر التوابع ثم احتراز بقوله من جهة واحدة عن خبر المبدأ والثاني والثالث من باب
علمت والتوابع خمسة اقسام انما كانت منحصرة في خمسة اقسام لان التابع لا يخلو اما ان
يكون مقويا للحكم او لا الاول التأكيد والثاني لا يخلو اما ان يكون مبني او لا فالاول لا يخلو اما ان يكون
مشتقا او لا فالكان مشتقا فهو لغت والكان غير مشتق فهو عطف البيان والثاني لا يخلو
اما ان يكون بواسطة حرف او لا فالكان الاول فهو عطف بالحروف والكان الثاني فهو لبديل
الغنة والعطف بالحروف والتوكيد والبديل وعطف البيان لما فرغ من تعداد التوابع شمر
في تعريفاتها فقال فصل تحت قدره على سائر التوابع لكونه اشد متابعة وانما استعمالا
داوقر فائدة تابع يدل على معنى حاصل في مبتوعه فيه احتراز عن اتوابع غير التأكيد فان التأكيد
داخل فيه فلو قال مطلقا كما قال صاحب الكافية وغيره لخرج اذ معنى مطلقا أي غير مقيد بحال
النسبة والتأكيد في جاري فيقوم كلهم اجموع يدل على معنى في مبتوعه وهو اشمول والاقبال الحاصل
في المبتوع لكنه مقيد بحال النسبة وما يقرب من ان مطلقا قيد للاحتراز به عن الحال غير سديد لانه جزا
بقوله تابع نحو جاري في جمل عالم او يدل على معنى حاصل في متعلق مبتوعه بان قام بالذي بينه وبين
مبتوعه علاقة اما قرينة عن نسب نحو جاري في رجل عالم ابوه او ملك نحو جاري في رجل حسن غلامه
او فحالة نحو جاري في رجل طويل توبه يعنده نحو جاري في رجل عالم غلام ابوه او غلام ابوه
والقسم الاول من لغت وهو ما يدل على معنى في مبتوعه يتبع مبتوعه في عشرة اشياء
أي يتبع في اربعة من عشرة اشياء وثلاثة منها ذكرت مجمله بقوله هي الاعراب أي في الرفع
والنصب والجور واسمعية البائية التعريف والتكثير جز الكوفيين وصف النكرة مطلقا بالمعبر
والاخصر وصف النكرة المحصورة بها والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان
الغنى مصدرا فانه يتوحي فيه جمع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وقيل في

بمن فانه مفرد ذكر لا غير او فعل لتفصيل المضاف للزيادة على من صنف اليه لم يحدث بصفة
 يستوي فيه المذكور والمنوت كقولهم مجنون فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فاعل مجنون
 مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان مونثه لطابق على المذكور كعلا بته ولسانية وانما وجب
 تبعية هذا المنعت للمنوت في هذه الاشياء لكان الاتجاو بين الصنف والمنوصوف فيما صدق عليه
 وقيامه بالمنوصوف ويوجد منها في كل تركيب اربعة الواحد من الاعراب قالوا احد من التعريف
والنكير والواحد من الافراد والتثنية والجمع والواحد من التذكير والتانيث نحو جاري رجل
عالم ومرة عالمة ورجلان عالمان وامرأتان عالمتان ورجال علماء ورجال عالمان
العالم والمرة العالمة والتثنية والثاني من المنعت وهو ما يدل على معنى في متعلق متبوعه انما يربط
منعوتة في الخمسة الاول فقط اى لا يتبع القسم الثاني المنعوت في الخمسة الاخر وهى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمه فيها حكم المفعول لانه اذا اسند الى المظهر الذي بعده بحسب
ولم يخبر بتثنية ولا جمع الا على ضعف فكذاك الصنف لانها واقعة موقع الفعل وعامله عمل وكما ان
اذا كان مسندا الى المظهر بحيث يذكره عند كون الفعل مذكرا وسحب تانيثه الكان مونثا حقيقة
اذا كان مونثا غير حقيقة فكذاك الصنف ثم لا فائدة في قوله فقط لان الخمسة المراد منها مستفاد
كلمة انما اعني الاعراب التعريف والتكثير بيان الخمسة الاول ويوجد منها في كل تركيب اثنان
الواحد من الاعراب والواحد من التعريف والتكثير وفائدة المنعت غالباً تخصيص المنعوت
الكان اى بنعت والمنعوت كمرتين كتحديد في عرفت النجاة عبارة عن قلت الاشتراك في
الانكسارات نحو جاني رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع مشتركين كل فرد من افراد
الرجال فاذا وصف بعالم قل الاشتراك وخصص بفرد من الافراد المتصفة بالعلم وتوضيح
اى وفائدة المنعت توضيح المنعوت اذا كان اى المنعت والمنعوت معرفتين التوضيح عبارة عن توضيح
في المعارف نحو جاني زيد الفاضل فان قوله زيد يحمل للفاضل مع غيره فلما وصف بالفاضل زيد
الا محال وقد يكون المنعت لمجرد التثنية والمذموم اى المحض الثناء والمذموم لا يختص بالثنية
لانها اذا كان المنعوت معلوماً هذا المحاطب بذلك المنعت واذا لم يكن معلوماً لم يكن محض الثناء
والمذموم بل يكون للتثنية والتوضيح معاً نحو بسم الله الرحمن الرحيم وقد يكون اى المنعت

لأنهم نحو أخذوا بالشيء من الشيطان الرقيم وقد يكون أي العفت فلما كبر أذول بعثت على ما
يدل عليه المنوت نحو قوله تعالى نفخة واحدة فإن الواو تنقل على ما يدل عليه النفخة لأن الواو
في النفخة للوحدة فيدل على الواحد ولما كان استعمال هذا التنوين لا يخلو ولا يستعمل إلا في
ذكرها بكلمة قد يقلل قديسي العفت للنعيم نحو كان يزيد في يوم من الأيام أي بقصد مجرد كونه يوم
للأمر لا على ذلك من كونه يوم الخميس أو يوم الجمعة وقد يجيء للترحم نحو أنا زيد بن الفقير وقد يجيء للكشف
الغاية نحو اسم الطويل المرفوع والفرق بين الصنف الكاشفة والصنف المؤكدة أن الأولى صيغة
بنسبة والثانية مفعولة والفرق بين الألف والصاد والفرق بين العلم أن النكرة توصف بالجملة الجزئية
وهي التي تتحمل الصدق والكذب ولا بد فيها من ضمير كيعود إلى الموصوف فيحصل الربط بينهما
ويشعر أن البصر به كما صرح بذلك عند كون الجملة مفعولة بمررت برجل البه في عالم في مثال الجملة
الاسمية أو قام البه في مثال الجملة الفعلية وإنما وصفت النكرة بالجملة الجزئية لأن الدلالة على
في مفعول كما لو جد في المفعول ذلك يوجد في الجملة وإنما قيد الجملة بالجزئية احترازاً عن الجملة الشاملة
كما لا فرق بين الاستيفاء والاستعمارة وغير ما فيها لا تقع صفة ولا خبر ولا صلة ولا حالاً إلا ما
وأما خص النكرة بالذكر لا مثلاً وصفت المعرفة بالجملة الجزئية لكون الجملة نكرة ووجوب المطابقة
بين الموصوف والصفة في تعريف والتوكيد والمضمر لا يوصف بشيء لأن فائدة الصفة الاسمية
في المعارف هو التوضيح وضمير التكلم والمخاطب يعرف المعارف فتوضيها يحصل الحاصل ولما
الأنائب مجهول عليها طرد الباب ولا يوصف بشيء برأي بالمضمر لأن الموصوف يعرف من
أو ما ولد لا شيء يعرف من المضمر ولا سبب في يوصف بنعم لما فرغ من بيان الصفة
في بيان المصنف بالحروف فقال المصنف بعطف بالحروف أي الحروف بأحرفها وأعطف
في الصفة إلا ما لا تعقب بها القسم من الحروف لا ما لا حرف بعطف فاعده إلى ما قبله وفي حروف
الخاصة تابع صنف شيئاً من الحروف كلها نسبة إلى ما قبله وهو محمول على هذا الحرف لأنه غير شامل
بعض أفراد الحروف ومثل هذا في قولك زيد عالم وعامل حسب بآل الكلام محمول على زيد
تقديره تابع نسب إليه نسبة إلى بقوله أنه ينسب إلى شيء نسب بقوله إليه يستعمل بصورة المذكور
ثم لا بد بالنسبة إلى أن يكون على وجه الإيجاب أو على وجه السلب فيدخل في المعطوف بلا فرق

النسبة هناك بسببها وكلاهما المتبوع والمتابع مقصودان بذلك النسبة في هذا الموضع من سائر التواريخ فانه ليست
لكس لان غيره ان كان بدلا فالمقصود هو المتتابع فقط وان كان غير البدل فالمقصود هو المتتابع فقط وعرض بالمعطوف
بيل كونه متبوعا غير مقصود وبالمتعطف بادوام واما الكون غير مقصود مع متبوعه بل المقصود واحد هو واجب عن الاول
بان المتبوع في المعطوف بيل مقصود ابتداء وان لم يكن مقصودا انتهاءا ابتداءا الرامي وهو الفرق بينه وبين
المتعطف لان متبوعه فقط غير مقصود اصلا لا بناء على سبق اللسان عن الثاني بان المراد بكونه مقصودا بالنسبة
مع متبوعه ولو بطريق البدلية لمقتصر بالمعطوف باو واخواته احد الامرين فاما ان كل منهما مقصودا بطريق البدلية
ويسمى اى المعطف بالحروف عطف اشق لانه يكون مع متبوعه على شقي واحد لان كلاهما مقصودا بالنسبة ولما
وقع عن بيان هذا المعطف شرح في بيان شرط فعال وشرط اى شرط عطف بالحروف ان يكون بينهما وبين متبوعهما
حروف المعطف وسيدنى ذكر اى ذكر تلك الحروف في التسميات الثلاث سواء كان سبب عدمه وعدمه في
البدلية بالنسبة الى متبوعه وهو القيام الى زيد وكلاهما مقصودان بالقيام واذ عطف على الضمير المرفوع متصل
بازر كان واستر ايجب تاكيده اى تاكيده الضمير المرفوع المتصل بالضمير المنفصل اولا ثم عطف نحو ضربت انا
زيد فان زيد عطف على تاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل لان الضمير المرفوع المنفصل عن غير متصل عنه فهو بمنزلة
الجزء من الفعل والمعطوف اهم مستقل عنه والمستقل قوى وغير مستقل ضعيف فلو عطف عليه زعمت ان القوي على
الضعيف فيلزم انحطاط النوع عن التابع ومحرته الرابع على المتبوع وهو ترجيح تاكيده منفصل ليحصل فيه جهة
الاتصال فيكون عطف على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم عطف على جزء الكلمة من كل وجه واما قيد الضمير المرفوع
احراز عن منصوب الجور لان المعطف عليهما يجوز بغير التاكيد نحو ضربت بك زيد ومرت بك زيد وانا قيد
المرفوع بالتصل لانه لو كان منفصلا جاز عطف عليه با تاكيده نحو انا و زيد اربان ثم اعلم ان هذا التاكيد واجب
عند المصحح وهو حيا الشين بن الواجب ذهب البصريون الى انه مستحسن لا واجب فيجوز ان المعطف باللام
منفصل لكن على قبح واما الكوفيين فيجوزون بلا تاكيده متصل من غير مجزأ الا اذ متصل شئ من نوع اى بحيث لا يبعد بالضمير
جميع الاوفا الاو وقوع فصل بين المعطوفين المتبوعين المتصل بالمعطوف عليه فمجرد التاكيد بالضمير مستحسن لا واجب
الشأن ضربت دون التاكيد بالضمير مكان التاكيد بالضمير مستحسن لا واجب اعتبارا من ان التاكيد بالضمير
يلزم منه التاكيد على المتبوع في الدقة باعتبار استقلال التابع وعدمه فاعلم ان عطف المعطوف على المتبوع واجب في كل حال
فقد ذكرنا المنفصل عن الفصل نحو تعالى فكما اوتيناها اودودا ولا يرد ذلك لان التاكيد بالضمير مستحسن لا واجب

[illegible]

وبسبب التجرد عن الالام ونسبب اشتغال الضمير في المعطوف عليه دون المعطوف فنحن لا يكون المعطوف في حكم
 المعطوف عليه ثم إلى الأصل الذي يقتضيه ان يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه ويوجب ان يأخذ المعطوف حكمه
 بقوله والضابطه اي الاصل والقاعدة فيها اي في كون المعطوف في حكم المعطوف عليه انه اي المثال حيث
 يجوز ان يقام المعطوف مقام المعطوف عليه جازا عطفا فيكون المعطوف قائما مقام المعطوف عليه تقديره
 يقتضيه ان يأخذ المعطوف حكم المعطوف عليه لان الشيء اذا قام مقام غيره يأخذ حكمه الا يرد في المثال
 ما لم يسم فاعله لما قام مقام الفاعل يأخذ حكمه والى المضاف اليه الذي هو القرينة في قوله تعالى وسال
 قريته فانه لما قام مقام المضاف المحذوف الذي هو الاصل يأخذ حكمه وهو الاحواب وحيث لا يجوز ان يقام
 مقام المعطوف عليه فلا يجوز العطف ولهذا وجب الرفع في ذهبت توكل ما زيد يقام او قائما ولا ذنب
 عمرو على انه خبر مبتدأ وهو عمرو وواحدة معطوف على الاولى عطفت جملة على جملة اخرى او لو نصب وخفض
 ان كان المعطوف على قائم او قائما فيكون خبر عن زيد ويكون تقديره ما زيد فاسم عمرو وهو متمنع لخلوه عن
 هذا الوجه في الخبر الى اسم ما فاذا لم يخبر ان يقام فاسم عمرو ومقام القائم الذي هو الخبر المعطوف عليه
 لم يخبر عطفا عليه ولعطف بعاطف واحد على عالمين مختلفين جائزا اذا كان بعض المعطوف عليه مجرورا
 مستندا على بعض المعطوف المرفوع والمنصوب والمعطوف كك ان يكون المجرور فيه مقدما على المرفوع او
 المنصوب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة مختلف على الدار والعامل فيه في عمرو مختلف على زيد والعامل
 فيه اذا جرد وكان بعض المعطوف عليه مجرورا مقدما كالمعطوف وانما جاز العطف في هذه الصور لانه يرجع
 من الترتيب كما جاز في بعض الاشعار اكل امرئ تحسب من امرائه والشارق قد باليل تاراه فان قوله والشارق
 مختلف على امرئ المجرور والاول فيه كل قوله تاراه عطف امرئ المنصوب والعامل فيه تحسب وكذا في المثال
 اكل سواد تمر ولا بيضا ثمرة فان قوله ايضا عطف على سواد المجرور والعامل فيه كل قوله ثمرة
 سواد تمر والعامل فيه ما فاقصر الجواز على صورة السماع لان اختلف القياس يقتصر على مورد
 السماع ولم يسمع الا في صورة تعديم المجرور وهذا قال اذا كان مجرورا مقدما وفيه اشارة الى انه
 لو لم يكن بعض المعطوف على كسر وراو مقدما لم يخبر العطف في صورة ما دال كالمعطوف مع
 مثال واحد فيجوز نحو ضرب زيد عمرو او كذا خالدا لولم يمانع في قياس حرف العطف بغير
 العالمين وانما وصف العالمين بالاختلاف لبيان العموم فان الوصف قد يكون لبيان

بان يوصف بشئ الجزس لبيان عموم الحكم ثم قوله الجنب منه قوله تعالى هو امن دابة في الارض ولا يملك لغيره حيا قال
 بعض الفضلاء ولا يعبدان لغيره الا ستره عن مثل غريب اكرم على الفعل عن الفراء انه على تشريك العالمين فيجوز اعطفت
 عليها على محمولي العالمين مختلفين بل مجدين في المحمول ثم علم ان جواز اعطفت في حق تقدم الجور وانما هو بدليل العلم
 وغيره من البصيرين لما خريف في قوله المصحح وبيننا وبينك ارضان كما اشار اليها بقوله وفي هذه السجدة اي
 في سجدة اعطفت على محمولي العالمين مختلفين في بيان اخر ان جازي يقر بجواز اي نوامك اعطفت منسلفا اي سوا كل
 الجور ومقدما او لاحدا الفارق قياسا على اعطفت على محمولي عامل واحد الا اذا وقع الفصل بين اعطفت والمفعول الجور
 منحو ان يند في الدار ومرد في الهجرة نحو ذريرته بدلي محرو و بكر خالد فان اعطفت بهما غير جائز اتفاقا للفصل بين الذي
 هو الجار وبين الجور ولا يجوز ذلك اعطفت منسلفا اي سوا كل الجور ومقدما او لاحدا الفارق قياسا على اعطفت على محمولي عامل واحد
 المتعدي لان حرف اعطفت نائب عن العامل الواحد فلم تقو ان تقوم مقام العالمين ثم لما فرغ عن بيان اعطفت بالجور
 شرع في بيان التوكيد فقال **فصل التوكيد جارا بالواو والهمزة وانما محتب به اعطفت لان العاطف هو متعدي** انما
 قد زاد في التاكيد لفظي كما يقع والله ثم والله وكقول تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون هو التاكيد
 بفردان بالتوسيم ان يحذف ما في عالم الفعل وانما تحسنهم بمفارقة تلحح جنس متناول لتوابع كلها وقوله يدل على ان
 المتبوع فصل خرج به اعطفت بالمحروف والبدل لا يلايد لان على تقرير المتبوع وقوله فيا نسب اليه خرج به بغير مختلف
 البيان لانها وانما اذن على تقرير المتبوع كنهها لم يدل على تقريره فيا نسب اليه بل في تعيين ذاته او على سمول
 الحكم لكل فرار من افراد المتبوع انما قال هذا ليدخل فيه التاكيد لكل اجمع ونوابعها فالتعريف هذا المحر غير صادق على
 نحو ضرب زيد ونحو ان زيد عالم لانه لا يدل على تقرير المتبوع في النسبة او شموله لانه تاكيد قلت هذا المحذور
 لنوع من التاكيد وهو ان التاكيد لا يسمي لان التاكيد في قسم الاسم فلا يضر خرج التاكيد لفظي والمحمول عن الحكم على المحر
 التوكيد شرع في قسمه فقال هذا التاكيد على قسمين لفظي اي منصوب الى اللفظ لانه لا يحصل الا من تقرير اللفظ وهو
 بالمعارف لاني التوكيد في كل ما يعنى شخص بانه رفق مطلقا عند البصيرين ونسبه عندهم عند الكرمين هو اي التاكيد
 اللفظي كقول اللفظ الاعيان ويبري في الانساب كلها اسما او فعلا او حرفا او مركبات تعدينية وغيره نحو قوله
 زيد زيد وجاه في بادي زيد وان زيد قائم ونحو جاز زيد وجعل قائم جعل قائم والمرد برب اللفظ الاول
 اعم من ان يكون حقيقة او خلا التبادول مثل صيرت انت وضربت انا وضربتك اباك فلان ذلك في تكرير اللفظ
 الاول على ان كان متوخفا لاول غلظا ومحمول اي منسوب الى المستند لانه محمول من ملاحظة المعنى

وهو من التأكيد على كون الفاظ معددة أي محفوظة معدودة وهي التسعة المذكورة في المتن وما أخذ
منها بالثبوت والجمع قال المالك كل جمعة عامرة بمنزلة كل عيد سبويدي أن غفل عنها سائر النجاة وهي هي
ولذلك لا ينفك عن العين يستعملان الواحد والجمع متساويين باختلاف الصيغة أي صيغة الجمع
الأفراد والثنائية والجمع الصيغة أي باختلاف صيغة الجمع المتبوع المذكر نحو جاء في زيد نفسه المذكر
الواحد والزيد في النفس بآراء صيغة الجمع في ثنية المذكر أو نحو ما يابرا وصيغة ثنية عند بعض العرب
الأول على ما سبقت في بحث ثنية والزيد والجمع لا يذكر ذلك أي مثل النفس جمع المثلث العين
نحو جاء في زيد عينه المذكر الواحد وجاء في زيد من عينها وعينها ثنية المذكر جاء في زيدون عينيهم
المذكر ولما ذكرنا تأكيد المذكر بالنفس والعين شرح في بيان مسند تأكيد المذكر في جاتي في الجاء في الجاء
نفسها وجاء في الجاء في نفسها ونفسها جاء في الجاء في النفس في ذلك عينها وعينها أو عينها
عينيها وهو المذكر وقد برز في الآية ثنية خاصة أي يستعملان التأكيد المثنى خاصة باختلاف
الضمير باعتبار من هو نائب أو مخاطب أو مستعمل نحو قام الرجلان كلاهما وقامت المرأة
كلتا ابنتيها وقمتا كلاهما وقمتا كلتا كذا وكذا فاما كلتا ابنتيها فإني خاصة
منصوب بسبب على أنه حال من المثنى لا مفعول به صريح يستعملان مقدر فالتقت
كون في الحال المذكور كون الحال استغنى عنه موشاة وجب مطابقة
بشيء قلت التاديب في الخاصة ليست للتأنيث بل هي للمبالغة
كسائر علامات ويجوز أن يكون الحذف من نصدر سبب على
وزن فاعلة معينة لخصوص كالباقية في قوله تعالى
بل ترى لهم من إمامة معينة البتة منصوبا بما يفعل مقدر
إسبغ الخسنة بأكسبها خصوصها وانما قال الخاصة احترازاً عن
المفسر وهو الحسن فافهم أن يكون الكلام في كل واحد من هذه الوجوه
من حول الجمع أي تأنيدهم في جمعهم وتعين وهو طول العنق مع شدة
مفسدة والخارج بينهما الإكاد وهو المظهر والجمع بالجمع والمبالغة
وميل بالسناد المعجزة من بعض العرف أي سأل غير المتشبه

معجم من بضع و المشرق ای مثل غیر اشتقاقی بخشی از الفاظ غیر مشتق من اوجده جمع مذکر او مونث جمله
 انصیر فی کلمه کل دون انصیر و انصیر ای بیاختلاف الصیغه فی الکلمات ابعانی دون انصیر نحو جار
 بقوم کلمه جموع انصیر انصیر جمع المذکر و قامت این کلمه جموع بکتابان بجا انصیر
 مونث و هذا انما یجوز فی جمع المونث بباوایل الجا فیه فی الوجد المونث یجوز بدونه نحو اشتریت الجاریه کما جمعا
 بجا انصیر فی جمع المونث خاصه جمع کتبه جمع کتب و اذا روت تاکید المضمرة المرفوعة المنفصلة سواها ای مستکن
 او بارز بالنفس و العین لا بکلا و کذا و کل فی جمع و خواتمه يجب تاکیده ای تاکید المضمرة المرفوعة المتصلة بمبینه
 و لا ثم الک نفس و العین نحو ضربت انت نفسك فان نفسك تاکید لثاء انصیر بعد تاکیده منفصل و کذا زید
 ضرب هو نفسه و اما يجب تاکیده منفصل لان النفس و العین یفعلن فاعلین کثیرا نحو زید ضرب نفسه شجره
 علیه فلو جمعا تاکیدین المتصل المستکن بغير التأكيد منفصل ازم التباس التأكيد بانفعال فی مثل زید ضرب هو
 و شجره جازم علیه و لا ازم التباس فی هذه الصورة التزموا فیما لا یلزم ذاک و هو المضمرة المرفوعة المتصلة
 البازرط و الباب و بخلاف کل الجمع حيث لا یصح وقوعها فاعلین فلا حاجة فی التأكيد لعدم البز و انما
 المضمرة المرفوعة لجواز تاکید المضمرة المنصوب و الجور بالنفس و العین بلا تاکید بما بالمنفصل نحو ضربتک نفسك
 و تک نفسك و انما یقید بالمتصل لجواز تاکید المضمرة المرفوعة المنفصلة بالنفس و العین بلا تاکید بالمنفصل احرا نحو
 نفسك فاعل لا یؤكد کل الجمع شئ الا ما ای شئین فردا کان او تبعا یكون له اجزاء و الباض اسرا و الاجزاء
 الامور متعددة لیسم الافراد و الاجزاء یصح افتراقها ای افتراق تلك الاجزاء و الا بغاض حسا کما یقوم و کما لاجزاء
 فان کل واحد منها یصح افتراق اجزائه و الباضه ای افراده فی الحس بنی زید و عمرو و بکر الی غیر ذلک کما یقول
 یست یقوم کلمه ثم قوله حسا اما منصوب علی انه تمیز من فاعل یصح او علی انه مفعول مطلق ای یصح افتراقها
 و افتراق حسا و علی انه خبر کان المجد و قد و علی انه حال یجوز المضاف ای یصح افتراقها حال کوبا
 و ات یس و قوله حکا عطف علی حسا او حکا کما یجوز فانه یصح افتراق اجزائه فی الحكم بالنسبة الی بعض
 و فعلی کما یست و یصح لانه یجوز اشتراك النصفه او ثلثه او ربعه کما یقول اشتریت العبد کله و لا یصح افتراقه
 جزائه فی الحكم بالنسبة الی بعض الافراد کلا کرام و الخبیث الذایب و هذا یقارن کرهه العبد کله
 لانه لا یصح افتراقها جزائه بالنسبة الی الکرام لانه لا یکون الکرام نصفه و ربعه و کذا لا یصح ان یقسم و ان
 یقسمه و یزید کله فانه لا یصح افتراق اجزائه و لا حکما و انما لا یؤكد کل واحد و لا جمعا لانه اجزاء

[illegible]

الى المبدل وتكونه والا عليه اجمالاً بحيث يعني سماع المبدل منه متغير النكر المبدل هذا
 هو الوجه المشهور المطرد في افراد هذا المبدل وبه اتفق الحاشي و ابو البقاء وقيل لا اشتغال المبدل
 على المبدل منه قال الجرجاني في قولهم سلب زيد ثوبه لان الثوب لما انفصل عن يده شغل عليه
 صارت منه ثوبه ما هو موجود منه فصحح المبدل وقال المبرد لا اشتغال لفعل اسند الى المبدل منه
 على المبدل يفيدون ان الاعجاب في قولهم عجبني زيد علم مسند الى زيد ولا يكتفي من حيث
 المعنى لانه لا تعجبك الا العلم واليه ذهاب الاندلس والفجرواني ويرد على هذا بدل لبعض نحو
 عجبني زيد اسه فان الاعجاب بالنسبة الى الراس مثل اني اعلم في الاشتغال ولكنه لا يصح
 هذا في اختصاص تسميته لان الاطراد في وجه التسمية غير لازم كما مر غير مرة ثم المراد بالعلق
 بينهما بحيث يرجع النسبة الى المبدل منه انشبه الى المبدل اجمالاً في نفس هذه المبدل
 منه منتظرة الى البيان بذكر المبدل نحو عجبني زيد عليه فان علم ابتداء ان يكون زيد معجبا بالعلم
 صفاته كالعلم والوجود والشجاعة وحيته لا باعتبار ذاته فتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى
 صفة اجمالاً بخلاف بدل العلق نحو ضربت زيد علامة او جاره لان النسبة الضرب الى زيد انما
 غير محجلة لا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل العلق ولا يدخل بدل الاشتغال
 في بعض افراده وراعيها بدل العلق وهو ما يذكر بعد العلق كجار زيد جعفر وزايت رجل جارا
 يحل بدل العلق لكون العلق سبب الاتيان به لانه علق و لذا ذكره ههنا والا فالعلق مالا
 ثبوت لا في شيء ان لم يذكر ثم الظاهر ان الاضافة في جميع الابدال مطروقة بغض اللام لكن ياد في
 نسبة ابي بدل مختص بان يتنسب الى كل من بعض والى الاشتغال والى العلق والمبدل الى
 نكرة عن معرفة تيب لغته امي لغت ذلك المبدل النكرة وقيل حسن لغته كقوله تعالى يا ابن صبيحة
 يا صبيحة كاذبة حاله فان قوله يا صبيحة نكرة ابدلت عن المعرفة وهي هنا صبيحة فقلت بكاف
 وذلك لانه لم يكن يعبر عن نكراني الدلالة عن غيره وكون لغت كالجبر لذلك فقلت
 يشكل هذا في قوله تعالى بل من الله احد فان قوله احد يدل من الله في بعض الوجوه ولم يفت لشيء
 وقوله تعالى ثم نزل الكتاب من عند انبياء العليم الى قوله شديد العقاب فان قوله شديد العقاب
 بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة تفضيحه ولم يفت لشيء قلت كل من ذلك يدل على

المباسب الثاني في الاسم المنجز وهو قسم فرعي حال كونه غير مركب مع حمزة تركيباً مستقلاً أو مع
عامه أو تركيباً متحققاً مع الفاعل على ما عرفت من تفاوت القاديل في صلبها مع خواصها في لعلها أراد سبحانه وتعالى
لا سيما أنها والألف لا يستقيم التمثيل بوجودها إلا بحذف عن الاسم المبنى على أنه وقع في بعض النسخ خوفاً وبألفاً
وواحد وثلاثين وتلك اللفظة نادرة حال كونه فانه نحو هذه الأسماء مبنية بالفعل على أنه كون أو معرباً بالقوة أي
بالإمكان هذا ما ذهب إليه الشيخ بن الحاجب في شرحه لمعجم اعتبار الحصول الاستحقاق بالفعل مع الصلاة فيه وهذا
أخذ التركيب في تعريف المعرب ذهب صاحب الكشاف إلى أن الأسماء المحدودة العارية عن المشابهة
بمبنى الأصل معربة بالفعل اعتباراً بالحدود الصلاة الأعراب بعد التركيب أو مشابهة مبنى الأصل إلى مبنى منسوبة
بموثرة في البناء أو انما فيه ما قوله أو مشابهة بقولنا ما سببه تيناول يقتضيان معنى مبنى الأصل كالمين وما وقع موقعا كثر
وما أضيف إليه نحو يؤمنون فان كانا منها مناسب لمبنى الأصل ليسين مشابهة وإنما وصفنا المناسبات بموثرية
في البناء احتراماً من المناسبات التي لم تؤثر في البناء بضعف أو معارض كمناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى
الماضي ومناسبة غير المنصرف لفعل الماضي والامر في المفعول ومناسبة أي المفعول مع لزوم الاضادة
المناسبة للبناء أما الضعف ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فانه وإن كان بمعنى الماضي لكنه جاز على المصداق
أي يوارنه في حركاته وسكناته فهو مناسب للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان مناسبة اسم الفاعل
للماضي ضعيفة وأما المعارض في غير منصرف فانه مناسب لمطلق في المفعولين مناسبة الماضي والامر في
البناء ومناسبة المصداق فيض الأعراب فلم تؤثر هذه المناسبة مع المضارعة وكذا يتحقق في مناسبة
أي معارض هو الاضادة المماثلة للبناء لكونه لازم الاضادة كما مر ثم كلمة أو في قوله أو مشابهة لما قلناه في الحلو
دون الجمع إن يكون متعلقاً بقوله مشابهة وهذا شروع في بيان مشابهة الاسم بمبنى الأصل إلى
أن يكون الاسم الدلالة على معناه تحتاج إلى قرينة الاشارة ف مشابهة الحرف في اللاحق
فبنى لهذه المشابهة سهولاً ونحوها أي ونحو قرينة الاشارة كقضية المصلحة أو نحو كلمة هو لا مثل هذا
أو ذاك من أسماء الاشارة أو يكون أي ذاك الاسم مبنياً على أصل من ثلثة أحرف أو تضمن ثلث
معنى الحرف تحقيقاً لا توهم فلا يريد بناءً تهنية لأن تضمنها راوا حطفت وهي لا تحق نحو ذاك من ثلثة
لما هو مبنى على أصل من ثلثة أحرف ف مشابهة الحرف كمن جاز في البناء على ذلك فمبنى لهذا واحد عشر إلى
تسعة عشر مثل هذا هو تضمن معنى حرف الحطف لأن معناه أحد عشر فمبنى لهذا المشابهة وادع

ذلك فاعلم ان وجوه المثنى سبعة بالاستقراء اخذنا الثمنين الاسم معنى بنى الاصل وثانيها الانتقار
 في الدلالة على المعنى وثالثها وقوعه وقودا رابعها مثنى كذا وقع وقوعه خامسها وقوعه موقعا
 كالمثنى المضموم وسادسها اضافة الى المثنى سبعة وسابعها بناء على اقل من ثلثة احرف وهذا يقتضي ان
 المثنى لا يكون معبرا اصلا ام لا بالفعل لا بالقوة بخلاف التثنية الاولى التي وقع غير مركب
 مع غيره فانه مبنى بالفعل ومعر بالقوة كما عرفت وحكم اي حكم الاسم المبنى ان لا يختلف آخره باختلاف
 العول في بول لا لفظ ولا تقدير الكونه متقابلا للمعرب فيجمل حكمه متقابلا لحكم المعرب وانما قال باختلاف العول
 لانه يجوز ان يختلف آخر المبنى باختلاف العول نحو من الرجل ومن الزيد ثم الحق ان يوضح حكم المبنى عن
 تفسيره لانه قد مر ان غيره حبط تعريفه للمبنى فبني على انه الحكم الذي لا يعرف الا بعد معرفة تعقيب نعم بقية
 وحكمه مبنيا على وجه عدول وحركاته اي حركات المبنى تسمى ضلعيه بالخصوص بصم ثقتين وفتح اسمي بالانفصال
 المضم في التلظية وكسر اسمي به لانك لا تشقة السفلى في التلظية وسكونه اي سكون المبنى ليس على وفتا حتم
 لتوقف النفس به انما هي على اصطلاح البصرين يعني ان التسمية لمخصوصة بهذه الالف المبنية انما هي على
 اصطلاح البصرين بين المتقدمين والمتأخرين واما الكوفون فيطلقون الفاء بالاعراب على البناء وبالاعتبار
 انما قال وحركاته تشبهه لان المبنى قد يكون مع الالف والياء نحو زيدان ولا حليلين ولا تسميان فهاهنا
 حقيقة وقد وقع ذلك التسمية في كلام المتقدمين مجازا وقال الشيخ الرضي بن محمد بن النعمان ان طلاق المرفوع
 والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجازا وهو امي الاسم ابنى مطلقا لا مثنى
 والاصل فقط لان الاصوات دخلت تحت تولد وقع غير مركب مع غيره فمن جنس المبنى بالمثنى المبنى بالاصل
 فقد سمي هو بنيا على ثمانية انواع خبر تولد هو المضمات بدل عن الاول مع فهو مجرور او خبر على تقدير واحد بها
 فمرفوع وكذا المعطوف عليه واما المثنى والموصولات واما الافعال والاصوات بالجر او بالرفع
 على انه معطوف على الاسماء ويؤيد على هذا ان الاصوات ليست باسماء لانها لم توضع لمعنى بل هي
 والله عليه بالفتح كيف يكون ذكر في الاسماء انبئية وجيب جانها لمتعة بالاسماء المحصول الفائدة بها
 كالاسماء فعولت معاملة اجريت مجريها في البناء فلها اعداد منها ولا يجوز ان يكون ان اصوات
 اصوات على الا معطوف على الافعال لانه صدر تحت الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات
 والمركبات والكتابات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف ليس بالظروف بل بغير

بل ينبغي بعضها وانما لم يقل بعض الموصولات منع ان اياها منه منها معربان ولم يقل فبعض الكتابات
 مع ان فلانا وفلانة منها معربان لان اكثر كل من الموصولات والكتابات مبنية ولا اكثر حكم الكل بخلاف بطر
 فان اكثر اسعرت فافترق او لئلا يوحى انه اختار اذ هو باليه بعضهم من الذين والذين بوصولات معربان لكن
 يشبه ان يقول بعض المركبات لان المركبات قسما قسم مبنى من نحو خمسة عشر وستم معرب وهو عليك اذا
 عرفت بذلك فاعلم ان حصر المنسبة في ثمانية انواع لا يشكل بالاشترط والاشتغال مية والصفة والصفة
 ومن ساهما سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة
 من الاسماء المبنية موصولة كانت او غير او لا يشكل ايضا لفعال التي ليست بحسب الامران
 المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا
 يشكل ايضا خمسة في خمسة عشر وعمل في عليك فانه مبنى مع انه لم يدخل في قسما
 المبنية لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركب
 ولا يشمل غير مع نادان لدخولها كذا في بعض الظروف ولما فرغ من تعداد المبنيات شرع
 في تعريف كل واحد منها فقال فصل المضمرة على سائر المبنيات لان افرادها كلها مبنية
 من غير اختلاف وانما بنى المضمرة لانه يحتاج الى الحضور او تقدم المكنى عنه فاشبه الحروف في
 الاصطلاح اسم صرح باسم يخرج عنه كونه الخطاب في ذلك وويلك ووراك لانه حرف
 وضع مبدل على تكلم او مخاطب اى بالمادة لا بالصيغة فلا يرد نطق التكلم والمخاطب لانها لا تملك
 عليها بالصيغة لا بالمادة او يرد بالتكلم والمخاطب من ليس فيها جهة الغيبة فلا يرد نطق التكلم
 والمخاطب لكونها من الاسماء الظاهرة وهي غيب ويراد بالتكلم والمخاطب الاصطلاح لان من
 الذي يرد ان لا يخال لاسمها او متكلما او مخاطبا في الاصطلاح او غائب تقدم ذكره بغير
 ما سبب وفيه احراز عن الاسماء الظاهرة فانها وان كانت غائبة لكن لا يشترط تقدم ذكرها
 لفظا او معنى او علما المراد بتقدم ذكره لفظا نعم من ان يكون تحقفا نحو ضرب زيد غلامه او
 تقدير المحو ضرب غلامه زيد تقدم لفظا من تقديره او المراد بتقدم ذكره معنى ان يقدم المضمين
 معنى الضمير نحو قوله تعالى اعدوا له قربا للفقوى العدى لتضمن اعدوا اياه او بابل عليه
 سياق الكلام انما نحو قوله تعالى ولا يوبى لكل واحد منها السدس اى ولا يوبى اية

[illegible]

[illegible]

ضمير او بعد كونه ضمير اتي كونه ضمير مرفوعا وانما التي لفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح الان
يوصف واختير صورة المرفوع علينا سبب الطرفين اعني المبتدأ والخبر منفصل بغيت صيغة المرفوع لفصل
لانه اما عرف موضع على صورة الانفصال او اسم مبتدأ وايضا اذا كان ضمير اكان قوله الانفصال
للمبتدأ في الافراد والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة وانما كان مطابقا
لانه عبارة عنه وقد جعل مطابقا للخبر ايضا اذا كان الخبر اى خبر المبتدأ معرفة او لمثقا بالمعرفة في امتناع
دخول اللام عليه مثل فعل فاعل من كذا وذا شرط للدخال وانما شرط ذلك لان لفصل انما يحتاج اليه
اذا كان الخبر معرفة اذ لو لم يكن معرفة لم يلحق الخبر بالمتن فلا يحتاج الى لفصل فاعل من كذا بالمعرفة لا
دخول اللام عليه فانه يوجد فيه من مقام اللام ولهذا لا يسوع الجمع بينها فلا يعزى الا لفصل من غير انما
قد يكون المتبى انكرة محضه واذا كان محضه والخبر لا يكون الانكرة محضه او محضه بغير
بالمتن ايضا انكرة يوصف بمثلها مطلقا قلت الغالب في المبتدأ هو التعريف وكونه نكرة محضه
بالنسبة الى التعريف ثا وراية للعبرة للغالب واجاز ابو عثمان المازني وقوع لفصل قبل المضارع لانه
لما سم في امتناع دخول اللام عليه كقوله تعالى وكر اولئك هو مبور وينه نظر لانه لا ينعين في الآية
لكونه فضلا لا محال كونه مبتدأ او تأكيدا في قوله تعالى انه هو ضحك وابكى وتسمى اى تلك لصيغة
فضلا عن بصيرين تعالى متاخرون منهم انما تسمى فضلا لانه لفصل اى يفرق بين الخبر وصيغة
وقال الخليل وانما تسمى فعلا لانه لفصل بين ما قبله وما بعده مبين ان ما بعده ليس في خبر الاول
من صفاته وتسماته وقالي كلا الوجهين واحد وانما الفرق في العبارة وتسمى عما واخذ الكوفيين بكونه
حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية نحو زيد هو القائم مثال للدخال صيغة المرفوع بين المبتدأ والخبر
قبل دخول العوامل اللفظية عليها وكان الخبر معرفة وكان زيد هو متصل من خبر ومثال للدخال صيغة
المرفوع بين المبتدأ والخبر بعد دخول العامل اللفظي وكان الخبر افعلى من كذا وقال السد تعالى كنت
انت الرقيب بينهم مثال للدخال صيغة المرفوع بين المبتدأ والخبر بعد دخول العامل اللفظي او كان
الخبر معرفة ولما فرغ عن بيان المضمرات شرع في بيان اسما الاشارة فقال فصل اسما
الاشارة اى اسما وضع ليدل على اشار اليه كلمة ما جنس قوله ليدل على اشار اليه
فصل خرج به ما عدا المحدود من الاسما فان قلت هذا ان كان المراد بالمشارة بالاشارة

الاصطلاحية والكان المراد الاشارة المعنوية لا اللفظية لمجد حيث يتحل فيه ضمير الغائب ونحوه
قلت المراد هو الاول والتعريف لفظي وهو تعريف لفظي اصله منه ونحوه ان يكون المراد
هو الثاني ونحوه ضمير الغائب ونحوه لفظي لثبته فان ضمير الغائب والكان موضوعه
للاشارة بالضمير اللغوي لكن لم يرد به والى بل يراى كونه كناية عن كسب تقدم ذكره او
تقول المراد به الاشارة الحسية وهو الاشارة بالجوارح والاعتقاد فلا يرد ضمير الغائب ونحوه فان
يشير الى اعادة اشارة ذهنية ولا يرد عليه نحو ذلكم السلام لوجود فيه الاشارة الحسية لان كونه
محمول على التورية فيتم له المحسوس المضاف او ما من شئ الا وبل عليه وانما ثبت احوال
الاشارة لكون شئ بعضها وضع الحروف كذا ونحوه وحمل البقية عليه ولا حياها الى ما بين
من قرينة الاشارة مما ثبت ما لم يرد في الاحتمال وهي اى باسما الاشارة خمسة الفاظ
سنة معان: وذلك ان اشارة الباء لا يخرج من ان يكون مذكرا او مؤنثا وسيله على كلا
التقديرين لا يخلو من ان يكون ذكرا او مشن او مجرما والمجموع مشترك بين المذكر
والمؤنث فيحصل منه انما طلت معنى انما ذكر المفرد عن الكوفيين ان اصله الباء
وصدا والالف زائدة عن الاكسار ان اصله بى بالتشديد فحذف اللام فبقية ذى مثل بى
فقلت الياء الفاء يخرج عن صورة الحروف وعن بعضهم ان اصل ذوى بى بفتح العين او واو
العين وبابى اللام اكثر من يابىها فحذف اللام وقلت الواو الفاء تحركها فالتحريك ما قبلها فصار
واو اذ ان في حالة الرفع ودين في حالة النصب والجزم ثلثاه اى ثلثا المذكر وعن بعضهم انه
معرب لالتقلاب الفه يار اجر او نصب كسائر الاسماء المثناة والآخر وان على انه مبنى لوجود
بعلته الثبانية كالمفرد لمجوع وعن ابى اسحاق الزجاج ان المثنى مطلقا مبنى لضمينه معنى واو اعطفت
اذا اصل زيدان زيد وزيد وسجى في بعض الله فان في احوال ثلث ومنه قوله تعالى ان الله
على احد الوجوه وتاوى في نقاب الالف يار اذى الاصل في لغات المونث الوحدة ذى لكونها بار
ذاللمذكور الواحد قيل تالانه لم يثن منها الاى وتقبل بها اصلا بى وتبوءة بقلب لالان والواو
امن غير وصل الياء بها ذى وتبى بوصل الياء بها للمثنى الواحدة وتان في حالة الرفع و
تين في حالة النصب والجزم ثلثا اى المثنى الموزون او لا بالمردف فصار ثلثا يار اذى كان بالمبدى بى سوزو

اول معرفة ونسب منونا مرة لا فائدة في بعد وقت ثنية بالبعد منه لانه النكرة لوجهها اي لم يجمع المذكور والحيث عاقلان
او غيره وقد علم ان بابا منها اي باو ال هي الاشارة الى التبدل على تبيين الخطاب كذا وبيان وهدى واما
وان كان واثمين وهو لا يتصل باو اخر ما اي باو اخر الاسماء الاشارة حرف الخطاب وهو انما يكون ليذل على
احوال الخطاب من الافراد والتمية والمجمع والتذكير والتأنيث والسلب على كون هذه الكاف حركات متعاقبة وتوقع
النظر موقعه ولو كان سما ولا امتنع ذلك ولانه غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك انت
وذلك كنت ولا يجز ان يقع ما يكون في التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في قوله اي
حروف الخطاب ايضا كما في الاشارة خمسة الفاضلة ستة معان وانقياس تقضي ان يكون حروف الخطبا
ستة واشترك خطاب الاثنين فتبي خمسة الفاظ نحوكم كما كم ك لما كن فذاك اي المجموع لمن ساء
الاشارة مع حروف الخطاب خمسة وخمسون الحاصل من شرب ستة حروف الخطاب في خمسة
اسماء الاشارة وهي اى وذلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاك الذين وال ذكنا ذاكم ذاك ذاكم
ذاكن وذالك الى ذالكن يعني ذاك ذاكم ذاكم ذالكن وكذا البواقي من الامثلة تقول تاك
تاكا تاكم تاك تاكا تاكن اولئك اولئك اولئك اولئك اولئك واغلم ان ذا القريب ود
للبعيد اي للشاراية القريب والبعيد وذاك للمتوسط اي الذي بين القريب والبعيد وثالث عمل
المكانت المتوسطة والبعيد يستعمل اللام للتخصيص على السعيد وانما امر ذكر المتوسط عن الطرفين
والقياس ان يذكر في الوسط كما هو واقع في بعض المنهج بنون حرفتي على الطرفين ثم لما فرغ من
بيان اسماء الاشارة شرع في بيان الموصولة فقال فصل الموصول اما ثبت الموصولات
ثم بيته بالحروف من حيث افتقارها الى الغير وهو صفة اسم هو كالجنس وقوله لا يصح ان يكون
جزءا تاما من جملة الابجدية بعده اي بعد الموصول كالفضل يخرج به الاسماء التي تصح ان يكون له
خرجاتا من جهة بدو صدرك زيد وعيل وفي قوله جزءا الاشارة الى ان الموصول ليس الان يكون
جزءا بديها كمن لا يكون جزءا تاما او جزءا جزيا انما من قبل ان يكون متبعا او جزءا من
ذاتك وما في تلك الصيغة ماجة في تعريف الموصول وهي غير جارية خارج الى ان يعرف بها جوهر
اي انما هي الصيغة محضة خيرة معناه متضمنة لمن ليس عليه ان يكون تعريفا شيئا باسماوية فينه
المادة وانما هو وبها شيء منه واما وجب ان يكون صفة فهو عبارة عن خبر لان الذي هو

ومناسبا او محجوبة ما موند و محجوبه لاجل الجملة صفة للمفردة بواسطتها منحول عليها واما وصف الجملة بالجملة
لان الانشائية ثابتة لها في نفسها واثبات اسمي المشتق فرع بثبوتها في نفسه واما وقوع الجملة المشتقة
بصلة لقولنا ان منكم لمن يعطون فان التسلسل هو جواب القسم وهو جملة خبرية واما قلنا معلومة فمفهوم
فيما سلك على سائر الصفات لان الصفة من حيث انها ان تكون معلومة للمشتق طبق قبل جريها على الموصوف
ولا بد من عايد فيها اى في البصلة ليعود الى الموصول وذلك العائد ضمير علقا و تحسب انظم موضع المضمرة نادرا
نحو جاني الذي ضرب زيد او قال ما لك في امثال فيل فرق بين العائد الى المبتدأ والموصول ولهذا قال
من عايد ولم يقل من ضمير لان العايد عجم من الضمير واما احتاج التسلسل الى عايد ليربط بالموصول
والا لكانت اجزائية غير مفيدة فاما اى مثارا الموصول المعرب فيكون الواقع في قولنا جاني الذي
ابوه قاتله اقام اياه و ذكرنا بين لان الاول مثل الموصول الذي صلة جملة اسمية وانما في مثل
الموصول الذي صلة جملة فعلية واما فرع عن بيان تعريف الموصول ومثاله شمع في تعداد ذلك
وهي اى الموصولات التي للمذكر الواحد واصحابها ندمي كعمى في اسم منقوص وفيها لغات اخر التي يشبه
البار والندى بنجد في ايار رتبة الكسرة وانه يسكن ال اذال و قد ان في حالة الرفع والذين في حالة
الجر والمثنى للمؤنث والثنان والمثنى لثنا اى المثنى المؤنث والاولى على زنة افعلة والهدى و قد ان
كلاما لاجمع المذكر سام واللاقي واللواتي واللائي واللاذ بالهجرة واليا او بالهجرة او باليا والكسرة
بدر كانه المحرك المؤنث وما من مما يبعث اليه يسمى في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث غير
من شخص واحد في احتمال بعينه و بقرينة خفيته وقد استعمل احد ما كان الانزجار او اثنى مضى
الى فية زينا او تدر انا لربنا الذي وفرعية كونه تعالى اسم الله على الرحمن نبي واتبه على
مستعمل في قوله خواتمه من مذهب من مذهبى وزاد معنى الذي في لغة نبي على ما علم ان الكلمة تستعمل
لمضين احد ما يبعث صاحب كما عرفت في ما استعملت في معربة واما انها مبعث الذي في لغة نبي على
خاصة واما الالهة و هذه منبذ لا يفرق جاني دو قاصم اى ثبوت قوم من مررت في قوم ربيعة
فيه المذكر والمؤنث والواحد والمثنى و اى في ضرب كقولنا محمد بن عبد الله قاتل ابا بكر
و بعد من مذهب من مذهبى و اى الذي اجدتها وادعوا بها في قوله تعالى في قوله تعالى
و اى الذي اجدتها وادعوا بها في قوله تعالى في قوله تعالى

والسيرة المحررة بنار الالف واللام أي مجموعهما يعني الذي والحق وجهها وهو معطوف على ما ذكر من
الموصولات وهو موصوف بقوله صلة أي صلة الالف واللام وافراد الضمير نظر إلى أنها موصولة
واحد اسم الفاعل والمفعول وهما يعني الفعل لهذا كانا بمر فوجهها مركبا تاما اولم لو لم يكونا بمعنى الفعل
لما جاز فوجهها صلة وتاما اورد الفعل في صورة اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة في
الحقيقة اسم موصول وهو لا يدخل الا في الجملة الا ان هذه اللام مشابهة للام الحرفية من لاء المفعول
وهي لا تدخل الا في المفرد مجدل صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والتشبيهة جميعا والاول
ان يقول صلة اسم الفاعل والمفعول لا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة واسم المفعول
لانها بعد ما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدث لا تبتا ولان الفعل فلا يصير ان بمعنى الجملة نحو جاز
الضارب زيد أي يضرب زيد اذ كذا نحو جاز في المضروب علامة أي الذي يضرب علامة وعن الثاني
ان الالف واللام في الصفة من الحروف والضمير الذي فيها يرجع إلى الموصول المحذوف فاذا قات
الضارب تقديره الرجل الضارب ويجوز حذف العائد من الصلة إلى الموصول من اللفظ دون
المعنى سوى عالم الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لانه موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها وسو
الضمير المنفصل الواقع بعد الان نحو الذي مضرب الاية فانه لا يجوز حذفه اذ لو حذف لم يعلم انه حذف
ضمير منفصل بعد الجواز ان يكون المحذوف ضمير متصلا قبل الاوحي لغيت الغرض الذي لاجله الالف
ولا ضمير سواء اذ لو كان ضمير سواء نحو الذي ضربته في داره لا يجوز حذف احد الضميرين اذ يستغنى
عن ذلك المحذوف بالباني فلا يقوم الموصول ويبدأ على المحذوف ولا يكون عائدا إلى غير الموصول اذ كان
عائدا إليه نحو قوله سمع المسلم من حمده لا يجوز الحذف حيث لا يدل الموصوف على المحذوف لاستغناء
عنه الكان أي العائد مفعولا وهو شرط تقديم جرائه عليه وهو قوله ويجوز حذف العائد نحو قام الملك مضرب
أي ضربته وانما جاز حذف الضمير العائد لمحصل العلم به لكونه متجايا إليه حيث يحتاج الموصول إليه
بإيدل على المحذوف ثم قد جاز حذف العائد بقوله انما مفعولا لا يخرج الفاعل فانه لا يجوز حذفه فلما
يرد الالف المحذوف لا يخص بل يعم الجور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر تنقيصه صيغة الاولى ان
المحذوف فيه اكثر فلا يخص حذف المرفوع ان كان متبدا بشرط ان لا يكون الجوز حانية ولا طرفا وان
يكون بعد أي وبطلان الصلة بقوله تعالى وهو الذي في السماء آله وفي الارض من له فانه طالت الصلة

عليه وحذف الحروف بشرط أن يخرج حروف جر متعين كقولك تعالى تسجد لمن بأمرنا أي بعبادتنا فحذف
 ناصية له تقديرنا نحو الذي لنا ضارب زيد أي ضارب به واعلم أن أيا واية أي كلمة أيا واية الموصولة
 معرفة وذلك للزوم اتصالها بالماضي من الخبر لتروا لها منزلة التنوين المنافي للبناء ولا يرد
 نحو حيث فأنها لا تزم الاضافة إلى الجملة مع أنها بمنية لأن الاضافة عهدت بالنية لا رافعة إلا إذا حذفت
 صدر صلتها أي صلة كلمة أي وايت فتح يجوز بناؤها على النظم الكانت مضافة ويكون المصدر عائدا
 كقولك تعالى ثم نزل من كل شعبة إيهام أشد على الرحمن عينا أي هو أشد أي نزل من كل
 طائفة عن طوائف الهوى هو أشد على في طغيان وتعلو في الكفر بناو به في ادخاله في البناء
 وإنما بنيت ح على نضم لأنه لا يكون فيه نقصان بخلاف بعض ما هو يوصف ويمنه وهو الصلة وأما
 منه للموصول بخير ذلك التقصان بالنظم الذي هو أقوى الحركات وقال سيبويه الأعراب بعد
 حذف صدر صلتها أيضا لغة جيدة ثم لما فرغ من بيان المولات شترع في بيان أسماء
 الأفعال فقال فصل أسماء أفعال قد مرها على الأصوات لأن وجه البناء فيها قوى من
 وجه البناء في الأصوات كما سيأتي وهو كل اسم بمعنى الأمر والماضى قوله أسماء مبتدأ مضاف إلى
 الأفعال وقوله هو ضمير فصل لا محل له من الأعراب وهو عائدا إلى أسماء الأفعال وإنما افرد مع أن
 الأسماء جمع نظر إلى آخر الأسماء لأنه عائدا إليها بأول كل واحد ولأنه عائدا إلى الاسم المذكور
 معنى لدلالة الأسماء عليه لأنها جمع اسم وأما أعاد الضمير إلى الاسم دون الأسماء لأن التعريف إنما
 يكون للجنس المماثلة للأفراد وأما إحد الأسماء علم بنية الجمع قد ناول الباب على جميع مسائلها
 ثم المراد يكون أسماء الأفعال بمعنى الأمر والماضى أن تكون بمعنى واحد بها وصفا فيخرج عنه لقوله
 كل اسم ينقسم الأمر والماضى ومثل ضارب في قولك زيد ضارب أس بقولنا وصفا فان ضاربا
 بهنا يدل على الماضي بالقرينة لا بالوضع لأنه صار بمعنى الماضي بعارض لحوق أس الدليل على كونها
 أسماء الأفعال في منعها من أن تكون الأفعال لأن بعضها يؤول عند التشكيك نحو ضربه منبها أو دخل عليه
 إلا ومنها ما كان متقولا عن المصدر النطق والجار والمجرور كرويد فانه منقول عن المصدر طاعة في الأصل نحو اراد
 تصغير الرخم بخلاف الزوائد كقولك تعالى المهاجر ونحو اراد فانه منقول عن المصدر طاعة في الأصل نحو اراد
 وإنما بنيت لكونها لغة متقولة لكونها موضع بعضها وسمي جمع لكونها لغة متقولة لكونها موضع بعضها وسمي جمع لكونها لغة متقولة لكونها موضع بعضها

قد يكون معنى المضارع نحو لن بمعنى التقرب أو أنه بمعنى التوجه فكيف يستقيم المحرر واجتنب بانتهائي الأصل
 كذا في بعض النسخ وتوجهت والتعريف عنها المستقل كرويد زيدا أي أهله مثال ما يكون بمعنى الأمر وهو مستعمل
 استعمل في غير مستعمل ونهيات زيدا أي تعيد مثال ما يكون بمعنى المصلحة وهو لازم في المنقول عنه فيه غير
 مستعمل في الماضي بدين المثالين إشارة إلى امتناع أسماء الأفعال وفي موضع هذه الأسما من الأفعال
 للتحاط به بيان أحدهما الرفع على الابتداء فيكون مع فاعلها اسما ومسداً للجزءية كفاً ثم الذي كان
 النصب على المصدرية فرويد زيدا مثلاً في تقدير يار ودار واداً ثم حذف الفعل وصغر ارداداً فيصغره
 بالتخفيف حذف الز واد واداً في بعض النسخ والحق أنه لا محل لها من الأعراب بصرفه بها بمعنى الأمر
 والمماثلة ما أخذ حكمه أو كان على وزن فعال بمعنى الأمر الجار والمجرور صفة فعال أي فعال الكائن بمعنى
 الأمر وهو أي فعال بمعنى الأمر من التثنية في المجرور قياس أي قياس أو ذو قياس أي محب فعال الأمر
 من كل ثلثين به وقياسي عند سبويه يعني أن كل فعل ثلثي مجرد يصح أن يشتق عنه فعال بمعنى الأمر
 كمثل آل الكائن بمعنى أنزل وترك بمعنى ترك وكضرب بمعنى ضرب وإكالي بمعنى كل وكتاب بمعنى كتب
 ومن غير التثنية في سماعي لم يثنى إلا في قولهم صوت من التصويت وعرفار بمعنى تلامعوا أيها الصبيان
 بالعرفار وهي لقب لهم وقالوا أمير زينا بكاية صوت الرعد وعرفار بكاية صوت الصبيان والحق
 أي بسعال معناه من لسان ال و مسداً معناه أي على المعاني كعفار بمعنى الثوريات المعروفة
 من المعاني وإنما قال مسداً لأن ال و من غير الصفة بدون كعفار فيكون معناه أفعال معرفة
 لأنه يدل على ذلك قولهم نجاباً يعقوباً وازم به الثبات فيه باعتبار أن سائر أفعال مؤنثة
 أو صفة حطفت على قوله مسداً فيكون به بيان حال كونه صفة مختصة بالنداء نحو يات يا فتي
 واستقاة بالكلع بمعنى بالأمعة أو غير مختصة بالنداء وهي على نوعين أحدهما صار علم حبس الجلفية
 كجاء بالمينية وهي في الأصل على أي سجدت ثم انضمت بالمينية حبس المنايا والمثنوي الثاني ما يقع
 على وصفة نحو قطاة طاة أي طاة تيسير قافية أو على حطفت قوله صفة أي تيسير به فعال حلكونه
 علم الملاعيان مؤنث الجار والمجرور صفة لقوله علم وقوله مؤنث صفة ثانية له أي علم كالملاعيان
 مؤنث معنوية واللام في قوله ملاعير المحببة فيقول معنى الجملة هي على المعين المؤنث المعنوية
 قبل من ان قطاميس على أي قبل من اللعيس فلما سجدت تيسير به نوعاً من قطاميس راعى جال في أم

غلاب مثلان قطام اسم امرأة وحضار هو اسم كوكب تشبيه بين وتانيته بين وعيل الكوكبة يقو
كوكب وكوكبة كقطار اسم للمكان المرتفع وتانيته باعتبار المكانية له ومعها قال البندر لو نشاء
بمن كانهم انهم بكانهم وهذه الثلاثة اى افعال المصدر المعرفة والافعال المصنعة والافعال العلم
الحيات المكونة ليست من اعداد الافعال وانما ذكرت بهذا اى في فصل الاسماء والافعال للنسبة
اى بالنسبة هذه الثلاثة بفعال بمعنى الامر عدد لا وزنه ولهذا لم تحت به المتبادر ولما فرغ من بيان اعداد
الافعال شرع في بيان الاصوات فقال **فصل** في الاصوات انما ثبت بحريها مجرى بالتركيب حيث
عن الاسماء فان قيل لم ثبت اعداد الاصوات عند التركيب واعربت اعداد الحروف كاللها فانها اسم ب
وكالتا والشارفانها اسماء وث الى غير ذلك قلنا الفرق بينهما ان اعداد الحروف موضوعة لسميات
كوضع رجل فانه عدد عدم التركيب لا يتحرر باعراب وعند تركيبه استحقة بخلاف اعداد الاصوات فانها
اذا ركب لم يرد بها اسم وانما اريد بها حكاية الصوت والتصويت للجهة فلا يليق بها التعبير كل اسم
حكي به صوت اى اسم صوت به مثل يمة او طائر او غيرهما فالمراد به التشبيه بالسان بصوت غيره
من بهيمة ونحوها ولم يرد به حكاية الصوت في نحو قاق صوت الغراب لانه صوت ولانه لا يحصل
التفاوت بين القسمين فيقال قل زيد نبح ويقو زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا كقاق لصوت
لغراب فانه حكاية من الغراب بان يصوت به ان تشبها بصوت الغراب او صوت به البها ثم
اى زجرا ودعا لها او تشبها او تشبها او غير ذلك كفتح بالتحفيف والتشديد لاناخه البعير اى وثت
اناخه للبعير ثم المتبادر من البها ثم انما يوزنات القوائم الاربع فلا تشمل التعريف باهو للطيور
بل بعض افراد الالان اى كالصبيان والمجانين فالاولى بان يجعل ذكر البها ثم للتفصيل حتى
يشمل الطيور وغيرها وانما لم يتعرض للقسم الثالث وهو ما صوت به الالان اتذا من غير
متعلق بغيره كوى صوت المتحجب كاه صوت المتوجع ونحو ذلك لان حكمه لعلم بالدلالة وذلك لان
كان هذا القسم الثالث لمحقا بها اولى لانه صوت الالان من غير ان يتعلق بغيره او لقول الكلام محمول على ما
المعطوف تقديره او صوت به البها ثم او غير ما قيد خل فيه صوت به حيث ولو جع والحمد لله رب العالمين ان
ثم لما فرغ من بيان الاصوات شرع في بيان المركبات فقال **فصل** في المركبات كل اسم من
المركبات ليس بمتقيد لا سيما ان كل اسم مركبات فالمراد باللام فيها لام الحش ليطيل معنى الجمع ويكون

المركب كل اسم ثم محل كل اسم وهو خبر على غلى المركب وهو على ايض ليس مستقيم الا على استماع فان المركب
 لما كان صادقا على كل اسم على كل اسم عليه بالاستماع ويحتمل ان يكون الالام للبعد فالتقدير بهذا فضل المركب
 المذكورة في احوال البنيات وقوله كل اسم مبتدأ مخذوف الخبر اي كل اسم كذا اي كل اسم كذا فهو كل مركب
 او خبر مبتدأ مخذوف تقديره المركب كل اسم مركب من كلمتين لم يقل من اسمين من غير دخل فيه تحت نصر
 لان الثاني جزء فعل لا اسم وقيل ليدخل فيه يسوي لان الثاني خبره صوت لا اسم ليست بينهما نسبة الجملة
 صفة كلمتين اسميين لكن بينهما نسبة ستاد وادضافة ولا عمل ولا افادة معني فخرج عنه مثال تابط
 شرا وعبد الله وزيدي والنجم اعلا ما وكلاما في المبنى الذي سبب بناء التركيب فلا يرد ان مثل تابط
 شرا من البنيات فكيف يخرج عنه لانه ليس مانحن فيه فان تضمن الثاني اي الجزء الثاني من المركب حرفا
 بناها اي بناء الجزئين على فتح اما بناء الجزء الاول فلانه صادرا وسطا بالتركيب والوسط ليس محل للرجوع
 والبناء الجزء الثاني فلانه متضمن للحرف كاحد عشر الى تسعة عشر فان اصل احد عشر مثلا احد عشر مخذوف او
 فضلا لا متخرج الاسمين وتركيبها الا اثني عشر استثناء ومن قوله يجب بناءها اي كلمة اثنا عشر
 وكذا اثني عشر معرفة كالمثنى يعني كما ان المثنى معرب كذلك الجزء الاول من هذه الكلمة معرب ايضا
 بهية بالمضاف من حيث حذف النون لان جذورها من احكام الاضافة فاعطى له حكم المضاف وبني
 الجزء الثاني على الفتح متضمن للحرف وانما خص شابهتها بالمثنى في الاعراب لكون علمه الاعراب فيها واحدا
 مشابهتها بالمضاف من حيث حذف النون عنها لان جذورها من احكام الاضافة التي هي المألوفة
 للبناء او رد على من قال ببناء المثنى مع ما فيه من حسن التناسب بين المشبهة والمشبّه به بيان ان كلاً
 تلك الكلمة وجهين جهة الاعراب فيها باعتبار الجزء الاول وجهة العبار فيها باعتبار الجزء الثاني
 ككلمة المثنى فانه وجهين ايضا جهة الاعراب وجهة خلافه فيه على اختلاف القولين قوة وضخا والآن
 ثم يتبين الجزر الثاني من المركب ككلمة اي حرفا فخصها اي في تلك الكلمة نوات احديها اعراب الجزر
 معا وادضافة الاول الى الثاني وفتح حرف المضارفة اليه والثانية اعراب الجزئين وادضافة الاول
 الى الثاني وصرف المضارفة ثمية والثانية وهي افعالها اي فصيح اللغات بناء الاول على الفصح
 للتوسط الملك من الاعراب في عدم الواسطة بين الاعراب والبناء واعراب الثاني غير منصرف
 لعلك بعدد موجب الاعراب لكونه الاصل في الاسماء الاعراب فاعراب عواب غير منصرف لا يضاف

العلمية والتركيب ثم قوله حينئذ تصرف اما مرقوع على انه خبر مقبداً محذوف اي وهو يعني خبر ثاني
 غير تصرف هو مجرور بانه صفة للجزء الثاني او منصوب بقيامه مقام المصدر المضاف المنصوب بفعل مقدر
 اي وهو بعبارة غير تصرف ولما فرغ عن المركبات شرخ الكنايات فقال فصل الكنايات لم يرد بالكنايات
 بها معانيها بل قصد بها اراد ما يكتفي بها ولا جميع ما يكتفي بها بل هو مبني منها اذ جميع الكنايات ليست بمفيدة
 نحو فلان فلانة كناية عن الاعلام ومن دهر كناية عن الاجناس فانها معربات وهي اي الكنايات في
 اللغة هو الاصطلاح اسما تدل على عدد مبهم وهي اي وتلك الاسماء لم يثبت كم الاستفهامية لتضمنها معرفة
 الاستفهام وبناء كم الجزئية تشبهها لها باختصاصها لانهما متشابهتان في اللفظ والكون وضعها وضع الحرف
 وكذا ثبتت كذا التكريرها عن اثنين الكاف فواو جازت كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية
 عن يوم السبت او الاو نحو يا ابي علي حديث مبهم هي كيت ووديت اصلها كيت ووديت بالتشديد مختصة
 والاستعمال الاكثرين لو او العطف تقول كان بيني وبين فلان كيت وكيت ووديت كناية عما جرى بينك
 وبينه من الحديث والعقصة وذلك لتلاي توهم انه كناية عن لفظ مفرد ويجوز في كل منها انضم والفتح للكسر
 وانما بيننا لاجرائها مجرى المكنى عنها بها وهو الجملة وهي مبنية فكذا ما كان عبارة وحكاية عنها واعلم ان
 على تسمين استفهامية اي الدالة على الاستفهام وما بعد اي محيية كم الاستفهامية مفرد منصوب
 على التميز نحو كم رجلاً عندك وجزئية معطوف على استفهامية وما بعد اي محيية كم الجزئية مجرور مفرد مرة
 نحو كم مال نقصة ومجموع مرة اخرى نحو كم رجالاً لقيتهم وانما كان محيية كم الاستفهامية مفرد منصوب ومميز
 الجزئية مجرور مفرد او مجموعاً لانها لما جللتا على العدد باعتبار كونها كنايتين عنه اخذاً حكم العدد وهو ان
 احدهما المضاف الى المميز والثاني المميز بالمنصوب ففرق بين كم الاستفهامية والجزئية حيث اعطى الاستفهامية
 حكم العدد المنصوب تميزاً واعطى الجزئية حكم العدد المضاف الى المميز فخص المميز على الاضادة لما كانت
 الجزئية على العدد المضاف وهو نوعان مضاف الى الجملة وهو من اثنتي عشرة ومضاف الى الواحد
 وهو المائة والالف جرى فيها حكم كليهما وانما لم يجعل الفرق بالعكس لان الاستفهامية لما
 حملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احدى عشر الى تسعة و
 تسعين دون العدد القليل وهو ما دون عشرة ودون العدد
 الكثير وهو المائة وما فوقها الترتيب بخلاف مرجح والمتوسط راجح

لان مخير الامور واسطها وقد حاد البحر في تميزكم الاستفهامية نحوكم رجل مررت وهو عند سيوية الخليل
 جره من المخدوفة لا باضافة كم وقال الخزولي بالباء الدخيل على كم لانها وميزا كشي واحد واجاز الخليل
 جمع مخيركم الاستفهامية نحوكم كم علمنا والجواب ان علمنا حال والمخير مخدوف وهو فعلا اي كم غفيا
 حصل لك محلوين ويجوز الفصل بين كم الاستفهامية وميزا بطرف نحوكم كم وسم بالانسان ثم اعلم
 ان الجرح بعد الخبرية انما يجب اذا لم يقع الفصل بينها وبين ميزا بشئ فان وقع الفصل بينها فان المختار
 هو النصب بعد اطلاق على الاستفهامية حيث لا يجوز الاضافة مع الفصل نحوكم في الدار رجلا ثم جرح
 مخيركم الخبرية على الاضافة انما يذهب الاكثر وعن الكوفيين ان جره بمن المقدرة وسيبويه معهم في دخول
 حرف الجر على كم ومعناه اي تسني كم الخبرية ويذكر الضمير باعتبار ما ذكرنا وباعتماد اللفظ والاسم اي
 معنى هذا اللفظ وبهذا الاسم والاسم في وجه تذكير ما قيل من ان ثابث كم كما هو انشاع في هذه الحاجة
 لتأويله بالكلمة فقوله كم الاستفهامية في تأويل كلمة كم الاستفهامية والنظمية التذكير التثنية اي انشاد
 التثنية فان قلت اذا كان معناه انشاد التثنية فما وجه الجمع بين كون كم خبرية وكون جملتها انشائية
 للمناقاة بين الاخبار والانشاء قلت المناقاة بينهما مستقيمة للاختلاف في جهة نحوكم رجلا ضربت اخبا نصرت
 كثير من الرجال وانشاد التثنية انما يذهب فالجهة تختلف وتدخل كلمة من اليانية فيها اي في مخيركم
 الاستفهامية والخبرية جواز ان يجزا بها والفرق ح يعرف من المقام تقول كم من رجل يقية في
 الاستفهامية وكم من المال النفقة في الخبرية هذا اذا لم يكن الفصل بين مخير والفعل متعددا واما اذا كان
 الفصل بينهما فدخل من في مخير بما وجب للسلاشية مخير بما مفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى كم
 اهلكنا مع قرية وكم آتيناهم من آية نبية قال الجديسي وادو وقيل المدو بقولهم وتدخل من فيها في مخير
 الخبرية المفرو والمجموع لكان حسنا لان سيبويه والخليل وكثيرا منهم لا يجوزون دخول من طاهرائي
 من الاستفهامية وجوزوه مقدرا كما عرفت وقد حذف مخيرها اي مخيركم استفهامية كانت او خبرية
 فقام قرينة اي وقت حصول وتية وانه على بيتين المخدوف نحوكم ما لدا اي كم ديارا لك فحذف مخيركم الاستفهامية
 وكم ضربت اي كم ضربت فبما تية من مخيركم في الوجهين اي في الاستفهام والخبر يقع
 من جواب محلا وكذا الجرح وادو هو ما اذا كان في قوله تعالى او مشغول عنه اي غير متضمن
 في مخيرها او في قوله اي لم يبق في مخيرها او مشغول عنه اي غير متضمن

ضربة اذا جعل كم مبتدأ اولاً يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه نحو كم رجلاً ضربت وكم غلاماً حكمت مفعولان
 اى تقع كم فى المثالين حلال كونه مفعولاً به ونحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت مصدر بانوكم لى يا سرت
 وكم يوم صمت مفعولاً به ومجروا عطف على قوله منصوباً اى تقع كم فى الوجهين مجروراً اذا كان قبله حرف جر انصب
 نحو كم رجلاً مرت وكم على كم رجل حكمت وغلاماً كم رجلاً ضربت وعلى كم رجل سلبت فان قلت لكم صدر الكلام
 اذا كان قبله حرف جر او مضاف ذال صدياً قلت اذا دخل عليه حرف جر او مضاف اسفل الصدق
 اليه لكان الاتحاد والتجريد بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف اليه ومرفوعاً عطف على قوله مجروراً
 اى تقع كم فى وجهين مرفوعاً اذا لم يكن شئ من الامر اى اذا لم يوجد امر من الامر من المذكورين بان
 لم يكن بعده فعل ناصب غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولم يكن قبله حرف جر او مضاف فتقع مرفوعاً عند
 تقدير هذه الامور الثلاثة والطلاق الامر من عليها ما يقتضيه لا باعتبار ما يقتضيه المنسب الجود والجر وتوابعه
 مرفوعاً انه يرفع على الوجوب مرة كما فى كم رجلاً او رجل غلاماً وعلماً على وعلى اوبية مرة اخرى كما فى تخم
 رجلاً او رجل ضربت او ضربت غلاماً فان الرفع فى مثل هذا اولى سلامة عن المحذوف فبهذا اندفع اليقانه
 يمكن ان لا يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كم مجرداً عن عوامل اللفظية بل يكون
 المنصب ضمراً على شرطية التفسير نحو كم رجلاً او رجل ضربت فيكون منصوباً على شرطية التفسير لا مرفوعاً
 مبتدأ ان لم يكن اى كم فى الوجهين طرفاً لصدق حد المبدأ عليه نحو كم رجلاً او كم رجل ضربت و
 خبر ان كان كم فى الوجهين طرفاً لصدق حد الجز عليه نحو كم يوم سرك وكم شهر صومى وليعلم كونه طرفاً
 بالمية لكان هو طرفاً فطرف والا فلا وقيل فى الكلام محذوف مضاف اى مبتدأ ان لم يكن ميمه كم طرفاً
 وخبر المكان ميمه فطرفاً فاما فرع عن الكتاب شرع فى الظروف فقال فصل الظروف المبنية على افعال
 وقيد الظروف بالمبنية ليعنى عن تعبيرها ببعضها مبنياً اى طرف قطع عن الاضافة بان حد
 المضاف اليه كقبل وب وفوق وتحت فتوال جنبك من قبل يضم اللام ومن بعد يضم اللام وكذا فوق
 وتحت وامام وقدام وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل قال الله تعالى ليله الامم من
 قبل ومن بعد اى قبل كل شئ وانما بنيت هذه الظروف لتضمنها معنى حرف الاضافة وتسميها
 بالحدوف فى الاستلج الى المضاف اليه واخيراً بناها على انهم ليجز التقصير ان حيث تكون
 ترفع لفظاً لا يمحذوف المضاف اليه اى بناها لظروف المتلوة بحرف الاضافة اذا كان المحذوف

اى المضاف اليه متروك اى مقصودا للكلام والا نرى ان لم يكن المحذوف متروكا للمسلم بل يكون متروكا
 كانت اى تلك الظروف معربة مع التنوين لانه لا يعلل علة البناء نحو رب بعد كان خبرا من قبل
 اى رب متاخر كان خبرا من مقدم ومنه قول الشاعر فيلنوع على الشراب وكنت قبله اكاذا
 بالمار الفرات وكذا اذا كان ما اضيفت اليه مذكورا كانت معربة نحو قبل هذا وبعد هذا ولم يذكر
 لانه في بيان ما قطع عن الاضافة وعلى هذا اى على هذا التقدير قرى لسد الامر من قبل من بعد
 الكلام والدل متواتر بناء على الاعراب تسلي اى الظروف المقطوعة عن الاضافة الغايات
 لانهما تصير بعد حذف المضاف اليه بلا عوض غايات في النطق واما ما عوض فيه عن المضاف اليه
 ككل وبعض اذا فالغاية مبنيا المضاف اليه بعد لانه وجود بعض كان مذكورا اذا فالغاية عوض عنها
 اى من تلك الظروف حيث بالحركات الثلاث وجاء بالواو كالمسمى للمكان وقد قيل للمكان
 عند الاشارة اليه اى كلمة حيث تشبهها اى لا حاجة تشبهها لها بالغايات لملازماتها الا
 الى الجملة في الاكثر معنى لانظرا اما الاول فلان معنى جلس حيث زيد جالس اى جلس مكان
 جالس زيد واما الثاني وهو عدم الاضافة لفظا فظ لان حق الظروف اضافتها الى
 المفردات و اضافتها الى الجملة كلا اضافة ولذا اختير بناء على اضم قال السد تعالى استند بهم
 من حيث لا يعلمون فحيث في الآية مضاف الى الجملة معنى وهو لا يعلمون وقد تضاف اى حيث
 الى المفرد قول الشاعر اما ترى حيث سهيل طالعا اى مكان سهيل وحره نجما يضي كالنجم
 ساطعا فحيث في البيت مضاف الى مفرد وهو سهيل ويرى رفع سهيل على انه متبدا تحت
 الجزاءى حيث سهيل موجود فحذف لدلالة الحال عليه اى طالعا ومع الاضافة الى المفرد ويعبر
 بعضهم لزوال علة البناء عن الاضافة الى الجملة ولا شهرا به وترى من الرواية لبصرة يضى
 مفعولا واحدا هو طالعا نجما بدل منه يضى ساطعا من صفات حيث ظرف ترى و بعضهم على
 انه مفعول به ترى وعلى رواية ارفع طالعا حال كما روش يضى اى شرط الاستعمال الغالب ان
 تضاف الى الجملة اسمية كانت او فعلية كاجلس حيث يجلس زيد وكاجلس حيث زيد جالس كما
 كانت شرط حيث ان تضاف الى الجملة لاحتياجها اليها تبين معناها كاحتياج الموصول اليها
 به لانه موضوع لمكان يقع فيه نسبتا ومنها اى من الظروف المبنية اذا ووجه بناء ما امرى حيث

وهي اى كلمة اذا لم يستقبل اى للزمان المستقبل فاذا دخل على الماضى صدر اى الماضى مستقبلا
غالبا نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله و قد يستعمل فى الماضى من غير ان يصير مستقبلا نحو قوله تعالى
حتى اذا بساوى اليه دين حتى اذا بلغ مغرب الشمس له امثال كثيرة وفيها اى فى كلمة اذا معنى الشرط
وهو رتبة مضمون جملة على جملة اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط وهو وجه آخر لبيان ما يجوز ان
يقع بعدها اى بعد اذا الجملة الاسمية لعدم وضعها للشرط كان ولو نحو انتيك اذا شمس طالقة ولم يند
بعدها الجملة الفعلية لان الشرط يقتضى الفعل لكنه لما لم يكن اذا موضوعا للشرط لا يكون وقوع الفعل
بعدها واجبا بل كان مختارا او استقوى من المبروختصا بها بالفعلية نحو انتيك اذا طلعت الشمس وقد يحسن
اذا لمجرد الزمان نحو انتيك اذا احمر البر اى وقت احمره وقد يكون اى اذا المفاجاة بوجو شئى فجاءه
اى نعتة مصدر مفعول اللام من باب المفاعلة معناه الاخذ نعتة والمفاجاة بالمعناه الادراك نعتة من باب
فتح وسمع فتحى المتبدا بعد الفاء للعطف لوفى جواب شرط مخدوف اذا كان اذا المفاجاة فالحكم كذا فليز
اذا بذه وبين اذا الشرطية وفى الكلام إشارة الى ان وقوع المتبدا بعد اذا المفاجاة غير لازم بل يكون
مختارا نحو خرجت فاذا اسبح واقف او حاضرا موجودا طاهر كلام سيبويه ان اذا المفاجاة ظرف
زمان الحاضر والعامل فيها الفعل المقدر وهو فاجأت وقال الحيدى تقدير فاجأت اولى من
جعل اذا بمعنى فاجأت بمنع اظهاره استعانة القوة بما فى اذا فى الكلام من الدلالة عليه فيكون انفا
لعطف الجملة على الجملة واذا مفعولا به لفاجأت فكذلك قلت خرجت ففاجأت زمان وقوف
اسبغ لاظر قاله كما يشعر به قول الجامى فانه قال يلزم وقوع المتبدا بعد اذا التى للمفاجاة
وهي ظرف معمول لما دل عليه من فاجأت هذا كلامه وقال المبرود عليه اكثر المتأخرين هي
ظرف مكان ولا يجوز على هذا القول انما فتبها الى الجملة الاسمية لان ظروف المكان
لا تضاف الى الجملة الا حيث لا يخلو من الينكر اجد ما جملة نحو خرجت فاذا زيد قائم
او اسم مفرد بعده حال نحو خرجت فاذا زيد قائما اى خرجت متجسدا فى زيد قائما وقالى
لان لسي و ان شئت رفعت قائما على انه خبر متبدا وانفقت الظروف كما سبق فى نحو فى الدار
زيد قائم وعلى الثانى اذا هو النحر لان ظرف المكان يقع خبرا عن طائفة وكانها حال عن
الضمير في الظروف والعامل فى الحال فى الظروف من معنى الفعل فى اذ بان لا اعلم

بهیچا جات و من الاغشش و من تبعه ان اذا للمفاجاة حرف وال علی المفاجات و قهها امی من الظروف
 المنبیه او و می للماضی ای للزمان الماضي وان دخلت علی مستقبل صار ماضیا نحو آیت اذ یقوم زیدی فاما
 زید و لا یشکل هذا القول تعالی فسوف یعلمون اذا الاعلان فی غنائهم لان اذ وان دخلت علی مستقبل
 بهیچا الا انه نزل منزلة الماضی لانه اخبار من غده مستقبل کالماضی ولا یمکن ان یمنع کونه فی الاثر
 لجواز ان یمکن لملحق الوقت کانه قبل فسوف یعلمون زمان الاعلان فی غنائهم فهو کونه مستقبلا بقرینه
 فسوف ثم بنا، الماضی فی حیث اولان و صنفها وضع الحروف و یقع بعد المجل الفعلیه نحو حبک
 اذ طلعت الشمس و المجله الاسمیة و مثالها نحو حبک انما شرط النعمه و قد یمکن ان للمفاجاة قال الرضی
 و الاغلب خبی اذ فی جواب بینها تقول کنت و اتھا اذ جاء فی عمرو و قال فی الباب و هما یعنی اذ و اذا
 کانتان للمفاجاة و یختص بالاولی بالفعلیه و الثانیة بالاسمیة ایقاعا للمبالغة بینهما و بین الزمانیه
 و لما کان محیی اذ للمفاجاة فلیلا فی کلامهم لم یذکره المصرح و منها امی و من الظروف المنبیه این و اما
 للمکان صنفه اوجز مبتدا مخدوف امی انما کانتان للمکان او هما کانتان للمکان بمعنی الاستفهام امی
 حال کونها متلبسین بمعنی الاستفهام و انما یمیت تضمنها حرف الاستفهام او شرط نحو این تمشی فایلی
 نقدر و حیجی فی بعضه کیف اذا کان ابد فی کقولہ تعالی فالتواجر کلم فی شتم ای کیف شتم و بمعنی
 الشرط معظون علی قوله بمعنی الاستفهام نحو این تحلبس حلس فی تقم اقم و منها امی و من الظروف
 المنبیه متی للزمان استفهاما و شرط انتصا بها علی انها تمیز ان امی من حیث الاستفهام و الشرط
 او علی انها حالان امی حال کون الزمان او استفهام و شرط نحو متی توافر مثال متی للزمان استفهاما
 و متی تصم اصم مثال متی للزمان شرطاً و وجه بارها ما ذکرنا فی این وانی و منها امی و من الظروف
 المنبیه کیف الاستفهام حالاً نحو کیف انت ای فی ای حال امی صفتی من الصحة او استفهام او غیره و مثالها
 بالحال صنفه شمس لازمان الحال یشتمل کیف لشرط مع ما علی ضعف عند البصرین و مطلقاً عند
 الکوفین و هی طرف مکان بدل عمل فی الحال فی توک کیف زید ضحاکا فی این زید فانما و من سبب
 انها اسم ص یح لاطرفه و فیرع مثال شرح او سقیم فی جوابه و لو کان ظرفاً لاصح و وقع مثلاً لک
 فی جواب بل اجیب نحو الظروف و بناها تضمنها حرف الاستفهام و منها امی و من الظروف المنبیه و باء
 تضمنها حرف الاستفهام این للزمان استفهاما امی من حیث الاستفهام او حال کون الزمان و اما

ذاستفهام او فرضه استفهام والفرق بين ايان وبين متى ان الاول مختص بالزمان المستقبل
 وبالاخبار الخطام بخلاف الثانية فانها اعم نحو ايان يوم الدين ولا يقال ايان قيام زيد وحسبه
 بخلاف ما برقي كيف ومنها اي من الظروف البنية مذومند قدم مذ على منند مع كونه فرعاً له اذ يصلح
 منند بلبيل متصغيره على منند فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالباً لانه تعصم لكونه اخف من منند
 وانما يتا احيان لموافقته اياها حرفين اربليون وضع مذ وضع الحروف ثم محل منند على مداولتها بهما
 بالغايات في لقطع عن الاضافة المعنوية الا انها لم يحجبها الابين لانها ابدامقطوعان عن الاضافة
 المعنوية بخلاف انفايت بمعنى اول المدة اي مذومند الكائناتان بمعناه وليست عملان لعينين احدهما
 بمعنى اول المدة ان الصريح اي زمان الذي بعدهما جواباً بالمعنى نحو ما رايته مذومند يوم الجمعة في جواب من
 قال متى ما ريت زيارتي اول مدة لقطع روي اياه يوم الجمعة واما في جميع المدة ان صلح ذلك
 الزمان جواباً لكم نحو ما ريت مذومند يومان في جواب من قال كم مدة ما ريت زيارتي اي جميع مدة ما رايته
 يومان ومنها اي ومن الظروف البنية لدى بالالف المقصورة ولدن لفتح اللام وضم الدال وسكون
 النون بمعنى غدا اي لدى ولدن الكائناتان بمعناه عداوما كائناتان بمعناه نحو المال لديك اي عندك
 والفرق بينهما اي الفرق استعمال بين لدى وعدا ان عدا لا يشترط فيه الحضور حتى يقيم المال عند زيد
 يحضر كما اذا كانت في خزانة ويشترط ذلك اي الحضور في لدى ولدن حتى لا يقيم المال لدى زيد او ولدن
 زيدا الا فيما يحضر عده فيكون عدا اعم من لدى ونحوه مطلقاً وجارياً اي لدى لغات آخر ولدن لفتح
 اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن لفتح اللام والدال وسكون النون ولدن لضم اللام وسكون
 الدال ولدن لفتح اللام وضم الدال وبناراً لوضع بعض لغاتها وضع الحروف والبقية محمولة عليه
 ومنها اي ومن الظروف البنية قط لفتح القاف وضم الطاء المشددة وهي شهر لغات ومنها لغات وهي قط
 لضم القاف لطاء المشددة المقصورة وقط لفتح القاف وسكون الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل لماضي لمضارع
 نحو ما رايته قط فان معناه ما رايته في جميع الازمنة الماضية والمراد بالمتى اعم من ان يكون لفظاً او معنى ليتناول
 مثل قول الشاعر جاء وندق بل ربنا الذئب قد سيعمل في اثبات نحو كنت اراه قط هي واها ما بنى قط مخففة
 لوضعها وضع الحروف وبنى المشددة لوضعها لوضعها في اول لام التعريف لكونها دالة على الزمان
 ومنها اي من الظروف البنية عوض فغير العين وقد جاز بالضم للمستقبل المتقضى على سبيل الاستفراق نحو لا

محض بيان معناه لا ضرب في جميع الامثلة المسبقة بها انما هي عوض لمقتضاها بمعنى حرف الاضافة اليه
 الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل بعد اذا بمعنى عوض لما ضل في كسر الداهرين وويل
 على ذلك استعمالها لهما كالب وجرس مثل قبل وبعد واعلم انه اذا اضيف الظروف التي ليست بمنية
 الى جملة او الى اذا المضافة الى الجملة جازبها اي تبارك تلك الظروف على الفتح لاكتساب تبارك من
 المضاف اليه المبني وتولوا سطة لما في اولان الجملة من حيث هي هي مبنية حتى قال بعضهم انها من
 مبيات الاصل اخبرنا بها على الفتح للتحفة وفي قوله جازبها اشارة الى انه جازبها ايها الضمير لاصالة
 اضافتها الى المزدوجية الاضافة الى الجملة نحو قوله تعالى يوم ينفخ الصور المصادقين صدقهم ونحو يوم
 ينفخ في الصور كيو مذكور اي يوم اذا كان كذا وحين اذا كان كذا ذلك مشاع غير مع ما وان يعني
 كما ان الظروف المذكورة يجوز بارها على الفتح مع جواز الاحواب لكلمة مشاع غير مقررة مع ما وان
 المفتوحة المتحركة والمنقلة اي المضافة الى احد ما في جواز بارها على الفتح مثل تلك الظروف وان
 لم يكونا ظنين لقول ضربته مثل يا ضرب وثل ان ضرب وعمران ضرب زيد وعجرا ضرب زيد وانما
 يتيا لاضافتها الى الجملة صورة تشبهها بالظروف للايام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الالباب
 ولهذا ذكرنا ما في بحث الظروف المنية مع انها ليس من الظروف وجوز اعرابها بغير كونها
 اسمين متعينين للاعراب ثم لما فزع عن الابين في الاسم المعرب المبني شرع في الخاتمة فقال الخاتمة
 في سائر احكام الاسم ولو اختلفت اعراب والنهاية صفة للاحكام وسائر مشتق من الصور مع
 بقية ما اكل ومعناه الباقى وفيها اي في الخاتمة فصول فصل اعلم ان الاسم على نوعين معرفة
 ومكرة فذلكان شدة احتياج الباحث المذكورة فيما سبق الى المعرفة والشكرة الحقيقية ذكرها قبل
 المصروف وغيره لكنه لما كان معرفة لبعضها من المعرفة متوقفة على مباحث المبنى اخرها انما
 هذا الموضوع ثم لما كان المعرفة هو العلم اللصلي اللهم الا في كثير الاستعمال قد مره على الشكرة
 فقال المعرفة اسم وضع لشيء معين قيد به اخرها عن الشكرة فانها لم توضع لشيء معين والملا
 لشيء معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود الى خارجي ولا ناد انت وهو ايضا
 معينا كذا و ته فان علم الجنس الاسود كالاسد المحلى بلام الجنس او جملة معينة من كل افراد الجنس
 او بعضها كالمعرف بلام الاستفراق وجميع المعهود وهو اي اسم وضع لشيء معين او المعرفة قد ذكر

الضمير باعتبار الخبر فانه ذكر ما عرفت ان ثابته العدم من الشبهة الى الاشارة على عكس ثابته جميع الاشياء
 اولاً ثابته المعرفة بخبر حقيقة ستة قسم بالاسماء المتعارفات والاعلام والمبهمات حتى اسماء الاشياء
 والموصولات وانما هي باعتبار ان اسم الاشارة من غير اشارة حسيته الى مشار اليه بهم عند مخاطب حينئذ
 بغير علم من المخاطب ان يكون مشار اليها وكذا الموصول من غير فصل بينهم عند مخاطب او الملقب والمعرفة
 بالنداء نحو بارجل عند مصداقين واما عند عدم قصد فيكون كونه بالالف اللام العهدية وحسبته او الاستغناء
 احل ان لم تعرف معناه الاشارة الى ما يعرفه بالمخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم للفظ الذي دخلت عليه فهي لام
 الجنس واما ان يقصد الى حسن باعتبار لغة كافي لان الحيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي واما ان يقصد
 باعتبار فرد فهي لام الذي كافي او حل هو من اللام يقصد اليه باعتبار كل فرد فهي لام الاستغناء كافي قوله
 ان الالف التي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات الآية واما ان يشار الى قسم من مفهوم للفظ معهودين كمن يحملك
 بسوق فهم اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فخصه فرعون الرسول وتكلم
 يتعطف المعرفة بالميم نحو واه عليه السلام من امة ابراهيم في منزلان الميم من اللام فلا بعد دخلت عليه ثمان
 آخر من المعارف ولم يذكر المتقدمون المعروف بالنداء الرجوع الى المعروف باللام من اصلين اصل ايهما اصل في اللغة
 ومن النحويين فلكونه مرفوع الضمير لان تعريفه لوقوعه موقع كانه الخطاب بهذا الميم من الالف والمضاف الى احدا
 احده الالف ثم المذكورة للمعارف غير النداء اضافة نصب على مفعول مطلق مخفية صفة اضافية للوجوه غير متشابهة
 وفيه اختلاف من المضاف الى احدا من المعارف المذكورة اضافة تفضيها لالتفيد تعريفها ثم ما ذكر تعريفات
 المعارف غير العلم فمما سبق كان المعرفة بالنداء والالف للام مستقيما عن تعريف خاص العلم بذكر تعريف فقل العلم ما هي
 اي ونظروا كلمة موصولة او موصوفة وضع شي معين يوجب مبادى المعارف كلها والقبول لا يتناول غيره بخبر
 ما سوى العلم من المعاني لانه لا يتناول غير موضع واحد فاما ان لا يدل عليه العلم الذي يقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا
 حل ثم سمي به حل اخر فانه كان تناولا لغيره لكن ليس موضع واحد على با وضاع كثيرة المراد بالعلم
 العرف اعم من ان يكون متوقفا لفضل او مرتجلا كعمران موقفا نحو زيد او مركبا نحو عبد الله سمار
 نحو زيد او لفظا نحو صديق او كسبة ابو بكر موصوفا لصفة ذات نحو زيد او بمعنى حدث بكذا
 علم السبح او وقت الكبرة او وزن به نحو فلك الذي موصوفا لصفة او موصوفا
 المحض لفظ كسعيد كذا ومحض عدد كسنة صفت ثلثة وادوات المعارف هي كلها

١٠٠٠ المسمى المطلق هو ما لا يمكن الاستغناء عنه في تعريفه من المتعاطف ثم المتعاطف ثم ان لا يمكن الاستغناء عنه
 ثم تعاطف ثم ثم العلم في اليمينات أي أسماء الأرقام والموصولات ثم المبعوث باللام والمضاف واحد
 هذه الآية في قوة المضاف إليه فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه لأنه يكتب التعريف منه هذا هو المسمى
 عن منه سبب جوبه وعنه انه يستوي بين المضمرة والعلم وبنها اختلافات كثيرة لا يلحق فذكر بهذا المختصر
 ما وضع لي في غير معين كرجل ورس قوله ما وضع الشيء حين يتناول النكرة والمعرفة وقوله غير معين
 فصل يخرج به المعرفة ومن علامات النكرة قبولها حروف التعريف ودخول رب عليها وكم الخبرية
 وقوعها حالا وتميزها واسم لا ينعى ليس في الاذكار النكرة ارد فيها بذكر اسم العدد والى يلزم اكثر التحسين
 بالنكرة وواخرها عن المذكور الممنون كان اولى تتعلقها بحيث التذكير والتأنيث ايضا وانما ذكرنا
 على هذه الاختصاصها بالحكام لم توجد في غير فقال فصل في أسماء العدد وما وضع لي على كتيبة اجاد
 الاشياء أي أسماء العدد وصفت لي على مقدار افراد الاشياء أي على مقدار المعدودات في
 في الواحد والاثنان لانه يصح وقوعها جوابا لمن يقول كم عندك وليس الواحد بعدد عند كثير من
 الحساب الاثنان عند بعضهم وخروج بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم عنه الكمية باعتبار سياق الاثنان
 لكن لا بالوضع وكذا رطلان لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يجري في حلا
 ايضا ومنهم من عرف العدد بانه المقدار المنفصل الذي ليس لجزائه مشترك ومنهم من عرفه بانه كثيرة
 من لا واحد واصل العدد مبتدأ وقوله اثنان عشر كلمة خبره واحد مبتدأ محذوف أي احدهما واحد
 بدل من اثنان عشر كلمة الى عشرة كلمة الى هذه الاسقاط لان المعنى واحد وغيره على حذف المعطوف
 الى عشرة ولم يقل بذلك لزم خروج عشرة من اصول العدد عملا بالغاية فلا يريد ان الى هذه ليست
 الاسقاط ما ورد بالغاية على نحو الى المرفق لان شرط الاسقاط هو ان يتناول ما بعد ما قبلها الاول
 لغاية مايت اذا عشرة لا تينا واما واحد وليست للامتداد ايضا لانه يوجب خروج العشرة عن الاصول
 وي داخله فيها والالم يتم العدد المذكور وهو اثنان عشر كلمة ومائة والالف عطف على قوله واحد لا على قوله
 عشرة وما عد تلك الكلمات فهو متولد منها اما تثنية كائنين واثنين او جمع قياس كالف وثمانين مائة
 او غير قياس كعشرين الى تسعين او عطف كاحد وعشرين او تركيب كاحد عشر او باضافة كثلث مائة
 وثلثة الاف واستعمال اي استعمال العدد من واحد الى اثنين على القياس أي مبنى على التقصيد

القياس والاول والترتيب والعطف اعني على ذكره دون اثنا اى يستعمل الواحد والاثنتان للمذكر
 بدون الناء ويستعملان للمؤنث بالناء لان القياس من الاصل بذكر المذكر وتانيث المؤنث تقول على
 صيغة الخطاب دون الغيبة في رجل واحد وفي رجلين اثنتان بدون الناء وفي امرأة واحدة وفي امرأتين
 اثنتان بالناء واستعملا اى العدد من ثلثة الى عشرة على خلاف القياس من الاصل اعني للمذكر انما
 تقول ثلثة رجال الى عشرة رجال والمؤنث بدونها اى بدون الناء تقول ثلثة نسوة الى عشرة نسوة
 وذلك لان الثلثة ماوله بالجمع فيكون مؤنثا فيلزمه الحاق الناء وبعدها بالماضي كالمذكر فيكون
 بالمؤنث فمما فيها وانما لم يعكس الامر لكون المذكر سابقا في التخليق والشكل هذا بقوله من جاز بانثنته فله عشر
 ثلثا لان الامثال عبارة عن الحسنات او لاكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه وبعده عشرة
 تقول احد عشر رجلا واثني عشر رجلا وثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا واحد عشر امرأة واثنا عشر امرأة وثلث
 عشرة امرأة الى تسعة عشر امرأة على القياس من الاصل من احد عشر الى ثني عشر بذكر المذكر في المذكرين في المذكرين
 في المؤنث وتغير الواحد الى احد الواحدة الى احدى طلبا للتخفيف من ثلثة عشر الى تسعة عشر باسقاط الناء
 عن الجز الثاني واثباتها في الاول في المذكر والعكس في المؤنث رجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل فمما
 دون الجز الاول تقليدا بخلاف الاصل وبعد ذلك اى بعد تسعة عشر تقول عشرون رجلا وعشرون
 امرأة بلفظ بين المذكر والمؤنث الى تسعين رجلا او امرأة وتقول احد وعشرون رجلا واحد عشر
 امرأة الى تسعة وتسعين رجلا او امرأة يعني انك اذا عطف عشيرين واخواتها على اثنين وهو ما دون عشر
 اى من واحد الى تسعة لتعمل ما دون العشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشيرين واخواتها وانما لم
 يركب الاحاد مع العشرات في العتق كما يركب الاحاد مع العشرات لان الواو والياء في
 عشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما مخطو ثم تقول مائة رجل
 ومائة امرأة والف رجل والف امرأة بلفظ متعلق بقوله اى وتقول في المذكر بلفظ بين المذكر
 والمؤنث فاذا زاد اى العدد على المائة والالف وما يتولد عنهما من ثنية وجمع فتعمل اى ذلك كقول
 على قياس ما عرفت في اثنين من التذكير في المؤنث والتانيث في المذكر والافراد والاضافه والركب
 والعطف كما عرفت ويقدم الالف على المائة والمائة على الاحاد والاحاد على العشرات تقول عشرين
 الف ومائة واحد وعشرون رجلا والفان ومائتان واثنتان وعشرون والفان رجلا ومائتان

وأثنان وعشرون مائة وأربع آلاف وتسع مائة وخمسون أربعون مائة وعليك بالقياس كما تقول
 في الأفراد الفة وأثنان واحد واحد وأثنان في الأضافة الف ومائة وثلاثة رجال ثلث
 مائة وفي التركيب الف مائة واحد عشر رجلا واحد عشر امرأة والف ومائة وثلاثة مائة رجل ثلث
 مائة امرأة وكما تقول اثنان وثلث الألف وثلثمائة إلى تسع آلاف تسعمائة ويجوز أن يعكس
 لعطف حتى لكل فتقول واحد الف ومائة وأثنان والف ومائة وأثنان إلى آخر ما ذكرنا وما فرغ من
 نفيته استعمال السماء العدد شيع في حال عجزها عن المعنويات لما كان الواحد والأثنان أوليها
 العدد ببيان حكمها يعرف أو لا مع أنه مميز لها فقال اعلم أن الواحد والأثنان وكذا الواحد والأثنان
 ولم يذكرنا أنهما بذكر الأصل لا مميز لها أي لم يذكر تميز للواحد والأثنان بعد ذلك لأن لفظ التميز يعني معنى في كل
 فيها أي في الواحد والأثنان كما تقول عندي رجلان ولا تقول عندي واحد رجل ولا أثنان رجل
 وذلك لأن لفظ التميز يفيد الفصل الذي قصد بذكر العدد فيها وهو بيان الكمية أي الواحد في مميز الواحد
 في مميز الأثنان فلا يجوز أن تميز الأثنان لا يجوز أن يكون معناه عن التميز فإن حكمه قصد الأمرين تميز
 والمميز لا يحصل إلا بالجمال أو التفصيل لعدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر ولما قولهم رجل واحد رجلا
 أثنان يحمل على التأكيد ولما كان كلامه سابقا لهم أنه لا يميز غير الواحد والأثنان من الأعداد
 وقد كان له مميز فله يقول ما سائر الأعداد أي باني الأعداد غير الواحد والأثنان فلا بد لها من
 الأعداد من مميز يذكر بعد ما تقول مميز الثلاثة إلى عشرة مخصوص بأضافة الأعداد إلى مميزاتها مجوزا
 لفظا تقول ثلثة رجال وثلث مائة يعني تقول تسعة مائة وثلث مائة وثلث مائة وثلث مائة
 إلى عشرة مخفوضا ولم يجعل منصوبا كميز ما بعد عشرة لأن مميز الأعداد موصوف مقصود معنى لأن ثلثه حال
 في الأصل حال ثلثة ولو جعل التميز منصوبا لكان على صورت الفضلات مجمل مخفوضا لئلا يكون
 محله صوتها وإنما كان مميز ما بعد عشرة منصوبا لتعدد الأضافة ضرورة كما سيأتي وإنما جعل مميزا
 إلى عشرة مجزوا ولم يجعل منفردا كميز ما بعد عشرة لأن ملول الثلاثة وما فوقها جامعة فيها لا إلى أن
 بين الجملة ليوافق العدد المحدود فإن العدد عبارة من الحدود معنى وإنما جعل مميز ما بعد عشرة
 منفردا لتحليل سبب ذكر الألف كان التميز أي مميز الثلاثة إلى عشرة لفظا لئلا يكون محله أي ذلك التميز
 مخفوضا مفعول القول ثلثة مائة وتسع مائة ولم يستعمل عشرة مائة استغناء لفظ الألف والقياس في

فقط المائة المضاف اليها الثلث واما فوق ثمانية للمونث وثمانين للمذكر الا انه فاضح ان القياس كبراهتهم
 ان يربحوا بعد ما تميزوا افراد التميز في احد عشر الى تسعة وتسعين فمقرب الى المجمل الذي طال
 جهده في ثلثة الى عشر فاستحسنوا محل على القريب هو احد عشر الى تسعة وتسعين او على بابيه من تسعة
 رجال في لزوم افراد التميز انما رجوا الى خفض التميز لئلا يلزم ابدال حكم الثلثة الى عشرة من كل وجه ومثله
 احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد نقول احد عشر رجلا واحد عشر امرأة وتسعة وتسعين رجلا وتسعة
 وتسعين امرأة اما كون هذا التميز منصوبا فلقد اضافة انا في احد عشر الى تسعة عشر فلتعذر تركيب ثلثة اشيا
 مع الاخراج المعنوي لها من الاضافة الى المفرد انا في عشرين ما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلتعذر حذف
 النون وابقاء ما عدا الاضافة لانه لو صيف مع حذف النون لزم حذف نون اصلية وصفت الكلمة عليها
 ولا صيف مع بقاء ما لزم بقاء النون شبهة بنون الجمع وكل منها مستقيم واما كون هذا التميز مفردا فلان
 المفرد هو الاصل في حذف من الجمع والمقص من التميز هو التفسير وهو يحصل به فلا رخصة للعدول عنه من غير حاجة و
 مميزة ولفظ وتثنيهما اي ثنية المائة والالف هما مائتان والالف وجمع الالف وهو الالف والوف وانا لم
 يقل وجمعها كما قال وتثنيهما لان جمع المائة مرفوض استعمالا حتى لا يقال ثلث ثلث ثلث او ثمانين بل هو
 ثلث مائة مخوف من مفرد نقول مائة رجل مائة رجل الف امرأة والفا امرأة وثلثة الالف رجل
 وثلث الالف امرأة وانا جعل هذا التميز مخوفا لوجود الاضافة ومفردا لكرهتهم جمع مميزة العدد الكثير
 ونس على هذا اي اذا علمت كيفية استعمال الاعداد وحال الميزات في بعض الامثلة ففهم عليه
 سائر اعداد الى ما لا يتناهي بولما جرى ذكر التذكير والثاني في فصل العدد ذكر ما بعده
 فقال **فصل** الاسم اما ذكر واما مونث قدم المذكر على المونث في التقسيم فقدمه على
 المونث خلقه ورتبه ولانه عدمي لانه جبار وعمالا يوجد فيه شيء من علامات المونث وعدمها
 سابق على وجود المونث ما فيه اي اسم وجدت في اخره علامة التانيث قدم المونث على المذكر
 في التعريف واما للاختصار بيان اوجده في ابيان عن القريب ولان المونث وجودي لانه جبار
 عما يوجد فيه علامة التانيث واما ذكر عدمي كما هو الوجود وراجع على عدمه والمراد بعلامة التانيث كما
 ذكره التاد والالف المعصورة والحدودة وكذا الباري في هدي وفي عنده البعض ولم يذكره المصريح في
 العلامات ليجوز ان يكون التانيث في هدي وفي صغي عنده لا بالعلامة التانيث هي مائة ولان الكلام المذكور

في المونث اللذين من هتسم المثلثين وبندي ولبلي من هتسم المثلثين فلا وجه لذكرهما معهما لفظاً او تقديرًا
 بتفصيل العلامة الثانية اي سواء كانت العلامة مفعولة او مقودة ثم المراد بقوله لفظاً او هتسم
 ان يكون حقيقة كأمرة فمأقوة وطلبة او حكماً كعقرب لان الحرف الرابع في حكم تاء الثانية ومن ثم لا يطرأ
 التاني في التفسير الرابع من المونثات اسماعية لئلا يتجمع علامة الثانية وكما لظن فانه صفة مختصة
 بالمونث وكما انما بالكلية لانه ما ولى بالجماعة والمذكر ما ينحذف اي اسم متلبس بمخالفة المونث اي ما يوجد
 فيه علامة الثانية لفظاً ولا تقديرًا ولا حكماً ولما كان علامة الثانية مأخوذة في تعريف المونث وكان
 معرفتها مطلوبة احتياج الى عدد فقال وعلامة الثانية اي علامة التي ذكرت في حد المونث ثلثة
 اي ثلث اشياء واما التاني اي التي يصرف الوقت ما اختلفا في شكل نحو مسلمات وفي ذكر التاني روي على
 حيث جعلوا علامة الثانية الهاء والتاء معية عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء معية
 عنها كطلحة الكاف في محل السمع على انه خبر متبداً مخدوف اي نظير المونث بالعلامة وهي التاء مثل طلحة
 اسم حل بالجر على انه صفة طلحة او بالخصب على انه حال وانما جابه لان المقصود تمثيل لطلحة المونث بالعلامة
 او التعريف المذكور مخصوص به هذا المقصود انما يحصل اذا كان طلحة اسم حل فانه اذا كان اسم امرة كان
 مونثاً حقيقة فلا يصلح لتمثيل المونث بالعلامة وانما بان ان تانيث طلحة حال اسمية لرجل لمطنة
 الاشتباه في اعتبار تانيث فيه مع التذكير حقيقة ولذا لا تعبيرة تانيث في تانيث الفعل فلا يقيم قائل تانيث
 ثم التاء علامة للتانيث وان لم يكن معنى التانيث فانها تاتي لمعان فقد يكون للفرق بين المذكورين
 في الاسم كشيخ وشيخة وامرأة وانسانة وهي اسماعية او في الصفة كفاتح وقائمة وهي قياسية او بين الحال
 والمجرب فيقال وبغاية التاكيد الصفة كعلامة او التانيث كعجبة او لعلامة العجبة كجوارته في جميع جواب
 او نسبة كالمعارية جمع مغربي او للوصف كغرائبه في جميع فزان والاصل فزائين اولئك كيد الجمع كماله
 وتانيثها الالف المقصورة التي بعد ثلثة ولا يكون للالحاق فلا يرد نحو فتى وبارطى لمجها بحضرة ولا
 مجر الزيادة فلا تجب نحو قبعثرى كحيلة واثباتها الالف الممدودة كمرء لا يخفى ان الالف الممدودة التي قبل
 الهزة وعلامة الثانية الهزة وان اختلفت في انها مقبلة عن الالف المقصورة او اصلية فحق قوله و
 في الالف الممدودة قوله انما هي سبعة الالف بالمدودة ولفظها سبعة الالف الممدودة اي الالف الممدودة
 في جميع الالف الممدودة او سبعة الالف الممدودة في جميع الالف الممدودة وقد تقرر ان علامة الثانية

المقدره هي التبار و حدة قالى والمقدره اى العلامة التي تقدر من الثلاثة انما هي التبار فقط اى لا يخرج
 من علامته لينتفع ما يتوهم من جعل قوله المذكور تعصيلا لمطلق العلامة وقيل علم بيان الواقع كإرض و در و اما
 حكم تقدير العلامة فيها بدليل تصغيرها على ارضية و دويره لان التصغير يرد الاشياء الى ههنا غائيا
 ثم الموت على شقين حقيقى وهو اى الموت الحقيقى اى حقيقى با بارائه اى بمقابله ذكر فى الحيوان سوار و جذ
 فيه علامة التانيث لفظا ولم يوجد كاحدة فى الاناسى و تارة و اما فى البهائم و قد بينت فى الشرح لهذا الكلام
 كيف فى هذا المقام و لفظه وهو اى الموت للفظ اى موت بخلافه اى تولى من مخالفة الموت الحقيقى ليعنى ما ليس بالانه
 ذكر فى الحيوان سوار و جذ فيه علامة التبار التانيث و لم يوجد بل تانيث ليس بالعلامة فى لفظه حقيقة او حكما او
 تقدير ابل تانيث خلفه فى معناه كطلمة نظير للتانيث للفظه حقيقة وعن نظير للتانيث للفظه تقدير ابل تصغير
 على عينيه و لم يذكر نظير للتانيث للفظه حكما كعقرب لعله وقوعه و كالتجميع المكسر ارجح بالالف و التبار كرجا
 و ملحات و النكان و حدة موتا حقيقيا و قد عرفت احكام العفل فى فصل الفاعل فاذا استدل الى الموت فلا
 نفيده اى اذ عرفت تلك الاحكام فلا نفيده لان اعاده شئى يوجب التكرار و هو متبجح و اما اعاده لفظا
 الموت الحقيقى منها بعده فى بحث الفاعل لك فهو غير موجب لذلك لانه ذكره هناك تقريرا و ذكره هنا
 اى فى الموت قصد او لم يميز له هناك و كفى بذكره هنا لكان هذا لاكتفاء مستغنيا عن ذلك تكرر
 ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار التذكير و التانيث شرع فى تقسيم اخر باعتبار الافراد و التثنية
 و الجمع فان الاسم على ثلاثة اقسام مفرد و مثنى و مجموع و ذكر الفرعين و هما المثنى و الجمع ليعلم ان
 ما عداها مفرد طلبا للاختصار فقال فصل المثنى قدمه على المجموع لكونه عدة سابقا على عدد
 المجموع و لكونه قريبا من المفرد و سلامة لفظ المفرد فيه البتة و كثرته بالنظر الى المجموع اسم الحق
 باخره اى باخر مفرد على حذف المضاف و فيه احتراز عن اثنين و كليهما اذ لا مفرد لهما الفاعل و اما
 مفرد ما قبلها و تون كسورة ليدل متعلق بقوله الحق و التصغير فيه عائد الى المفرد اى يدل بالمفرد
 بسبب ذلك الحاق على ان موافق مع المفرد آخر مثله اراد به ما يماثله فى الوحدة و الجنس
 جمعا و لذا لم يقل من جهة لانه يفيد اشتراط الجنسية فى التانيث و المعنى و فيه اشتراك الى انه
 لا يجوز ثنية الاسم المتك باعبار معنيين مختلفين فلا يقر قرآن و يراؤبه الطهر و الحيض بل
 يراؤبه الطهر و الحيض و لا يستقص ذلك نحو القمرين للشه و القمرين لغيره لانه لا يكره غيرهما

تعالى وثلاثون للام والاب لانه من باب اطلاق احد العطين على الآخر فعليا المذكور على الموت
 كما في العزمين والابوين او للمفرد على المركب كما في العزمين بخير جلال في حالة الرفع ورجلين في
 حالة النصب الجري أي الحاق الالف والياء بفتحهما قبلها او النون المكسورة بأخر المفرد من غير تغيير
 في الصحيح أي ثابت في الاسم الصحيح ولما تخفى ان هذا الحكم كما يجري في الصحيح يجري في الجار مجرى الاسم
 والمقصود الياء في الضمير المفعول فلا وجه لتخصيصه بالصحيح لما المقصود أي في الاسم المقصود وهو في آخره
 الهمزة واحدة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد المحدود ولانه محبوس من الحركات بعصر الحس فان كان اللفظ
 منقلبة عن و او ضيقة كعصا او حكما بان كان مجهول الاصل لم يمل كاليسم بالي لانه كان ثلاثيا أي متجددا
 كان الاسم المقصور ثلاثيا مجردا لانه ثلثة احرف لا اثلاثا في الاصطلاح فيخرج الرابع في التثنية
 المزيد في نحو ميلة ومصطفى وداي ذلك الاسم الى أصله حال ثنيته كعصوان في عصا اعتبارا لا صيغة
 او حكما منه فثمة الثلاثي بخلاف ما كان على اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الى الاصل لوجود
 كعلة ومصطفى وان كان أي اللفظ منقلبة عن ياء حقيقة كرجي او حكما بان كان مجهول الاصل او عديرة وقيد
 كاليسم متى جلي من و او و هو اكثر من الثلاثي الواو للحال أي في الحال ان ذلك الاسم المقصور اكثر من
 الثلاثي بان كان على اربعة احرف فصاعدا وليست اللفظ منقلبة عن شيء من و او ياء قلب أي اللفظ
 ياء عند تثنيته كرجان في حي نظير لما كان اللفظ منقلبة عن ياء وبيان في لم ي نظير لما كان اللفظ
 منقلبة عن و او و هو اكثر من الثلاثي و جباران في جباري بالضم نوع من نظير لما لم يكن
 اللفظ منقلبة عن شيء انما قلبت الالف ياء في هذه الصورة اعتبارا للاصل فيها اصل الياء حقيقة او حكما
 تخفيفا فيما كان اكثر من اثلاثي وفيما ليست اللفظ منقلبة عن شيء واما المحدود أي الاسم المحدود
 وانما كانت بمدة أي همزة المحدود اصلية أي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او الزائدة كقراء
 جمع قارئ ثبت أي الهمزة لكونها اصلية كقراءات في قراء نغم الفاق وتشديد الرار الجيد لقراءة
 او للتفكيك من قراء او تفكيك على ابو على الفارسي عن بعض العرب قبلها واداء على نظائره
 من الجرارد الصحار وانما كانت همزة ثانيا في قلبها او الجراردان وصوران في صوار وانا لم
 الهمزة بل قلبت و او الكراهية وقوع صورة علامة التانيث في الوسط والما وقوع التانيث في المكان
 في الوسط قليلا فينبس ثنية الموت به ثنية المذكور وانما جعلت الهمزة و او الاء انحرارهن اجمع

اليائين في النصب والمجر ولكن الواو اقرب الى المفردة من الياء لثلاث اكلية بينهما تنوينية في اجود
 واقست ووقست وان كانت حمزة بدل من اصل اي من حرف ضمة واوا كما في كسار واصل كسا
 و باز كروا اصله رو اي جاز فيدا في ذلك الاسم المحمود والوجهين بالاثوت والقلب لثلاث
 في اثوت وكاوين في القلب اما البثوت فكلونها في مكان اصلية باعتبار الالحاق بها والاعلا
 عنها واما القلب فلهبها حمزة التانيث في عدم كونها اصلية وسحب حذف ثون اي فون لثلاث
 غلا ما زيد وسمارند مصر قد مرجه وجوب حذف ثون لثلاث وكذا الجمع في المجرورات فالاعادة في الياء عن
 الاضافة كما يخلو اعادة هذه القاعده عنها لانه ذكرنا فيما سبق مرة بعد اخرى الا ان يميزها ولدت في
 المجرورات من حيث انها من احكام المضاف لثلاثي المجموع من حيث انها من احكامها ولك اي مثل
 حذف ثون لثلاثي والثانية في المفرد في ثنية النحوية والابنية على غير قياس والمشدود
 جواز ان ياتيها على القياس اتفاقا نحو خضيان والبيان فيراد ثمة حذفان عنها حذف
 ثون لثلاثي في مجرور حذف فلا يرد ما يقران قول المصحح ولك تحذف ثا ان يثبت في ثنية النحوية والابنية
 ظل خاصة اي دن غير تام من الاسماء المثبتة التي فيها ثا انما كشيئين وقرتين با حقيق القياس ان لا تحذف
 فيها الياء لزم البت من ثنية المذكور ثا لانه جازم ثا في ثنية لانهما متلازمان في كل واحد من ضعيفين الالين
 واحد من الاليتين متلازم للآخر كما هما ثنية الصالحات ثنية واحد في ثا لذلك فسرلة المفرد
 و ثا التانيث لا يقع في وسط المفرد وتسيل انما حذف ثا في ثنية ثا لانهما متلازمان في كل واحد من ضعيفين
 يسجن ذكره كل لتصرح وعلم انه اذا اريد اضافة مشي الى مشي ثا الى ضميه مشي مع الاتصال
 تام من المضاف والمضاف اليه و ثا مشي يعلم مراعاة الحكم الال في كل مشي ذكرنا كان او ثا
 مرفوعا او منصوبا او مجرورا لغير عن الاول اي عن لثلاثي الاول المضافات لا ان ثا في
 المضافات اليه لفظ الجمع او المفرد ايضا لا بالمشية اصالة واو لوت لا وجوبا كقوله تعالى بعد
 صنعت قلوبكم اي قلوبكم فاقطعوا ايديهم عن ذلك يستفهم الي علم الحكم المذكور
 سيفي انما يعبر بلفظ الجمع او المفرد لا بلفظ المشية عند تلك الاضافة لكن بنية
 اجتماع ثنتين لكونها مائلين فيما تكرر الاتصال لفظيا وسعي اما لفظيا لا اضافية
 واما معنى فلان معنى المضاف جزر المضافات اليه ثم لفظيا الجمع اولي من لفظ

أما لفظ بالاضافة واما معنى فلان معنى المضاف جزء المضاف اليه ثم لفظ الجمع اولى من لفظ المفرد ولما
بالثنية في انه ضم الى آخره حتى قال بعض الاصوليين ان المشتق جمع واذا كان المضاف اليه كالمشتق يكون
الاو هو الاولى نحو قوله تعالى يلى لسان داود وعيسى بن مريم وقال ابو مالك في بعض مصنفاته لو
الاو مثل ذلك ثم لما فرغ من بيان المشتق شرع في بيان المجموع فقال الفصل المجموع كسهم دل على
مقصودة بحروف مفردة بغير الاحاد جمع احد هو المفرد وقوله بحروف متعلق بقوله دل او بقوله مقصودة وقوله
تغير صفة مفرد ومعنى الحاسم دل على هذا فمقصود بحروف مفرد متلبس بتغير ما هي تغير كان سواء كان
كجبال في جبل وكعامة المجموع او تقديره نحو ذلك على وزن اسد حيث اعتبرت الضمة في الجمع عارضة
مثل الضمة في اسد وفي الواحد اصلية مثل الكثرة في حمار ثم قوله دل على احاد مقصودة احترز به عن
الجنس نحو نخل وتعد لانهما على احاد غير مقصودة اذ المقصود بهما هو الجنس وضعا والاحاد اريدت باعتبار
صدق الجنس عليهما والاستعمال فيهما وقوله بحروف مفردة احترز به عن اسم الجمع كما فرغ عليه قوله تقوم
ونحوه من ربط وتفر وابل وغنم وخيل وان دل على اي تقوم ونحوه على احاد فليس يجمع اذ لا مفردة حتى يقصد
بحروفه والمراد بحروف مفردة اسم من حروف مفردة المحقق كما في جبال ومن حروف مفردة المقدر كما في نسوة
فانه يقدره مفرد لم يوجد في الاستعمال وبوت بضم النون على وزن غلام فان فعله من الاوزن المشهورة للجمع
لمفرد على وزن فعال ثم الجمع على اثنين صحيح ويقع جمع السلامة ايضا هو اى جمع لم يتغير بنا مفردة ومكسر ياء
جمع يتغير بنا مفردة بسبب الجمعية لا بعد فلا يقتضى مصطفين باعتبار المفرد دون الامور الخارجية فلا
يتقضى بالجمع الصحيح تغير مفردة بلحق الحروف الخارجية الزائدة والمصنف اى الجمع الصحيح على اثنين مذكور هو اى جمع
المذكور اى صحيح ما الحق باخره اى باخر مفردة او مصنوم ما قبلها في حالة الرفع لمواقفة الواو ونون مفتوحة
نحو مسلمون او بكسورة ما قبلها في حالة النصب الجبر لمواقفة الباء ونون مفتوحة نحو مسلمين ليدل على
بقوله الحق والتغير فيه ارجع الى المفرد اى ليدل هذا المفرد بسبب ذلك اللاحق على انه معناه مع مفرد
بكثرته فيجب ان يقول من جهة ليكون اشارة الى اخراج الاسم المشترك فانه لا يجمع كما لا ينبغي الا ان يفر
المفرد جنده لانه اراد بهنا تعريف ما بهية الجمع مطلقا بقطع النظر عن كونه صحيحا او ممثلا فلا يرجع الى هذا القيد
لان اخرج بالفتح فان قلت به اسم بتفصيل تفتيح ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه والكثرة متفتحة في
الواحد قلت ثبوت اصل له قبل ما ان يكون صحيحا ومفروضا وهما ثابت على طريق التفاضل فينبغي

هو وزن الكثرة في الواحد كان ذلك في المتن الكثرة كما في قولهم افقه من الجمار وعلوم الجمار
 نحو مسلمين وهذا اي الالحاق الواو والياء والنون المفتوحة بآخر المفرد بلا تغير كائن في النسخ او في المتن
 اي الاسم المنقوص فتحذف ياءه حال الجمع لا لتقارب الساكنين بعد نقل الياء الى مكان الاستقلال مثل فاضو
 جمع فاض اصله فاضون فتقلت حركة الياء الى ما قبلها للاستقلال بالحركة على الحركة حذفت لا لتقارب
 الساكنين على هذا الفياس قولهم دعون جمع داع لمقصود اي الاسم لمقصود الذي في اخره الفاء مقصودة فتحذف
 الفاء لا لتقارب الساكنين بل ما قبلها اي ما قبل الالف بعد الحذف فتحذف ليدل الفتح على الالف المحذوفة مثل
 مصطفون جمع مصطف اصله مصطفون فتقلت الياء الى الفاء ثم حذفت لا لتقارب الساكنين بل ما قبل
 الالف مفتوحة حال دلالة على الالف المحذوفة ونحو هذا اي الجمع الذي التحق بآخره واو مضموم ما قبلها اويا
 كسور الياء ونون مفتوحة باو في العلم علم ان المفرد الذي اريد جمعه هذا الجمع لا ينحسب من ان يكون اسما
 محذوفا من غير معنى الوصفية فيه او يكون صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فان كان اسما
 فنهضة جمعة هذا الجمع ثلثة اشياء مذكورة والعلمية والعقل لكون هذا الجمع اشرف المجموع لصحة بناء الواو
 فيه والمذكور الغائب ما قبل اشرف من حيرة فاحطه الاشرف لا اشرف ولو انتفى فيه جميع هذا الثلثة كما في
 والاثنتان منها كالمادة او واحد منها نحو اخرج علم للفرد ثم جمع هذا الجمع ولما انتقص هذا القاعدة نحو
 سنة وارضته وثبته وقلبه لانها قد جمعت بالواو والنون مع انتفاء شرط المذكورة لهذا الجمع فيها
 اجاب عنه بقوله واما قولهم سنون بكة النون جمع سنة وارضون بفتح الراء وقد جاد باسكانها جمع
 ارض بكونها ونون جمع ثبته لجماعة الناس وقلوب جمع قلبة وهي عودان يلعب بها الصبيان فتأذ
 من جبين احداهما انه قد لا يحدف نونها بالاضافة نحو دعائي من لحد فان سنية وثانيتها طاهر على هذا
 فيحذف ان يوحريان اشد وذعن بيان حذف النون كما اخره صاحب الكافية وبهذا علم انه لا يجوز ان
 حق بيان اشد وذو وان يقدم على بيان حذف النون لانه تعلق بنحو حذف النون ثم اعلم ان كتاب هذا
 في نحو سنين وارضين لجبر النقصان الواقع في واحد وهو حذف الآخر كالنار المقدرة في ارض لانها
 في الاصل ارضه ويدل عليه تصغيره على ارضية وكا علام سنة فانها في التقدير سنة فحذفت التار
 واللام جميعا بالواو والنون جبر الالكان له من انتقص بنحو حذف التار واللام واما نحو العالمين فمن باب
 تعليل حيث غلب العقل على غيرهم لانهم اشرف الموجودات فجمع لهم هذا الجمع ونحو قوله

در اسمی یا جودین من جملة ما صدر قتل اعتقاد من اللوب وهو انهم واجرت بحری العقلا
 مجمع لهم هذا الجمع وان كان صفة فتشترط جمعة هذا الجمع منتهی شیا واحد ان يكون مذکرا عاقلا لما ذكرنا
 والثاني ان يكون تباركاً ثانیة مثل علامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلك ما كان
 يجمع بالواو وبغيره فان جمع بالواو لازم اجتماع صيغة جمع المذكور تارة التانيث وهو مستكره
 وان يجمع بغيره التارة لغات اخرض وهو المبالغة ولزم اشتباه جمع ما فيه التارة بجمع ما لا تارة كعلم
 سوايواني من شرط التامة ما اشار اليه بقوله ويجب ان لا يكون اى ذلك الاسم الذي كان صفة
 واريد جمعة هذا الجمع على صيغة الفعل الذي موشة على صيغة فعلا كاجر حمراء فانه لا يجمع حمراء
 الفرق بين فعل هذا وبين فعل تفضيل حيث نحى لا فعل تفضيل هذا الجمع كافتلون وانما لم يعكس
 الامر لان معنى الصفة في التفضيل كالم لا تفيض ذلك بالجمع جمعا حيث يحجب جمعة بالواو والنون نحو
 اجمعون لان جمعة بالواو والنون على غير اعتياد لا يكون فعلا ان الذي موشة فعلى كسر ان
 سكرى فانه لا يقر سكر النون فرباين فعلا ان هذا بين فعلا ان فعلا ان حيث يصح جمعة هذا الجمع كذا
 + وهو لا يكون فعلا كائنا بمعنى مفعول كجرح فانه لا يفر بحال جرحون ان كان بمعنى المفعول
 لان الذكر فيه مستوي مع الموشة فانه جمع مذكرة بالواو والنون فجمع موشة بالالف والتاء وح
 يرفع الاستواء المقص فيه ولا يكون فعلا كائنا بمعنى فاعل كعبور حسنة صابر فانه لا يفر بحال صبور
 لما قلنا في صحيح ويجب حذف فونه اى نون جمع المذكور الصحيح بالاضافة نحو مسلمون مصران
 اصله مسلمون فلما اضيف الى مصر حذف النون فصار مسلمو مصر وموشة عطف على قوله مذكرة وبو
 اى جمع الموشة يصح ما اى جمع الحى باجرة اى باخر مفردة الف ومدة نحو سلمات في جمع سلمة
 وهندات في جمع هند وجمع هذا غير اولى بعلم وان كان مذکرا نحو الكواكب اطالعات وشرط اى
 شرط الاسم الذي يجمع بالالف والتاء بشرط ذلك الموشة في هذا النوع من الجمع ان كان الاسم
 الذي يجمع سالما بالالف والتاء وان كان ذلك الموشة صفة وله مذکر الواو للحال اى لذلك الموشة
 او لذلك الاسم ذكر ان يكون مذكرة فجمع بالواو والنون سلمات فان مفردة سلمة ومذكرة
 وهو سلم فجمع بالواو والنون لان المذكور اصل الجمع سالما سلم كان بالواو والنون بالالف والتاء
 ايضا اصل سلمانية تباركوا احدية والموشة فرج وجمع التكملة ايضا فرج تعجز تباركوا احدية فجمع

الفرع وهو المونث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون لا يجمع التكميل
 لئلا يلزم منية الفرع على الاصل في اما الحيفرات في قوله عليه السلام في الحصر وانت صدقة بالالف
 ما تار مع انه يجمع الحضر وهي صفة مذكورة اخبر ولم يجمع بالواو والنون لانه صفة الاسمية التي لا تار
 وخرج عن الصفات فلم يعتبر فيه هذا الشرط وان لم يكن له اي لذلك المونث في الصفة مذكور يجمع بالواو
 والنون فشرط ان لا يكون مونثا مجردا عن التاء او لوجع الجرد عن التاء بالالف والتاء لازم الالبس
 بالالف والتاء كالبالض الى الالف في جمع حائضه التي اراد بها الصفة الحائضات فلو قيل في
 جمع حائضه التي اراد بها الصفة الثانية كذلك لازم الالبس في جمع حائضه على جوفه لم يفعل الامر
 بالعكس لان ما فيه التاء صريح بالجمع بالالف والتاء ما فيه التاء تقدير او كذا الحال في الجاهل والحال
 اي ذلك المونث او الاسم اسما لا صفة جمع بالالف والتاء بلا شرط كنهات في جمع هندم لما فرغ
 عن فصح الجمع الصحيح شرع في بيان جمع المكسر فقال المكسر اي جمع المكسر صيغة اي صيغة المكسر في التثنية
 الجرد كثيرة تعرف بالسما كرجال في جمع رجل وافرسان في جمع فرس ونكس في جمع فليس صيغة في
 غير التثنية في الجمع ويحتمل على وزن فعال قياسي اي من القياس كما عرفت في التصريف ولا
 حاجة بهنا الى تقدير العلم لان التصريف صار علما لعلم التصريف واما قال في التصريف فلم يقل
 في التصريف مع انه المعروف المشهور لان في التصريف مبالغة بين التصريف فالاولى ان يذكر فيه بلفظ مبالغة
 من التصريف او علم التصريف علم شريف وفيه تصرفات كثيرة ولما كان للجمع تقسيمان احدهما باعتبار
 اللفظ وهو ما مر والثاني باعتبار المعنى اشار اليه بقوله والجمع اي الجمع مطلقا لا المكسر خاصة ايضا تقسيمه
 الى قسمين فيما سبق على قسمين وتفيد الجمع بالمكسر بهنا كما ظن بعضهم عجزا سيد لانه يوجب دخول الجمع
 الصحيح في المكسر حيث ادرجهما في جمع الفاعل الذي هو القسم الاول فيكون قسم شيئين قسمان لان
 الصحيح وغير المكسر ذلك لا يجوز احدهما جمع الفاعل وهو ما في جمع لطلق لطلق الحقيقة على العشرة وما دونها اي
 على ما دون العشرة الى اثنتي عشرة واثني عشر في جمع الفاعل ستة فاعل كالكاتب يكتب كالكاتب في جمع جسيم وفاعله
 كالمشقة في جمع مثالي وفاعله كخلة في جمع غلام وجميعا يصح افعاله جبال ثم منقطعت النون بزيادة
 الى الصحيح وهو معطوف على قوله وفاعله بمعنى انية جمع الفاعل بهذه الاشارة الاربع وكلا
 نوسيع جمع الصحيح المذكور والمونث وزاد الفاعل كالكاتب في جمع اكل وزاد بعضهم

افعلا كما حد قاي جمع صدق بدون اللام يعني ان هذه الانية الاربعة جميعها هي تطلق
 على عشرة وعلى ما فوقها اذا استعملت بدون لام تعريف واما اذا استعملت مع لام التعريف فكلها
 كانت لان الال في المعروف اللام مطاوعا كما كان او مغروا هو الاستغراق والاحتيل الى هذا القيد انما هو ثابت
 في جميع القلة والكثرة جميعا وكذا قال بعض المصنفين في تعريف جميع القلة هو ما غلب استعمالها في الانية عشرة وما دونها
 وفي تعريف جميع الكثرة ما غلب استعمالها في ما فوق عشرة والمصنف لم يذكر هذا القيد في جميع الكثرة انما هو
 يذكره في جميع القلة وما فيها جميع الكثرة وهو ما ابي جمع يطلق بطريق الحقيقة على ما فوق عشرة اى بالانهاية
 وانية اى انية جميع الكثرة ما عد استثناء المذكورة الكات لجمع القلة من الانية الا بجهة تجميع المصنف
 واذا لم يوجد الاسم الانبار جمع القلة كاحل في الرجل او ثوبا جميع الكثرة كرجال في الرجل في شريك
 فيها وقد استجارا احدهما موضع الآخر مع وجود ذلك الاخر فكنه كقوله تعالى زانية قروا مع وجود اسم
 اخذ في تقسيم الآخر للاسم بانها كونه متعلقا بالفعل او غير متعلق به وانما آخر هذا التقسيم من غيره من اسام
 يكون ذكر الاسماء المتعلقة بالفعل فذكر الفعل ثم الاسماء المتعلقة بالفعل فاسم منها فذكره في
 الكتاب ومنها ما لم يذكره فيه فانظروا ولما كان المراد بالاسماء المتعلقة بالفعل منها ما كان عاما
 منها ما لا يتناول على من الافعال منها بالذكر ولم يذكر انظروا والالة لانها لا يعملون فقال في صدر المصنف
 قدم على سائر متعلقات الفعل كونه اصلا في الاشتقاق على راسي بصيرين او كونه مظهرا لاسماء مكان
 والاختلاف فيه بخلاف سائر متعلقات الفعل اتفاهم على فريدها اسم يدل على التحدث فقط انما اخرج الاسم
 لان المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى والحدث هو المعنى دون اللفظ وانما لم
 يقيد الحدث بجريانه على الفعل كما قيد به غيره حيث قال المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل لان التقيد
 بجريانه على الفعل يخرج المصادرة في الفعل لها من مظهرها مثل ويحك ويحك عن اخذ فاعلم ان ذلك
 فيه ملك المصادرة وفيه بحث لان تركه يدخل اسماء المصادرة فيه نحو المصادرة انسل لانها يد لان عليه
 الحدث انهم فلو قيد بجريانه على الفعل لخرجوا عنه فلم يكن تعريف المصدر للمصدر انما هو تعريف غيره
 وجامعا وقوله فقط به على الاجتهاد عن اشتقاقه حيث منه اى من المصدر لا فعال كان في المصدر
 متاخر كذا اشتق من المصدر متعلقات الافعال لانه اذا كان اسما لا فعال يكون متعلقا بها ايضا
 وانما اشتق منها ما فوقه الانية لحيث من ان الال في الاشتقاق هو المصدر واخرى محاذات

اللوحيون حيث زعموا ان اصل فيه لان منبهم غير ثابت بل يتغير كذا في اثبات منبهم بل لا يلزم
 الى محو منبهم باجوبة قوية ثم اعلم ان الاشتقاق من كلمة الى اخر من اللفظ واللفظ واللفظ واللفظ
 في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق من في المشتق وبنية اى ابنية المصدر من في المثالي المحرور
 اى من الفعل المثالي من بناء المثالي المحرور غير مضبوطة اى محفوفة تعريف بالمسلسل من الحرب لا يقال
 عليه وهى ترتقى بعد سبويه الى اثنين اثنين بناء كما عرفت في نسب التصريف ومن غير اى وبنية منبهم
 المثال المحرور وهو المثالي المزيدي والرابع المحرور والمزيدي فيه قباس اى قياسية او عينية وذات بناء
 اى من شانهما ان ثبت من غير سماع بالقياس كما هو حال من فعل والمفعول من الفعل والاستقبال
 منبهم في الفعل والمفعول من الفعل مثل اى مثلاً لما ان الالبية من غير المثالي
 المحرور تجبى الى غير ذلك مما عرفت في علم التصريف والمصدر ان لم يكن مفعولاً مطلقاً لعمل عمل فعله
 منه سواء كان بمعنى المفعول او الحال والاستقبال وذلك لان المصدر انما يعمل في كونه تقديران مع الفعل
 بفعل المقدرا بالماضي والماضي والمستقبل فاذن يعمل بمعنى كلاً واحداً منهما وانما قيد عمله بقوله ان لم يكن
 مفعولاً مطلقاً لانه اذا كان مطلقاً فحكيه في المتن ثم اشار الى كيفية عمل المصدر بقوله انما يرتفع
 فاعلا المكان لازماً نحو اعجبتني قيام زيد فان القيام مصدر لازم يرفع الفاعل وهو زيد وينصب مفعولاً
 ايضاً المكان متعلياً نحو اعجبتني ضرب زيد عمراً فان الضرب مصدر متعلٍ يرفع الفاعل وهو زيد وينصب
 المفعول ايضاً وهو عمراً ولا يجوز تقديم محمول المصدر عليه اى على المصدر فلا يقرب ضرب عمراً بغيره
 على المصدر ولا يقرب اعجبتني عمراً بغيره على المصدر وذلك لكونه في تقديران مع الفعل
 وشئ مما في خبر ان لا يتقدم عليه لان حرف ال موصول والمفعول بعد باصلها وشئ مما في خبر الموصول
 من الصلة ومحمولها لا يتقدم عليها في كلام النحاة وخالفهم الرضوي في اطراف وجوز تقديمه على ما
 فيها ويجوز اضافته الى المصدر الى الفاعل مع ذكر المفعول منصوباً به كونه هو اقوى المصادر في
 العمل لا اهلون كاطن وصرح به الرضوي واذا اضيف المصدر الى مفعول الاسرج يحل تابع ذلك المفعول
 تابعاً للفظه وجازاً تابعاً للمحل عند الاكثر نحو كبرت ضرب زيد عمراً فان الضرب مصدر اضيف اليه
 الفاعل مع ذكر مفعوله منصوباً ومثال المصدر الذي اضيف الى فاعله مع ترك مفعوله نحو كبرت ضرب
 زيد والى المفعول اى ويجوز اضافته الى المفعول مع ذكر الفاعل مرفوعاً وتركه افعلاً بامتناعه

على كونه مفعولا للمفعول اهم من ان يكون مفعولا او ظرفا او علة لكن ضافة الى الفاعل اكثر من ضافة
الفاعل اكثر من ضافة الى المفعول بل كون قبحا للفعل يشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال صاحب الكافية
وقد يضاف الى المفعول بكلمة تدل على موضوعه للتقليل نحو كبرت ضرب عمرو فانه ان ضرب مصدر
اصياف الى المفعول وذكر الفاعل مفعولا وتعال المصدر الذي صيغ الى المفعول وترك الفاعل قوله
لا يسم لان من دون الخبر لما ان كان المصدر مفعولا مطلقا فاعل للفعل الذي قبله في المصدر
وليس العمل للمصدر لان المفعول لا يتعلق بالفاعل لضعف اذا وجد الفاعل لقوى وهذا اذا كان مفعولا
مطلقا حقيقة واما اذا كان مفعولا مطلقا مجازا نحو ضرب الامير المصنوع ليعمل على الرضى نحو
ضربت ضربا عروفا فتم ان منصوب بضربت لا بضر باثم لما فرغ عن بيان المصدر فشرح في بيان اسم
الفاعل فقال فصل اسم الفاعل اسم مشتق اخرز به عن اسم غير مشتق فانه لا يسم اسم الفاعل ان
فعل لم يقل من مصدر وان كانت الصفات كلها من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح
بالقول بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير
للاسم على من قام به الفعل اخرز به عن اسم المفعول فانه اسم مشتق من فعل ليدل على من وقع
عليه الفعل بمعنى الحدوث الحار والمجرد حال اي حال كون ذلك الاسم كائنا بمعنى الحدوث واخرز به
عن نحو الصفة المشبهة بالفعل بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث نحو حسن وكريم فان معنى زيد حسن كريم ثبت
له حسن الكريم وليس معناه حدث له حسن الكريم بعد ان لم يكن واذا اريد الحدوث قيل حسن في كلام
لان او عدا وكذا اخرز به عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم ويحب ان يعتبر
فيما لم يثبت في هذا الحد فاجبا منظورة في جميع الحدود وسما في الحدود والنحوية ليخرج عنه اسم التفضيل
الذي صيغ التفضيل الفاعل بمعنى الحدوث بعد دخوله فيه نحو اضربوا مثل ما اشتق من فعل لمن
قام به بمعنى الحدوث لكن مع زيادة فيغير الحثية فيكون معنى الحد اسم مشتق من فعل ليدل على
من قام بالفعل اي من حيث انه قام به بالفعل الامن حيث انه قام به زيادة الفعل على غيره واما نحو حار
وطالق ويطا مبتدئ ليدل على الثبوت مع انها اسما للفاعلين فمعنى الثبوت فيه انما هو بعارض الاستعمال
لأنه لو وضع فلا يخرج عن الحد وكذا لا يخرج عنه نحو خالد ودائم وثابت وراسخ مستمر لانه يدل على
حدوث الخلود والدوام والثبوت والراسخ والاستمرار واما صفات المصدر نحو الخالق والبارئ والعالم

والقادر وان دللت على الاستمرار والدوام فلا بد بالاستمرار عليها ليس تصغي في بل واصل باعتبار
الموصوفات القديمة المتروكة من التغيير والحدوث وصيغة اى صيغة اسم الفاعل وينبغي بالصيغة الكثيرة
المشهوره والافتعال فتعمل وحده نحو ذلك اليم من صنع اسم الفاعل من التثاني الجود وانما تعرض لبيان
اصيغه مع انه وظائف التعريف دون نحو استطراد او ضمنا وقال بعض اهل الصلح بالاصيغه بالتعريف
لتصوير وتعيين لموضع الاحكام الخويه من التثاني الجود والجار والمجور وصيغة للصيغة اى صيغة الكائنه من
كذا واقعة على ثلث فاعل بوجهين اكثره كضارب بامر ومن غيره على صيغة المضارع عطف جملة على
جملة اى وصيغة من التثاني الجود عينه الميزانية واقعة على صيغة المضارع الكائن من ذلك كالفعل
يقيم مضموته اى الكائنه مع ميم مضموته اذا الباء ميم مع مكان حرف المضارعة وان لم يكن حرف المضارعة
مضموته كئاني يستخرج وكسر ما قبل الاخر اى مع كسر الحرف التي يكون قبل الحرف الاخر ان لم يكن فها
قبل آخر المضارع كسر كئاني يقبل ويتقابل فان ما قبله مفتوح كمدخل يستخرج ذكر المثالين لان احدهما
على صيغة المضارع ولا يخالف الا بالميم مكان حرف المضارعة الثاني ما يخالفها بحركة الميم ايضاً
وينبغي ان يذكر مثالاً ثالثاً وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الاخر نحو مضارع واما نحو انشيب فهو شبه
هو محضين القمع فهو مفتوح فاذ يعمل اى اسم الفاعل على فعله المعروف اى المعلوم الذي شقق هو من ذلك
كان او متعدياً متعدياً كان لموضوعه الى الاظهار والاضمار الكائن اى اسم الفاعل بمعنى الحال حالاً
وانما استطراد احد ما يعمل اسم الفاعل لان عملت اية المضارع فيجب ان يخالف في الزمان لانه لو خالفه
فيه لفات قوة المناسبة وهو لمثا اية لفظاً معنى والمراد بالحال والاستقبال اعم من يكون ان يتحققا او على
سبيل الحكاية كالحال كمثل قول تعالى يوكليه باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط يهنا وان كان مضارعاً
لكن المراد حكاية الحال او مضارعاً ان يسلم باسم الفاعل المعامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او
يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ومعتداً على التبدل خبر لكان نحو زيد قائم ابوه او ذى
الحال عطف على المبتدأ اى او معتداً على ذى الحال نحو جار في زيد فدا من ابوه ممدود او او الموصوف
عطف على ذى الحال اى او معتداً على الموصوف نحو عدى بجل ضارب البهائم واولا الهرة اى او معتداً
على نكرة الاستفهام نحو اقام زيد او حرف انتهى اى او معتداً على حرف انتهى اى او معتداً على حرف انتهى
اسم الفاعل على اصداء الاشياء لانه تقوى بذلك العمل في اصداء الاشياء الاولى فلا يميز في اصداء صفة

محكوم عليه وهو مذكور واما في المصدرين الآخرين فلو قد وقع ما هو بالفعل اولى واما اشتراط قوة جهة
 بالفعل فيه فغير اعلى كونه فرعا في العمل وسقط عن الاصل ثم اعلم انه لو قال وان لا يكون موصوفاً بصفة
 ولا يكون منصوفاً كان اذ اولى بالخروج بالوصف والتصغير عن متساوية الفعل اما خروج بالوصف فخطا
 بالتصغير فلكونه وصفاً للمعنى ثم اشتراط اعتماد اسم الفاعل لعله على ما ذكره انما هو مذهب سيبويه وسائر
 واما المشتل والكوفيون فقد ذهبوا الى جواز احواله من غير الاقامة عليه فكانهم اعتبروا نفس شبه الاحوال
 فان كانت العار للتعقيب الاخبار اى فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضى وجبت الاضافة اى ضاوة الى
 المفعول ضاوة معنوية لغوات شرط الاضافة اللفظية وهو اضافة المصفة الى معنوها لان اسم الفاعل
 عليه عامل في اشتراط عناية ذكر مفعوله خلافاً لما كان في فانه عمل اسم الفاعل مطلقاً ولم يوجب اضافة
 ولو انيف لا كرات الاضافة عنده معنوية بل يكون نقطة لانه يقول اصلاً لحواله والاستقبال اما
 ليس معارض لا مثبت بدون قرينة والعراض لا تغير نحو زيد ضارب عمر واس فان المضارب بهذا المعنى
 له حيز شدة الى عهد واذ اى عمال اسم الفاعل بشرط معنى الحال او الاستقبال اذ كان اى اسم
 الفاعل متكرراً اما اذا كان متعباً باللام الموصولة باللام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغيره عن شرط
 من شرطه اينما صرح به اثره فيستوى فيه جميع الازمنة يعنى الماضى والحال والاستقبال لان اسم
 الفاعل في جميعها محمى بالظن مطلقاً من حيث انها موصولة واصلاها ان توصل بفعل لانه عدل الى الاسم
 كما ثبت انما لها على الفعل وهو المضارع في الكسائي نحو زيد الضارب لوجه عمر لان اوعدا او اسما
 لاسم الفاعل المعروف باللام الذى جميع الازمنة فيه مستو ثم كما فرغ عن بيان اسم الفاعل على شريعتى
 اسم المفعول فقال اسم المفعول اسم مشتق احترز به عما لم يكن مشتقاً فانه لا يسمى اسم مفعول من
 فعل متساو افعال من قول ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة لانه في حد اسم الفاعل وانما لا تبد
 الفعل كونه متعباً اخرا عن فعل لازم فان اسم المفعول لا يشتق منه ليدل متعلق بقوله مشتق والتصغير فيه
 الى الاسم وقوله على من وقع عليه الفعل خرج به بالفعل والصفة المشبهة واسم تفضيل الذى صيغة تفضيل
 الفاعل ويخرج عنه ايضا اسم تفضيل الذى صيغة للمفعول نحو اشهر واعز واعز بقيد الحثية اى
 من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر واعز فانه ليس بهذه الحثية بل من حيث انه وقع عليه
 بالفعل على الغير وكذا ايندخ في هذا التعريف اسما المفاعيل التى هى من صفات غير العقلاء نحو ذئب القاص

مضروب يتجاءل سبيل التحليل والافمن موضوعه للعقل الانساني فيه ذك حقيقه وصنعتا اي صيغه اسم
الكائنه من مجرد الشك في الاضافه من باب جوده حقيقه اذا حصل من الشك في الوجود على وزن المفعول اي بوجه
غالبا على وزن مفعول كونه الضم للمام وانما قلنا غالبا لان صيغه قد تحذف على وزن فعل نحو قتل وجرح و
اشتق من فعل بون وقع عليه فعل لانها مشتق مفعول ومجروح والصفة المشبهة مشتقة من فعل بون قام به
الفعل فلا يرد ما يقاوم صفة مشبهة لاسم مفعول لفظا اي من حيث اللفظ كمضروب او تقدير المفعول
ومرعى فان جعلها مفعولا ومرسوما على وزن مفعول وقياس ان يكون صيغه اسم المفعول من التثنية
المجروح على وزن مفعول بصير على وزن المضارع المجهول لكن غير ما يزيادة الواو للثاني والرابع بالهجرة وضم
ما قبلها للمناسبة وفتح الميم ليعاد ان تقل الواو دون الرابع والرابع بالهجرة فيكون على وزن المضارع
تقدير او من غير اي صيغه من غير مجرد الشك في كاسم الفاعل اي كصيغة باسم الفاعل بانه اي من غير
نذار في نفع ما قبل آخرا للفرق بينه وبين اسم الفاعل ولما اوقه المضارع الذي يعمل عليه المضارع المجهول
ثم انك انما لفظا كمدخل وتخزين او تقدير كمدخل فان اصله مخيرة بفتح الياء وتعمل اي اسم المفعول على فعل
المجهول بالشرط المذكورة في اسم الفاعل مع انه من اشتراط كونه معني الحال والاستقبال الا اذا
كان معرفا باللام واشترط كونه معندا على المتبدل او ذي الحال او الموصوف او الهرة او حرف النفي
وعدم كونه موصوفا او مصفرا لما قلنا في اسم الفاعل وكذا وجوب الاضافة الى مفعول معني ان كان معني
الماضي وانما يعمل اسم المفعول بتلك الشرط لان عمله ثابت بالفعل المجهول مع احتياجه الى ما يحتاج
اليه اسم الفاعل فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج الى اشتراط فلا يعمل الا بتلك الشرط ثم
اعلم ان اشتراط معني الحال او الاستقبال لعمل اسم المفعول لم يوجد في كلام المتقدمين لكن مرجح ابو
نزار في من بعده من المتأخرين باشتراط ذلك كما في اسم الفاعل نحو زيد مضروب علامة لان ما قبله
او اس لما فرغ من بيان اسم المفعول شرع في بيان الصفة بالمشبهة فقال فصل لصفة المشبهة
التي يشبه باسم الفاعل من حيث انها متني وتجمع وتذكر وتثني اسم مشتق من فعل لازم اجزى بقوله
فان لم يكن مشتقا فانه لا يسمى بصفة مشبهة سو بقوله لازم عن اسم الفاعل والمفعول متعديين فعل تفضيل
المتش من متعدي ليعمل تعلق مشتق والضمير عايد الى اسم على من قام به الفعل معني الثبوت حيث
فالفيد الاول اسما الزمان والمكان والآلة وبالفيد الثاني اسم الفاعل المشتق من الفعل اللام

ثم تفصيل المشتق من اللازم كذا هب ففضل ثم الجار والمجرور معنى قوله بمعنى البتة جازل أي حال كون
 ذلك الاسم كالتبعية البتة أي بالأعلى صفة ثابتة لا حادثه متغية زيد كرم ثبت لا كرم وليس معناه حدث
 به الكرم بعد أن لم يكن وإذا زيد ذلك قبل كرم الآن أو غدا يخرج عن حد اسم الفعل التي صيغة تفضل
 الفاعل بمعنى البتة نحو حسن البتة بقيد الحثية ثم المراد من اللازم في قوله مشتق من فعل اللازم هم من
 من يكون بالاحالة أو بالردلان الفعل المتعدي فتسجل لازما وتقبل إلى فعل بضم فني منه الصفة المشبهة
 فالجاء به السيد والرحيم والعلم ونحو ذلك وصيغتها أي صيغة الصفة المشبهة تحيى على خلاف صيغة
 اسم الفاعل في قولنا صيغتها ليست على وزن صيغ اسم الفاعل في قولنا صيغتها سابعة
 وقياسية إنما تعرف بالسطح فهو خبر بعد خبر لقوله صيغتها يتضمن حكما على حدة على وجه الأول
 وذلك الخبر الأول ثبت أن صيغتها على مخالفة لصيغة اسم الفاعل في قولنا صيغتها الثانية ثبت أن صيغتها
 متفصلة عن السطح وتضمن وجه الخبر الأول على وجه الثاني وهو أن صيغتها على خلاف صيغة اسم الفاعل
 في قولنا من حيث أنها صيغتها سابعة وصيغة اسم الفاعل في قولنا صيغتها ثمانية وصيغتها سابعة
 أي الصفة المشبهة فعل عمل فعلها وإن يوزن صيغتها الفعل وما كانت الحال والاستقبال شيئا
 باسم الفعل المشبهة لفعل مطلقا أي من غير اشتراط الزمان لا يقال اسم الفاعل في قولنا لا بشرط
 فونه بمعنى الحال أو الاستقبال والصيغة المشبهة إنما تعمل مطلقا عن الزمان مع أنها فرع اسم الفاعل
 فيجوزم الفرع على الأصل لأننا نقول اشتراط الزمان فيها يوجب إخراجها عن كونها صفة مشبهة
 لأنها وصفت للثبوت والزمان مستلزم للحادث فمزية أعمالها مطلقا عن الزمان متحل ضرورة
 ولما توهم من قوله أنها عدم الاشتراط لعملها فيضوي لا تنفك عن الاعتماد ووقعه بقوله بشرط
 الاعتماد لأنه كقولنا اسم الفاعل لعملها بشرط ذلك العمل إلا أن الاعتماد على الموصول فلا يشك
 في نيب أن اللازم الداخلة عليها ليست بموصولة اتفاقا بخلاف اسم الفاعل وعلم أنه زيد
 عمل الصفة المشبهة على فعلها فانها تعصب المشبهة بالمفعول دون فعلها وبما أنها أي
 لا تخفى وبنها أي في كل قسم منها مسئلة لازما ليعلم عن حكمه ويبحث عنه ثمانية عشر مسئلة
 كانت تلك لأن الصفة أي صفة المشبهة لا باللام أي ثابته باللام أي لا تتغير في حال
 أو مجزأة عنها أي عن اللام بخلاف مفعول كل منها أي من العتقين المذكورين للصفة المشبهة

باللام نحو الوجه والمضاف نحو وجهه ومجوزهما في عن اللام والاضافة نحو وجهه فهذا الاسماء
 ستة ان اسم يضر بالاثنتين في الثلاثة ومجوز كل منها الستة المذكورة اما مرفوع او منصوب
 او مجوز فذلك اى ما ذكر من الالهام ثمانية عشر يضر الثلاثة من قسم المفعول من حيث الاسماء
 في الثلاثة الموصلة بضر يسمى الصفة في قسم المفعول الثلاثة ثم قول فذلك ثمانية عشر جملة مستأنفة
 كان مسائل الالهام كانت الالهام فقال فذلك ثمانية عشر غير مقصود اي لا يفضل مسائل الصفة
 المشبهة الثمانية عشر نحو جاء الى زيد الحسن وجه الصفة باللام والمفعول بالاضافة مرفوعا ومنسوبا
 ومجوزا ثلثة اى هذه ثلثة وكذلك اى مثل المثال المذكور في الالهام من الالهام المفعول
 نحو جاء الى زيد الحسن الوجه الصفة والمفعول كلاً باللام والمفعول مرفوع ومنسوب ومجوز وكذلك
 الصفة باللام والمفعول مجوز عن اللام والاضافة مرفوعا ومنسوباً ومجوزاً وحسن وجه الصفة مجوز
 عن اللام والمفعول بالرفع على الفاعل او بالنسب على التشبيه بالمفعول او بالجري على الاضافة
 وحسن الوجه الصفة مجوزة عن اللام والمفعول باللام مرفوعا ومنسوباً ومجوزاً وحسن وجه
 بوجه اخلاصة من الاحواب وبنى اى مسائل الصفة المشبهة من حيث الاحياء والاشياء
 والغيب والاختلاف والامتناع تحت قسم قسم ههنا منقسم نحو الحسن وجه الصفة
 تكون باللام والمفعول مجوز مضاف وحسن وجه يكون الصفة باللام والمفعول مجوز مجوز
 عن اللام والاضافة وانما كان بهذا القسم متمحلاً لان الاضافة غير مفيدة ههنا للتحسين
 مع ان الثاني يتضمن اضافة المعروفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لغوية
 لكنها جارية مجرى اعرافية فكما لا يجوز اضافة المعروفة الى النكرة فيها كذلك لا يجوز في اللفظية
 وقسم منها مختلف مثل حسن وجه يكون الصفة مجوزة عن اللام والمفعول مجوز مضاف
 فقال بعضهم انه غير جائز لان الاضافة تستلزم اضافة الشيء الى لفه وقال
 بعضهم انه جائز ومغزاه استلزام اضافة الشيء الى لفه يكون الحسن اعم من الوجه وهو
 الصحيح وعليه الاكثر والبواقي من الثمانية عشر بعد استقراء ثلثين منها اولئك
 على حسب الاختلاف ثلاثة قسم منها حسن المكان من فيها اى في الصفة المشبهة فيه فاعلموا ان
 لم يفتقر هو الرابطة بالموصوف فقط مع قلت الاعتبار وخير الكلام قوله ان قسم منها حسن المكان فاعلموا ان

فوجود الزائد عليه ونسبها فيها فيصح ان لم يكن فيه ضمير لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف للفظ
والا لم يكن وجود الضمير ظاهر في ان الصفة كقولهم في المحمول مست الحاجة التي فيها لفظ مكية فيظهر بها وجود
الضمير وعدمه فيها فثبت ان فيها بقولها ان الصفة اي القاعدة في الصفة المشبهة انك تسمى بوضوح
بها اي بالصفة معمولة بها لا الضمير في الصفة المشبهة ولا يلزم تعدد الفاعل وهو مقتضى لولا على احد وجهي الصفة
او جورت بها معمولة بها فثبت اي في الصفة ضمير الموصوف لا صياح الصفة الى الفاعل ثم لما وقع عن
بيان الصفة المشبهة شوع في بيان اسم التفضيل فقال فصل اسم التفضيل اسم مشتق من فعل فيه
اخر ما لم يكن مشتقا منه ليس تفضيلا ليدل على الموصوف بزيادة على غيره اي على غير ذلك الموصوف
وانما قال ليدل على الموصوف ولم يقل على من قام به او على من وقع تبادله في اسم التفضيل المعنى ما كان
صيغة تفضيل الفاعل وما كان صيغة تفضيل المفعول نحو ان رب اشهر فان الاول تفضيل الفاعل
والثاني تفضيل المفعول ثم اخرج عن سائر الزمان والمكان والالة لانها لا تدل على الموصوف
وبقوله بزيادة على غيره عن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بموصوفة بزيادة على غيره
ومعنى الزيادة على الغير الزيادة عليه في ذلك الفعل الذي يشتق منه فلا يريد نحو ابد وكامل حيث لم
يقصد فيه الزيادة على الغير الذي يشتق منه اذ لم ير في الزيادة الكمال على الزيادة والكمال بل في اخر
واما نحو ضرب وضرب من سائر الفاعلين الموصوفة للبا لغة وان دلت على الزيادة فلا يدل في الحد لانه
لم يقصد فيها الزيادة على الغير ثم قوله بزيادة الموصوف اي ليدل على ما وضعت بزيادة على
غيره في ذلك الفعل او بمعنى مع وح صفة الموصوف محذوف اي على امر موصوف بذلك لفظ مع زيادة
على غيره فيه واما ما جاء مما لا فضل له كاشك اثنتين او اربعين اي اكلمها يعني اكثر مما ابل واكل من حقيق
الاناء ثم اي الا علم باحوال الابل وثا والابل اسم تفضيل وكحيف على صيغة التفضيل اسم رجل حسن الدابة
في معنى الابل وتربيتها ليعلم ان يكون في غاية الحسن بناتية اليه وفي معنى الابل من حقيق النخلة وصيغة
اي صيغة اسم تفضيل واقعة على وزن فعل للمذكور على وزن تعلق للموت ويدخل فيه خير وشرا لان لفظها
اخير واشهر ولا ينبغي اي اسم تفضيل الا من التلا في ايجود فلا ينبغي من الرباعي مخرج وعن مزيد التلا في
نحو اخرج وذلك لاستحالة تبارك فعل بها لانه لو نقص لا تخلف لفظا ومعنى اما لفظا فقط واما معنى
فلا بد لو اخرج من استخرج لم يفهم انه كذا الحرف او كثير الاستخراج ولو لم ينقص لانه لا دلالة على الفعل

واما جاز من حل غير التلاقي الجود كما عظام الدين والدرهم وادلائهم المعروف اى اختيار او ايلاد من
 زيادى اشد اكرامه هذا المكان اقترن غيره اى اشد اقله من اقله هو الموضع الذى لا مال فيه لا كمال
 وهذا الكلام اخير اى اشد اخصا را و اقل من ابن المراق اى اشد اقله هو اسم رجل ثم يجد
 مدة محرمه قوة لقيم دليله وكان الوجه واجدا و معروفين بالافلاس فتا ذلها بس عليه وعن جميعه
 انه يجوز بانه مما فيه على مطلقا اذ ليس فيه الا حذف احدى الجنتين وهو جاز كمالى متكلم مصارع
 اكرم وعن السردى لا تخش جواز بانه الامن تلافى من نحو اعمى ونحو ريس وبلون ولا ياب الحجة صفة اعمى
 التلاقي واخر يقول له ليس بلون عن مثل اعمى واسم بقوله ولا عيب عن نحو اعمى ونحو ريس بلون من اللسان
 والعيب مبنى فعل اصفه فلو مبنى منها فعل تفضيل لا يابس احد تاما لاخر الا ترى انك اذا قلت هو اكرم
 يدان المراد منه ذو حمة او زائد فى الحمة لا يقيمن ان يدفع هذا التباس لان فعل تفضيل
 يجب ان يكون مستحلا مع اللام والاضافة او من فعل اصفه لا يكون مستحلا باجدا بانه
 فلا التباس لا نقول قد سجدت من من فعل اعمى يقيما لا حول كما يقيما لا فضل فم يحصل
 التباس ثم المراد بالعيب هو عيب الظاهر ونحو جهل والبدان الجهل والبدان من العيوب الباطنة
 ولا يلزم من ذلك وجوب ان مبنى فعل تفضيل نكس عيب بالبن بل يجوز ذلك فلا شك بل اثنى فانه
 من عيب الباطن مع انه مبنى منه اعمى للتفضيل وكان مبنى ان يقول ليس بلون ولا عيب لا جلاله
 لا مبنى من الباطن مع انه مبنى من اعمى غير متصلين ابلغ للفضل بل للصفة قال الكوفيون بحسب من
 ابيض والسود الذين با اصل اللوان وقال غيرهم ما جاء منها فاذ من قوله صلى الله عليه
 واله سلم فى حق الكوفى مراد و ابيض من البين نحو زيد افضل الناس فان افضل مبنى من التلاقي
 البين وليس بلون ولا عيب ظاهر وبفضل فالك كان لفعل الذين وقدر تفضيل اصله لا حد على غيره
 زائد على التلاقي الجود الذى ليس بلون ولا عيب بل كان راعيا مجر واد مريدا فلو ان التلاقي
 فيه اكان ذلك فعل التلاقي المحرورا او عيبا يجب ان مبنى فعل من التلاقي يدل مبنى ما لو
 شدة او كثرة ثم يذكر بعده اى بعد فعل مصدر ذلك لفعل الذى مقدره مبنى تفضيل مثال
 كونه منصوبا على التميز بانه مقصور على وجه ممكن كما نقول هو شد استجوابا مثال غير التلاقي المحرور
 واقوى حمة مثال للون وايضا جازا مثال لعيب قياسه اى قياس تفضيل ان يكون على

اى تفضيل لا تفضل المفعول كما مر من الاختلاف وذلك لان التفضيل لكن له تأثير في
 الفعل بالزيادة والنقصان وهو الفاعل والله لو بينى لكل منها لازم الالتماس ولو رجع المفعول الي
 اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر الامور للفعل اللازم وعلم ان اسم التفضيل كما يحجب التفضيل
 الفاعل قياسا كذلك يحجب قياس التفضيل لصفة اشبهه نحو اكرم وحسن فكان للدولى على مصر
 حمد المدون يقول وقياسا ان يكون للفاعل لصفة اشبهه الا ان يقيم كلامه محمول على حد
 المخطوف اى قياسا ان يكون للفاعل لصفة اشبهه وقد جاء اى اسم التفضيل على غير القياس
 المفعول اى تفضيل قليلا اى زمانا مجزيا قليلا نحو اعد اى اكثر محذورية واشغل اى اكثر مشغولية
 واشهر اى اكثر مشهورية واستعمل اى استعمال اسم التفضيل في كلام العرب واقع على ثلاثة
 اوجه الجار والمجرور خبر لقوله واستعماله مضاف خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى اسم التفضيل
 اما مضاف نحو زيد افضل القوم او معرف باللام اى بلام العهدة لان هذا اللام ليست للعهد
 ليكون بالعهد شتمل على ذكر المفضل عليه فيكون معنى قوله نحو زيدن الافضل اى زيدن
 الذى عهد كونه افضل من عمرو مثلا او استعمال بمن نحو زيد افضل من عمرو ومن هو الاصيل
 من تلك الاستعمالات ثم الاضافة ثم اللام وكلمة او بهما لمنع الخلط والجمع فلا يخلو اسم التفضيل
 من احدهما الوجه الثلاثة ولا يجمع اثنان منها فيه فلا يجوز فضل مستغلا بدون واحد منها
 ولا زيدن الافضل من عمرو مستغلا من اثنين منها ويستثنى عن القاعدة المذكورة ثلثان
 احدهما ما اذا علم المفضل عليه فيقيد ببار على الفرقة نحو اكرم اكبر اى اكبر من كل كبير ونحو زيد
 كريم وعمرو اكرم اى من زيد والثانية ما اذا خبر واسم التفضيل عن معنى تفضيل بالعدل الاستقامة
 عن استعمال واحد ثلثة او جرح لان الاستعمال باحدا لبيان التفضيل فاذا زال عنه معنى التفضيل
 استغنى عن هذا الاستعمال كما في اخر واخر فانه خرج عن معنى التفضيل صادر بمعنى غير الدنيا والى
 لصيرورتها سجين ونحو ارمي التفضيل خبرا وانما وجب استعمال اسم التفضيل على احدهما الاوجه الثلاثة
 ببدل على المقصر من اسم التفضيل وبو اثبات الزيادة للموصوف على المفضل عليه فى المعنى المشتق
 وهو منه وبدا المقصر لا يحصل الا باحدهما الامور الثلاثة وانما بدل على المفضل عليه بذاتى الاضافة ومن
 ظاهر وكذا فى اللام لما ذكرنا من انه العهد فيكون المفضل عليه معهودا مستويا ويجوز استعمال التفضيل

عاريان الوجود الثلاثة بجملة معنى اسم الفاعل فياخذ المبرد وسامعاً غير هو هو لا صحيح
 قوله تعالى فهو امون عليه اذ ليس شي ايمون عليه يعبر من شيء ويجوز ان الاول في اسم التفضيل
 المضاد المقص به الزيادة على ما اضيف اليه الا فرادى في افراد اسم التفضيل كذا التذكير مع وجود
 تانيث الموصوف اي يجوز فيه الافراد والتذكير والتانيث لكونه موافقاً للفعل من في كوان التفضيل
 عليه مذكور مع كل واحد منها ومطابقة اسم التفضيل للموصوف في الافراد والتانيث والتذكير
 والتانيث لكونه مخالفاً للفعل من حيث وجود الازدائية وعدمها في الفعل من انما قيدنا بالمضاد
 بقولنا المقص به الزيادة على كل سواء مطلقاً لا على اخصاف اليه وعدة كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم
 هو افضل من قريش اي افضل الناس من قريش مع ما يقتضيه التفضيل على قريش الكان اي على القريش
 عليه وسلم واحد منهم مع لا يجوز فيه الوجهان بل حكم المعروف بانهم محذورين في الفعل والقوم والزيد
 افضل القوم والزيدون افضل القوم في الثاني اي في اسم التفضيل المعروف باللام يجب المطابقة
 اي مطابقة اسم التفضيل للموصوف افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانياً لوجوب مطابقة الصفة
 موصوفها مع عدم وجود المانع فهو الامتناع من التفضيل لفظاً او معنى فذكر افضل عليه بعد
 بخلاف المضاد لا امتناع من الصفة مع حيث ذكر لمفضل بغيره بغيره استعمل من ثمراته
 بها انما هو جاري في زيد الا فضل والزيدان الا فضلان والزيدون الا فضلون في التانيث اي في
 اسم التفضيل استعمل من عيب كون اسم التفضيل مفرداً والكان الموصوف مثنى او تجميعاً كذا وان كان
 الموصوف مثنياً اي في احوال الموصوف كلها كالتثنية اي التثنية اما حسب كونه من المذكر او من
 التفضيل بمنزلة الجوز من اسم التفضيل الكون اي هنا في بين شخصين مثال الصفة فكانها من تمام كلمة
 فصار اسم التفضيل باعتبار التثنية وسطاً بين الموصوفين او بين الموصوفين او بين الموصوفين او بين
 فلو محتملة لثنية الجمع والتانيث لزم في ثمراته في ثمراته وسطاً بين الموصوفين او بين الموصوفين او بين
 الزين كونه من الاماير في فلا غير لفظه اي في ثمراته في ثمراته وسطاً بين الموصوفين او بين الموصوفين او بين
 او ثلثه اي المذكور يستعمل اسم التفضيل بان يضاف اليه في ثمراته في ثمراته وسطاً بين الموصوفين او بين الموصوفين او بين
 ذلك المفعول الذي قال لا يعلل اي اسم التفضيل في ثمراته في ثمراته وسطاً بين الموصوفين او بين الموصوفين او بين
 التفضيل لا يعلل في ثمراته في ثمراته في ثمراته وسطاً بين الموصوفين او بين الموصوفين او بين

وفي الفاعل المنظر شبه طائر اليه في المتن لان العمل في المنظر قوي فاحتج الى اشتراط معنى ان
 يراو بالمنظر في قوله ولا يعمل في منظر معناه اللغوي وهو الموقوف اي لا يعمل في موقوف اصلا اي منظر كان او
 منظر باذن او انما لا يعمل اسم تفضيل في منظر غير ما يستثنى في المتن لان الصفات انما تعمل بثابتة الفعل
 كاسم الفاعل المفعول او بثابتة بالفاعل كالصفة المشبهة على ما مر واسم التفضيل يخالف الفعل
 من حيث الزيادة فيه الفعل عاري عنها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه ثني ولا يجمع فيما يصل استعماله
 انما يعمل من فاعل في منظر اصلا لاني بالفاعل منظر ولا في المفعول به بلا واسطة حروف الجر مطلقا منظر كان
 او مضمرا لانها محمولان قويا في صورة الاستثناء منع العمل في الفاعل المنظر لانه يصير معنى الفعل
 من ستعرف الا انه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه الفعل تعجب في ازرته وخصاه
 مجيء في التلا في المجرود ما ليس يكون ولا عيب فلاجل هذا شبه الضعيف لعمل في معمولات الضعيفة
 وهي الفاعل المضمرة مستكن والنظرف والحال والتميز والمفعول به بواسطة حروف الجر لان مثل هذا الفاعل
 لا يظهر فيه اثره والنظرف فيه مما يكفي راحة من الفعل والحال والمفعول به باواسطة لمحقان بالنظرف فتكون
 معمولات ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل الفاعل انما يعمل في المفعول معه والمفعول له لان لفاعل الضعيف
 يقوى على العمل بواسطة حروف الجر لفظا كما في المفعول او تقدير كما في المفعول له قبل انما لا يعمل في الفاعل
 المنظر لانه في الاسم نظير فعل تعجب في الفعل من حيث ان كلا منهما لا يبنى الا من التلا في المجرود ما ليس
 يكون ولا عيب فاعل التعجب لا يعمل في الفاعل المنظر لقصور الفعلية فيه من حيث المجود وعدم التعجب
 وكذا انها لا في مثل قولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد استناد من قوله ولا يعمل
 منظر اي اسم التفضيل لا يعمل في منظر الا اذا كان في اللفظ جارا على شئ بان يكون صفة له او جراحة
 او حالا وهو في المعنى لم يثبت لك الشئ اي متعلقه مفضل باعتبار ذلك الشئ ومفضل عليه
 على اي لغة باعتبار غير ذلك الشئ حال كون ذلك التفضيل منفيًا فحسن في المثال المذكور جرس
 في اللفظ على الشئ وهو رجل حيث وقع صفة له وهو في المعنى صفة لم يثبت لك اي متعلقه وهو كحل
 وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اي الكحل حسن من كحل لكن باعتبارين اما كونه مفضلا باعتبار
 باجري عليه اسم التفضيل وهو رجلا حيث نفى كونه مفضلا باعتبار عين رجل واما كونه مفضلا عليه
 فباعتبار غير باجري عليه وهو كونه قويا عين زيد حيث نفى كونه كحل مفضلا عليه في عينه فالمقصود

من هذا الكلام مع الحمل في عين زيد في تفضيله في عين رجل عليه هو قوله عليه السلام ما من أيام أحب
إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ثم كلمة ما في المثال ثالثة وقوله رجلا مفعول لما ريت وقوله
صفة قوله رجلا وهو عامل في الفعل المظهر وهو الحمل كما في قوله فان الحمل فاعمل الحسن لانه صار مفعولا
حسن مفعول الذي حسن من مصدره فاعمل في المظهر مثل الفعل وبهنا بحث اي في مسئلة الاستعانة
ببحث في الفصل هو عبارة عن الجدل وهو تعارض المتنازعين في الكلام فليثور الحق او تعلب الظن بالمقصر
منه في مثل هذا المقام ما تضمنه شيء من الكلام كما في هذا بحث الفاعل في هذا بحث المفعول الى غير ذلك لا شك
في انه يشمل على التعارض ثم البحث المتروك مجلا الكلام الكثير من الاحكام ههنا ما بين في بعض كتب النحو سيما
في الكافية وهو انه يجوز في هذا مسئلة ان يقول عبارة اخرها حفر من الاولى مع كون معناه واحدا وهي
ما ريت رجلا حسن في عينه الحمل من عين زيد فاختصاره بخلاف المضافات من محذور من وهو العين
اذا التقدير من كل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الحمل على الحمل لا تفضيل الحمل على العين الفاعل
يجوز ان يقع فيها عبارة ثالثة وهي ما ريت كعين زيد حسن فيها الحمل بتقديم ذكر عين على اسم
التفضيل من غير ذكر من معناه ثم لما فرغ عن القسم الاول في الاسم وذكر احكام قسميه من العرب واليه
في باين وخاتمة شعر في القسم الثاني في الفعل فقال القسم الثاني في الفعل اي كان في بيان الفعل
وقد سبق تعريفه اي تعريف الفعل وكذا بعض علامات في المقام فلا حاجة الى ذكر ما سبق ههنا واما
اي قسم الفعل ثلثة ماض ومضارع وامر وانما انحصر الفعل في الاقسام ثلثة لان الفعل لا ينحصر في ان يكون
اخرا يا وانك انما فان كان الاول فلا ينحصر اما ان يتعاقب على اوله احدى الواو والاي والاولى لان لم
يتعاقب على اوله هو الماضي وان تعاقب فهو المضارع وان كان انشأيا فهو الامر الاول اي القسم الاول
من تلك الاقسام ثلثة لما ختمه على المضارع لانه حصل او تقدم زمانه وهو الماضي فحل صرح به
سلا في نفس شايه قوله وان على زمان يشمل جميع الافعال ولما وصفه بقوله قبل زمان اخبرية خرج
ما عدا المحدود ففعله قبل فخرج مستغرقه صفة زمان اي دل على زمان حاصل في زمان سبق زمان
لخبرية اي لاخبارا بفعل ولا ينفرد زوم وقوع الزمان في الزمان لمكان المحوم والخصوص والعمية
والبعضية كما في وقت الظهر يوجد في يوم الجمعة ثم اعلم ان المراد بالدلالة انما هو بسبب دمج ليل
تقيض طرد مثل لم يضرب لان دلالة على المنصه بواسطة حرف انشأية دالبا لوضع ثم انشأية

بيان بعض خواص الراضع بعد بيان تحريك الجوز وبهوى الماضى مبنى على الفتح لفظا او تقديره او ما هو مبنى
 * * * * * لان الاصل في الافعال البناء وعدم اليوجب الاعراب والفتحة
 للعدل عنه وهو المشابهة في الماضى على الحركة مع ان الاصل في البناء ان يكون المشابهة
 بالاسم في وفوه صفة للكرة فحوررت برجل ضرب مكان ضارب على الفتح لانها اخفا الحركات
 اولاً لان الحركات وانما لم يعرب بهذه المشابهة لان اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل بخلاف المضارع
 فبان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاحيط الاعراب له حذوا عن العمل او لكثرة مشابهة اسم الفاعل في
 الماضى على الحركة فلهذا مشابهة به ان لم يكن معاً مع الماضى ضمير مرفوع متحرك بخلاف ما اذا كان
 مع ضمير منصوب متحرك نحو ضربه وضربك فتح لم يغير بناءه عما كان عجزه وبخلاف ما اذا كان ضمير مرفوع
 ساكن غير الواو نحو ضربك لغيره لغيره على ما كان عليه فلا يكون معه واو كضرب مثال للماضى المبني
 على الفتح لفظا ومثال الماضى المبني على الفتح تقدير كرمى ومع الضمير المرفوع المتحرك مبنى على السكون
 كضربت تحذف عن توالي اربع حركات فيما هو الكلمة الواحد تكون الفاعل كالجوز وعلى التسمي ويحذف
 على الضم مع الواو لفظا كضرب او تقدير كرمى لا رادة موافقة الواضع الضم اذا خرج من الصيغة الى الواو
 اخفا من اخفا اليها ولما وقع عن التسمي الاول للفعل وهو الماضى تشرح في التسمي الثاني وهو المضارع
 فقال الثاني في التسمي الثاني من تلك الاتام الثلاثة المضارع قد مر على الامر انه مأخوذ من المضارع
 والمأخوذ من المأخوذ منه هو الماضى المضارع فعمل التسمية باسم باحد حرفين في اول الماضى السبب
 زيادة احد الحروف الاربعة التي مجموعها اثنين في اول المضارع فقص المضارع او نقول انه
 مضارع في اصله لو وضع ثم نقل عنه الى التسمية فجعل علما وبصره غالبة التسمية فدخل ح في اوله
 المراد من قولنا ان يكون احد الحروف الاربعة التي مجموعها اثنين في اوله ما في اوله من الحروف
 يخرج عنه نحو كرم وتقبل وتباعد الجواب الاول عن نحو زيد وشكرو نحو نصر زيادة احد
 لونها اصلية وانما اثبات على مايت لان تركيبها سبب المقام لفظا ومنه اما لفظا نظم اسمنس
 الاربعة اما في تاء الاربعة صفة للحروف المذكورة لانها اتيته في اول المضارع فبذلك تركيب
 ليسن تاجين من المقام من كل وجه بخلاف مايت اذا خفا في بعده عن المقام مع لانه
 مشتق من التاني معجبه بعد ما يخفى ان ذكر البعد بعد عن هذا المقام جدا كما كان المقام

يتبع الاسم بأحد حروف التثنية في أول من جئت في اللفظ والمعنى أشار إلى بيانها بقوله لفظ التثنية
 على التمييز من حيث اللفظ في الفاق الحركات والسكنات متعلق بقوله التثنية باللام في الجمع
 للجنس في الحركة والسكون أو اثنين فيهما مشتركين بينهما نحو يضرب بسبب خروج كضارب مستخرج
 وتاما وروثا لئلا في الأول ثلث حركات وسكونا واحدا في الثاني أربع حركات وسكونين
 وقول الهم تأكيد في أولها أي في أول الاسم والمضارع تقول ان زيد يقوم في المضارع كما تقول
 ان زيد القائم في الاسم في ثلث أوجه في عدد الحروف مع اختلاف على قوله لفظ أي المضارع التثنية
 الاسم من حيث اللفظ أي في أنه أي المضارع مشترك بين الحال والاستقبال فإنه يضرب مشترك بين الحال
 والاستقبال في وقوعه حقيقة للكرة كاسم الفاعل نحو رت رجل يضرب مكان ضارب وزيته
 العموم والخصوص اسم الجنس فإنه يختص بالبين وهو كما يختص اسم الجنس بلام العهد
 وفي أصل الاشتراك بلفظ العين ولذلك أي لأجل المشابهة المذكورة سموه أي الخاة
 المضارع مضارفا لأنه مشتق من المضارعة وهي المشابهة وسموه مستقبلا أي لوجود
 معنى الاستقبال في معناه وحالا أي في أن قبل فيه الاستقبال وليس في وسوف أو
 أو خلتها على تخصصه أي كل واحد منها المضارع بالاستقبال والفرق بامر نحو سينف
 وسوف يضرب واللام المفتوحة تخصصه بالحال نحو يضرب وتقابل ان يقول لو كان اللام
 مخصصا للفعل المضارع بالحال لم يقع مع سوف لمكان المناقاة بينهما والتالي باطل لقوله
 تعالى وسوف ربك وسوف أخرج حسيما بالمقدم مثله ويمكن ان يجاب عن بيان
 اللام تأكيد التأكيد والحال في الآيتين قد جرد معنى التوكيد وحروف المضارعة أي
 لنفي بغير المانع زيادتها في أول مضارعا مضمومة في الرابعة أي فيما هو على الربة
 أحرف أصلية كانت أو زائدة كيد خرج ويخرج لأن أصله يا خرج ثم خذفت الهمزة
 لاجتماع الهمزتين أو ثلث همزات عند همزة الاستفهام في صيغة المستعمل للواحد
 وأما حذف الهمزة فملاحظا والباب ومفتوحة فيما عداه ان فيما عدا الرابعة أي سواء كان
 ثلثا أو خماسيا أو سدا أسيا وانما فتوحا حرف المضارعة في ثلث الربة الرابعة
 مطلقا لثقة الفتحة وضموا لأن الرابعة في فتح مثلا سبعة والتميم

وبضم فتحة الفتح قليل من الضمة قليل من الخفيف فتسبب بضم له وانما قلنا ان
 الرباعي في رفع الشذائي لو جهين واحد ما ان التثاني في قبل الرباعي وانما في ان وجود الرباعي يقتضي وجود
 التثاني في الرفع وجوده غير متصور بدون وجود التثاني فيكون مقتضى الرفع وجوده فكان التثاني في الرفع
 فرعاً عنهم من قال انما جئت بحرف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله ونحت في خيرة كثرة استعماله
 ان يقول لو كان ضم حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله لوجب ضمها في الخماسي والسادسي لان
 استعمالها اقل من استعمال الرباعي فاذا ضمت في الرباعي فضمها فيها يكون لطريق الاولى والجواب عنه
 ان الخماسي والسادسي قليل من الرباعي لكثرة حروفها بالنسبة الى حروفه فلو ضموا حروف المضارعة فيها لاد
 الى الجمع بين ثقلين فاعطوا فيها احوال الحركات وهو المستحسن وقد اعتقل ثلث من كثرة الحروف وانما اولوه
 اي المضارع مع ان اصل الفعل اي بالاصل في الفعل سبب لانه لم يوجد فيه مقتضى الاعراب كما ذكرنا قبل وهو ان
 والمفعولية والاضافة لا يابو جيب المحدث عن الاصل وهو انما يشابه التامة المضارعة اي مثل اية اي المضارع
 الاسم مشابهة تامة فيما عرفت الفاعل من وجوده انما يشابه باسم الفاعل واصل الاسم الاعراب فيكون المضارع
 معبراً وذلك اي اعراب المضارع اذا لم يتصل به اي المضارع نون توكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا اي متصل
 به نون الجمع المونث لا اذا اتصل به احد بها صائبا المانبارة في الصورة الاولى فلانه بدخول نون التاكيد
 يصير مشابهة بالمانبارة اذ هو الاصل في حقوق الضار المتحركة ليس باصل في حقوق الضار الساكنة ولهذا
 لم تعبر مشابهة بغيره وان بغيره بغيره وضرباً او اعراباً اي واعراب الفعل المضارع ثلثة انواع
 ايضا اي كاعراب الاسم رفع ونصب يشترك الاسم فيها وجرم يختص به مكان ما وضع من الجزاء
 يختص بالاسم لئلا يلزم مرتبة اعراب الفعل على اعراب الاسم نحو هو يضرب في الرفع ولن يضرب في
 ولم يثبت في الجزم ولما فرغ عن بيان تعريف المضارع واحكامه شرع في بيان اصناف اعرابه
 فقال **فصل** في صنف اعراب الفعل المضارع وهي اي وتلك الاصناف اربعة اصناف
 الاولى اي الصنف الاول من تلك ان يكون الرفع بالضم والنصب بالفتحة والجزم بالسكون
 على حسب العوامل وتختص اي هذا الصنف بالمفرد الصحيح غير المنخاطبة انما تال باللفرد احتراماً عن ثنية
 والجمع في تقيده بالصحيح خزار عن الناقص نحو يد يد يد ويخس ويغير المنخاطبة من نحو تضربن تقول
 مولى يضرب في الرفع وفي النصب لن يضرب وفي الجزم لم يضرب والثاني اي الصنف الثاني

منها ان يكون الرفع قوت النون والنصب الجزم بخبرها اي بخذف النون وتختص اي تصنف
بالنسبة مذكرا كان او مؤنثا وجمع المذكر غائبا كان او مخاطبا والمفرد المخاطب صحيحا كان اي ذكرا او
منها او غيره اي غير الصحيح نقول بما يفعلان في الرفع ولن يفعلا لن يفعلا او لن يفعلي في النصب لم
يفعلا ولم يفعلا ولم يفعلي في الجزم وانما جعلت اسباب هذه الامثلة بالحدود لانها شابت صورة
المشتبه والمخبر في الاسماء سقطت النون حال الجزم لانها بمنزلة الحركة في المفرد فكما تحذف الحركة
في المفرد حال الجزم سقطت النون بهما وانما حذف النون حال النصب لكون النصب في الافعال
بمنزلة الجزم في الاسماء فكما يتبع النصب في الاسماء كذلك يتبع الجزم في الافعال والثالث اي تصنف بها
منها ان يكون الرفع تقدير الضمة والنصب بالفتحة والجزم بخذف اللام وتختص اي هذا الصنف بالناقص
الياء والواو في احتراز عن الناقص الالف في غير التثنية والجمع والمخاطبة في تقييد الناقص بغير هذه التثنية
احتراز عما اذا كان الناقص واحدا منها نقول هو يرمى وتغير والاستشغال بضمة على الياء والواو
يرمى ولن تغير ونحذف الفتحة ولم يرم ولم تغير لانه اذا لم يوجد الجزم الحركة حذف الحرف والرابع اي
الصنف الرابع منها ان يكون الرفع تقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجزم بخذف اللام وتختص
اي هذا الصنف بالناقص الالف في احتراز عن الياء والواو في غير التثنية وجمع والمخاطبة في احتراز عن
الناقص الذي كان واحدا منها نحو تسيع ولن تسيع لعدم قبول الالف الحركة ولم تسع بخذف اللام
نقفلان الحركة ثم لما فرغ من بيان اصناف افعال المضارع شرع في ما يحصل به اعوابه فقال
فصل المرفوع اي المضارع المرفوع عامله معنوي وهو اي العامل المعنوي كونه اي كونه المضارع
مجردا عن الناصب والمازم اي عن كل عامل ناصب عن كل عامل عازم وهذا قول افراد واكثر الكوفيين
في ذلك من انهم يجعلون عامل حروف وتقال بصريون ان ارتفاعه وقوعه موقع الاسم نحو يصب ويغير
ويؤذي في ان يصب مثلا واقع موقع الاسم لان التكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان
يكون ابتداء كلامه بالاسم وبالفعل فاذا ابتداء بفعل كان ذلك الفعل واقعا موقع الاسم فلا يصلح
في الخبر كاد حيث يزم في خبره كونه مضارعا وتضع كونه اسما لان الاصل في الخبر ان يكون اسما وان
يجوز هذا الاصل في كاد ونحو الاستعمال فكان المضارع في خبر كاد واقعا موقعا يصلح للاسم
باعتبار الاصل لا لغيره ونفوذ موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو يرمى

الاصل فلا يتصرف في العامل وانما الرفع لوقوعه مرفوع الاسم على قول البصريين لان الرفع كالاسم
 فاعطى بنى اجواب الاسم وانما الرفع لوقوعه مرفوع الاسم على قول البصريين لان الرفع كالاسم
 عامل المضارع المنصوب يقال فصل المنصوب اي المضارع المنصوب عامل مستند الى حصة
 الحرف ان هي الاصل في باب الاشياء ان المحقة والمثبوتة لفظا ومعنى من حيث كونها مصدرة
 وحمل عليها الياتية في العمل لانها لا يستقبلان تنصبا ن سحا اذ لم يكن قبلها فعل علم او ظن لن هي
 تنصب مطلقا ومعناه لفي المستقبل يعني ان من ادنيه وقال سبيويه هي براسها غير مغيرة عن اصل
 وهو المصحح قال القراء اصلها الالف باب الالف تواتر وقال التحليل اصلها ان فصر خذ الف
 والهمزة انما السجدة في امي شي وعلما في علم الله وكي معناه سببه قبلها لما بعد ما قبل
 انها ما عتبه بخلافه واذن تنصب فام يعجز ما بعد ما على قبلها وكان الفعل مستقبلا وهو جواب
 خبر اذ ان عتبه ما بعد ما على قبلها لم تنصب كقولك لمن قال انا نيك انما اذن حسن اليك كذا
 انما ان الفعل لا يكو لك لمن سجدك اذن تلك كاذبا وهي اضر حرف براسها غير مغيرة عن اصل
 لما قبل اصلها اذ انهم في فخرت المضاف اليها عوض منها التنوين لما قصد جعلها صالحة للجمع
 بالزمنة بعد ما كانت محقة بالملكية فاذا لم يكن بها هي اذ في يومئذ وحسب الا انه كسر الدال في نحو
 حينئذ و يومئذ ليكن في صورة ما هي في اليد انظر في المقدم واذ امكن قبله طرف فكسره فادرو
 فتح بها ليكون في صورة نظرها المنصوب لان معناه انظر وان القدرة بالرفع على انه
 في امي التي تقدر بعد سبعة مواضع ثم ذكر مثله المضارع المنصوب بالعوامل المذكورة مثال ان
 نحو اريد ان تحسن التي ومثال لن انما كن اضر كسب مثال في سلمت في ادخل الحجة ومثال
 اذن اذن ان يعجز الله لك لما فرغ من تعداد العوامل وتمثيلها الا انه لم يمثل لان مقدرة
 انما انما يمثل لها في مواضع تقدر بعد السجدة في بيان تلك المواضع فقال ولقد ان
 في سبعة مواضع بعد جهنم نحو سلمت في ادخل الجنة ولام في امي بعد لام في نحو قائم
 قبله سبب او كمن يذهب ولام الحمد امي بعد لام الحمد في التي يكون لتاكيد النفي وتحقيق
 في حيث الاستعجال في غير ما انما تنفية كانت ما عتبه لفظا نحو قوله تعالى وما كان السر
 في امرهم او سفيح في لم يكن في ذهب وبعد الفاء الواقعة في جواب الامر والهمزة الاستفهام

والله اعلم بالصواب والعرض نحو اسم التمسك مثال للفاء الواقعة في جواب الامر ولا تقصص فتدبر مثال للفاء
 الواقعة في جواب الهي في مثل نحو مثال للفاء الواقعة في جواب الاستفهام وما تردت فافكر كما في مثال
 للفاء الواقعة في جواب الهي وليست لي بالافاء الواقعة في جواب الهي وليست لي بالافاء الواقعة في جواب الهي
 فتصيب خبر مثال للفاء الواقعة في جواب العرض وبعد الواو الواقعة في جواب هذه الموضع امني
 ولقد ران بعد الواو الواقعة في جواب الموضع اسندته المذكورة من الامر الى العرض فكسب
 امي مثال الواو وتسمى هذه الواو واو الجمع واو الصوت اي نحو اسم وتسمى الى اخره امي الى اخره
 من الامثلة في الفاء بابدال الفاء بالواو وبعد ديمت الى نحو لا حرك اه فتصيب حتى امي الى ان تقصص
 يقي وبعد واو عطف اذا كان المعطوفات عليه اسما لا يزم عطف الفعل على الاسم نحو عجبني قاي
 وتخرج بتقدير ان يكون في تاويل الاسم عطف على الاسم منه من قيد الاسم بهما
 يخرج نحو عجبني ان يضرب زيد واسم فانه لا يقدر ان يكون عطف على اسم فولي ان لا يربط
 ان اسما لفته وفيه نظر لانه يتكلم باو عجبني ان يضرب زيد فانه يجب فيه تقدير ان تاويل الاسم
 الاسم بالتصريح ويمنع كون المعطوف عليه في ان يضرب زيد واسم بالاسم بالاسم بالاسم بالاسم
 والتاويل بالاسم من اخر من العطف ثم اعلم ان هذا مع كماله فيجب تقدير ان بعد واو العطف
 اذا كان المعطوف عليه اسما لك فيجب تقدير ان بعد سائر حروف العطف اذا كان المعطوف عليه
 اسما فلو قال وبعد حرف العطف لكان اسما فاما وجب تقدير ان مدحى ودم احب لانه من
 الحروف الجارة فيمنع دخولها على افضل الا ان يجعل مصدر تقدير ان المصدرية فيكون
 تاويل الاسم فيصح دخولها عليه وبعد الفاء واو او لا ينافي هذا ان وقع ان جارا لشيء انتهى به
 اقتضاه في الامر انتهى بالاستفهام والتمني والعرض والنفي وهو ان لم يكن ان لا يكون
 على الهي لما فيها من تناسب في الدلالة على العدم فيكون ان شاء الله تعالى قد امتنع من ان
 على الاث لا يحاول الاث بما يشتمل على اسم ويجعل الاخبار بشدة ابصار ان يكون
 المفرد على المفرد فيكون المعنى في اسم فتمت مثلا ليكن منك سلام فسلامتكم من ان لا يوجد
 لانها لم تكن الى الجارة فانخذت حكم الحروف الجارة في معنى ان على حسب الاختلاف
 فكانت في حكمها من حيث لزوم المفرد لهما في جود الظاهر ان مع لام كي وكنا مع

الما دل بالظن جازية اي في لفظ ان بذه اوقى هذا القسم من ابن الوحيان انه حال متضبط
 بها اي بان بذه فعل على ان تجعلها مصدرية والثاني ان تجعلها كالواقعة بعد العلم في كونها متخفة من
 المتصلة برفع الفعل نحو ظنت ان سيقوم بالنصب على انه مصدرية تامة لا يمكن الجمع بين ذلك وبينها
 بالرفع على انه متخفة ممن المتصلة بوزونها بمعنى علمت ثم اعلم ان ان الواقعة بعد غير العلم والظن من
 الرجاء او الطمع والخشية والخوف والشك والوهم والاحجاب ونحو مصدرية لا متخفة من المتصلة بخروج
 ان نقول ولعل ان تفقد خشيت ان ترجع ولما فرغ من بيان عامل المضارع المنسوب بشي
 في بيان عامل المضارع المجزوم فقال فصل المجزوم اي المضارع المجزوم عالمه لم ولما واللام
 اضافة اللام لانها تارة صالحة للاضافة ولا تستعمل في معنى انتهى لم يصف لانها علمت بنفسها
 فلا قبل الاضافة واخرية عما يستعمل في معنى انتهى وعلم لم يستعمل في معنى انتهى نحو لا اسم وبذه الكلمات
 الا بفتح تحزم فعلا واحدا باصالة ولا تفيد مجزوها بالعطف فيقال لا تضرب في كل المجازات اي لا
 تدان على كون المجازات ثمانية مجزاة الاولى سببا لها يعني كلمات اشترطوا المجزاة ولما كان
 بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف جاء الحكم لبيانها وهي تحزم الفعلين والمراد منها بعضها قال
 كينما واذا بدون ايض من كل المجازات مع ان المجزوم بها شاذ لم يحسن في كلامهم على وجه الاطراوم اي كل
 المجازات ان وهما واذا ما حتمها واين وتي ولم من اي واني وان المقدرة بالرفع صفة لان نحو لم يضرب
 ولا يضرب ولا تضرب ان تضرب اضرب اي منتهى الى نحو مثال لما ذكرنا من كل المجازات انتم لما
 فرغ من تعداد المجازم وتمثيلها شرع في بيان معانيها فقال واعلم ان لم قلب المضارع ما صيغ
 صفة ماض او حال من القول اي حال كون المضارع متفعا نحو يضرب زيد معناه ما ضرب وان كان
 فقط مضارعا ولما ذكرنا في كل المضارع ما صيغ متفعا ثم اشار الى ما يختص بالمضارع كما
 فيما ذكر بقوله لئلا ان فيها اي في الماضي لم توقع بعده اي في المضارع متوقع غاب القول
 لمن توقع ركوب الامير لما ركب وقد استعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولا ينفذ الندم واداء
 اي استمر او امتدادا قبله يعني استمر الفعل الذي يتلى به من ابتداء الى زمان التكلم بالقول
 ندم فلان ولم ينفذ الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار عدم انتفاء الندم الى زمان التكلم واداءت
 لما ينفذ فاد استمر في ذلك الى وقت التكلم بها ثم ذكر التفسير الرابع الى ما في بعده وانه بغير

والصحيح يجوز حذف الفعل الواقع بعد ان قل عليه دليل خاصته اي دون لم يخفى لا يجوز حذف
فعدم ذلك لان اصل لم لما زيدت عليها ما قابلت من باب الفعل تقول ندم زيد ولما اي ولما
يفقد الندم ولا تقول ندم زيد ولم يخفى لا يجوز حذف الفعل واذا قوله واحظروا وليجرك الى المستود
عسى اليوم الاخرة ان وصلت وان على الحذف وان لم تصل فتشاذير تختص بما بعد لم دخل
او دات بشرط عليها فلا يقيم ان لما يضرب من لما يضرب ويجوز ان يقيم ان لم يضرب ومن لم يضرب
وكان ذلك لكونها فاصلة ثبوتية بين احوال ومحموله واعلم ان لما مشترك بين كونه اسما وبين
كونه حرفا كثر هذا كان حرفا فانه مخصوص بالمضارع واذا كان اسما فهو ظرفا بمعنى اذ ويلزم بعد
الماضي انقطاع او معنى وجوابه الضرك او جملة اسمية مقرونة مع اذا المفاجاة قال الله تعالى فلما
كتب عليهم القتال اذا فرقي منهم ادفع الفارور بما كان باضيا مع الفاروق ويكون مضارعا واما
كلم المجازات اي كلمات اشروط والجزء المحدودة من قبل حرفا كان او اسما حتى اعبادة
ان يقول حرفا كانت او اسما فهي اي تلك الكلمات تدخل على جملة من فعلتين يتبدل متعلق
بقوله تدخل ولا ضمير التوكيد على ان الاولى اي الجملة الاولى بسبب الثاني اي للجملة الثانية
فيكون الاولى سببا والثاني مسببا ودر عليه قوله وما لكم من نعمته فمن الله جواب المتكلمين
بمعنى بشرط وهو ما لو صولة اي حصل لكم من نعمته فهي اصادرة من الله ولا يستقيم شيء
الاول والثاني لان النعمة الحاصلة بالمخاطبين ليست بصدد والنعمة من الله سبحانه بل
الامر بالعكس فان صدوره من الله بسبب حصولها بهم والجواب عنه ان المراد سببية ولو
باعتبار الحكم به والاخر عنه اي وما لكم من نعمته فيكم فخير بها من الله وتسمى اي الجملة الاولى
بعد كلم المجازات اشروط من حيث انه شرط تحقق الثاني وتسمى الجملة الثانية بعد كلم المجازات
جزاء من حيث انه مبني على الاول ابتداء الجزاء على الفعل نعم ان كان بشرط والجزاء مضاريز
يجب الجزم فيها اي في اشروط والجزاء لو جرد الجازم وكون المضارع معززا قابلا للجزم بكلم جازم
ومن يسوي ان الجزاء مجزوم بها وبالشرط جميعا نحو ان لم يمتي اكره والكلام اي الشرط والجزاء
ما صين لم تغل اي تلك الكلمات فيها نطقا اي لا انت شرط ولا في الجزاء لان الماضي مبني كالم
فلا يظفر فيه اثر احوال نحو ان ضربت ضربت وان كان الجزاء حال كونه دعه اي دون

الشرط ما ضاها وكان الشرط مضارعا بسبب الجرم في الشرط لا في الجزاء إنما قلنا ومن بعضهم يحسب
الرفع في الشرط إذا كان الجزاء ما ضاها فنقطه هذا ضعيف الوجود في الشرطية ثم يأتي الكتاب
الكريم وقيل لا يحسن إلا في ضرورة الشرط لانه في ضرورة السببية المستقبل للمنافع مع أن
الحرف في جعل البعيد معنى المستقبل مع عدم التأثير في القريب بعينه وتحت لأن الجرم وتأثيره
في محل قابل للتأثير والكان بعينه ولا تأثير في محل غير قابل للتأثير وإنما كان قريبا وشكك
القريب بهما غير قابل للتأثير لانه مستقبل جعل المستقبل مستقبلا تحصيل الحاصل بعينه
للتأثير لانه ما ضاها نحو أن تضربني ضربة وإن كان الشرط وحده دون الجزاء ومضارعا
في الجزاء لا في الشرط الوجهان الجرم والرفع أما الجرم وهو الأصح فلكونه قابلا وأما الرفع
فلانه لما لطل الجرم في الشرط لكونه ما ضاها يطل في الجزاء أيضا بطل نحو أن تضربني
بالجرم وإذا لم يرفع ثم لما فرفع عن بيان صدور جرم الجزاء وعدم انجراره شرعا في
بيان دخول الفاء فيه وعدمه فقال واعلم أنه أي إتيان إذا كان الجزاء ما ضاها فلفظنا
أو معنى نحو أن تمت لم أتم بغير قد الجار والمجرور صفة ما ضاها أي كانتا بغير قد وستعرف فائدة
التعريف بغير الفاء فيه أي دخول الفاء في الجزاء لتأثير حروف الشرط فيه في المعنى المستقبل
فلا حاجة إلى الربط بالفاء نحو أن أكرمتني أكرمتك قال الله تعالى ومن دخل كاهنا أو كاهنة
أي الجزاء مضارعا بسبب أن يعيد لغير الجرم بلام الأمر وبغير الدعاء لئلا يتعنى فافهم مستقبلا
تحقيقا قبل دخول أن فلا تأثير لها فيها أو منقيا بلا فيه احترازها إذا كان ضيفا لم فانه منسحب
في الماضي مع أنه لا دلل حيث يجب فيه الفاء كما سيأتي في المتن جاز في الجزاء الوجهان
الآتيان بالفاء وتركها لأن حرف الشرط غير موثرة في تغيير معناه كما كانت موثرة في
المماضي فتوفي بالفاء وموثره في تغيير المعنى حيث خاصة بمعنى الاستقبال فيترك الفاء وجود
تأثير حرف الشرط من وجه أن لم يكن التأثير قويا واعلم أنه ولو قال وإنما كان مضارعا وتأثيرا
بغير سين وسوف مكان أولى لأن الجزاء إذا كان مضارعا بالسين وسوف لم يجر فيه
ترك الفاء كقول تعالى وإن تعاصرتم فستضع لهما أخرى نحو أن تضربني أضربك المضارع المشبه
بترك الفاء أو فاضرك بآتيان الفاء لأن شتمه لا أضربك في المضارع المنفي بآتيان مع ترك الفاء أو فلا أضربك بآتيان

فان لم يكن الجزاء احد السمين المذكورين وهما التمسك بغير قيد والمضارع المثبت او المنفي بلا موجب الفاء
 في الجزاء وذلك اى عدم كون الجزاء احدا من السمين حاصل في اربع الصور الصورة الاولى ان
 يكون الجزاء فيها ماضيا متبليا مع قد فقط كقوله تعالى ان لا تسرق فقد سرق ان لم او معنى كقوله تعالى ان
 كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت والصورة الثانية ان يكون الجزاء فيها مضارع ماضيا
 بغير لا اى بحرف غير لا وهو ما دون لم لما من ان المنفى بها يدخل في الماضي معنى فلو قال منقيا
 وهو ما دون الكائن اظهر كقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه والصورة الثالثة ان يكون
 الجزاء مبتدأ سمية كقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها لكنه يجوز العطف عليها بالجزم كقولها
 في قل مجزوم منه قوله تعالى من قبل الله فلا تدعى له ويدعى هم في قراءة من تجزى وقرئ مرفوعا
 جملا على ظاهر الجملة وعن سيبويه جاز حذف الفاء في المثنى كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها من
 الفاعل مطلق واما ترك الفاء في قوله تعالى واذا ما غضبوا فغفروا واذا اصابهم البغي هم يقبضون
 كون الجزاء جملة اسمية فلان اذا ذهبت الجوزية الظرفية ولا شئ فيها من معنى الشرط كقوله ولعل اذا غشيت
 والصورة الرابعة ان يكون الجزاء فيها جملة انشائية اما امر كقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني
 يحبكم الله واما نهي كقوله تعالى فان عاصيتم مواعيت فلا ترجعوا الى الكفار فاما استقها ما كقوله
 ان تركتكم فمن يرحمنا واما دعاء نحو ان اكرمتنا فيرحمك الله وكذا يجب الفاء في الجزاء في الصورة الخامسة
 وهي ان يكون مبتدأ عاقتبا بالسين او سوف كما سبقت للاشارة اليه وانما وجب الفاء في هذه الصور
 من الجزاء لان حرف الشرط غير موثرة فيه معني لانه لم يجعله بمعنى الاستقبال ولا لفظا لانه لم
 يجعله مجزوما فوجب الفاء لتدل على انه جواب شرط والاضابط بها ان حرف الشرط اكانت موثرة
 في الجزاء لم يجرى دخول الفاء فيه وان كانت تحمل التأثير وعدمه جاز فيه الوجهان وان كانت غير موثرة
 قطعاً يجب دخول الفاء عليه وقد يقع اذ التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جوار موضع
 انفار اى في محل انفار لان اذا للمفاجاة تدل على استعجاب انفار لان المفاجاة مبنية على حدوث
 امر عادي فاشبه الجزاء ولذا قارنتها انفار غالباً وانما قال مع الجملة الاسمية لان افعال المفاجاة لا
 تدخل في الغالب الا على الجملة الاسمية فلا تقع موقع انفار في غير ما وفي كلمة قد المضيدة للتفصيل اشار
 الى ان وقوع انفار كثر في قوله موضع انفار شعار بان افعال لا تتجهان ولهذا لم يقل قد في الجملة

الاسمية مع انه انضر كقولك تعالى وان تصبرهم حسنة ~~ما~~ قدمت ايديهم اذا هم يعيدون اي فثم يقضون
 ولما ذكر معان الجواز في المفعول ايراد ان يذكر الموضع التي تقدر ان يشرطه التي يخرج بها المصداق
 بعدة فقال وانما تقدر ان بعد الافعال الخمسة التي هي الامر تحقيقا او قوة ليدخل فيه نحو حبك ثم تترك
 فان حبك تترك ثم تترك كيف كان قال كفت تيم الناس نحو تعلم نج اي ان تتعلم نج وانهي نحو لا تكذب
 لمن خير الكساي ان لا تكذب والاستفهام نحو هل تنزونا كرك اي هل ان تنزونا او لا تنزونا نحو ليك عدي
 احبك اي ان تكن عدي والعرض نحو الا تنزنا بنا تصيب خيرا اي ان تنزنا بنا تصيب خيرا لا ينزنا
 والعرض هي امرة الاستفهام دخلت على حرف التقى فيفيد الاثبات فقدر شرط شيئا مع انه متعنى لا يدل
 على الاثبات وقد وقع في بعض النسخ بعد مثال للعرض وانه في بعض المواضع وهو سهو لان
 تقدير ان لا يصح بعد انفي مطلقا كما سنذكره وذلك كاي تقدير ان بعد الافعال الخمسة المذكورة او
 تقدير ان الاول من الخمسة التي هي الامور الخواصة سبب للثاني اي مضمون الثاني وهو المضارع
 فيداني معنى شرط كما ريت ذلك في امثلة ثم ثبت سببية الاول للثاني بقوله فان معجم قولنا
 تعلم نج هو ان تتعلم نج فيكون تقدير ان بعد فعل قد سببية للثاني اذا تعلم سبب للنجاة وكذا البو اتي
 اي مثل هذا المثال في جواب سببية معان البو اتي من الامثلة فلذلك اي مدخل ان قصد سببية الاول
 للثاني شرط تقدير ان بعد الافعال الخمسة امتنع قولك لا تكفر بدخل ان اتي بمعنى وكذا امتنع انفي
 اي لم يقع الجزم في بواب انفي بتقدير ان بعده نحو لا تفعل بكن الخير لك بالجزم لا تمنع كون الاول سببا
 للثاني في هاتين الصورتين اذ لا يصح حسب ما معنى ان يقع في تقدير ان لا تكفر بدخل ان اتي لا تكفر
 بدخل المزمع بقوة بشرط على وقف فظ البنية لان المقدر سبب ان يكون مانع من المفعول وهذا لا يصح
 معني لان عدم التكفر ليس سبب له بول انما روي سبب التكفر وكذا لا يصح ان يقع في تقدير ان لا تفعل
 بكن خير لك ان لا تفعل بكن خير لك لانه لا يصح تقدير ان بعد انفي مطلقا اذ هو خبر محض فلا يدل على
 اسببية وان لم يقصد سببية لم يحتمل الجزم في الجملة بل يجب ان يرتفع اياها اصفه ان صدق الوصفية
 كقولك تعالى اني اذهب الى من اريدك ويا مني من فرعون عاتي ويا مني اياها بالمال كقولك تصادقوا فديهم
 في خوضهم لم يجر اوبالاسمية في نحو قوم يدعوك لا مبرقا ان يدعوك كلام متناهي مقطوع عما قبل ثم لما
 فرغ من قسمه الثاني للفعل وهو المضارع شرخ في بيان القسم الثاني من القسمين المذكورين

الثالث من تلك الأقسام الأمر وهو أن اصطلاح النجاة فعل يكيد في أكثر المنع وفي بعضها
وهو صيغة هنا هو الموافق لما في كتب القوم في تعريف الأمر لطلب به أي يوسهه فان الباء الاستعانة
 الفصل في حدود الفعل من الفاعل المخاطب الأمر ان قوله فعل غيرة الحزن لتشيل المقصود غيره وبقي
 يعود كالقفل بقوله ليطالب به يخرج الماضي المضارع وقوله الفعل يخرج به انتهى وقوله من
 الفاعل احتراز عما يطلب به بقول الفعل عن سفلو الم اسم فاعله وقوله المخاطب احتراز عن الأمر
 الذات وتكلم له خولها في الفعل المضارع ابتداء حرف المضارعة فيها وان دخلها جازم بأن
 تحذف من المضارع حرف المضارعة الجار والمجرور صفة ثابتة لقوله فعل أي فعل تلبس بخذف حرف
 المضارعة من المضارع والحق ان هذا ليس من تمام التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في
 الاشتقاق للأمر وافتل من انه احتراز عن صدمه ورويد غير سديد لخروجه عن مورد التفسير وهو
 لانه اسم فعل فلا حاجة الى اخراجه بزيادة بعض القوي في الحد واما نحو قوله تعالى فلتفرحوا فليكن
 قراء بالثاء فلا يرد به لانه شاذ وانما خذفت حرف المضارعة لانه اشارة المضارعة فلا بد من
 ان التها حتى لا يكون اثر الصيغة باقيا ثم ينظر أي بعد حذف حرف المضارعة من المضارع
 المتخاطب ينظر فان كان بعد حرف المضارعة تيا كان أي حرفا ساكنا زيدت همزة الوصل
 في اوله بعد حذف حرف المضارعة لئلا يلزم الافتتاح بالسكون والاعين همزة للابتداء فليكن
 ان الهمزة مختصة بالمبتدأ من الخارج مضمومة أي حال كون تلك الهمزة مضمومة وهذا في القسم ثالثة
 أي ثالث المضارع لئلا يلزم التباسه بالمضارع المتكلم على تقدير الفتح ولا الاستقبال على تقدير
 الكسر يحصل الاتباع نحو المضارع مكسوة أي وزيدت همزة الوصل حال كونها مكسوة ان الصحيح
 أي ثالثة كاعلم والمكسوة ثالثة نحو اضرب واستخرج وانما كسرت همزة الوصل لان الكسر اصل في
 همزة الوصل لئلا يلزم التباس قيا كان تالث مفتوحا بالمضارع المجهول على تقدير الضمة
 والمضمة اربعة على تقدير الفتح وثالثا كان ثالثة مكسورة من اربعة على تقدير الفتح وثالثا
 اربعة المجهول على تقدير الضمة والكان أي بالبعد حرف المضارعة حرفا متحركا فلا حاجة
 الى الهمزة أي الى زيادة همزة الوصل بعد حذف حرف المضارعة لانه لا يلزم الانتذار
 بان تيا كان اخره وجعل باقيه اعراسا وعد في تعدد حاسب في تحاسب الامر من باب الافعال

القسم الثاني في هذا جواب تقدير السؤال بان تقدير ان يذكّر ثم من ان حمزة الوصل مكتوبة في كل ما كان بعده
 حرف المضارعة ساكن ويكون عين المضارع غير مضموم مضموم يسيل كرم من الاكر اسم المفعول
 من كرم وما بعد حرف المضارعة فيه وهو ان كان ساكن عين المضارع غير مضموم فوجب ان يفتح
 الماخوذ منه اكرم بكسر الهمزة وتحرير الجواب بان يفتح ثم لان الهمزة مكتوبة في ساكن فبعد حرف المضارع ساكن
 ويكون عين المضارع غير مضموم الا ان بعد حرف المضارعة في كل ما كان ساكنا كان الهمزة ساكنة بعد حرف
 ما بعده محذوف هو الهمزة المفتوحة لان اصل كرم تارم على وزن تافعل يكون ضمة على عين الهمزة فتحذف هو ان
 بزيادة احد حروف اثنين في اوله من غير حذف شيء منه الا ان الهمزة لما حذف من ثم حكم الواحد كراسته لا جاع
 الهمزة في نحو اكرم خذفت من البواقي نحو كرم كرامان الخ وان لم يرد فيها اجتماع الهمزة في طرف الباب
 اى ليكون باب الافعال على بؤيرة واحدة في حذف الهمزة كما خذفت الواو في غير تقديره في باب
 فاذا اراد كان فيبو الامر منه حذفوا حرف المضارعة وانما و ما و لقوا على الحركة الاصلية فاذا كان
 فلا يكون حمزة اكرم حمزة وصل بل حمزة قطع فلا يرد السؤال بان كل ما في حمزة الوصل في حمزة قطع
 اى حمزة الامر منى على علامة الجزم في ضمارة اى علامة الجزم بها مضارع المبرور اسكان الاخرى
 المفرد اصح كضرب وحذف حرف العلة في بناء فعلن واو في ايانا في نحو اخوارم واسمع
 فون لا اولى كواخر ما و فربما كان في الامر ما على علامة المضارع مثل اية ما في حيث ان كل واحد منهما
 طلب بفعل فيكون فو قوامي بيا على ان لم يكن حمزة ما حقيقة بل يكون في حاكم الجزم من ثم ضم ما عاين في حركتها
 فذا حذفت البصيرين اما عند الكوفي فيجوز مجزاهم مقدرة حقيقة فان اصل ضرب فعلن في حركتها من ثم خذفت من ثم حمزة
 تخفيفا لكثرة الاستعمال كمانيت ولم يكن في الاسم ما في حركتها من ثم ضم ما عاين في حركتها من ثم حمزة
 فقال فصل فعلن لم يسم علة في فعل المضارع ان لم يذكر فاعل في ذلك المفعول الضمير في علة في الموصولة وضار فعل المبرور
 ما و كراثة بجزء ان ياء الموصولة لفعل كراثة لم يذكر فاعل في ذلك المفعول الضمير في علة في الموصولة وضار فعل المبرور
 واما المفعول فاعل في فعل المضارع كراثة مفعول في المفعول الضمير في علة في الموصولة وضار فعل المبرور
 قلت انما حاز ذلك لان الفعل طرف من طرف الصدق وهو العاقل طرف من طرف هو المفعول فكان بينهما بؤيرة في حركتها
 الطريقة فيصح ان يقوم مقام رفع الهمزة لان فاعل الفاعل في المفعول الضمير في علة في الموصولة وضار فعل المبرور
 ان لم يحدث في بل هو مفعول في المعنى لان الله تعالى لما له وجود الاسماء الباقية في حركتها من ثم ضم ما عاين في حركتها

ارتفاعه يختص اي بنا فعل بالم اسم فاعله بالمتي حتى آي بالفعال المتعدي اذ لو بني عجزا لم يتعدى مجهول
 وجعل فكر الفاعل شيئا منيا لا يمتد الى ما يتعدى اليه وهو غير جار ولا يمتد الى فعل بالم اسم فاعله كانه
 في الماضي ان يكون اول اى اول الماضى مضموم فقط اى لا حرف آخر وما قبل آخره الماضى كسورة
 العلامة ثابتة في الابواب التي نسبت في اولها همزة وصل ولانها زائدة نحو ضرب في التلا في الجوز
 وخرج في الرابعي المجرودا كرم في التلا في الغريد فيه وانما غيرت الصيغة لتميز المعروف عن المجهول
 وانما حصل التغير في المجهول لكونه زعا للمعروف وانما اختار هذا النوع من التغير وهو كون اوله مضموما
 وقبل آخره كسورا فلان معنى المجهول غير معهوده هو اسناد الفعل الى المجهول اذ المعهود اسناد الفعل الى
 الفاعل فاجبة له فقط غير معهود وليكونا متوافقين فيما كان غير معهود اى غير معلوم فناسب المجرود في انما كان
 بنا المجهول غير معهود لان هذا البناء لم يجز في كلامهم الاستقبالهم المخرج من الصنعة الى الكسرة كاستقبالهم
 من الكسرة الى الصنعة وما جاز في كلامهم من نحو ديل واول فتا ولا قياس عليه ان يكون معطوف على
 قوله ان يكون اوله مضموما اى وعلامة في الماضي ان يكون اوله اى اول الماضى وثانيه مضموما
 وما قبل آخره كذلك اى كسورا في الابواب المذكورة وهذه العلامة فيما اوله زائدة اى في الابواب
 التي في اولها تارة زائدة اى تفعل نحو تفضل والتفاعل نحو تضرب وانما لم يقتصر على ضم الدال في
 هذه الابواب بل ضموا ثانيه ايضا اذ لو قصر على ضم الاول وقالوا تفضل وتضرب لفتح ما بعد الفاء لكان
 مضاعف تفضل بالتشديد بمضارع فاضل وان يكون اوله اى اول الماضى وثالثه مضموما وما قبل آخره كذلك
 اى كسورا وهذه العلامة فيما في اوله همزة وصل اى في الابواب التي في اولها همزة وصل اى في استفعال نحو
 يستخرج وتفعّل نحو افتدروا تفعّل نحو القلب تفعّل نحو اخرج تفعّل نحو خشوش وانما لم يقتصر على
 ضم همزة او وصل في هذه الابواب ايضا بل ضموا التا كذلك لانهم لو قصر على ضمها لكانوا يخرجون مثلا
 بضم الهمزة ففتح انما انفس بالامر من ذلك الباب في حالة الوصول عند الوقف لانها تستطع فيها الاثر
 انك لو قلت واستخرج لم يعلم انه امر او ماضى مجهول تندفع الالتماس ضموا التا في الهمزة والهمزة اى همزة
 او وصل في ماضى المجهول بفتح الحروف المضموم لا المكسرة وانما كان التا في همزة او وصل الكسرة لانها
 المخرج من الكسرة الى الصنعة على تقدير تسديد مسكوكه فخرج الصنعة الى الكسرة كما صر
 له عند الحروف لانه من هويا لانه لا يكون في حروف اى ماضى ماضى فاعله بالمتي حتى آي بالفعال المتعدي اذ لو بني عجزا لم يتعدى مجهول

ان يكون اوجع صفة الميت فكانه حرف ميت ولا يتصور من الميت فوجوده كعدمه فلا يكون عالما ان
 لم يدرج اى ان لم تسقط تلك الحرفة في اللفظ لان في الخط وهو شرط لقسم جزائيه فان شذرج فلا يخلق
 بالاقبلع اضلا و في المضارع معطوف على قوله في الماضي اى وعلازمة مختلف بالمسم في المضارع
 ان يكون حرف المضارعة فيه مضموما محلا على الماضي لانها اول المضارع وانما قبل اخره اى اخر
 المضارع مفتوحا تحت الفتح وتقل المضارع بالزيادة نحو يضرب في التثنية المجزوءة يخرج في
 فيه وهذه العلامة جارية في جميع الابواب الا في اربعة ابواب في باب المضارعة والافعال والاسماء
 والفعلة ولحقها اى ملحقها الفعلة هي الثمانية فان العلامة فيها اى في تلك الابواب فتح
 ما قبل الاخر فقط لان ضم حرف المضارعة مشترك بين المعروف والمجهول فيها نحو سب
 يكرم ويظلم ويدرج وانما فتح ما قبل الاخر في هذه الابواب لتمييز المجهول من المعروف ولتحفة الفتح
 وتقل المضارعة كما مر في الاجوف اى وتقول في الاجوف الذي القلب عين الفاء فلا يرد نحو
 صيد اضيه هو عطف بيان للاجوف وتقل لتقل اجوف لخلو جوفه عن الحرف الصحيح او لوقوع حرف لعلته
 في جوف قبل وبع قبل قول نقل كسرة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركة يجهلت الواو يا يسكنون
 وانكسار ما قبلها قبل وصل ببع نقلت كسرة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة فصا ببع وقد بان في
 الاجوف ثلث لغات احديها هذه وانصح والآخر ان ما اشار اليه بقوله وبالشمام معطوف على مقدم
 تقول في الماضي اجوف المجهول قبل ببع لتقل والابدان وبالشمام وهو ان تحسرة فافعال نحو
 الضمة فتميل الياء اسكنه بعد ما او اولها اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو المراد بالشمام
 عند النجاة والقرار في مغل عين لبنى للمفعول والعرض من الاشمام الايدان بان الاسفل
 في اوائل هذه الجوفين بواصنم والواو عطف على قوله وبالشمام نحو قول وبع مع ما كان
 الواو بلا نقل جعل الياء او اسكنها وانضمام ما قبلها وكذلك اى مثل باب قبل وبع باب
 اخير والقيدي اى الماضي المجهول من مغل عين باب الافعال والافعال في جواز هذه
 الثمانية لمكان الشاركة بين باب قبل وبع وباب اخير والقيدي في التعليل فالتفسير في
 يستدعي ان باب الافعال كله لازم فكيف سيجوز المجهول منه اذ التحليل مختص بالثمة بالثمة
 قل اى من ثمة بجره بعد التمهيد لانه من المجهول اى دون التمهيد لانه من المجهول

وتمسى هذه الافعال افعال الشك ويعتبر ايضا وانما سميت بافعال هذه القلوب لانها غير متفكره في صدورها
الى الجوارح والاعتصار لظن كثر في فيه القوى الباطنه لان بعضها للشك وبعضها لليقين وكلاهما من افعال
القلوب وانما تسمى بافعال الشك واليقين في اللغة هو خلاف اليقين ومن قال في كلامهم ارادوا بان
هذه الافعال هي من باب الافعال بمعنى الشك مقتضى تساوي الطرفين فقد خلط اللغة باصطلاح اهل
الحكمة ان قالوا ان من باب الشك في تلك طنت وحسبت دخلت وانما التي منها لليقين هي التي تسمى باليقين
في آيت وحدت واسابع منها يصلح لكل منها وهو تحت تاختصار في اسبغة استقرار في الاعتقاد والا
منه في معتقدات افعال القلوب ايضا وليا متعددين الى مفعولين استعمالا ولايجري فيها احكامها
وتسمى افعال القلوب قال تدخل على ابتدا والخبر فتبها المبتدا والخبر على المفعولية لانها مفعولان
بما نحو علمت زيدا فاضلا وطلعت عمرا عالما ثم اشار الى بيان بعض خصائص هذه الافعال فقال واعلم ان
هذه الافعال خصائص جمع خصيصه وهي بالتحقق بالشيء ولا يشترك فيه غير ذلك الشيء منها اي من تلك
الخصائص ان لا يقتصر على احد مفعوليه اي مفعولي افعال القلوب بان يذكر احدهما منفردا عن الآخر
وبان يذكره كقوله تعالى ويوم يقول تاءه اشركا في الذين زعمتم اي زعموا اياهم وانما لا يجوز
ان تنصرف على احد مفعوليه لان هذه الافعال تدخل على ابتدا والخبر فكما ان المبتدا لا بد له من الخبر
بالعكس لا بد لاحد مفعوليه من الآخر بخلاف باب عطيت اي هذا متسلسل بخلاف باب عطيت حيث
يجوز فيه الاقتصار على احد مفعوليه كما مر لان يدخل على ابتدا والخبر وكذا يجوز حذف مفعوليه معا ولم
يجز الاقتصار على احد مفعوليه فلا نقول علمت زيدا بالاقصا على احد مفعولين وهو المفعول الاول
علمت فاضلا بالاقصا على احد مفعولين وهو المفعول الثاني وقد جاء الاقتصار على احد مفعوليهما عند
القرينة والكان قليلا كقولك قائما لمحين قال ما طنت زيدا وزيدا لمن قال ما طنت قائما ومنها اي
من تلك الخصائص جواز الانعاز اي جواز ابدال عملها لفظا ومعنى اذ لو سلت تلك الافعال بين
المبتدا والخبر اي بين مفعوليهما نحو زيد طنت قائما او اخرت عنها نحو زيد قائم طنت وانما جاز انما جاز
في انفسهم ان مفعوليهما الكلام قبل لصحة الجواز فتبين ان عن كونها مفعولين مع حذف الالف والهمزة
وانما جاز ان مفعوليهما ان في قوله جواز الانعاز اشارة الى جواز عملها تحت شرط وانما جاز
لانها يمكن ان يعمل فيهما العمل لقوة ذواتها فيوز الوجهان الا ان الاعمال اولى عند المتوسط والاعمال

عند التأخر قبل هاتما متساويان وفي قولنا: تو سبت او تاخرت اشار الى انما اذا قدمت لا يجوز
 الابداء وهو عند الجمهور وقد نقل عن بعضهم جواز الالقاء عند التقديم ايضاً نحو طلعت زيدا قائم وقام ان
 هذه الافعال عند الابداء تكون بمعنى المصدر الواقع طرفاً بمعنى زيد طلعت قائم مثلاً زيد قائم في طلعت
 ومنها اي من تلك الحضاير اي تلك الافعال تعلق عملها اي تحمل عن العمل فخطا بعمل معنى
 على اللزوم او ادعت قبل حرف الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو قبل حرف النفي نحو علمت
 ما زيد في الدار وقبل لام الاستدراك نحو علمت ان زيد منطلق وانما تعلق هذه الافعال بعنده الاشياء
 لا قضاها كواحد منها صدر الكلام فلو علمت انك من هذه الاشياء في صدر الكلام فتحمل عن العمل فخطا
 لئلا يذول صدرها وان كان معنى الاول علمت احداً بعينه ومعنى الثاني علمت زيدا ليس
 الا بمعنى الثالث علمت زيدا مطلقاً لان الجزئين الذين في هذه الامثلة في موقع انشعبان
 لعلم وقع عليهما في الحقيقة وعدل في محاقه لا لفظ فمن حيث اللفظ وعيت هذه الاشياء ومن حيث
 المعنى وعيت هذه الافعال وانما لم يقل قبل حرف الاستفهام تين اول الاسم كقوله تعالى لغنم
 الجزين حبس وفتح قوله قبل الاستفهام اشارة الى انها اذا وقعت بعد الاستفهام لم تعلق وانما
 مية ايمانها لفظا واعمالها معنى بالتعلق لانها تعلقها لا هي ذات اعمال ولا هي ذات افعال مشبهة
 بالهمة المعلقة وهي يدعيها زوها من غير طلاق فلا هي ذات روح ولا هي فاعلة عنه ومنها اي من
 تلك الحضاير اي ان يشان يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل الفعل المعلوم من قولها الاول في
 متصلين لانه اذا كان احداً منفصلاً لم يكن جواز اجتماعها مختصاً بهما بل في غيرهما ايضاً نحو اياك طميت
 بئس واحد اي بما عجزا ان عن شئ واحد ويكون معولها الثاني من زلزال نحو علمت به مطلقاً وطميتك
 فاستلخلاف سائر الافعال فانه لا يجوز فيها اجتماع ضمير الفاعل والمفعول شئ واحد حتى لا يصير
 الشخص الواحد فاعلاً ومفعولاً في حالة واحدة فانه ممسك فلا يصح ضربتي وضربتك بل ضربت نفسي و
 ضربت نفسك بزيادة نفس المضاف الى ياء التكلم وكاف الخطاب واعترض على هذا التعليل بانهم
 ان يكون الشخص الواحد فاعلاً ومفعولاً في حالة واحدة في مثل ضربت نفسي وضربت نفسك انفساً
 فالصواب ان يقرر في تحليل ذلك انما لا يجوز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول في غير افعال العقل
 لان الغالب في تعلق الفعل بخبره ولو جمع بينهما سبق الوهم الى المغامرة بينهما او توحيلاً ضمني بينهما

الى ضرب من انتم قلديع هذا الغالب عدل الى ايراد الجنس فعمل ضرب نفسه ولا يندفع هذا الالتباس
 بوجه كنه تارة الضمير مع قيام هذا الغالب لان هذا الغالب في يد سحران تشبه به الحركة بغير ما عند
 خيلته انما يرفع وانما يجوز اختراع الضمير في الفاعل في المفعول في افعال الغالب فان تعلقاتها في الحقيقة
 بالمفعول الثاني لا بالمفعول الاول فكان اول غير موجود لانك قد قلت طنت زيد اقامات المظنون لقيام
 الاقليات سيد بخلافه ضربتي مثلاً وان اقله بالضمير من معادلاتها متعلقة بافتقادات العلويات من العلم
 وليس وان اجلق علم الانسان وطنه لصفات لغته اكثر من تعلقاتها لصفات غيره فاذا لم يتج
 الى ايراد الجنس فيها لا تفاد الحقيقة لا يراى واد هو الالتباس واما فقدتني ووجدتني وان لم يكونا
 من افعال العلوية فقد اجريها بما لا نهى القضياء جدني محملاً عليه حمل النقص على النقص وانما
 اى انسان قد يكون طنت بمعنى اتمت فهو من لظن معنى اتمت وعنه قوله تعالى واعلموا ان الله
 يقدر بين اى شئ عليم طنت بمعنى عرفت ومنه قوله تعالى ولقد علمه الذين اعتادوا منكم فى السبت
 ورايت بمعنى البصيرة اى البصيرة بمعنى ومنه قوله تعالى فاذا نرى وجبات بمعنى اصبحت افعال
 به من وجدان افعال اى اصابتها وكذا حسبت قد يكون بمعنى صرت وطلت بمعنى صرت
 داخل فتركت بمعنى كفلت به وكانه حضر لبعض المذكور كون دماينه الاخر قريته من المعاني
 الاول حتى يجمع انه تلك المعاني ايضاً ينسب لمفولين بخلاف البعض الاخر وانه ليس كذلك
 فكانت هذه الافعال للمعاني الاخر المذكورة فتصيب سببها مفعولاً واحداً فقط اى لا مفعولاً
 الاخر فلا يكون عينه اى حين تلك المعاني من افعال العلوية لعدم كون هذه المعاني منها
 وبما فرغ عن بيان افعال العلوية شرع فى بيان افعال الناقصة فصل افعال الناقصة
 فوالى بوضوح تقرير الفاعل اى تشبيه على صفة غير صفة مصدرية اى مصدر افعال الناقصة
 وانما وصف الصفة بهذا الاله ما من فعل الا هو موضح لتقرير الفاعل على صفة ضربى على تقرير
 فاعله على الصفة سبباً اى على تقرير فاعله على افعال الصفة التى يدل سائر الافعال
 على تقرير فاعله على سببها اى مصدرها واما الصفة التى يدل الافعال الناقصة على تقرير فاعله عليها
 غير مصدرية اى انما خاها وسميت هذه الافعال ناقصة لضعفها عن بيان الافعال التى لا تدل على الزمان لانها
 يتم بزعمها وتحتاج الى التصويب او نقصاً عنه والى افعال التى يتم بزعمها وتحتاج الى التصويب او نقصاً عنه

مقرر الخبر المبتدأ على صفة وهي اى تلك الافعال كان وصار اى صارا اى تاخر الافعال كما عرفت
قبل تدخل على الجملة الاسمية بـ و جملة مستأنفة اى تدخل هذه الافعال على استبداد او الخبر اذا تأخر خبر
عليها فاذا لم ينسبها حكم معنى اى تفيد هذه الافعال حكم معناه فى خبره فان معنى صار مثلاً لا
وخبره لا تصدق بالانتقال بل بكونه متعلقا اليه فهو فى حكم الانتقال فذا صار حكم معناه فى خبره و
لك معنى كان فى قوله تعالى كان الله عليها حكما استمرار الفاعل على العلم والحكمة فيكون الخبر مستمرا
عليها فقد ملأ خبره فى حكم معناه وبهذا ظهر فائدة الحكم فى قوله حكم معناه قيل ان معنى افاوتها الخبر حكم معناه
اى خبر معناه من معنى اثبوت كانه فى الانتقال كانه صار وايرادها والادام كانه فى انزالها كانه
والثبوت كانه فى اوله ونفى كانه فى ريس فترفع هذه الافعال الخبر الاول من الجملة الاسمية ويسمى اسمها
وجوهرى من لسان سمي فاعلاها ونصب الخبر الثانى منها ويسمى خبرها وانما ترفع اسمها لكونه فاعلا و
انما تنصب خبرها لكونه مشعرا للمفعول بـ توقف الفعل عليه فتقول كان زيد قائما وكان اى كلمة او لفظ وهو
مبتدأ وخبره على ثلاثة اشياء احدها ناقصة انما قيل ناقصة لجريان استعمالها موشا كما تقدمت زائدة
وتحذف ذلك ولذا دلت بالجملة الى باللفظة بـ ان كان ان ناقصة يدل على ثبوت خبرها فاعلاها فى الماضي
اى فى الزمان الماضى اما ان يكون و انما نحو كان الله عليها حكما او يكون الماضى متقطعا نحو كان زيد
والثانية تامة كانه بمعنى ثبت او حصل وانما سميت تامة تتم بالفاعل ولا يحتاج الى الخبر نحو كان قتال
اى حصل قتال والثالثة زائدة لا يتغير باستقامتها مع الجملة فيكون وجودا كعدمها وهو تفسير للزائدة
هذه مختصة بلفظة كان بخلاف المستحقين السابقين فانها جريان فى جميع لصار اى كقول الشاعر
جياوى الى بكرت اى على كان المسومة العرب اى على المسومة الجياوى الخيل اسرى عيسى
اسرى اى اصله تسمى فخذت احد التائبين تخفيها وهو من التسمى بمعنى الرقعة والعلى المسومة
لفظ الواد الخيل التى جعل عليها علامة والعرب كبر العين جمع عربى وهو صفة المسومة وقوله جياوى مبتدأ
مضاف الى بنى الى بكر وخبره قوله تسمى على كان متعلق به وكان زائدة لا يتغيره معنى فاعلاها
كما يتبع قوله اى على المسومة وانما اوردهن المستحقين لان كان فيها ناقصة استيفاء لجميع
ولموافقا بالناقصة فى اللفظ وقد يكون كان طغاة فى اللفظ دون المعنى كقولك سيد كان قائما
كان سيد ان العياض كان سيدا مفعول وصار للانتقال من حال الى حال

مؤنثه زید غیاثی فعل من جمل انفعالی لغی او من حقیقه نحو صادر لطین جواد قدیمی صابر معنی استقامت
 من یکنان یکنان من فاعل و متعدی خنید بالی نحو صادر زید من قرینه او من خالدانی ابی بکر و اصبح صبحی مستعمل
 ای بذه الافعال ثلثه علی اقتران معنی الجملة التي وقعت بعد ابتداء الاوقات اشاره الى اوقات هذا العمل
 ای اصباح و المساء و الصبحی و اضافته للاوقات الى الافعال باو فی ملاسته ای با لا اوقات تا العمل بذه
 الایمال علیها نحو اصبح زید و اگر ای کان و اگر ای وقت اصبح نحو علی بذه ای و سی و سی صدارای
 ثلثه بذه الافعال ثلثه تامة کائنه بمعنی دخل فی الصبح فی اصبح زید و الصبحی فی اصبح زید و المساء
 فی اسی زید و ظل و بات تدلان علی اقتران معنی الجملة و خلعت بعد ابوقتیها ای بوقتی بذهین و یغلب
 و هما النهار و الليل نحو ظل زید و بات زید محذره ناو معنی صدارای و یكون بذهان الفعلان بمعنی صا
 نحو ظل زید و بات زید فقیر ای صا و یجیان تائین علی قلة نحو ظلمت مکان لطیف و بیت بیتا
 و لما کان بذهان الفعلان تغییر فان من الافعال ثلثه اسبقه فی مجتبه تائین علی قلة افرادها بالذکر
 و انما تائین مع الافعال ثلثه اسبقه فی الدلالة علی اقتران معنی الجملة و باوقاتها و فی المعنی
 یعنی صادر و لذلك لم يذكر تائین و ازال و ما فی و ما یرج و ما انک تدل علی استمرار ثبوت خبرهای
 بذه الافعال لغا علیها ای لا همها مذ قبله ظرف الاستمرار و الضمیر المرفوع المستمر فی قبله راجع الی
 افعال و الضمیر المنصوب البارز الی الخبر تعذیر مذ قبل الفاعل و ذلک الخبر یعنی ان ذلک الخبر ثابت للغا
 معی و ج الاستمرار و کان ذلک الفاعل قابلا لذلك و صالحا له فی المعنا و نحو ما زال زید امیر الان فایفهم
 تائین کان امیر فی حال کونه طفلا بل یفهم انه کذلک مذ کان قابلا و صالحا امره و یزیمها ای و یزیم بذه
 التائین حرف التثنی فتدل علی استمرار خبرها لغا علیها لان معنی بذه الافعال لغی و دخول لغی علیها القید
 الاثبات لان لغی لغی اثبات و قد یحذف حرف فی القسم لفظا و یراد به معنی نحو قوله تعالی یا لعل یفتنک
 یوسف ای لا یفتنک و ما و ام تدل علی ثبوت امر بذه ثبوت خبرهای خبر کلمه ما و ام لغا علیها ای لغا علی
 ما و ام و هو امها نحو اقوم ما و ام ید جالس معناه اقوم مدة و ام جلوس زید و یسئل علی لغی معنی الجملة
 ای فی زمان الحال و هو اکثر لان العرب یستعملها لذلك تقول یس زید قائما الان و یس یسئل علی
 یعنی الجریه مطلقا ای حالا کان او غیره کقوله تعالی الا یوم یأتیهم یس مصروف عنهم فیهذا لغی کون
 القد اب مصروف عنهم یم یقیمه لغی یستقبل و اجیب عن الایه بان بذه الاخبار لما کان صا

عن الاختلاف في اختياره بخل كالواقع فكانه واقع في الحال وقد عرفت بعينه الحكماء اى احكام افعال
 الناقصة من جواز تقديم اخبارها على احوالها في الكل وعلى نفس الافعال ايضا في الاشارة الاولى وخدم
 جواز ذلك فيما اوله باو الاختلاف في ليس في التسم الاول في الاسم واذا كان كذلك فلا تعيد اى
 بقية الاحكام تبلا يلزم التكرار ثم لما فرغ من الافعال الناقصة شرع في افعال المقاربة فقال فصل
افعال المقاربة وذكر اعقيب الافعال لا شتر كما في اقتضاء الخبر لا بها موضوعه تقرير الفاعل على
 صفة معينة الا ان خبرها خصل وهو كونه فعلا مضارعا وخبر الافعال الناقصة اعم افعال وسمعت لدون
 اى بقية نفا عليها اى الاسم هذه الافعال وهى افعال المقاربة على ثلاثة اقسام الاول اى التسم الاول
 للرجاء اى تقرب رجاء الخبر وهو اى التسم الاول الموضوع للرجاء عسى هو فعل جليد اى غير متصرف ولا
 يستعمل منه غير الماضي حيث لا يبين منه مضارع ومجهول وامر ونهى واسم الفاعل المفعول كونه متضمنا بمعنى
 الاشارة الى اصله ان يكون بالحروف فاشبه الحروف كونه محولا على فعل لان كلامها بطرح الحرف
 وهو اى عسى في العمل مثل كاد في رفع الاسم وكون خبره فعلا مضارعا الا ان خبره اى خبر عسى فعل
 مضارع مع ان خبره كاد مضارع بخبر ان نحو عسى زيد ان يقوم اى قارب زيد القيام فزيد مرفوع
 بانه اسم عسى وان يقوم في موضع المنصب خبره اذ ما ذهب اليه اكثر النحاة وذهب بعضهم الى ان مع
 المضارع مرفوع المحل بانه فاعل عسى وزيد فاعل يقوم بانه على التقديم والتأخير وذهب الكوفيون الى انه
 بدل عما قبله وشروط ان في خبر عسى تحقيق معنى الترحى اذ الترحى لا يكون الا في المستقبل فجاوبا بديل
 عليه ويسمى تقديم الخبر اى خبر عسى على اسم نحو عسى ان يقوم زيد اى قرب قيام زيد فان يقوم مرفوع
 المحل بانه فاعل عسى وزيد فاعل يقوم ويستغنى بابه عن خبره عسى على هذا الاستعمال تامة وعلى الاستعمال
 الاول ناقصة وقد يخد ان من خبر عسى تشبهه له بكاد في الاستعمال فالاولى ان يذكره بحينه
 وقول نحو عسى زيد ان يقوم وقد يخد ان نحو عسى زيد يقوم ومنه قول الشاعر عسى الكرب الذي
 امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والثاني اى التسم الثاني للمجهول وهو كاد وخبره اى خبر كاد
 فعل مضارع دون ان اى بخبر ان نحو كاد وزيد يقوم فزيد مرفوع بانه اسم كاد و يقوم خبره فعل مضارع
 دون ان تقرير الماضي لعينه من مقاربة الحصول وقد بدخل ان في خبر كاد تشبهه له بعسى نحو
 كاد وزيد ان يقوم ومنه قول الشاعر قد كاد من طول البلى ان يصبني ندى تيسر ويجو والى الثالث اى

[illegible]

فيكون الخبر للضرورة لا للتحديد فيجوز حسن متعدي بواسطة الباء او للزيادة في المفعول كما في
 كما في قوله تعالى ولا تأتوا ابايكم بغير ما يكون الخبر للضرورة كما في اخرج وحسن متعدي بانف في بيان
 ابي فعلا التجب الاما بنى منه الفعل التفصيل ابي الامر في شئ يصح بناء الفعل لتفصيل منه ووجه الشبهة
 فيها كون كل واحد منهما للتحديد والتوكيد فلا ميم لان المثال في مورد قابل للزيادة وانقصا ان ليس يكون
 ولا عيب في هذا المثال في المجرى لقولنا قابل للزيادة وانقصا اختار من خواص زيد او لا يقال
 لا يقال فيما مات زيد لان الموت لا قبل الزيادة انقصا فلا يكون موتا ميم اي من موتاته
 آخره ففصل الا على ان تجب من الفاعل بل من المفعول كما في اسم التفصيل فهو ما يشعرونه قليل بالاعطاء
 شاذ ويوصل في المنع أي الذي يمنع بناء فعله تجب منه من يلقى او مثالي في زيد او مثالي في مورد ما فيه دون
 عيب مثل اشد اخراجا شاذ باخرجه من ميم من فعل لا يمنع بناء فعله ويصح مصدر ذلك التفصيل
 معولا او مجرد بالباء كحرف ذلك في اسم التفصيل ولا يجوز التصريح به في اي شيء
 فصل التجب بتقديم وتأخير في تقديم المفعول والمجرور في خير المفضل من حيث ما قلنا
 يجوز ان يقال بل زيد احسن لان يقال ما زيد احسن وهو ان يقال بل زيد احسن
 فان قلت ذكر ان تأخيرهما مستدرك او كل من التقديم والتأخير مستلزم
 للآخر فيكون التقديم مستلزما للتأخير غيره وبالعكس فاما ان واحد بهما مفصل
 عن الآخر قصد الاستحسان فكان الشيخ رحمه الله عليه اعتبر القصد ونقول ذكره تأكيد
 او لا مفصل ابي لا يجوز التصريح فيها ايضا يا يفلح فصل بين العديل والمحوي فلا
 يجوز ان يقال احسن اليوم زيدا ولا احسن اليوم بزيد وجاء المفصل فكان الزائدة
 نحو لان احسن زيدا ولا يقاس عليه يكون خلافا لابن كيسان واما لا يجوز بذه تصرفا
 في صفة التجب لكونها خير متصرفين حيث لا يكتفى منها مضارع مجهول وامرؤهن ثلثين
 وثلاثين وجمع لانها بعد النقل الى التثنية امر يا مجرئ الامثال فلا يعتبر ان كسا
 لا يغير الامثال ولا تنصا بها مصدر الكلام كما فيها من حيث الاشارة والمثل في
 اجازة الفصل بالطرف حيث يمنع بالطرف ما لا يتشع في غيره وليس
 سمع من العرب احسن بالرجل ان يصدق نحو ما حسن

اليوم زيد حسن اليوم زيد وهذا اذا كان النظم متعلقا بصيغة المتعجب اما اذا لم يكن متعلقا بها
فما يجوز ان يفتعل بالنظرون وفاقا فلا يقال تقيية الحسن زيد لان الحسن متعلق بقوله يعجب لا بقوله
الحسن ثم اعلم ان النحويين يملكون في كون صيغة التعجب فعلين ام سمين فذهب الاكثرون الى انها فعلان
وهستدوا على ذلك بالتصال فون الوقاية نحو ما كررنا من عدم اضافته الى المنصوب وبار على النظم
وزهب بعضهم الى انها اسمان ورجح عليه خضر ايلج في قوله ابا ايلج غير لاشتهون ان لا يعدم نحو
الضمان ومارا تانيث الساكنة وتصريف ولا يفتح الواو في نحو ما اخوفن ولما فرغ من بيان نفي المتعجب شرع
في بيان افعال المذموم والذم فقال **فصل افعال المذموم والمضم ما وضع اى فعال وصنعت وتكبر**
باعتبار اللفظ لا بالشا اذ لم يصدق الحد على نحو كرم زيد وشرف عمر وفتح بكر وعمر خالد
مذمتا وسميت لانها لم توضع لان افعال المذموم فله اى فلكل مخرج فعلا ان احدهما نعم وهو فعل ماض
اصلا نعم على وزن فعل ففتح الفاء وكسر العين وقد جاء في فعلهما كان او فعلا اربع لغات اذا كان
فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا فتح الفاء مع كسر العين هي الاصل فتح الفاء مع هكان العين وكسر الفاء مع
اسكان العين وكسر الفاء مع كسر العين انها على العين ثم اختلف النحاة في فعلية نعم ونيس فذهب الكسائي
والبصريون الى انها فعلا وهستدوا على فعليتها بالتصال تانيث الساكنة وهستدوا بضمير ذوب
الباقون الى انها اسمان واجتوا على سميتها بوزن حرف الذار عليها نحو يا نعم المولى يا حبيب يا نهجول
على حرف المتادى وفاقا على نعم اسم معروف باللام نحو نعم الرجل زيد وهذه اللام للعهد الذي على اللام
اذ يفسر بالواحد والمثنى والمجوع وكذا المضاف والمضم وقيل انها للنعوم وانما كافا على اسماء معرفا بنون
اللام يحصل المبالغة في المذموم وهذا هو المناسب لباب نعم وذلك لان اللام لما كان للعهد الذي
يكون المعهود بها واقعا على واحد غير معين ابتداء ثم يصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعد
شتملا على الاجمال والتفصيل وهو واقع في النفس او اسم مضاف الى اسم معروف باللام ابا غير واسطة نحو نعم
غلام الرجل زيد او بوجهة نحو نعم غلام صاحب الفرس او بوساطة نعم وجه فرس غلام الرجل زيد قد يكون
فاعلا اى فاعل نعم مضمرا لا اختصارا لان قولك نعم رجلا اخضر من قولك نعم الرجل زيد ولانه انما على
شرطية التفسير فيه مبالغة في المذموم ويجب حتمية اى تفسير ذلك المضمرة مضمومة على التفسير
قبل مضمومة مخدرة نحو نعم رجلا زيدا ومضافة الى مكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم ضارب رجل

زيد او نعم ضارب زيدا او حسن الوجه انت و انما وصفت النكرة بالمنصوبة مجزوا المتوهم انما التميز
بما منصوب او مجزور منها لا يحل الجواز لان يراد الاكثر ازيج المجزورين كما في قاتله ابدا من يشاؤ
وذلك بان يتخير بالمنصوبة لا محلا فاحترز به حق ما بين التقابل بين النكرة وبين ما وانما وجب تميزه بذلك
النكرة لانه لو لم يذكر له تميز لم يفهم ان في نعم ضمير او ما سقطت على قوله نكرة اني يجب تميز ذلك المضم
بما منصوب المحل على التميز نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم الشيء شيئا هي اي اصدقها تاتي ايدا
و النكرة بمعنى شئ لا موصولة ولا موصوفة والمخصوص بالمديح هي وقال الفراد ابو على موصولة بمعنى
الذي فاعل نعم ويكون الصلة بما هي في نعم اي محذوفة لان هي مخصوصة بالمديح اي نعم الذي فعله
هي تو قال سيبويه والكسائي موصوفة تامة بمعنى شئ ومفعلة فنعما هي نعم الشيء هي فاعلها فاعل لكونه
بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة بالمديح وزيد في الامثلة المذكورة الواقع بعد الفاعل سيم مخصوص
بالمديح لانه حص بالمديح ولم يصح بجدية لانه قد جاز جواز تقديره فيقال زيد نعم الرجل و الثاني
حينذا نحو جذا زيد محب فعل المديح ووا على اي فاعل هذا الفعل فواشلة الى ما في الذهن كما قيل
في الرجل نعم الرجل ولا يجوز حذف ذين حسب تفضيل اللطاسر على المضم وعنده صاحب القاموس
حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله والمخصوص بالمديح زيد الواقع بعد جذا ويجوز ان يقع قبل مخصوص
جذا او بعده اي بعد جذا تميز مطابق لذلك المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتكثير والتانيث
لكون فاعله مبها وذا بخلاف نعم حيث يجب هناك التمييز او كان فاعله مضم تفضيل الملقوط عليه
غير الملقوط نحو جذا رجلا زيدا مثالا ما كان التميز واقعا قبل مخصوص جذا او جذا زيدا رجلا مثالا
ما كان التميز واقعا بعد مخصوص جذا او حال عطفت على تميز اي ويجوز ان يقع قبل مخصوص
جذا او بعده حال على وفق المخصوص فيما ذكر نحو جذا راكب زيدا في وقوع الحال قبل مخصوص جذا او
زيد راكبا في وقوع الحال بعده ثم العاقل في التمييز او الحال ما في جذا من الفعل فذا والحال هو والاي
لان زيدا مخصوص بالمديح لا يحجب الا بعد تمام المديح قطعا او تقديره فالراكب حال عن الاعلان
المخصوص وعلى هذا القياس في التمييز في نعم رجلا هو نعم تالذم فذا اي تالذم فعلا ان ايضا
يكون للمديح فعلا ان بعد ما ليس نحو عيس الرجل زيد مثال فاعل ليس المعروف باللام وبنسب علم الرجل
زيد مثال فاعله المضاف الى المعروف وبنسب رجلا زيد مثال فاعله المضم تميز نكرة منصوبة واما

بنسبته ونحوه الرجل زيد في فاعل يستار المعرف باللام وساء فلام الرجل زيد في فاعله
 التخصيص الى المعرف باللام وساء رجلا زيد في فاعله المضمرة المميز بكرة منصوبة وبذلك يحصل
 مثل نعم في كون فاعله اما استجبا معروفا باللام او مضاف الى المعرف باللام او مضمرة فميز بكرة منصوبة
 ثم ما في نحو نعم القسم الثاني في الفعل شيع في القسم الثالث في الحروف فقال القسم الثالث في الحروف
 يعني تعريف اى تعريف الحرف في المقدمة وانما اى اسم الحرف سبعة عشر حرفا حروف الجوار

الحرف في الفعل وحروف المعطف وحروف التثنية وحروف النداء وحروف الايجاب وحروف الزاوة
 وحروف التفسير وحروف المصدر وحروف التخصيص وحروف التوقيع وحروف الاستفهام وحروف الشرط

وحروف الرفع وناء التانيث الساكنة والتسوين ونونا التاكيد **فصل** حروف الجواز كان الاناسي تقديم
 الحروف المشبهة على حروف الجر على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على الجوار لان قدم حروف الجر عليها
 مراعاة لاصالتها في عملها وترعية الحروف المشبهة او لكثرة دواها في الكلام وانما سميت بحروف الجر
 لانها تنجر معاني الافعال الى اعيانها او تنجر الاسماء بحروف الاففافة لانها تصنف الفعل او تشبهه او معنى فعل
 الى اعيانها حروف وقعت لانفذه الفعل الاول ان يقول لا انفذاه العقل بمعنى الضالة لان الانفذاه
 هو الانفصال وانما احدى بالباء كان معناه الاتصال او تشبهته اى تشبهه العقل وهو العقل فلهذا ومن
 تركيبه كاسمى الفاعل على الفعل او صفة تشبهته او معنى فعل وهو الاستنباط منه معنى الفعل فلا يكون من تركيبه
 كالنظرف والجوار والجوار حروف النداء وحروف التنبيه وكسبم الاشارة واسم الفعل وهو المعنى والترجي
 وتشبيه ونحو ذلك مما يدل على معنى الفعل الى تاليه كلمة اشارة عن اسم الفاعل المرفوع المستكن في
 تاليه هانذا الى الحرف والمنصوب البارز الى اى اسم كلى الحروف ذلك الاسم وانما عن الاسم
 بكلمة ما يستند الى مثل قوله تعالى وفاءت عليهم الارض بارحيت فانه ليسن بالفعل وانما ما به يزيد بطر

لانفذا تشبه الفعل وهذا في الدار اي كى اى تشير اليه فيها اى في الدار فغير الانفذاه بمعنى الفعل
 وسمى اى حروف تسع عشر حرفا احدا من قدمها على سائر الحروف لانها لا تبارك في الابد
 اولى وهي اى من منصوبة لا تبارك في النهاية اى السجاية اى لا تبيد له نهاية ولا يستعمل في ابتداء
 لانها تارة كالا حروف الاية في هذا تفسير النهاية بالنهاية حسن من تفسير المعنى المباني لانه يجب
 ان يكون استعماله في الزمان مجازا لان براه بالمتباعدة الحقيقية او التزمنية وعلامة اى علامته

كون من الابداء الغاية بان يصح في مقابلة الابداء الا انها حتى يصح ايراد الى ولما عرفت انما
في مقابلتها وابداء الابداء ان يكون من مكان كما نقول سرت من الابداء الى الكونية او من مكان
كما نقول صيرت من يوم الجمعة الى يوم الخميس قد يحتمل وجود الابداء من غير قصد الى انها مخصوصة بمرحلتين
يكون في مقابلتها الابداء كما نقول باحوذ بالحد من الشيطان الرحيم فان معنى احوذ بانها بالجموع اليه واليتبين
لاظهار المقصود من لم يسم وعلامة اي كون بين التبيين ان يصح وضع الداعي او تصاريفه على حديث الموقوف مكانه
اي مكان فقط من قوله تعالى فاحضوا الرجز من الاوثان اي الرجز الذي هو الوثن فان قلت لا يصح وضع
الموصول مكان من في نحو قد كان من مطر اي شئ من مطر مع انها لليتين لانه يلزم وصف الفكرة
بالمعرفة ويلزم جعل المفرد صلة قلت المراد بوضع الموصول مكانه مع ايراد تفضيحات المبهوم
والتعويض وعلامة اي علامة كون من للتعويض ان يصح وضع فقط بعض مكانه اي مكان من نحو
نحو اخذت من الدرهم فانه يصح ان يقرأ اخذت بعض الدرهم وزائدة بالرفع عطفا على قوله
كلا تبتله فانه مرفوع بالخبرية وعلامة اي علامة كون من زائدة ان لا تحل المعنى بانها او اي
باسقاط فقط من بل بقي اصل المعنى على حاله نحو ما جاء في من احد فانه قد قبل ما جاء في احد بانها
لم تحل اصل المعنى ولا يراود من في الكلام الموجب على ذهب البصريين فيراد في غير الموجب خلافا
للكوفيين والاشعريين فانهم جوزوا زيادتها في الموجب في اسم الجنس اليهم وهمتوا على ذلك لئلا يؤولوا
يفسر لكم من ذنوبكم بقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وبقول العرب قد كان من مطر اي ان الامم مطر
موجب عن الآيات بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه السلام وخضران شيخ نوح
امة محمد صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم اللوجب خضران جميع امته نوح عليه السلام فعلم
من هذا ان في من في قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم للتعويض الزائدة وعن قول العرب بانها او اي
ولما قد كان من مطر وشبهه ما يؤيد زيادة من في الكلام الموجب فتدول بالمثل في التعويض
قد كان بعض مطر او على التبيين اسية قد كان شئ من مطر وقد يحتمل من بعضه سببه
كقوله تعالى اذان اذان في الصلاة من يوم الجمعة وقد يكون بمعنى السب كقوله تعالى يا ايها
ينظرون من طرف خفي اي به وقد يكون بمعنى البدل كقوله تعالى يا ايها الضعفاء بالجموع والذوات
الآخرة اي بدلها وقد يكون بمعنى الاستغراق نحو ما جاء في من رجل لان ثمره من

كقوله تعالى ينظرون من طرف خفي حتى لا يستطيعوا ان يقولوا تعالي ورضيهم بالخيرة الدنياه
والآخرة اي ايديها وقد يكون بمعنى الاستعراق نحو ما جازي من اجل لان من هذه من حيث انها تفيد
الاستعراق لم تكن زائدة انما هي ملك لو خذ منها كان المعنى اني احيى عن رجل واحد نحو ما جازي
رجل بل جازان ومن حيث ان اصل الكلام يستقيم بدونها كانت زائدة بخلاف في من قولك ما جاز
من احد فانها زائدة التبع لان احدا الاستعمال الا في العموم وكذا لا يستعمل الا في المعنى قال الجوهري
يكون من معنى على نحو قوله تعالى ونصرنا من اعدائهم اي على اعدائهم وقد يكون للقسمة كسورة الميم ومضمومها نحو من على
لا فعلن كذا وذكر الجديسي انها تكون لانها نحو قرب منه فاي الياء هي لغت الياء بحسب الفضل اذا دخلت
على تاني المتضادين نحو قوله تعالى والله يعلم المقصد من المصلح وتاميتها الى هي اي الموضوع لا اعتبارا والغاية فلا
يدخل ما بعد في ما قبلها الا مجازا ومنهم من قال بالعكس ومنهم من قال هي مشتركة فيها ومنهم من قال
يدخل ان كان ما بعد اجزا لا قبلها كالموافق في باب غسل الا فلما كان الليل في الصوم ثم ذلك الاعتبار ان كان
في مكان كما مر مثاله سرت من البصرة الى الكوفة او في زمان كقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ومعنى
مع اي يجيى الى معي اي حال كونه قليلا او محبيا فلما كقولنا تعالي فاعملوا وجوبكم وابدلكم الى
الموافق اي مع الموافق كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم فالتشابه في اي حتى مثل
الى في كونها لا اعتبارا والغاية نحو منمت البارحة حتى الصبح ومعنى مع اي وشي حتى معنى مع كثيرا
كثيرا وزنا كثيرا نحو قدم الحاج حتى اشارة اي مع اشارة وفي قوله كثيرة اشارة الى ان حتى يعني معنى الى
قليل ولا تدخل اي حتى في غير الظاهر اي في غير الاسم الظاهر بل يخص بالظاهر فلا يقترن كاليق اليه
استغناء عنها بالي والا صوب ان يعطل بالاستعمال لا بالاستغناء لانه يقتضي ان لا يدخل في الظاهر ضرورة
لذلك وليس خصا صها بالظاهر في مجر كونها بمعنى الى خلافا للمبر فانه اجاز دخولها في المضمير كاني
متسكنا في ذلك لقول اشعر الذي نقله المصنف في الكتاب والجمهور على انه نادرا ذولا كان قول الجمهور
عند المصنف المد عليه حكوت ووجه قال وقول اشعر الذي تمسك به المبر فلهذا والى لا يتبع اما في
حياتك ان ابى زايده فاشق لا يتبع عليه غيره ورابعها في وهي في موضوعه للظرفية اي المحل ما بعد
ظرفا لما قبلها اما الحقيقة نحو زيد في الدار والدار في النور او توسعا واعتبارا نحو نظرت في الكعبة لجماعة
في اصدق ومعنى على اي ومعنى على اي على قليلا كقوله تعالى ولا تملكنكم في جذوع النخل اي على

في بيان

جذوع النخل حال صاحب بعض الالهة على صلبها وليست مستعمارة بمعنى على كذا توهم لكن
المصلوب في الجذوع كمثل الكائن في اطراف وذكر الشيخ ابن الحاجب المكي ما فيه استقرار ومنزلة هو
موضع في وكل ما في الاستعداد دون الاستعداد هو موضع على وكل ما فيه معناه هو موضع الحزن في
الى اثنين نحو حانت على الارض في الارض يعني مع كونه تعالى او خلواني المماثلة مع اتم ولسيل
كقوله تعالى سقم فما اخذتم فيه عذاب عظيم اي لا اخذتم وكقوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم
عدت امرأة في برة حسنها والمقابلة كقوله تعالى فما تسع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل وخامسا
البا وهي اي الاستعمالة للصاق اي للصاق للفعل بالجر واما حقيقة كيه دار او مجازا كمرتب بزيد
اي المصق مروري بموضع يقرب منه زيد وبلاستعمالة اي للدلالة على ما دخلت في بليته كقوله للفعل نحو
كتب بالقلم اي استعينا به والمصاحبة بمعنى مع كخرج زيد بعشرة اي مع عشيرته والمقابلة اي بالدلالة
على وقوع مجرده مقابلته اخر كعبت هذا ذلك وكقوله تعالى ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ولتعد
اي لجعل اللازم متعديا مثل الهرة في اكرمت زيدا وتضعيف في اكرمته كذبت بزيد اي اذنته وللظن
نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة عطف على قوله للصاق فانه مرفوع بالخبرة قياسا مقول
مطلق اي قسنا قياسا او خبر يكون مخدوف تقديره ذلك الزيادة يكون قياسا ونصب على
ترفع الخافض اي عرفنا زيادة البار بالقياس مخدوف الفعل والفاعل والمفعول مع الجار في خبر
في خبر النفي اما بما نحو ما زيد قياهم ونحو ليس زيد براكب وفي الاستفهام اي في خبره نحو هل زيد بقايم
فما قلت ذكر مطلق النفي والاستفهام شيئا ليس باولا مشبهين به ولا نفي النفي والهمزة دلالة على
بذلك اذا الحكم مخصوص بنفي لا مشبهة به بل قلت ولعله اراد النفي والاستفهام المعهود في خبر
في عرفهم المشهور وهو نفي بيب والمثبته به والاستفهام ببل واما عطف على قوله قياسا في الموضع
سواء كان المرفوع مبتدأ نحو بحبك زيد فقوله بحبك مبتدأ وزيد خبره والبار زيادة في المرفوع
وهو المبتدأ او خبر الكائن لاني نفي والاستفهام نحو بحبك زيد او فاعدا خبرا في خبره
اي هو المبتدأ او خبر الكائن لاني نفي والاستفهام على قوله المرفوع نحو النفي بيبه المبتدأ في خبره
النصب به في خبره لاني نفي والاستفهام لاني نفي والاستفهام لاني نفي والاستفهام لاني نفي والاستفهام لاني نفي
بترك الجار فاعدا في خبره المبتدأ والمثبته به في خبره المبتدأ والمثبته به في خبره المبتدأ والمثبته به في خبره المبتدأ

فقد ابى من عذاب من كقول تعالى يوم تشرق الشمس بالنعام ومعنى على كقول تعالى ومنهم من
ان تمانه تفتطار يومه النيك وقد يحبه للتجديد سحر ايت زيدا بالعلم اى مجزدا فاليا عن العلم بعينه
ليس له علم حتى يقرأ غلر وتعلم عنه وراسها اللام هو هى للاختصاص اى بالثبات شئى كاشى
واتفى عن غيره وهو نلظا بروحى عليه لعل ثم الاختصاص اما ان يكون الاختصاص استحقاقا نحو الجمل
للفرس او اختصاصا بلك نحو المال لزيد او اختصاصا بسببه نحو زيد ابن عمرو والتعليل اى لبيان علته
سواء كان العلة غائية كضربة الساديب فان الساديب علة غائية يقصد الفعل لاجلها وهو انصراف
او علة داعية وليست بغائية كخزبت لى قوك فان الخازنة علة داعية على الخروج وليست غائية
يقصد الفعل لاجلها وهو الخروج وزائدة بالرفع عطف على قوله للاختصاص كقوله تفرؤف لكم اى وقلم
فاللام زائدة لان روف متعد بنفسه معنى من اى ويحيى اللام بمعنى من اذا استعمل مع القول والاشتق
منه كقوله تفرؤف قال الذين كفروا الذين امنوا اى عن الذين امنوا بمعنى الواو اى يستعمل اللام بمعنى الواو
الكانة فى تميم للتعجب اى عند التعجب فى اسم الله ولا يستعمل الا فى الامور العظام فلا يقرئ الله تبارك
الذباب وانا لم يقبل بمعنى الساب فى القسم مع ان الساب اصل فيه تبيينها على انها كواو القسم لا كما يقول
المنزلى لانه لا يقبل على الايام ذواته بمشغوبه الطيان والاس ما نقوله له متعلق باقسم وكلمة لا هنا
مضرة لاس الا لئلا يفسد اى لا يقبل وقوله ذواته فاعل يقبل ومشغوبه متعلق به وقوله بالطيان والاس جملة
اهمية وقعت صفة المشغوب والجد جمع جيدة وهى عتدة فى قرنى الوعل ويجمع على جيد وجود كبدرة على
برود بدو واشتر الجبل المعالى والطيان اسم بنت طيب الراثة والاس شجر معروف وهو الریحان قبل
الاس فقرة من اصل تقع من النخل على الجوز سددون تلك القطرة على مواضع النخل ومعنى ليست
عانه لا يقبل على ثمر الايام معنى مرورا فى الدنيا شئى ولا يسلم من الافات التى تقع فى الدهر حتى
بذا الوعل الذى يعصم شجره من الجبل له ما يرعاه وما يشربه فهو تعجب وقد يستعمل اللام للصورة نحو لم
بشر اسواة وقال الله تعالى فانقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وخرنا وسمى هذه اللام لام العاقبة
وقد يحى معنى فى كقول تعالى ونزع الموازين لعطى اليوم القيمة ومعنى هذه الايات لانه قيل معنى هذا
يوم القيمة ومعنى الى كقول تعالى كل يوم يحرق لاجل مسمى والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتجه لهدى الله تعالى
وهم الصلوة لهدوك الشمس اى يهدو والهدا ومعنى مع كقول تعالى فلى اسلما ولبه الجبين ومعنى من كقول

حير برحق لم يوم القيمة حصل اى ومنكم ومعنى الفاء كقول تعالى انذرتكم ومنكم ومنكم ومنكم
 ومعنى ان كقول تعالى ولما امروا بالايعيد والى الله ان يعيدوا الله وسابغها رب التقليل اى لا تشبه
 تقليل افراد با دخلت عليه فى الاصل كما ان كم الخيرية للتكثير اى لا تشبه افراد ما دخلت عليه الا ان يشبه
 كثر ما يستعمل للتكثير وان لم يستعمل كم الخيرية للتقليل ليطرب بما ذكر قد فاتها فى المضارع للتقليل ثم استعملت
 للتكثير فى مقام المدح كقول تعالى قد لعلم الله الذين يتسللون منكم وانفروا ذهب الاخش الى ان ربهم
 وهو مختار صاحب المضارع ويستحق اى رب صدر الكلام لما فيها من الاشارة كما ان كم الخيرية يستحق ذلك
 ولان دخل اى رب الاعلى بكرة لان مجور رافى معنى التميز عنها لانها للتقليل كما ان كم للتكثير فبها نسبة تعدد
 الطالب للتميز وهو لا يكون الا بكرة خور رب جل لقيمة او مضمير بهم بان ليس له معاد معنى مفرد مكررا اى ان كان
 التميز شئ او مجموعا او مؤنثا مميز بكرة مضوية على التميز لان المضمير ما كان مبهما احتاج الى التميز بخور مبهما فيه
 المفرد ورب رجلين فى المثنى ورب رجل فى الجمع ورب امرأة كذلك نقول رب امرأتين فى المثنى ورب
 سائر فى الجمع لان المضمير عالم الى شئى فى الذين لا الى شئى سبق ذكره ليجب المطابقة وبذا غدا البصيرين وعده
 المكوفين يجب المطابقة اى مطابقة المضمير المتميز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والانه فيقولون نحو
 رب رجلا ورب رجلين ربهم رجلا ورب امرأة ورب امرأتين وربهن نسأدا وقد يلحقه اى رب
 ما الكاوة اى المانعة عن العمل ولا يجوز ان تكتب الاموصولة بخلاف غير ما من تمام ما الا - مية فاهها
 لا تكتب الاموصولة فتدخل رب بعد لوق بالكافة بها على الجملة المفعلية بخور باقام زيد واما اسميته بخور با
 غريد قائم ولا بد لها اى رب من فعل باض تعلقت به ولو كانت كفوفة با واما وجب ان يكون بها
 فعل باض لان رب للتقليل اى لتقليل المحقق الواقع وهو اى ذلك التقليل لا يتحقق
 اى لا يحصل الا به اى بالفعل الماضى واما قوله تعالى رب ايوذ الذين كفروا والوكافوا
 مسلمين فهو كالماضى لصدق المعاد به ونحقيقه فهو اذن بمنزلة الموتى والمنحقيق
 فيكون يوتو بمعنى ودد ويودد قوله تعالى منوف يعلمون اذ لا غلال فى غنمهم
 حيث جاء باذ وهو للماضى وجمع بينه وبين سوف التى هى للاستقبال
 لكونه بمنزلة الموجود لتعريفه من الرب ويحدث ذلك الفعل اى التقليل
 الملقى الذى تعلقت به رب غالبا اى اذ بانا غلابا فى الغالب كفورك رب رجلا

الذي نعتت به رب غالباً في حذف غالباً فهو زائد غالباً وفي الغالب كقولك رب رجلاً كرمي في
 جواب من قال بل نيت من كرمك اي رب رجل كرمي لقيته فذكرني صفة رجل لما تقرر من ان
 اللفظ من صفة وفعلاً اي فعل رب وهو لقيته محذوف وانما حذف فعلها بقرينة السؤال لانها كثيرة
 ما تقع جواباً للسؤال المذكور وشهد بحصول العلم به لان الجار والمجرور يدل على الفعل انجام وهو حاصل
 او كان وانما قال غالباً لانه قد يحذف فعلها ظاهر نحو رب رجلاً كرمي لقيته وثامنها واورب التي
 تكون بمعنى رب في حكمها ولهذا استحق صدر الكلام كما اشار اليه بقوله هي اي واورب الواو اللمت
 بزيادة في اول الكلام ولا تدخل الا على منظر مكررة موصوفة ويحتاج الى فعل ماضٍ يخذف غالباً وانما
 يقول واورب في حكمها لئلا يفيد الحق ما الكافية بالواو فيصح دخولها على الجملة كقول اشاعر ولده
 ليس لها يس الا ايعا فير والا لعين اي رب بلدة والبلدة كل جزء من الارض مستبحر عام وفامر ولا يس
 الملهس كل ما يؤنس به واية فيرجع يعنور وهو ولد الطنبية بلون التراب وبيضم البياض الخشخاش والعين بالفتح
 عيساء وهي الابل الابيض التي تجايط بها ضحايا من الصفرة وتاسعها واو القسم وتخص بالظاهر اي بالاسم
 فليدخل على المضمر ثم نظم سوار كان اسم الدار نحو والهدا وغيره نحو والرحمن للفعلين واذا كان واو القسم مختصة
 بالظاهر فلا يقدح في ذلك لان كذا خطأ لدرجتها عن درجة الاصل وهو الباء حيث خفضوا بابا حدين وانما اختاروا
 المنصرفة لاصالة وعاشرة تاء القسم هي مختصة باسم الله وحده اي دون غيره من الاسماء الظاهرة
 والمنصرفة واصنافه الاسم الى الله تعالى من قبل اضافته العام الى الخاص ولو قال بلفظ الله وحده
 لكان اوضح واذا كان كذلك فلا يقال تاء الرحمن وذلك لانهم لما ابدوا التا عن الواو ارادوا خطبها
 من الواو فخفضوا باسم واحد وعينوا اسم الله تعالى لذلك لانه اكثر مجيئاً في القسم من غيره واجاز الا
 دخول تاء القسم على غير اسم الله تعالى مستنداً لقول العرب نحو رب الكعبة والجمهورية حكوا بشدة وذلماً
 اختار المصنف رحمه الله قول الجمهور قال وقولهم اي قول العرب الذي استدل به الاشتر بالكعبة
 نشاؤ لا يقاس عليه غيره والحادي عشر باب القسم وهي تدخل على الظاهر سوار كان اسم الله وغيره
 والمنصرفة اي لا تدخل على المضمر نحو يا بدر يا رحمن وبك يكون الباء اصلاً في باب القسم ولابد
 بالقسم من جواب وهو اي ذلك الجواب جملة تسمى المقسم عليها بالجملة الفعلية صفة جملة فان كانت اي
 تلك الجملة الواقعة جواباً لقسم صفة متوجبة اي مثبتة يجب دخول اللام في الجملة الاسمية والجملة الفعلية

منها نحو والده لزيد قائم نظير الجملة الاسمية الموجبة والبدل لا فعل كذا نظير الجملة الفعلية الموجبة ومنه قوله
 تعالى والده لا كيد احبا لكم ودخل ان في الاسمية ان ويجيب جواب ان المبسورة في الجملة الاسمية الموجبة
 دون الفعلية الموجبة نحو والده ان زيد القابض ومنه قوله تعالى ان سعيكم مشقة في جواب اليل اذا تعشيت
 والكانت اي تلك الجملة الواقعة جوابا للقسمة جملة تامة يجب دخول ما دل عليها اتمية كانت الجملة
 او فعلية نحو والده لزيد قائم نظير الجملة الاسمية التامة با والده لا يقوم زيد نظير الجملة الفعلية التامة
 بلا وانما وجبت في الجملة انقسم عليها احد الاشياء والاربعة المذكورة للربط بين الجملتين انقسم
 عليها للاستقلال كل واحد منهما بدون الاخرى واعلم انه اي اثنان قد يحدث حرف انتهى من جواب
 القسم لزال ليس اي عند عدم الالتباس من المعنى بالمشية كقوله تعالى تالسه فقتلوه فذكر يوسف اس
 لاقتلوه لان المضارع المشية لا بد له من ان تقرر باللام وهو هنا متصف بعلم انه منفى وحرف المنفى عنه
 محذوف ويحدث جواب القسم ان تقدم على القسم ما يدل عليه اي جواب القسم نحو زيد قائم والده وتحو
 قام زيد والده تعذير الاول والده لزيد قائم وتعذير الثاني والده لقائم زيد او توسط اي القسم
 بين جزئي الجملة القسمية نحو زيد والده قائم وقام والده زيد تعذير الاول والده لزيد قائم وتعذير الثاني
 والده لقائم زيد وانما حدث جواب القسم في اثنين بصورتين لانه لما تقدم على القسم ما يدل عليه وهو جوابه
 في المعنى او توسط القسم بين جزئي ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الاعادة والثاني عشرة عن دمج الجملة
 اي المجاوزة شئ واحد ثمة عن شئ آخر وهو اما حقيقة كرميت اسهم عن القوس او غير حقيقة كاطعمته عن
 المجموع وكسوته عن المعري والثالث عشرة على الاستعلاء اي استيلاء شئ على شئ وهو اما حقيقة نحو زيد
 على سلم او حكمه نحو فلان علينا امير وعليه دين وقد يكون عن وعلى اسمين اذا دخلت عليهما اي على
 وعلى كلمة من الجارة مخ يكون عن معنى الجانب وعلى معنى الفوق كما تقول جلست من عن يمينه اي
 من جانب يمينه ومنه قوله من عن يميني مرت واما هي وترت من على الفرس اي من فوق الفرس
 ومنه قوله عذبت من عليه بعد ما تم طمها فكيان اسمين يدل دخول من عليهما وقد يحذف عن للتعهد بقوله
 تعالى يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يستعلا كقولهم نخل عنه ورضوا قال لما لكى وللا
 كقولهم رميت اسهم عن القوس وجاز للتعليل كقوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لا بيه
 الا عن موعدة اي لموعدة ويحذف بعد كقوله تعالى لمزكلك طيقا عن طبق اي بعد طبق

بعض في قولك لا يكون من ذلك لظهور الابدان في فيه لان الولي بعد ان في نيا في ذكر من وقد يحس
على انصافه كقولنا الحمد لله الذي هو ربنا على الكبر والتعظيم كقوله تعالى وتكبر والند على ما حكم
والطريقة كقوله تعالى على تلك السبلات وقوله تعالى ابا على ما زواهم وبعثي اليك قومه تعالى حتى
على ان يقول على الله الحق والزيادة كقوله صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم من خلقه من فلان
بما خير منها على يمينه اى يمينه والاربعة عشر الكاف التشبيه بنحو زيد كعمرو ولا بد للتشبيه من اربعة اشياء
المشبه به وهو وجه التشبيه وهو المناسبة بينهما وادوات التشبيه وهو الكاف وزائدة كقوله تعالى
ليس كمثل شي اى ليس مثله شي على احد الوجوه وانما قلنا ذلك لان هذا الكلام وجهين آخرين
سوى زيادة الكاف احدهما لازيادة فيه للكاف بل الزيادة هو مثل كان وجهه ان الحكم بزيادة
الكاف هو الحكم بزيادة قيل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثل مرجع الوجه الاول وهو بزيادة الكاف
بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من زيادة الاسم لا سيما اذا كانت الحرف حرفا واحدا ويرجع ايضا الى
الحكم بزيادة التثنية بوجوب دخول الكاف على الضمير في تقدير مختص بالظاهر والثاني بالازيادة فيه
التشبيه وهو ان نفي مثل ايشل كناية عن نفي ايشل اذ كود جدا لمثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى
اذ لماثلة من الجانبين وهو وجه تلقاء الفعول بالقبول ووجهه بان الكناية تبلغ من التصريح و
وعدم الزيادة الحق بالتزج وقد يكون اى الكاف اسما اذا دخل عليها حرف الجر كقول
اش عو فيمكن من كالبرد المنهم اى فيمكن عن سنان مثل البرد الدائب للطفافة والبرد حسب النعام
والانعام الذوب شبهة فمن اللاقي يعلو بالبرق بجاب النعام الذائبات قال المالكى ويحيى الكاف
للتعليل كقوله تعالى واذا كرهه كما يدركم وقال العزاقى يحيى بمعنى على كقول بعض العرب كخبرني جواسين
قال كيف اى صحت على خير الخامس عشر ندو السادس عشر ندو للزمان اما في الابدان اى لانداد العائنة
في الماضي اى في الزمان الماضي كما نقول في شهر شعبان ما رايته مد شهر رجب اى اتفاهة
ماه من شهر رجب او للطريقة اى بمعنى في في الحاضر اى في الزمان الحال نحو ما رايته مد شهر رجب
اى في شهر رجب او في لومنا اى اتفاهة روتى ايا فيها ولا يجوز دخولها على المستقبل لانها وصفا للماضي والحال
قال الجدي ان اريد به نحو لهما اى دخول مد ومنه الجارتيين ابدان الزمان الماضى وامنشاه وبنات
منه تكون لاتبقاء وان اريد به لهما الزمان الحاضر من غير تعين للابدان والامتنان لكونه للطريقة

يعني في ذلك عشر خلافاً من عشر حاشا والاسم عشر عدلاً استثنياً أي هذه الثلاثة
 فيها معنى الاستثناء إذ جرت بها ما بعد تكون حرف جر ولهذا عدنا منها نحو جار في القوم خلافاً
 لغيرها من حاشا وعدا أكبر وأذا نصب بها بعد تكون اقوالاً فهذا الثلاثة قد يكون حرف وفادته يكون
 اقوالاً والخمسة التي قبلها قد يكون حرف وفادته يكون اسماً أو افعالاً واحد عشر وهي التي قبل تلك الخمسة فلا يكون
 الأحرف قائم لما فرغ من بيان حروف الجر شرح في بيان الحروف المشبهة بالفعل فقال فصل الحروف المشبهة
بالفعل ستة أما سميت بهذا الاسم لما شبهت بالفعل المتعدي من حيث إنها تقضي الأسمين كما تقضي بالفعل المتعدي
 الفاعل والمفعول من حيث إنها تنقسم إلى ثلاثية ورباعية كالفعل ومن حيث إنها مثبت على مفتوح مثل أن يأن
 إلى آخرها أي آخره الحروف التي عرفت في المفعولات وهذه الحروف تدخل على الجملة الاستثنائية أي على ما بدأ
 والخبر ومنصب الاسم وترفع الخبر كما عرفت في ما مر نحو أن زيداً قائم فتصحب أن زيداً باسمها وترفعها
 خبراً وقد تلحقها أي هذه الحروف ما الكاف ما الكاف موصولة بها وإذا لحقت بهذه الحروف ما الكاف فتلحقها
 أي تمنعها عن العمل أي عن عمل تلك الحروف فيما بعد على ما أوضحنا في ما مر لأن الكاف أخرجه هذه الحروف عن
 فتح مشابهاً بالفعل وهو اقتضاه الأسمين ولا يندفع فاسلة تنصت عن العمل وإنما قلنا على ما فرغ
 لأن هذه الحروف عند الحوق ما الكاف بها قد فعل على لغة غير لغة كما جاز في بعض الأشعار وأما قوله
 على الأصح لأن بعضهم فعل ما الكاف اسماً لكثير من أسماء هذه الحروف والجملة التي بعد ما بشرطه
 غير صحيح الأصح أنها حرف زائد فلو قال فتلحقها عن العمل على الأصح والأصح كان النفع ثم الغرض عن
 الحاق ما الكاف بهذه الحروف المحر والأكيد في أنما وفادته معاً في الجملتين الاستثنائية والفعالية
 في البوياتي وحيداً أي إذا تلحقها ما الكاف تدخل هذه الحروف على الأفعال لأن ما الكاف شبهها
 العمل وعن وجوب دخولها على الاسم نقول إنما قدم زيداً قال الله تعالى إنما حرم عليكم ما يشبه شرع
 في بيان أحوال كل واحد من حرف استثناء وأشار إلى التفرقة بين أن الكسرة زائدة مفتوحة وقائمة وأعلم
 أن أن المكسرة الهزلة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ما مر من أن الكسرة زائدة مفتوحة وقائمة
 إلى الجملة الأولى معنى باعتبار المضاف إليه فالكاف إذا قلت أن زيداً قائم ما الكاف
 بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد والمباعدة وان مفتوحة الهزلة مع ما أبدى
 بعد أن المفتوحة من الاسم والخبر بأن لم يأت في حكم التفرقة حيث لا يتصل

بعد ان المفتوح من الاسم والخبر بان لا ياتي حكم المفرد حيث لا يشمل على هذا ما يصح المستويات عليه وطريقة
جعل الجملة التي بعد في حكم المفرد والزيادة جعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم فتقول بلغني ان زيدا قائم اي بلغني قيام زيد
ويجعل مصدر خبر الخبر مضافا الى الاسم فتقول بلغني ان زيدا ان تعلمه كيرك بلغني ان زيدا عند قبلك يا ابا
ي جعل مصدر الخبر مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان باضاف الى متعلقه فتقول في بلغني ان زيدا ان
متعلق بلغني ان زيدا فان مصدر الخبر اضيف الى اللوح المضاف الى الاسم وذلك لان متعلق زيدا
لذلك ان لا ياتي ان ان المكسوة الهرة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد وان مفتوحة الهرة مع ما بعد من الاسم
والخبر في حكم المفرد يجب الكسر اي كسر هرة مادة ان اذا كان ما كتب بصورة لان في ابتداء الكلام يكون مضموم
الجملة نحو ان زيدا قائم قال الله تعالى ان الله غفور رحيم ويجب الكسر ايضا اذا كان بعد القول واما في منه
لا يفتوح في ان لا يورد في الا جملة واكراد بالقول ههنا ما يحكيه لا يقول معنى الاعتقاد فاشي في حكم العلم والنظن
تسوية لغيا قال يا ابا بقرية ويجب الكسر ايضا اذا كان بالوصول نحو ما رايت الذي انه في المساجد ان صلاة
ههنا ان يكون جملة البنية ويجب الكسر ايضا اذا كان في خبر اذا كان في خبر اي في خبر صورة ان الكلام
نحو ان زيدا قائم لان اللام لتأكيد في الجملة اعلم ان المصنف رحمه الله ذكر للكسرة ربعة مواضع وبن
رنة ايهما بل كيه اذا كان في ايه جملة وقعت خبرا او حالا او جوابا ثم اذا كان بعد حتى لا تبدأ
و لا و لا رنة برب وقت محال لتطوع عن الكلام السابق كقوله تعالى فلا يخزنك قولهم انا نعلم بالسير
يعلمون انهم لا يعرفون ذاتي صاحب الهادي بعد حيث يضاف الى الجملة ثم قال ولما يجد في
ان انهاء بفتح الم مفتوح كذا كسر بعد الامر وبعد النهي وكذا بعد ثم وكذا بعد كل وكذا بعد الله او غيره
او بنى ما شاء وما بعد الله ويجب كسره اي فتفتح هرة مادة ان حيث يفتح ان مع افعال
والاخر فيفتح ان زيدا عالم وحيث تفتح مفتولا نحو كرسيت انك قائم وحيث تفتح مبتدأ نحو عذري لك
واثم وحيث تفتح مضافا اليه نحو عجت من حول ان بكرا وافت وحيث تفتح مجرورا نحو عجت من ان بكرا
انفت وانما وجب التفتح في هذه الصور لان كل واحد من الفاعل والمفعول والمبتدأ والمفعول
فيه لا يكون الا مفردا او لا تشكل به اذا كان المضاف اليه جملة مثل انك حيث انك جالس لان
الاصول في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعلم الاصل في حيث وجب التفتح حيث تفتح بعد
نحو انك عذري لا كرسيت لان ما بعد فاعل لان بدخول لو لا يكون الا فعلا حقيقة او تقدير الكون

حرف اشبه بظروف المفاعل يجب ان يكون مفردا وحيث تقع بعد حرف لا نحو لا آتية جانب ان ما بعد
 لا الا ابتداء مبدأ محذوف الخبر والمبتدأ يجب ان يكون مفردا سلم ان المنصوب رحمه الله ذكر للفظة مبتدأ
 موضع وسنوضح مخصوصا بها بل نفهم حيث تقع خبر المبتدأ نحو العجب ان المنصوب خبر مفرد ان الانية
 ان يكون مفردا وكذا الفتح حيث تقع بعد لا التحقيقية لان ما بعد فاعل هو مفعول لان لا آتية سبب ان
 يكون مدحوا لها فاعلا لفظا او تقديرا نحو لو زيدا قائم فكذا اذا وقع بعد حرف الخبر خبر مبتدأ كذا كذا بعد ان
 العاطفة والحجارة وكذا اذا كانت معطوفة على اسم ان المكسورة كقوله تعالى ان لا تجوع في الاول الا
 وانك لا تعلم فيها ولا تفصح وكذا بعد وكذا اذا بدلت من الاسم كقوله تعالى واذ نوحكم الله آتية
 الطائفتين وكذا بعد القول اذا كان معنى لفظ نحو القول ان زيدا منطلق كما تقول لظمن ان زيدا
 منطلق وكذا اذا دلت بعد علمت واخواته ويجوز لعطف معطوف على قوله يجب ان يكون ذلك مع
 ولا اصل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد بان الفتحة مع ما بعد تاتي حكم المفرد وعلى اسم ان المكسورة
 دون الفتحة بالرفع والنصب باعتبار محل واللفظ اي باعتبار محاسن اسم ان فاعل اسمها المنصوب في النقطة
 مرفوعا باعتبار محل ويجوز لعطف على اسمها بالرفع اعتبار المحل اسم مقدم على ما يشترط في العطف
 المحل معنى الخبر فلفظا نحو ان زيدا قائم وعمر ووقد زيدا نحو ان زيدا قائم وعمر نعم ان تقدير ان زيدا قائم
 وعمر قائم وانما اشتراك معنى الخبر لانه معطوف على محل اسم ان قبل معنى الخبر فتعال ان زيدا وعمر فالبيا
 اكان موديا الى كوان الشئ الواحد معمول لا عالمين مختلفين اذ اسبان من حيث انه خبر عن زيد معمول
 ان من حيث انه خبر عن عمر معمول للاتباع اذ هو غير جائز والكونيون لم يشترطوا معنى الخبر بل جوا
 العطف على محل مطلقا وباعتبار لفظ اسم ان فان لفظه منصوب لانها موجودة لفظا فيجوز لعطف
 على اسمها بالنصب باعتبار اللفظ ثم المكسورة اعم من ان يكون لفظا حكما لاسلا شكل بما في
 العلم فانها وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما لسد باب خبر غير نيست قامت مقام مفعول
 خبر ان العلم فيجوز لعطف على محله كالمكسورة لفظا نحو علمت ان زيدا قائم وعمر ومثل ان زيدا
 قائم وعمر فان قوله وعمر ويجوز لعطف بالرفع على محل اسم ان المكسورة والنصب بالعطف على لفظه
 ويجوز رفع عمر وعلى ان يعطف على الضمير في الخبر اذ اكد قبله او غيرها بالاضافة وياتي ان
 مع صنف او على الابتداء وخبره محذوف ومبهم من قال ان المفتوحة كالمكسورة في جوا

اسمها مطلقا ولم يجرى العطف على اسم ان المفتوحة اصلها ثم اعلم ان لكل مثل ان المكسورة في جواز
 يعطف على محل اسمها بعد معنى الجزية نقطا او تقديرا نحو ما خرج زيد لكن بكذا خارج وعمر ولا هنا موضوعه
 فلا يستدرك وهو غير متاخر في المعنى الابتدائي كما لا نافية فيه التأكيد خلافا لبعض النحاة واما معيار الحروف المشبهة
 بالفعل فلا يجوز العطف على محل اسمها الزوال الابتدائي بدخولها خلافا للفراء ويجوز عطف في الجمع على الضم
 المرفوع المستتر في الخبر على التأكيد والفصل والاسرار التوابع فيما سوى البدل كالمعطوف عند المجرى في الزيادة
 والافراد وسكت غيرهم عنها وكلهم عن البدل يجوز والجواز على القياس واعلم ان ان المكسورة دون المفتوحة
 يجوز دخول اللام امي لام الابتداء على خبر امي خبر ان المكسورة لان لام الابتداء انا تدخل التأكيد
 الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمنى المفرد نحو ان زيد القائم وقد تكرر
 اللام في الخبر لمعلق نحو ان زيد فليكن راغب وهو قليل ويدخل على ان اذ قلبت بجزية دار النجاشية
 زيد وقد تخفيف ان المكسورة ثقل تشديدا وكثرة الاستعمال ويلزمها امي ان المكسورة اللام امي
 ودخول اللام على خبرها بعد تخفيفها سواء كانت عاملة او لا او انا في صورة الابهال فلفرق بين المخففة
 والنافية في مثل ان زيد القائم باللام وان زيد القائم بغير اللام واما في صورة الاعمال فلا طراد لسبب
 وذهب جمهور النحاة الى ان اللام صورة الاعمال بخير لازمة لان الفرق حصلت بالعمل فلا حاجة الى
 اللام وذهب ابن مالك الى انها لازمة عند الاعمال او خفيف ليس كسافي الاسم المنسوبة لمقصود
 ثم اختلف في اللام قد ذهب جماعة الى انها لام الابتداء وذهب ابو علي ومن تابعه الى
 انها ليست لام الابتداء والا لوجب التعليق في ان علمت زيد القائم واجب بان
 التعليق انما يجب اذا دخلت اللام على المفعول الاول ومنها دخلت على المفعول
 الثاني كقول تعالى فان كلاما يوافقهم يخفي ان والتون في كلام بل من المنصاف
 اليه واللام في لما المخففة هي لام الجزر وكلمة ما زدت ليفرق بين لام ان اليوفينهم وهو جواب
 قسم محذوف والمعنى من كلهم اي جميع المختلفين في الكتاب والمدة يوفينهم وهذا على قراءة كمة و
 تمنع ويجوز بعض القراء ان الآية مشدودة وليست مخففة وخبرها امي حين اذ تخفف ان المكسورة
 يجوز الغاء امي البطلان عليها او نحو الغالب لا في لغائها شبهة اللقيطة بالفعل وهي كمنها
 ثلاثية هي قوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون تخفيف ان ورفع كل

فهي لغة باللام لا محالة ولما خفف على ان كلمة تريت التأكيد ذهب بعض القراء الى ان هذه
 نافية ولما شدة الابدان في كل حرف من الحروف الاربعة ان كلهم اى الحروف لمجوزات
 القيمة بخبرين هذا بحسب ما يجوز انما ايفر على ما هو الاصل كقوله تعالى وان كلاما تخفف
 ان ونصب كل ولما كان الفا غالب صرح به قال ويجوز انما لم يصح باعمالها
 حيث لم يقبل ويجوز انما بل اشار اليه في ضمن جواز الالف والكوفيان لوجوب الالف واللام
 حجة عليهم ويجوز انما عطف على قوله مع يجوز انما اى حين لو خفف ان المكسورة تجوز
 على الافعال الداخلة على المتبدا والجملة نحو باب فأن كبرت فقلت نحو قوله تعالى وان كنت
 من قبل لمن الغافلين ان تظنك لمن الكاذبين واتخذوا خولها على هذه الافعال لجواز انما
 والحصول تأكيد الجملة الاسمية التي هو مقصدا او اصلها صيد وذلك خص وخولها بهذه الالف
 ذلك اى شأن ان المكسورة قد تخفف ان المستوتة حق اى حين اذا تخففت المستوتة بحسب اعمالها اى
 اى اعمال المفتوحة في ضمير شان مقدار اذ لم يقدر وعلما انهم يشترط مقدار لم يجدوا علامة في
 الظاهر لايم مرتبة المكسورة التي هي ضعف تشبيها بالفعل ففى المفتوحة النى هى قوس
 منها فى ذلك كقولنا اشهد ان لا اله الا الله وادعوا بحسب اعمال ان المفتوحة المتخففة
 فى ضمير مقدار تدخل على الجملة اسمية كانت نحو بلغنى ان زيد قائم قال الله تعالى ان الحمد
 رب العالمين او فعلية سواء كان فعلها من الافعال الداخلة على المستبدا والخبر او لا نحو
 ان زيد وان قد علمت وزيد اوان قد قام زيد وبجيب قول امين او سوف اذ قد اذ حرف التثنية
 الى الفعل اى فعل الذى تدخل عليه ان المفتوحة المتخففة نظير امين كقوله تعالى علم ان سيكون منكم
 حوضى ونظير سوف كقوله واعلم تعلم المودعة سوف ياتي كل ما ذكره واذ نظير قد كقوله تعالى
 يعلم ان قد بلغوا ونظير حرف التثنية قوله تعالى ان لا يرجع اليهم و
 قوله تعالى ان لا يحب ان لم يره احد وكقوله ان ما خرج زيد علمت ان لن
 يخرج زيد ثم اشار الى وجه تركيب ان المفتوحة المتخففة بقوله الضمير اى ضمير
 الشان المستتر اى المقدرا اسم ان المفتوحة المتخففة والجملة الواجبة بعد اجزا ليست
 خبر ان وانما وجب دخول هذه الحروف الاربعة على الفعل الذى دخل عليه ان لكونه محوza عمال

احدي نونيهما ويفرق احد الثلثة الاول بينهما وبين ان المصدرية في الموجب واما المنفي فيفترق بينهما
 حيث المعنى لانه وان معني حروف تنفي الاستقبال فهي المنقصة اذ لا يجوز الاجتماع بين حروف الاستقبال
 والافعال المصدرية من حيث المنقصة لانه ان كان المعنى منصوباً فهي المصدرية والافعال المنقصة وانما هي حروف
 الحروف للعرض والحق لا خصوصاً بالافعال فلما زال عن ان وجهتها بالافعال حوض عن ما كان
 مختصاً به المراد بالفعل المذكور بالفعل المنصرف لان الفعل المجامد لا يجب دخول احد الحروف المذكورة
 عليه فيقول له تعالى ان ليس لان الاسعي وقوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقرب اجلهم لعدم الحاجة
 الى التفرقة لان المصدرية لا تدخل على الفعل المجامد وانما قال على الفعل لان المنقوصة المنقصة اذا دخلت
 على الاسم لا يجب في قول احده هذه الحروف عليه لانها تلبس بان المصدرية لانها لا تدخل الا على الفعل ولا
 يحتاج الى التوضيح لان التعريف مع الفعل اكثر من الحذف وقيل وقع الفصل بعد وليس مع الاسم انما اخذ
 فلا يحتاج الى التوضيح مع الاسم وكان التشبيه اي لانتشار التشبيه نحو كان زيد الاسد وقد
 يحجب كان المثل نحو كانك تمشي وهو اي فقط كان مركب من كاف التشبيه وان المكسورة اي مكسورة
 الهزة واثبت من هذا الكلام سوال وهو ان كلمة كان لما لم تكن حرفاً راسها بل كانت مركبة من كاف
 تشبيه وان المكسورة الهزة ينبغي ان تكسر الهزة فيها ولم تكسر بل تفتح فواجهتها اجاب عنه وانما تمت
 اي الهزة في كان لتقديم الكاف التي هي حرف جر في الاعمال وان خرجت عن حكم الجارة عليها اي
 على ان وبعد حرف الجر فتستحق هزة مادة ان كما عرفت لان حرف الجر لا يدخل الا على المفرد فقط
 بهما رعاية للصورة وان كان المعنى على الكسر تقديره اي تقدير نحو كان زيد الاسد واصله ان يوا
 كالاسد ثم قدمت الكاف ليعلم ان التشبيه في اول الامر بما ذهب اليه التحليل وهو اختيار
 المصنف والاسد والمجهول على انها حرف راسها حمل على نظائر ذلك الاصل عدم التركيب
 هو الصحيح وقد تخفف اي كان فتلغ في فعل عن العمل بعد تخفيف على الاصح نحو كان زيد
 زيدا وليس يشابهها بالفعل ويجوز ان يقدر فيها ضمير ان بعد تخفيف كما في ان المنقوصة
 المنقوصة يجوز ان لا يدر في ان الكاف لعدم ما يوجب به هو كمال مشابهتها بالفعل واعلم ان امر
 بين كان والكاف التشبيه ثابت من وجهين احدهما ان وجه التشبيه اقوى في الكاف والثاني
 ان ان كان تخفيفه صدر الكلام نحو اوت الكاف فانها تقع في وسط الكلام ولكن هي كلمة منفردة

عند انصافين وقال الكوفيون انها مركبة من الاذان المكسورة المصدرة بالكاف الازدية و
اصليها واذا كان مثقلت كسرة الهرة الى الكاف وحذفت الهرة للاستدراك وهو مرفوع نحو ثم شاد
عن كلامهم السابق بالسامع نحو باجاءني زيد لكن عجزوا قد جاز فان الشك مع اذ سمع هذا الكلام يتوهم انه
لما لم يحكي زيد لم يحكي عجزه ورفعه وهو يقول لكن عجز وقد جاز وهذا انما يكون اذا كان بين زيد وعجز وطلب
في المعنى وعدمه ولهذا يتوسط اى يقع لكن بين الكلامين متغايرين لفظا واثباتا في المعنى فالطلب في
المعنى ولهذا اقتصر عليه واما المتغاير لفظا فهو وجد نحو ما جازني زيد لكن عجزوا قد جاز قل الله تعالى
وانه ركب فصل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون وقد لا يوجد نحو غاب زيد لكن بكرا
حاضر فان فيه بس تغاير لفظي بل هو مقصور على المتغاير المعنى الذي هو المطلوب وهو الغيبة
والمنصور ونحو ان يعرف ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يصادا تضادا احتجبا في معنى ثانيا
في الجملة في الآية الكريمة فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل ياسببه لان الشكر
ويجوز معها اى مع لكن مشددة كانت او مخففة او او نحو قام زيد ولكن عجزوا قد يفرق بين لكن
في بين لكن للعطف لان دخول حرف العطف عليها لا يجوز ومنهم من قال لا يجوز معها الواو اذا
كانت مخففة لانه يصير عطف فلا يجوز فلا يدخل حرف العطف على مثله وقد خفف اى
كان قسما من العمل بعد تخفيف نحو مشي زيد لكن بكر عجزا وذلك لانها اذا خففت شابت كالم
للشك لفظا ومعنى اجريت مجريها في الاعاوذ ذهب الارشس ويونس في انه يجوز اعمالها بعد تخفيف
ايضا على هذا ان توقف وتلغى على ان لا تكون اولى كليون اشارة الى هذا التلافت
وبين التلغى في لانه اثنى وهو طلب حصول شئ على سبيل المحبة نحو ليت هذا اخذنا
به اثنى بانه توذوا جاز لفرار ليت زيدا قائما بنصب الجزئين على تقدير فعل من اثنى كذا اثر
بقوله اثنى او تليت زيدا قائما هذا الفعل تعد الى مغولتين الجزاء من منصوبان علم المقولة
ببيت معنى مفرد واجازه الكسائي في خبره وكما في خبره كان اى ليت زيدا كان قائما فان هذا البيت
منصوب على انه خبر كان المصدر عند الكسائي وهذا من موافق وجوب حذف ثانيا من ودا جاز
لحقون ايضا لكن نصب الجزاء اثنى على الحالية خذم وها من موافق وجوب زيد خذم
خذم المحققين فعلم من هذا انهم اتفقوا على اجازة بيت زيدا قائم كذا خذم اى نصبه

وقد سيجيء زائد على هذا الاختصاص نحو قوله ثم تاب عليهم لتبيلوا أو قيل أنها بمعنى اللام وحتى كتم أي تشبهوا في كتم
 والمهلة الآن مهلتها أي مهلة حتى أقل من مهلة ثم فيكون حتى متوسطة بين القلة والكم ويشترط
 أي بشرط حتى أن يكون معطوفها أي معطوف حتى واخلاني المعطوف عليه كونهما للفتاة التي
 النجاة على أن حتى العاطفة يجب أن يكون معطوفها واخلاني المعطوف عليه حقيقة حتى يجب لصباح ولا
 ينصب في تلك منتهى البارحة حتى أصبح قال الرضي إن ما بعد العاطفة يجب أن
 جزأ ما قبلها أو لما قبل عليه ما قبلها أو الجارة فالأكثر على تجزئ كون ما بعد متصلاً بأخره بما
 قبلها نحو منتهى البارحة حتى أصبح انتهى كلامه وهذا التصريح بوجوب أن يكون ما بعد العاطفة
 جزأ ما قبلها حقيقة ولا يكتفى بالخبرية إلا بمبارية وبأنه يجوز في منتهى البارحة حتى أصبح أن
 يكون فيه حتى عاطفة ويكون أصبح مضروباً وانما الخلال في جواز حره فجاز خذ الجهد وان
 السبراني مع جماعة وهي أي حتى تفيد قوة في المعطوف نحو مات الناس حتى الأبنار وقدم أبش
 حتى الأمير أو تفيد ضعفاً في المعطوف نحو قدم الحاج حتى إرادة أي قدم ركباً إلى الجبل حتى عاتبه
 واو أو ما دام ثلثتها أي ثلثة هذه الحروف مشتركة في كونها لثبوت الحكم لا بد من أو الأمر
 حال كونه مبهم لا بعينه أي غير معين في علم التكلم واكتفى بصرح باقل لا بد منه فلم يقل أو الأمر
 فعل في غير موضع من هذا المختصر حيث قال الكلام ما تضمنه ما ذكرنا من إفعالان نحو مرت برجل أو امرأ
 أي مرت بواحد منهما من غير تعيين وهذا في أو اللشك واما التي للتفصيل كما في تفسيات التي لا يها
 فانها للمعين في علم التكلم إلا أنه يجوز أن يكون مقصود أن بين معين مشترك بين جميع هذه الحروف
 الثلاثة بخلاف التفصيل والابهام فانها لا يجريان في لم وبيننا سقط ما قبل من إفعالان كل الأمر
 في قوله تعالى ولا تطع منهم أعماً أو كفوراً لأنه على تقدير تسليم كان ظاهراً في معنى مشترك بين
 الثلاثة فانه خير جائز في أم واما ما اجاب به بعضهم من أنها في الآية الكريمة مستعملة إلى لا هذا
 على ما هو الأصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الأخذ بهم في سياق نفى فلا يرفع الاستدلال
 لأنها والكائنات واقعة لا هذا الأمرين والعموم لزوم من دخول النفي كنهها ليست لا هذا الأمرين
 في علم التكلم وقد يجيء أو بمعنى إلى أو الأمر بمعنى بل نحو قوله تعالى وارسلنا إلى مائة ألف أو يزيدون ثم
 إلى الفرق بين أو بعد اشتراكها في المعنى بقوله واما أن يكون جوف عطف إذ تقدمها أي لا العاطفة

للاستيفان ما هنا او كان ما بعد المشتملا على حرف الاستيفان كقول تعالى ايم بن استوي البطلان
 كما ريت شجاي صورة من بعيد ايم من مكان بعيد قلت بعد ذلك وبتها انها ايم الشيخ وبتايت الصفة
 باعتبار الصورة لابل على سبيل تقطع ايم على وجه اثنين لانك اذا ايمتها اتحدت منها بل بلا شك ثم
 حصل لك شك انها ايم الشيخ شاة لانك اذا قربت منها علمت انها ليست بابل وعرفت عن
 الاخبار قلت بعد ذلك في كونها ابلا ايم شاة تقصد الاعراض عن الاخبار الاولى وهو انها لابل و
 الاستيفان ايم الاستيفان لسؤال آخر وهو انها شاة معناه ايم معنى قولك ايم شاة بل شاة
 ايم شى آخر وعرف من على قولهم انها لابل شاة بانه من عطف الاء على الاخبار وقد تفقوا على عدم جواز
 هذا العطف وجيب بانه استفهام متاخر فلا يلزم عطف الاء على الاخبار وفيه نظر لانه يلزم على ذلك
 ان يكون ايم المنقطعة من حرف العطف بل يكون حرف استيفان والكلام في عدمها فالصواب ان جاز
 بعض الفضلاء حيث قال يجوز عطف الاء على الاخبار بابل لقصة وجعل عطف قصة على قصة
 بينهما في مقام الاضرب واعلم ان ايم المنقطعة لا تستعمل الا في الخبر كما مر مثاله وسوقه ايم لابل شاة ايم
 الاستيفان نحو هذا كذا ايم عمر وسالت اولاً منقول فيه لقوله سالت زمانا سالقا وقتا مانعا عن
 حصول زيد ثم اضربت عن ذلك السؤال الاول واخذت ايم شربت في السؤال الآخر عن حصول
 عمرو ولابل لكن مجيبا ايم جميع هذه الحروف الثلاثة مشتركة في كونها ثبوت الحكم لاحد الامرين معينا ايم حال
 كون ذلك الاحد معينا عند المتكلم اما لثبوت ما وجب ايم ثبت من الحكم للاول ايم المعطوف عليه عن الثاني
 ايم المعطوف فيكون الحكم بينهما ثابتا للمعطوف عليه دون المعطوف نحو جاز زيد لا عمرو فلا يعطف بها
 الا في الايجاب بخلاف ان يقال ما جاز زيد لا عمرو ولا حين معهما اظهار العاقل نحو ما جاز زيد لا جاز عمرو
 ولذا الشبهة بالعدم ولا يعطف بها الا الاسم وعطف على المتضارع بها نادر وما وقعت بعد غير
 تأكيد النفي لا للعطف نحو ولا الضالين بل للاضرب ايم للاعراض عن الاول موجباً كان او منفياً
 يصرف الحكم عن الاول واثباته للثاني على عكس لا نحو جاز زيد بل عمرو ومعناه بل جاز عمرو ايم المنسوب
 اليه المحيية هو عمرو نحو ما جاز زيد بل عمرو ومعناه عند الجمهور بل جاز عمرو وحيث يكون بل للاضرب عن
 محيية زيد الى اثبات محيية عمرو ومعناه عند المبرد بل جاز عمرو وحيث يكون بيان من نسبت اليه عدم المحيية
 في عطف الجمل معنى ترك الاولى والاخذ في الثانية نحو قوله ايم يقولون ان قريه بل هو الحق من بكه لاني

يعطف بها في الاستيفاء في المفردات فلا يجوز ان يقال انهم زيد بل عمرو ولكن الاستعداد كيت دعوت
مع الاستعداد فلم يذكره ههنا ويلزمها اي لكن المعنى فلا يعمل بدونه لانها المتأخرة بين المعطوف والمعطوف
عليه معني ويكون نفى لما ثبت نحو ما جازني زيد لكن عمرو جاز او بعد ما نحو قام بكر ولكن خالد لم يقم تفصيل
المقام ان لكن اذا عطفت المفرد على المفرد لزم ان يكون نفى قبلها نحو ما جازني زيد لكن عمرو ما ريت احد
الكن عمرو اى ربح نقيضه لا تكون لاثبات ما نفى عن الاول واذا عطفت الجملة على الجملة لزم
ان يكون نفى قبلها و بعد اى ربح مثل بل في ايتاها بعد نفى ولا يجاب نفى ما بعد ما نحو ما جازني زيد
لكن عمرو قد جاز و جازني لكن عمرو لم يحجب نفى جميع اصور لا يعمل لكن ون نفى ثم لما فرغ عن بيان حرف
العطف شرع في بيان حروف التبيين فقال فصل حروف التبيين ثلثة قال بعض المحققين ان ظاهرها ليست
حروف المعاني بل هي اصوات وضعت لغرض التبيين فلا يلى ان تجعل من قبل حروف الزيادة الانفتح الهرة
وتخفيف اللام انا انفتح الهرة وتخفيف الميم و وضعت اى هذه التلثة لتبيين المخاطب الفاظ قبل شروع في
الكلام للافادة اى المخاطب من الكلام الذي يليه التكلم اليه ولا يعمل عنها او يمكن في ذمته ولذلك
سميت هذه الحروف حروف التبيين ولا تكون هذه الحروف الا في صدر الكلام سوى ما انفصلت باسم الاشارة
فانها تقع حيث تقع اسم الاشارة واما اذا حصل منها ومن اسم الاشارة فهي في صدر الكلام ايضا نحو قوله
تعالى انا اتم اولاد والا اصل اتم هؤلاء اذ لا واما لا يدخلان الى على الجملة لانها وضعتا تأكيد مضمون الجملة
بها الكلام لا لفاظ اسامع او تبيين عليه فلا بد خلال الاعلى الجملة اسمية كانت تلك الجملة نحو قوله تعالى الا اتم
هم المفسدون وكقول الشاعر انا والذي واكلى وضحك والذي اعات و اى والذي امره الامر و ثبت
لابي اضحى الهدي القيم بالمد تعالى واما التبيين الواو للضم الهامى من الكلام صلوات الوصولات والاستشهاد
على ان التبيين دخلت على الجملة الاسمية او فعلية نحو الا لا فعل واما لا تضرب واثالث من حروف التبيين
ومو تأخذ على الجملة الاسمية نحو يا زيد قائم او فعلية نحو انا فعل كذا والمفرد اى تدخل على المفرد الذى
يكون اسم الاشارة نحو يا امو لا و كذا ايمان واما ان هذه الحروف ثلثها تدخل على النجمل كلها وتدخل
اخصا على المفردات من اهاد الاشارة ثم لما فرغ عن بيان حروف التبيين شرع في بيان حروف اشارة
فقال فصل حروف اشارة خمسة يا و اى و هيا و اى و الهرة المفتوحة فامى لفتح الهرة وسكون اى
والهرة المفتوحة يستعملان للقريب اى اشارة القريب و ايا و هيا يستعملان للبعيد اى اشارة

ديا، اعمها اعم جميع حروف النداء كما مستره بقوله اعم يقع للتقريب والتباعد وفي بعض النسخ
 ديا لهاو للتوسط فقلت ينبغي ان لا يقال يا الله ويا رب لانه تعالى اقرب اليه من اجل اللوريد
 قلت انما ذكرنا في اسم الله سبحانه استقصارا من القائل واستبعادا له عن مظان القول ثم اعلم ان
 بالما انه اعمها نجيب اعني كذلك اعمها سبب محذور الاستعمال فيكون محذوفه ومذكوده ولا يحدف
 من حروف النداء غير يا ويا وى اسم الله تعالى والاسم المستغاث الاله يا وايها الاله يا ولا يندب اليها
 او بواو قدم احكام المنادى في قسم الاسم فلا تعاد ثم لما فرغ من بيان حروف النداء شرع في بيان حروف الايجاب
 فقال **فصل حروف الايجاب** ستة نعم ويلي وامي بكسر النقرة وسكون الياء وحل فتحة وسكون اللام وحر
 كسر الراء وقد فتحوا آن بكسر النقرة وتشديد النون اما نعم جازي نعم اربع لغاة فتح النون وحين هي المشهورة
 وفتح النون وكسر النون وحين انهم تطلب العين مفتوحة فاعلموا انهم ساءوا في تبيين مضمونه في الكلام
 السابق او مضيا استفهاما كان او خبرا في جوابه فاعلم انهم ساءوا في تبيين مضمونه في الكلام
 قبله اي باثبات نفى من الكلام السابق يعني هذا متعصفا لغيره اشارة الى انهم ساءوا في تبيين مضمونه في الكلام
 متصلا باداة الاستفهام كقوله تعالى است برقيم قالوا ابلو مني في يا الله يا ربكم بل انت ربنا اذبح كما يقال لم تقرب
 قلت بل قد قام اي زيد ونحوه ان لعلم ان كان المراد بالايجاب في قوله حروف الايجاب ليجاب نفى السابق لا سيما نعم لانها
 ليست لايجاب نفى بل هي تقرير سابق مثبتا كان او مضيا وان كان المراد باثبات قبلها اي تقرير ما قبلها او ثبوت اشارة
 كان او مضيا لا شمل بل لا هذا ليست لهذا المعنى بل هي مختصة بالايجاب نفى السابق فلو قال حروف التعديق الايجاب
 شمل اعمى للثبات بعد الاستفهام وقد عيىم الى احتياقي تصديق الجزاء ايضا وزهبا بن الكسالى ان اعمى بمعنى نعم
 يخالف لما ذكره المصنف الشيخ ابن الحاجب بلزيمها انهم اى لا تعمل الا مع القسم من غير ان يعمل القسم بعد كما قال
 كذا قلت جوابه اعمى الله لا يقال اعمى نعمت الله جازي الله جازي حرف الله نصب الله اذا كان قبله اشارة الى
 يا الله والآن محذور لا غير لبيان ما في الجازي في الله اذا كان محذورا عن التثنية او جازيا في الاء لا تعاد اليها
 والثاني فتح الاء لرفع اجتماع الساكنين في خمسة الفحة والثالث الجمع بين الساكنين في الاء فاعلم ان حروف الايجاب
 اخرها من التحريك الخرف والكان لزم تقا الساكنين على غير حد ما لكونها في ثنتين اجزاء الما جرو كلمة واحدة فاشبه
 فيه اجتماع الساكنين على حد واحد ايضا من جنس الالف لفظ الله جازي وان ثلثتها اعمى ثلثتها اعمى ثلثتها اعمى ثلثتها اعمى
 سوار كان الجزاء او مضيا فلا يقع بعد الاستفهام كما اذا قيل جازي بدو في جوابه جازي وان اى صدق

• اعوانى من لا شىء فليعطه فقال الاعوانى زائدة مقلقة اليك فقال ابن زبير حوا بالان وراكبها اى
عن المصدر اليك ان زائدة وراكبها اى من المصدر اليك ان زائدة وراكبها اى
المصدر اليك ان زائدة وراكبها اى من المصدر اليك ان زائدة وراكبها اى
فصل حروف الزيادة بسبعة اثنان واما واولا ومن واليار واللام المراد بالزيادة الا بغير معنى الا على
حتى يكون وجوده من غير معنى زائدة فان يكون متفقة بالزيادة ابداء بمعنى انها حيث وقعت زائدة
بل انها قد تصف بالزيادة ومن شأنها ان تزداد معنى انه اذا اريد زيادة حروف الكلام زيدت حروف منها ولهذا
سميت بحروف الزيادة وتسمى حروف المصلة ايضا والمقصود من زيادتها فى الكلام ان كيدا او الفصاحة او
الجمال وغير ذلك فان بكسرة الهزة وسكون النون وانما للتفسير تزداد زيادة حاصلة مع ما ان فيه كثرة
لما كبدنا نفي نحو ما ان زيد قائم وكقوله المحسان ما ان مدحت محمد بمقالتى ولكن مدحت مقالتى بمحمد وقال بعضهم
انها ان التاوية دخلت عليها ما التاوية تا كبدنا نفي وهذا ضعيف لكانت بهم اجتمع حرفين صليتين بمعنى
واحد ولهذا لا يجوز ان يقال ان زيدا ولا بالرجل وتزاد ان مع ما المصدرية قليلا نحو تنظر ما ان
يجلس الامير اى من مدة جلوس الامير وكذا تزداد ان مع ما اسمية كقوله تعالى ولقد كننا هم فيها ان
كننا كم فيه ومع الاسمية نحو الا ان قام زيد وتزاد ان مع ما الحيزية نحو لما ان جلست جلست ان
تفتح الهزة وسكون النون تزداد زيادة حاصلة مع ما كسرة كقوله تعالى فلما ان جاء البشير قال فى
الصغار ان قد يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زائدة كقوله تعالى وما لهم ان لا يعبد
السمي لا يعبد بهم ففعل الواقعة بعد لما مقابلة للزائدة ووجهه خفى وضع منه موضع زيادة ان لم يذكر
وتزاد ان بين لو والتقسيم المقدم عليه نحو والعدان لو قتلت قتلت وتزاد ان مع كاف التثنية قليلا نحو
قوله كائن طيبة ما تزداد زيادة صلة مع اذا تسمى اى واما ان شرطيات اى حال كونه هذه
الكلمات ادوات بشرية ووجه اثباتها انما هو ان شرطيات فان ما لا تزداد معها وان جاء استعملها
على وجهين كما نقول اذا ما صحت صحت وكذا البقية نحو معنى ما تخرج اخرج وادى بالضرع اضرب
يقال الله تعالى ايا ما تخرج فلا تسمى واما تجلس اجلس وقوله تعالى انا تزين واما تزين بكى ما غاب
ويذكر معنى فعل انا تزين غابا سكون الفعل اولى بان كبدنا نفي حيث انه للعصاة من الحروف زائدة نحو
ما تقسم اسم بل تون التاوية قليلا وتزاد ما بعد بعض حروف الجر ما غابا نحو قوله فيما رحمة من الله وعلما قليلا

بما خطيا هم غزوة فقال وهد بعض حروف الجوز لانه لا تزداد بعد جميع حروف الجوز جاز زيادة
مع المضاف على قوله تعالى مثل ما كنتم مطعون ونحو غصبت من خير جرم قبل ان يبعد حرف
الجوز والمضاف نكرة مجرورة والجوز بعد تابدل منها وازيادة حاصلة مع الواو اي مع واو
الكائنة بعد التثنية سور كان التثنية لفظا نحو ما جاز في زيد ولا عودا ومعنى قوله تعالى خير المصوب عليهم
ولا الضالين فان الغير معني لا التانيه وكي يترادف لا بعد التثنية نحو لا تضرب يدك باليمين ولا تزداد
بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى منعك ان لا تشجروا وازاد لا قبل التثنية على قوله وان اكثر زيدا وثباتها
قبل التثنية الذي كان جوابه نفيا لا استعاريان جوابه نفى نحو لا والاسد لا فعل نحو قوله تعالى لا اثم معي اثم
والسر في زيادتها التثنية على التثنية القصية بحيث يستغنى عن التثنية فترادف لك في صورة التثنية وحالة
زيادتها مع المضاف على التثنية وكقوله تعالى في بير الجوز سيري وما شعر الجوز الهلاك اي فلما
في بير الهلاك سيري ما علم واما من والبار واللام فقد مر ذكرها في ذكر زيادتها في حروف الجوز على
التفصيل فلما زيد بها ولا كان زيادة من والبار واللام كثيرة وزيادته الكاف فليد حصن زيادتها
بالذكر ولم يذكر زيادة الكاف ثم اعلم ان الكاف عن ال التثنية ان تجعل من الحروف الزائدة وكذا ما
حشا واذا ما الا انهم لم يجعلوا من حروف الزائدة لان لها اثر في الكلام وهو كفت بالحقه عن ال
وتصح دخوله على ال في الكاف وكف حيث واو عن الاضافة وتصح كونها جازمين ثم لما فرغ عن بيان
حروف الزيادة شرع في بيان تفسيره فقال فصل حروف التفسير سقطون التثنية للاضافة اي بفتح الهمزة
وسكون الياء وان يفتح الهمزة يسكون لنون فاعلم ان عراب يبعد حرف التفسير تابع لا عواب ما قبله
الحديبي ويعرب التفسير بفتح الهمزة تابع له وقال المالك اي عاطفة وفيه لان ما بعد يمين
ما قبلها واو عطف يقتضيه العائزة فاي تفسير بها مطلقا سواء كان مفردا كما تقول في تفسير قوله
تعالى واسال بقدرته اي ال القرية او جملة كما تقول في تفسير رزق اللص اي ماله وان انا
يفسر به اي بلفظ ال فعل متلبس بمعنى لقول كالا مرد والنداء الكتابية ونحو ذلك فلا يقع بعد صريح
القول ولا بعد ما ليس فيه نفي القول كقوله تعالى ونا دنياه ان يا ابراهيم ونا دنياه ان اثم وكنت
اليه ان اكرم ثم الفصل الواقع بعد ان يكون مفعول لهما هم في تفسيره مقدرا في الغالب فلهذا قوله
نا الى ونا دنياه ان يا ابراهيم اي ونا دنياه شيئا بلفظ هو قول يا ابراهيم فتولد ان يا ابراهيم تفسير

للمعقول العام المقدر وقد يكون مقوله العام في تفسيره ملفوظا نحو قوله تعالى وادعنا الى المسبوحين بان
 ما فيه راد ان لا يفسر بان الاقوال فيه معنى القول الا القول بصرح فلا يقال قلت له ان الكتب ادعوا الى قلت
 لفظ المعناه ان معنى القول اما ان في قوله تعالى ما قلت لهم الا امرتني به ان ادعوا الى تفسيره لا القول
 وبتعني ان ما بعد ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل هي الكلام بدونه لا يحتاج من جهة التفسير اليهم المقدر قوله تعالى
 وآخرون هم ان الحمد لله رب العالمين ليس ان فيه مفسرة لان قوله ان الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم فاما في
 استعماله من ان يجوز ان يفسر بها ليس فيه معنى القول وما فيه معنى القول لفظ القول بصرح وقال ابن مالك انما
 في ان يكون تفسيره معين ثم لما فرغ عن بيان حرفي تفسيره في بيان حرف المصدر فقال فصل حرف
 المصدر اي الحروف التي تجعل الجملة في حكم المصدر فالاضافة بادني الملازمة ثلثة ورا بعضهم في دوني حرف
 المصدر ما وان لفتح الهرة وتخفيف النون ان لفتح الهرة وتشديد النون فماد ان للجملة الفعلية امي فخصان
 للجملة الفعلية فانها لا تدخلان الا عليها فتجملان في حكم المفرد فاما قوله تعالى وضاعت عليهم الارض بما رحبت اي
 برحبها بضم الراء مصدر حب على وزن كرم ومعناه دلالات واع وكقول الشاعر ليس المرء اذا ذهب اليه في
 دكان ذاب من له ذبا با اي ذابها وان نحو قوله تعالى فما كان جواب قوله الا ان قالوا اي قولهم وان الجملة
 الاسمية امي تختص للجملة الاسمية فانها لا تدخل الا عليها فتجملان في حكم المصدر لغير ما علمت انك قائم اي ما
 ادعوا معناه ان لكن نحو عيسى ان زيدا اخوك اي اخوك زيد لك ان تعذر قدرت الكون نحو قوله تعالى ولوان
 ما في الارض من شجرة اقلام اي وثبت كون ما في الارض بهذا عند سيبويه واجاز غيره بعد المصدر للجملة
 الاسمية لغير ثم اعلم ان اختصاص ان بالجملة الاسمية اذا لم يكن مخففة ولم تلحق بها ناكاة واما اذا خففت او
 بان في غيرها الجملة الاسمية والفعلية ثم لما فرغ عن بيان حروف المصدر شرح في بيان حروف تخصيص
 فصل حروف تخصيص حروف بدل على تخصيص الفعل تحريك اربعة بلا والاول لولا ولولاها اي لمعة
 الحروف صدر الكلام لانها تابل على توسع من الازلع الكلام فوجب تقديرها يعلم في اول الامر ان
 كون الكلام من ذلك معناه اي معنى هذه الحروف حيث وطلب على الفعل ان دخلت المصدر نحو بلاتنا كما قال
 الله تعالى ولولا ما اتينا باللائكة ومعناه لولم يغير اي تديم وتوخي على ترك الفعل ان دخلت لما مضى نحو بلا صرت
 زيدا وحي امي حين اذا دخلت الناصب لا يكون معناه تخصيصا الا باعتبار اوقات من الفعل ولقد دخل حروف
 الاعلى ان تخصيص الحرف انما يتعلق بفعل ثم ذلك لفعل اما ان يكون فقط كما مر مثاله او تقديره كما اشار اليه

أي تدبير حالها فكان لسان البتة بغير حال الصحة غير مناسبا على الاستحالة ثم لما وقع عن بيان حرف
 التوقيع شرح في بيان حرف الاستفهام فقال فصل حرف الاستفهام الهمزة قبل الواو أي والهمزة في الجزاء
 صيغة الكلام لأنها تدخل على أحد النوعين على الكلام وهو الاستفهام فوجب التصدير بها لينعلم من ادخل الهمزة
 ان الكلام من ذلك النوع تدخل على أي ما تدخل على الجملة الاسمية والفعلية نحو ازيد قائم في الجملة الاسمية
 ويل قائم زيد في الجملة الفعلية وقام زيد في الفعلية ويل زيد قائم في الاسمية ودخولها أي ودخول الهمزة قبل
 سلى الفعلية أي على الجملة الفعلية أكثر من دخولها على الاسمية وانما كاد دخولها على الفعلية أكثر اذا الاستفهام بالفتحة
 أولى من الاسم ولهذا كان تقدير الاسم بعد الهمزة قاعلا اذا كان بعد الفعل حسن من تقديره مبتدأ كما تقول
 ازيد قائم ثم اراد ان بين ما يكون الهمزة به أكثر تصرفا في الاستعمال من بل بقوله وقد تدخل الهمزة في مواضع
 من الكلام التي لا يجوز دخول بل فيها أي في تلك المواضع هي اربعة احدها ان يدخل الهمزة على الاسم
 مع وجود الفعل نحو ازيد اضربت ولا يجوز ان يقال بل زيد اضربت والثاني ان يستعمل الهمزة للانكار
 نحو اقضرب زيد بل هو اخوك ولا يجوز ان يقال بل تضرب زيدا هو اخوك والثالث ان يستعمل
 مع ام المتصلة نحو ازيد عندك ام عمرو ولا يجوز ان يقال بل زيد عندك ام عمرو والرابع ان تدخل
 الهمزة على حروف العطف نحو او من كان ومن كان قائم اذا ما وقع ولا تدخل عليها بل ويند اذا لم
 تكن بمعنى الهمزة واما اذا كانت بل بمعنى الهمزة فهي تدخل على حروف العطف مثل الهمزة لموافقتهما اياها ولا
 بل في هذا الموضع أي الموضع الرابع المذكورة انا في المواضع الاولى فلكون بل في الاصل بمعنى قد
 بالفعل كقوله تعالى بل اني على الاثر ان اي قدامي فاذا وجدت الفعل بعد ما ذكرت العهد السابق والمات
 ولم تسلم بغيره واما اذا لم تجد الفعل بعد ما فتح به صيرت دالة على فلا يقال زيد خرج وبل زيد اضربت كما
 لا يقال فقد زيد خرج وقد زيد اضربت بخلاف بل زيد قائم فانه جائز لعدم وجود الفعل ههنا واما في الموضع
 الثاني فلان بل لا يستعمل فيما فيه معنى الانكار واما في الموضع الثالث فلا خصاص ام المتصلة بالهمزة كقوله
 الاصل واما في الموضع الرابع فلان الهمزة في الاستفهام كما مر انها تكونها اخضر من بل ولذا كانت اسبق
 كقوله الاستعمال فعلم بما ذكر ان الهمزة نعم تصرفا في الاستعمال من بل التي نأبينا من وجه ودخل الهمزة
 في المواضع الاربعة المذكورة دون بل انما بقوله ههنا أي في مسئلة دخول الهمزة فيما لا يدخل فيه
 بل تحت أي كلام وبيان يوجب دخول الهمزة واستعمالها في تلك المواضع ودون بل بعد شتر كما هي

حرفي الاستفهام ويجوز ان يكون هذا ابتداء الى المدخل التي يكون هل مختصة بها فانها تختص باحكام وضع
من الكلام لا يجوز دخول الهزة فيها ايضا هي ابن حروف العطف قد تدخل على هذا من الهزة كقوله تعالى هل
انتم شاكرون بل يملك الا تقوم الفاسقون ولا يضرب منه لك نقول ان الامتياز هل تسمى ولا نقول بل
تسمى وتقولوا سلم اليه ثم بل تمت الى ويحسب بل وسائر كلم الاستفهام بعدام ولا يحسب الهزة بعدا قال
ونخص بل باحكام دون الهزة وهي كونها للتعريف في الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار لم يثبت
واقادتها فائدة النافي حتى جاز ان يحسب بعدا الا قصد الاسحاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الا حسن
وان تدخل المؤكدة للنفى في خبر المبتدأ الذي بعدا نحو هل زيد يقيم فعلم من هذه التصرفات بل انها كثر
فصرفاني الاستعجال من الهزة فيكون كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه ثم لما فرغ عن بيان حرفي
الاستفهام شرع في بيان حروف التثنية فقال فصل حروف التثنية ان بكثرة الهزة وسكون
ولو واما فتح الهزة لهما اي هذه الحروف صدر الكلام لما ذكرنا فيما سبق وتدخل كل واحد منها اي
من تلك الحروف على الجملتين التاميتين كانتا او فعليتين او مختلفيتين لا يخفى ان هذا التعميم لا يستقيم في ان ولو
لا يجوز دخولها على الجملتين التاميتين بل يجب دخولها على الجملتين الفعليتين وهو ياتي قوله فيما بعد ويلزم
الفعل فقط او تقديره ان الاستقبال ان تدخل الماضي اي على الماضي وان هذه للوصول نحو ان
اكرمك واما قوله ان كرمي اليوم فقد اكرمك اس محمول على معنى ان كرمي اليوم يكون سببا لا خارا
بذلك ولو الماضي ان دخل المضارع نحو لو تزدري ان كرمك قال الله تعالى لو يطعكم في كثير من الا
لعنتم اي لو تعظم في الجهد والهلاك وقد يحسب معناه لا نحو قوله تعالى ولانه مؤمنة خير من مشركة ولو لم
وقد يحسب معناه ان ما صبه نحو قوله تعالى و لو تدبر فيدهنون و لا غير نظير في القرآن ولزمها
ان ان ولو الفعل سوار كان لفظا كما مر نظيره او تقديره نحو ان انت زيري فانما اكرمك تقديره
ان كنت زائري فانما اكرمك فلما حذف الفعل صا ضمير متصل منفصلا وقال الله تعالى وان احد
المشركين اجتهدك اي ان اسجارك احد ولو انتم تعلمون اي لو تعلمون فاحد وانما فاعلان بفعلين
محدوفين فليسرا الفعل نظر واعلم ان الاستعمال الا في الامور المشكوكه المحتملة كما مر نظيره فلا يقال
ان طلعت الشمس لان طلوع الشمس من الامور المقطوعة بها وليس من الامور المشكوكه المحتملة وانما يقال
انك اذا طلعت الشمس لان اذا طلعت في الامور المقطوعة بها وبللوع الشمس منها ولو تدل على

الجملة الثانية ليست في الجملة الاولى كقول تعالى لو كان فيها آية الا السعد فقد تعلقان بهما قبل على تقدير
 الفضا ونبينا ان تعدوا الا له تنصف مستعجا لها بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يحسب لاثبات الثاني على تقدير
 وجود الاول عدمه نحو نعم هذا صريح في علم خفيست العلم بعينه اي نفى احصيان لازم نفى الخوف كما هو لازم وجود
 الخوف ونحو انه نفى كرتك اي لا كرمي بانك ثابت سوارا كرتني او انتهني اذا وقع القسم في اول الكلام فقدم اي
 القسم على الشرط بحيث لا يكون الا في محل على حرف شرط ماضيا سوارا كان الماضى نفي فظا نحو والسيدان
 اتينى لا ارتكاه معنى ان محل لم يخل عن المضاعف نحو والسيدان لم ياتينى لا يجوز انما وجب ان يكون محل شرط ماضيا
 لانه لما فتح عملها في الجواب قوله جوابا لمقتضى حكمة نه ماضيا في الشرط كيدل بعمل فيه الضياء المتواتر في عدم العمل مع
 اي حين اقسام في اول الكلام فقدم على الشرط تكون الجملة الثانية في اللفظ جوابا للقسم لا خرا للشرط لانه يلزم مع
 ان يكون الجواب مجزوا وغير مخروم وهو متحقق كون المعنى جوابا للقسم بشرط جميعا اما كونه جوابا للقسم فلكون المعنى
 ولما كونه جزاء للشرط فلكونه مشروطا بالشرط فلكل اي خلا جمل ان الجملة الثانية تكون في اللفظ جوابا للقسم لا خرا
 للشرط وجب فيها اي في الجملة الثانية بحيث جواب القسم من اللام ونحوها اي نحو اللام من ان اذا كان جواب القسم
 جملة موجبة ما لا اذا كان مع اب جملة منفية كما رايست ذلك في المثالين المذكورين فاذا وقع القسم في وسط الكلام
 الشرط او غيره عليه جاز ان يقسم القسم ان يكون الجواب له اي القسم ويلزم ان يكون الشرط ماضيا نحو ان اتينى في العدد
 لا ترك جاز ان يلغى بجمل الجواب جوابا للشرط لم يجب ان يكون الشرط ماضيا ويصير القسم بلغه نحو ان اتينى في العدد
 تفصيل ما ذكر مجلا نحو قوله تعالى فمنهم شقي وسعيد واما الذين سعدوا الجنة لما الذين شقوا في النار الا انهم لم يلزموا
 تعدد ما كونه تعالى فاما الذين شقوا فلم يرفع الآية حيث لم يذكر ما اخرى لكونها يفهم من هذا المقام ولذا قال بعضهم ان
 في تقدير واما الرسولون في العلم وصحح انها غير لازمة لما اصلا لا لفظا ولا تقديرا يدل على ذلك صحة ان يقال اما هذا
 كذا وليست وقد تكون اما تفصيل ما اجل في الذين يكون معلوما عند الخاطب كوسطه القرائن قد يكون الاستدلال
 غير الحسنة فيها اجمال كما في الواقعة في اوائل الكتب قال الرضي قد يخوفنا الكثرة الاستعمال اما بطر ذلك اذا كان باعدا
 الفاراد من قبلها منصوبا به او غير ذلك يقال في انفسرت ولا ينافى فيه بتقدير ما فيها وقع في توجيه في اول
 الكتاب من ثم لا بد من آية بتقدير انهم عكست بتقدير كذا يتبعه وجب في جوابه اوجاب ال متعدد سو ظاهري في قوله
 اما الفاراد في غير ان يكون الاول سببا لثاني في انما وجب الفاراد في جوابه بسببه الاول والثاني لان ذلك
 يكونها كشرطه فيسبيل على ذلك لم يحكم بكون اذا وجب للشرط مع انه يقال حيث يرد لقيته فاما كرتك لا اذا

[illegible]

وحصل تارة الثانية الساكنة دون المتحركة لا يختصا صلبا بالانتم فلو لم يقيد ما لم يصح قوله لمحقق الفعل
 وانما الساكن عند التارة يحصل التفرق بينها وبين تارة الاسم اذ يكونها حرفا واصلها اسكون والحر او يكون
 انما ان تكون ساكنة في الاصل من صارت متحركة في بعض المواضع بالعارض فلا يرد نحو قاتلها
 في الاصل متحركة بالعارض وهو التقادير الساكنين وانما خص نحوها بالماضي لانها لا تلحق بعبرة من الافعال
 والماضي هذه التارة الماضية لتدل اي التارة من اول الامر على ثابته ما يستند اليه الفعل تحقيقا او تميزا
 كما في المجموع المتزلة منزلة الموثق وسواء كان ما يستند اليه الفعل فاعلا نحو ضربت هند على ضيعة المعروفة او
 مفعولا لم يسم فاعله نحو ضربت هند على ضيعة المجهول ولما سمي بيان مواضع وجوب الحاقها اي الحاق التارة
 وجواز الحاقها في فصل الفاعل بالشار إليه لقوله وقد عرفت مواضع وجوب الحاقها اي التارة وجواز الحاقها
 في فصل الفاعل فلا تعيده واذا لم يها اي الثانية الساكنة بحرف ساكن واقع بعدها اي بعده التارة
 اشارة الى انه لو لم يها ساكن قبلها لا يجب تحريكها بل يجب ذلك الساكن وجب تحريكها اي التارة بالكر
 لا بالضم والفتح وانما وجب تحريكها لدفع التقادير الساكنين ثم وجب تحريكها بالكر لان الساكن اذا حرك
 حرك بالكر لان الكسر اصل في تحريك الساكن لان الكسر قلته يناسب العايم وهو اسكون نحو قد قامت
 الصلوة فان التارة فيه اذ لم يها اللام حركت بالكر ولما كانت ههنا سوال وهو ان يقال اذ احدثت احد
 الساكنين لا تقاها وجب والمحذوف عند تحريك الثابت لان علته المحذوف وهو التقادير الساكنين اذ لا
 تحريك الثابت وجب وما حذف فلم يرد الالف في مثل رمت المرأة عند تحريك التارة بعد ما كانت الالف
 محذوفة فيه لا تقادير الساكنين وهما الالف والذاد اجاب عنه بقوله وحركتها اي حركة التارة لا توجب
 اي حرف حذف ذلك الحذف لاجل سكونها اي لاجل سكون التارة فلا يقال رمت المرأة بـ الالف
 المحذوفة بالتقادير الساكنين وانما توجب حركتها والمحذوف لان حركتها اي حركة التارة على صيغة لا
 واقعة لرفع التقادير الساكنين وهي التارة وساكني التقادير العارض كالمحذوف مفعول في حكم اسكون
 اذ كل حركة يحصل بامر عارض فهي في حكم اسكون فيجوز تحقق اجتماع الساكنين في رمت المرأة وهو
 المحذوف فلم يرد الالف فيه ولهذا لا يرد الواو في مثل الحق عند تحريك اللام بعد ما كانت محذوفة في قل
 التقادير الساكنين الواو واللام لان حركة حصلت بامر عارض وهو رفع الساكنين فيكون في حكم اسكون
 محذوف قوله وقولني حيث يرد الواو فيهما عند تحريك اللام لان حركة الواو في صياغة التارة

بالتصال الفاعل به وبقى الثاني بالتصال بنون التأكيد في كل واحد من الفاعل وبنون التأكيد بمرتكبة
الجزء من الكلمة التي يتصل كل منها بها فلا يكون حركة اللام فيها بالعارض بونها حذف الالف في دعائها
ورمانا وان حصلت حركة التاء فيها بالتصال الفاعل لان التاء ليست من شخص الكلمة لانها حيث يهنا .
بيان لمن فاعلها يصير مونت بخلاف اللام والنون في قولها وقولن لانه من شخص الكلمة فان لم يحذف معنى فلا
يلزم من رد الواو في قولها وقولن رد الالف في نحو دعائها ورمانا اذا كان كذلك فتقولهم اى قول العرب .
المرتان رمانا برد الالف المحذوفة لا لتقاء الساكنين ضعيف واما الحاق علامته التنية والجمعين اى جمع المذكر
هو المونت بالفعل اذا كان الفاعل ظاهرا يدل على ان ما اسند اليه الفعل مثنى او مجموع مذكر او مونت كالحاق
تاء التانيث لذلك فضعيف لانه يلزم تكرار صورة الفاعل فلا يقال قاما الزيدان بالحاق الالف في التنية
او قاموا الزيدون بالحاق الواو في جمع المذكر ومن هنا بالحاق النون في جمع المونت واما اذا كان
الفاعل مضمرا فالحاق علامته التنية والجمعين بالفعل ليس لضعيف فيقال زيدان قاما وزيدون قاموا
وليس اتمن وتقدير الاحاق اى الحاق هذه العلامات بالفعل مع لضعيف لا يكون تلك العلامات
ضامرا لئلا يلزم الاضمار الفاعل قبل الذكر اى قبل ذكره من غير فائدة بل يكون حرفا يى علامات لانه
من اهل الامر اذا لم تحت بالفعل على احوال الفاعل من كونه مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا كقار التانيث
السكينة فانها ليست بضمير كقار ضربت بالحركات الثلاث لانها لو كانت ضمير الزم حذفها مخدجى الفاعل
النظم واللام مباحل لجواز قولنا ضربت هذا المردوم مثله لان لطلان اللام لوجب لطلان المردوم
بل هى حرف تحت بالفعل الماضى تدل على تانيث ما اسند اليه الفعل انما لم يعيد تاء التانيث المنوكة
من الحروف ولا علامته التنية والجمعين في الافعال منها فلا يهنا اسم واثن رالى علامتها حرفا في لغة
ضعيفة تبعا لبيان حكم تاء التانيث ثم لما فرغ من بيان تاء التانيث الساكنة شرع في بيان التينون
فقال فتصل التينون نون ساكنة في اصل الوضع فلا يرد تحريكها لا لتقاء الساكنين نحو زيدان الفاعل
ولما كان قوله نون ساكنة يتناول نون من لذل لم يكن ولفظا ماقية بقوله فتح حركة آخر الكلمة
لاخر اجبا عنه لان نونه المونثات يكون اواخر تلك الكلمات ولم تكن توابع حركات اواخرها
ادرج الحركة دون ان يقول فتح آخر الكلمة تبينها على ان التينون تسقط في حالة الوقف باستفاضة الحركة
وما قبل في وجه اورجها من ان المتبادر من منا بعينها الاخر نحو قهايه من غير تحريك شيى منها الحركة لانه

في آخر الابيات والمضارع فلم يبق الاكونه للمقابلته وهذه الاربعة المذكورة من اقسام التثنيون مختص بالاسم
قد عرفت وجه اختصاصها في بيان علامات الاسم وفي هذا الكلام اشارت الى ان اقسام التثنيون خمسة
مختص بالاسم بل هو مشترك بين الاسم والفعل والحرف الخمسة من تلك اقسام التثنيون وهو الذي يلحق بالواحد
الابيات والاضافات المضارع اى اواخر الاضافات من الابيات التي تختلف بمصارع وذلك مستبين
الا ان اقسام التثنيون التثنيون الحسن اعماره من قال سمي به لان فيه ترك التثنيون لا يثبت على ما قلنا كقول الشاعر
وهو جبر اقل لليوم عادل وعنا باده وقول ابن حبت فقد اصابا باده كقوله اى قول الشاعر وهو روية يا ابا عبد الله
او عسا كاقوله يا ابا سادى مضاف الى ابا الحكم والالف عوض عن يانه وعساك بمعنى عساك وعساك
عطف عليه وخير لعل عسى محذوف والتقدير عساك تجد زرقا وعساك تجده وقول الاول مثال التثنيون
التثنيون الذي يدخل الاسم والفعل اخر البيت والثاني مثال التثنيون الذي يدخل على الفعل يلحق آخر المضارع و
مثال التثنيون التثنيون الذي يدخل على الحرف قوله مثل لها ان تردا من من ثم علم ان التثنيون التثنيون لم يوضع لمعنى ان
المعاني بل وضع لغرض التثنيون وليس معناه التثنيون كلان حروف التثنيون لم توضع لغرض التثنيون
ففى ذكر التثنيون في اقسام الحروف التثنيون من اقسام الكلمة التي فيها الوضع مسامحة وكذا سائر التثنيون
اعتبار الوضع في بعض النسخ اذ انظر ان تون عوض وضع لغرض التثنيون التثنيون وصنعت لغرض
المقابلته وحيل التثنيون والا على الجمعية كالنون بعيد عن قول المص الثالث للعوض الرابع للمقابلته والخامس
للتثنيون مسامحة حيث انزله عوض للمقابلته في معرض الموضوع له ونجدت اى التثنيون على سبيل الوجوب من العلم
اذا كان اى العلم موصوفا ببن هو ائمة حال كمال الابن والائمة مضاف الى علم آخر نحو زيد بن عمرو وبن
ائمة بكر وانما حذف التثنيون من هذا العلم طلب للتخفيف لطول اللفظ وكون العلم ثقيل وكثرة الاستعمال
تخفيف اللفظ بن خاصه في الكتابة قصد للتخفيف في النسخ والدلالة على شدة اتصال الموصوفين
ولا تخفف اللفظ ائمة حيث ما كانت موصوفا لائمة سببا بالنسبة وفي هذا الكلام اشارت الى ان الابن اذا كان
صفة بغير العلم بنحو قام رجل بن عمرو او لم يكن صفة بنحو زيد بن بكر او كان العلم موصوفا بغير العلم بنحو قام زيد بن ابي
لم نجد التثنيون في جميع هذه الصور وكذا الائمة فيما ذكر لان حكمها حكم الابن الا في حذف خبرها كما هم
لما فصح عن بيان التثنيون شرع في بيان نون التثنيون فقال فصل نون التثنيون اى نون التثنيون
التثنيون يحصل المطلوب هي نون وصنعت لتأكيد الامر والمضارع اذا كان في المضارع طلب

واما في قوله انما كانت ساكنة فبما هي في الاصل في ابتداء السكون الثاني ثقلية هي مشددة هي الخ في ابتداء
 من لا يشبه في قوله ثقلية مفتوحة للحمزة لم يكن قبلها اي قبل ثقلية الف مطلقا نحو امرين واصر وكرورة
 وحق على قوله مفتوحة ان كان قبلها اي قبل ثقلية الف سوار كما في الف الضمير في تشبيهه نحو اصر بان لو
 انما زائدة في مع الموث نحو اصر بان مثا بها بنون ثقلية من حيث وقوعها بعد الالف مفتوحة وان
 ثبت بينهما فرق من حيث انهما مبدوءا بتخفيف وادخل اي بنون الساكنة خفيفة كانت او ثقلية في الامر اي
 في الامر مطلقا معلوما كان او مجهولا حاضرا كان او غائبا فان قبل لم يدخل ثن التاكيد في اخر الامر
 انما من حروف المعاني كحرف التثنية والاستفهام وادخل محله صدر الكلام فينبغي ان يدخل في اول الامر مطلقا
 ان يدخل ثن التاكيد في اول الامر متعذرا لابتداء بالساكن منه ولانه مشابة للتثنية وهو في آخر الكلام و
 ان وجود التاكيد يقتضي لآخر من شيء فكان وضع شيء في محله وهو كذلك الحرف صدر الكلام لفصل
 بخلاف النون وفي التثنية الاستفهام ولجميع العرض جواز ان يدخل ثن التاكيد في هذا الموضع الحسن
 واما في قوله فلا جائزا او انما دخل ثن التاكيد في هذه الموضع لان في كل منها اي من تلك
 وادخل جميع طلبا اي لان ثن التاكيد موجود في كل واحد منها فبما سبب التاكيد فلا دخلت عليه التاكيد
 واما في قوله فلا جائزا او انما دخل ثن التاكيد في هذه الموضع لان في كل منها اي من تلك
 وادخل جميع طلبا اي لان ثن التاكيد موجود في كل واحد منها فبما سبب التاكيد فلا دخلت عليه التاكيد
 واما في قوله فلا جائزا او انما دخل ثن التاكيد في هذه الموضع لان في كل منها اي من تلك
 وادخل جميع طلبا اي لان ثن التاكيد موجود في كل واحد منها فبما سبب التاكيد فلا دخلت عليه التاكيد

[illegible]

١٠ صحت المتن الخفيفة على السكون بحرفها حرف من الوضع الأصلي مع حصول اللبس والالتباس في اللفظ
 اجتماع الساكنين على غير حدة أي غير محل جواز افتقار الساكنين في ذلك غير جائز وإنما يجوز عنه تقوله وهو غير مستطاع
 بها في ثابته نكتة لا يمكن حذف حدها مع افتقار الساكنين لأنه يلزم الالتباس بالفتح على تقدير حذف الالف فلم يكن
 الاتصال المتون المتون فالجدة أدوية يودي إلى عدمها وأما افتقار الساكنين على حده سواء كان في الكلام أو
 في مدونهما في مدعاهما في كلمة وحده هو حار بنحو دابة أصلها دابة حذفت حركة الواو الأولى وتكونت
 في الثانية علان المد في الحروف بمنزلة التحريك فكان الساكن الأول متحركاً ولأن المدغم لا يستعمل في السقوط
 لم يكن لفظ الالف المدغم فيه هو كالمعدوم فكانه لم يكن في الكلام الساكن واحد فالتفت بدو على هذا
 في الواو من أصله اضربوا الفصل بنون التأكيد فكان لقياس أن يقال اضربون لأنه اجتمع الساكنات فيه
 على حده وكذا اضربوا اضربوا فيفتح في فتحه ان لا يفتح الواو من الأول والياء من الثاني كما لم يفتح في
 اضربوا قلت ان نون التأكيد بمنزلة كل منقصه مع ضم الواو فكان لقياس أن تفتح الواو والياء
 في صورتين لأن افتقار الساكنين ليس في كلمة واحدة وحده ان يكون في كلمة واحدة كما اشتبهت الواو
 فرق بين الواو والياء بين الالف مع ان لقياس التسوية بينهما بالحذف لأن الواو حذفت من الالف
 لا لتبس باللفظ كما مر وعنده الوقوع في جمع المونث لوجوب الالف يلزم الوقوع فيما مر منه وهو اجتماع النون
 مع حقه الالف واستشغال الواو والياء ثم اعلم ان المتون الخفيفة إنما لا تدخل في التثنية وجمع المونث على
 مذنب غير لولس النحوي مما على مذنبه قد دخل المتون الخفيفة في التثنية وجمع المونث قياساً وحلاً للخفيفة
 على التثنية لأن افتقار الساكنين غير متعذر إلا ان المد الذي في الالف بمنزلة الحركة الحقة المذكورة من نون
 بها يكون الالف في قولهم لا تقرأوا في الالف بمنزلة الحركة الحقة المذكورة من نون
 من تأليف شرح المختصر الموسوم بالهداية في النحو المحمدية الذي هو في التمام لفصله عانني على جمعه بكمه وكرمه
 بأذنه وعظم امره وتاني مسئول في نوره وجارها كونه واصلوه وسلام على نبينا وسائر عبادنا
 الله وصحابة المخصوصين بمراتبه اللهم شفع طاب اليه بقوله وزير من قاصديه بقراءته وأزرق الراغبين اليه
 من قاصديه والمرجو منهم ان يدعو بالخير والعفوان عسى ان يفتحني الله سبحانه بالسعادة مع الايمان

